



# اللغنجة الإمشقة

لِلشَّهَيْدَالسَّعَيْد، مُعَدَّنِهِ عَمَال الدِّينَ عَجَى الْعَامِلِي (الشَّهَيُّدُالأُوّل) الشَّهَيِّدُالأُوّل)

377 - 777

الجنح المت ان

دَارالعسَالم الإسسَّلاجيُّ سيروت



# الرفين من المنطقة الم

لِلشَهَيْدِ السَّعِيِّدِ ، زَيْنِ الدِينِ الْجَبِّعِ الْعَامِلِي (الشَّهَيْدُ النَّانِي) أُنْسَفِّهُ 110 - 970 تم الكتاب تصحيحاً وتعليفاً بأشراف من : السيل محمل كلانتر

# الاهسداء

إن كان الناس يتقربون إلى الأكابر بتقديم مجهوداتهم فليس لنا أن نتقرب إلى أحد سوى سيدنا ومولانا إمام زماننا وحجة عصرنا (الإمام المنتظر) عجل الله تعالى فرجه.

فإليك يا حِافظ الشريعة بألطافك الخفية ، وإليك ياصاحب الأمر وناموس الحقيقة أقدم مجهودي المتواضع في سبيل إعلاء كلمة الدين وشريعة جدك المصطفى وبقية آثار آبائك الأنجبين ، ديناً قيدًماً لا عوج فيه ولا امتاً .

ورجائي القبول والشفاعة في يوم لا ترجى إلا شفاعتكم أهل البيت .

#### ( عند الصباح يحمد القوم السرى )

كان الملي وطيدا بالفوز فيا اقدمت عليه من مشروع في سبيل الهدف الاقصى للدراسات الدينية ( الفقه الاسلامي الشامل ) .

فاردت الحدمة بهذا الصدد لازيل بعض مشاكل الدراسة والآن وقدحقق الله عزوجل تلك الامنية بإخراج الجزء الاول من هذا الكتاب الضخم الى الاسواق : فرأيت النجاح الباهر نصب عيني : الهالت الطلبة على اقتناءه بكل ولع واشتياق .

فله الشكر على ما انعم والجمد على ما وفق .

بيد أن الاوضاع الراهنة ، وما اكتسبته الايام من مشاكل إنجازات العمل وفق المراد احرجتي بعض الشيء . فإن الطبعة بتلك الصورة المنقدة المزدانة بأشكال توضيحية ، وفي اسلوب شيئق كلفتني فوق ما كنت التصوره من حساب وارقام ممناً جعلتني آءن تحت عبئسه الثقيل ، ولا من مؤازر أو مساعد .

فرأيت نفسي بين امرين : النرك حتى يقضي الله امرا كان مفعولا، أو الإقدام المجهد مها كلَّف الامر من صعوبات .

فاخرت الطريق الثاني واحتملت صعوباته في سبيل الدين ، والأشادة بشريعة (سيد المرسلين ) ، وإحياء آثار (أثمة الحسدى المعصومين ) صلوات الله وسلامه عليه وعلهم احمعن .

فاتبعت بعون ألله عزوجل ( الجُزء الاول ) ( بالجزء الثاني ) بعزم قوي ، ونفس آمنة .

وكل اعتمادي على الله سبحـانه وتعالى وتوسلي الى صاحب الشريعـة الغراء واهل بيته الاطهار علمهم صلوات الملك العلام .

ولا سيا ونحن في جوار سيدنا الكريم مولى الكونين ( امير المؤمنين ) عليه الصلاة والسلام .

فبك يا مولاي استشفع الى ربي ليسهل لنا العقبات ويؤمِّن علينا التبعات إنه ولي ذلك والقادر عليه . السيد مجد كلانتر







# كتاب الزلماة (١)

#### وفصوله اربعة

(الاول : تجب زكاة المال على البالغ العاقل) فلا زكاة على الصبي

(۱) الزكاة: اسم مصدر لزكمًى يزكمًى من باب التفعيل ، يقال : ﴿ زكمًى ،
 اى نما وازداد . يستعمل لازماً .

و ډ زکتَّاه ۽ اي طهتره و أضلحه . متعدياً .

والزكاة الشرعية: يجوز كونهـا مأخوذة من معنى النهاء والإزدياد ، ويجوز كونها مأخوذة من معنىالتطهير والاصلاح . فإن المزكي مالسـه قد أنماه بإخراج الزكاة الى الفقراء ، نظراً الى ما تستجلبه الزكاة من الخـــير والبركة في المال ، وكذا قد طهرَّه من أدناسه وأوساحه .

وبهذا المعنى الثاني وردت الروايات .

قال عليه السلام : ﴿ انَّمَا هَذَا ۚ المَالَ مِنَ الصَّدَقَةُ اوسَاحُ النَّاسِ ﴾ وفي رواية : ﴿ تُعْسَالَاتَ ايدَى النَّاسِ ﴾ .

ولللك حرمت على بن هاشم ، تشريفاً لمقامهم السامي .

والمجنون في النقدين اجماعا . ولا في غيرهما على أصح القولين (١) .

نعم يستحب: وكذا (٢) لو اتجر الولي ، أو مَأْذُونه الطفل واجتمعت شرائط التجارة (٣) ( الحر ) . فلا تجب على العبد ولو قلنا بملكه ، لعدم تمكنه من التصرفات ، بالحجر عليه ، وإن أذن له المولى ، لنزلزله ، ولا فرق بين القن (٤) ، والمدرّر (٥) ، وأم الولد (٢) ، والمكانبَ الذي لم يتحررّ منه شيء (٧) ، أما من تبعضت رقبعه فيجب في نصيب الحرية بشرطه (٨)

ومقابل القول الاصح : ماحكي عن ( الشيخين ) قدسسرهما : من وجوب الزكاة في ( الغلات والمواشي ) ، استناداً الى بعض الاخبار .

- لكنها لا تقاوم تلك الأخبار الصحيحة التي اشير المها آنفا .
- (۲) اي وكذا يستحب إخراج زكاة مال الطفل لو اتجر الولي له .
- (٣) المراد من اجتماع شرائط التجارة: هو بقاء رأس المال الى تمام الحول ،
   وبلوغ المال بحد النصاب فها وجب فيه الزكاة ، ومضى الحول .
  - (٤) اي الرق المحضّ الذي لم يتحرر منه شيء ولم يتشبث بالجرية .
- (٥) اي الرق الذي اوصى مولاه بعتقه بعــــد وفاته ، مأخوذ من ( دُرُ )
   عمنى الحلف .
- (٦) هي الامة التي ولدت لمولاها ، فتنعتق بعـــد وفاة المولى من نصيب
   ولدها اذا كان للولد نصيب :
- (٧) هو العبد الذي اتفق مع مولاه في تحرير نفسه بازاء ما يدفعه من المال نجوماً ، فكلما دفع قسطاً تحرر منه بحسبه .
  - (٨) اي بشرط بلوغ مقدار نصيبه حد النصاب مع سائر الشرائط.

 <sup>(</sup>١) للروايات الصحيحة الصريحة في ذلك ، راجع الوسائل كتاب الزكاة
 ابواب من تجب عليسه الزكاة ، ومن لا تجب ـ الباب الاول ـ .

(المتمكن من التصرف) في أصل المال، فلا زكاة على الممنوع منه شرعا ، كالراهن غير المتمكن من فكت ولو ببيعه (١) ، وناذر (٢) الصدقة بعينه مطلقاً (٣) ، أو مشروطاً ، وإن لم يحصل شرطه على قول ، والموقوف عليه (٤) بالنسبة إلى الأصل ، أما الينتاج فيزكنى بشرطه ، أو قهراً (٥) كالمفصوب والمسروق ، والمجحود إذا لم يمكن تخليصه ولو ببعضه فيجب فيا زاد على الفداء (٦) ، أو بالاستعانة ولو بظالم (٧) ، أو لغيبت بضلال (٨) ، أو ارث (٩) لم يقبض ولو بوكيله .

(في الأنعام) الجار يتعلق بالفعل السابق ، أي تجب الزكاة بشرطها في الأنعام ( الثلاثـة ) الإبل والبقر والغنم بأنواعها ، من عيراب (١٠) ،

 <sup>(</sup>١) فلو تمكن من فك الرهينة فالزكاة واجبة .

<sup>(</sup>٢) بالجر ـ عطفاً على و الراهن ۽ .

<sup>(</sup>٣) سواء حصل الشرط ، ام لا .

<sup>(</sup>٤) بالجر - عطفاً على و الراهن و .

<sup>(</sup>٥) بالنصب ـ عطفا على ( شرعاً ) .

 <sup>(</sup>٦) يعنى اذا تمكن من تخليص ماله بدفع بعضه فديـــة ، وجب وكانت الزكاة واجبة في المقدار الباقي بعد الفدية .

<sup>(</sup>٧) يعني لو توقف تخليص ماله على الاستعانة بظالم وجب ذلك .

<sup>(</sup>٨) اي كان المال غائباً ، لكونه مفقوداً لا يدري مكانه .

<sup>(</sup>٩) بالجر - عطفاً على ٥ لغيهته ٥ وهذا سبب آخر لغيبة المال ، وهو كونه ارثاً لم يقبض ولو بتوسط وكيله ، فانه لوامكن قبض الارث بواسطة وكيله وجب القبض حتى يعطي زكاته .

<sup>(</sup>١٠) العراب من الابل ، او الخيل : النوع الاصبل منها .

وبخاني (١) وبقر ، وجاموس ، ومَعز ، وضأن . وبدأ بها بالإبل للبداءة بها في الحديث (٢) ، ولأن الإبل أكثر أموال العرب (٣) ، (والغلات الأربع): الحنطة بأنواعها ومنها العلس (٤) والشعير ومنه السُّلت (٥) ، والتمر ، والزبيب (والنقدين) الذهب والفضة .

(وُ يُستَحبُ أَ) الزكاة (فيما تُنبُتُ الأرض من المكيل والموزون)، واستثنى المصنف في غبره الخُضَرَ ، وهو حسن ، ورُوي (٦) استثناء الثمار أيضاً ، (وفي مال التجارة ) على الأشبهر روايـة (٧) وفترى ( وأوجها ابن بابوية فيه ) لستناداً إلى روايـة (٨) ، حملُها على الاستحيـاب طريق الجمع بينها ، وبين مادل على السقوط ، (وفي إناث (٩) الخيل السائمة ) غير المعلوفة من مال المالك عرفاً ، ومقدار زكاتها (ديناران) كل واحد مثقال (١٠) من الذهب الخالص ، أو قيمته وإن زادت عن عشرة دراهم (١١)

- (١) البخاتي ـ بضم الباء ثم الحاء المعجمة \_: الابل الحراسانية .
  - (٢) الوسائل ٧/٦ من ابواب زكاة الأنعام .
  - (٣) فلذلك أهتُم ما اكثر من غرها في باب الزكاة .
- (٤) بفتح العين وسكون اللام: نوع من الحنطة ، له حبتان في قشر واحد .
  - (٥) بالضم : قسم من الشغير لا قشر له ، او الحامض منه .
    - (٦) الوسائل ١١/١ من ابواب زكاة الانعام .
      - (٧) الوسائل ١٤/١ من ابواب الزكاة .
      - (٨) الوسائل ١٣/١ من ابواب الزكاة .
    - (٩) بكسر الهمزة : جمع الأنثى ـ بضم الهمزة .
- (١٠) المقصود من المثقال في باب الزكاة هو الشرعى منه ، وهو ما يساوي ثماني عشرة حبة شعير . وهو ثلاثة ارباع المثقال الصيرفي .
- (١١) لأن تقدير الدينار الشرعى بعشرة دراهم،انماكان في ذلك العصر ، =

(عن العتيق) وهو الكريم من الطرفين ( ودينــار عن غيره ) سواء كان رديء الطرفين وهو المبرذون ، بكسر الباء أم طرف الام وهو المبرذون ، أم طرف الأم وهو المبرذون ، أم طرف الأب وهو المقرف (۱) ، وقد يطلق على الثلاثة اسم البرذون ، ويشترط مع السوم أن لا تكون عواميل ، وأن يخلص للواحد رأس كا مل ولو بالشركة كنصف اثنين ، وفيها خلاف (۲) ، والمصنف على الاشتراط في غيره ، فتركه هنا يجوز كونه اختصاراً ، أو اختياراً ( ولايستحب في الرقيق والبغال والحمير ) إجماعاً ، ويشترط بلوغ النصاب ، وهو المقدار . الذي يشترط بلوغم في وجوبها ، أو وجوب قدر مخصوص منها (۳) .

(فنصب الإبل اثنا عشر) نصاباً (خمسة) منها (كل واحد خمس) من الإبل (في كل واحد) من النصب الحمسة (شاة) بمعنى أنه لا يجب فيا دون خمس ، فإذا بالحت خساً ففيها شاة ، ثم لا تجب في الزائد إلى أن تبلغ عشرا ففيها شملان ، ثم لا يجب شيء في الزائد إلى أن يبلغ خمس عشرة ففيها ثلاث شياه ، ثم في عشرين أدبع ، ثم في خمس وعشرين خمس

وحيث إن قيمة الذهب تختلف ـ حسب العصور ـ فلا بجب كونها مقدر أق بذلك المقدار أبداً . فالاعتبار الشرعي بنفس الذهب والمقدار الذي قدر فيه ، من غير اعتبار مقايسته بشيء آخر على الاطلاق .

<sup>(</sup>١) المقرف - كمحسن - من الحبل: الذي امه عربية من أب غير عربي .

 <sup>(</sup>۲) اي في الشرطين المذكورين : و لا تكون عوامل ، و و أن يخلص
 للواحد رأس كامار ، .

 <sup>(</sup>۳) يعنى أن النصاب شرط لاصل وجوب الزكاة ، او شرط لوجوب اداء المقـــدار الحاص كشاة واحدة في خس ابل ، وخس شياه في خمس وعشرين ابلاً مشـــلاً .

ولاً فرق فيها بين الذكر والأنثى ، وتأنيثها هنا (١) تبعاً للنص (٣) بتأويل الدابة ، ومثلها الغنم (٣) بتأويل الشاة .

(ثم ست وعشرون) بزيادة واحدة (ف) فيها (بنت مخاض) بفتح الميم ، أي بنت ما من شأنها أن تكون ماخضاً أي حاملا . وهمي ما دخلت في السنة الثانية (ثم ست وثلاثون) وفيها (بنت لبون) بفتح اللام ، أي بنت ذات لبن (٤) ولو بالصلاحية وسنها سنتان إلى ثلاث ، (ثم ست وأربعون) وفيها (حقة) بكسر الحاء ، سنها ثلاث سنين إلى أربع فاستحقت الحمل، أو الفحل ، (ثم إحدى وستون فجذعة) بفتح الجيم والذال ، سنها أربع سنين إلى خمس ، قيل : سميت بذلك لأنها تجذع مقدم أسنانها أي تُسقيطه ، ولم مست وسبعون ففيها بنتا لبون ، ثم احدى وتسعون) وفيها (حقتان ، ثم) إذا بلغت مائة واحدى وعشرين ف (في كل خمسين حقة ، وكل أربعين بنت لبون) وفي إطلاق المصنف الحكم بذلك بعد الأحدى وتسعين نظر (٥)

(١) حيث قال : « خمس ٠٠٠ وست وعشرون . الح » فحذف التاء من « الحمس والست » وهي علامة كون المعدود مؤنثاً ، مم أن الزكاة لا تختص بالمؤنث ، بل تعم المذكر والمؤنث ؟ فالوجه في ذلك : أنه تبع النص الوارد بهذا اللفظ ، وللتأويل المذكور .

- (٢) الوسائل ١٦/٣ من ابواب الزكاة .
- (٣) اي كما عند البتعرض لنتُصبُ الغنم أيضاً بخسدف التاء في قوله :
   و فاربع و وهو بتأويل و الشاة » .
- (३) باضافة « بنت » الى « ذات لبن » وهي الناقـة التي استكملت السنة الثانية ودخلت في الثائثة ، فهذه تسمّى بـ « بنت لبون » ، لأن امها حيثثل تلد أخرى فتكون صاحبة لبن .
- (o) حاصل النظر: أن المصنف اطلق حكمه بالتخيير بين التعسداد =

لشموله ما دون ذلك ، ولم يقل أحد بالتخبير قبل ما ذكرناه من النصاب ، فإن من جملته ما لو كانت مائة وعشرين فعلى إطلاق العبارة فيها ثلاث بنات لبون وإن (١) لم ترد الواحدة ، ولم يقل بذلك أحد من الأصحاب ، والمصنف قد نقل في الدروس وفي البيان أقوالا نادرة وليس من جملتها ذلك ، بل انفق الكل على أن النصاب بعدد الإحدى وتسعين لا يكون أقل من مائة وإحدى وعشرين ، وإنحا الخلاف فها زاد .

والحامل (٢) له على الإطلاق أن الزائد عن النصاب الحادي عشر

= 1 اربعين اربعين ، ، أو «خمسين خمسين » فيا اذا زاد عدد الابل عن « الاحدى والتسعين » ، سواء " بلغ و المائة واحدي وعشرين » ، ام لم يبلغ فيرد الاشكال فيا اذا بلغ و المائة وعشرين » ، فعلى اطلاق المصنف تجب ثلاث بنات لبون ، باعتبار و حكسينين » .

مع أنه لم يقل أحد بوجوب ذلك ما لم يبلغ « الماثة واحدى وعشر بن » .

(١) و إن ۽ هنا وصلية .

(٢) هذا جواب عن الاشكال المذكور ، وحاصله :

أن العدد اذا كان دون و المائة وعشرين ، فلا اشكال اصلاً ، حيث العدّ لا يكون الا بالحمسين ، ولا تجب سوى حقتين ، وقد كانا واجبتين قبــــل ذلك بالعدد « احدى وتسعين » .

آما اذا بلغ و الماتة وعشرين » فحيث يمكنعدُّها بثلاث اربعينات ،لتكون فيها ثلاث بنات لبون فالاشكال باق ٍ .

لكن بماأن ( المصنف ) رحمهالله برى أن النصاب هوالمدد ، ماثة وعشرين ، وأن الواحدة الزائدة ليست جزء من النصاب ، بل هي شرط له ، فلا اشكال عليه اذن فحيث كان ( المصنف ) رحمه الله بصدد ذكر النُصُب، والواحدة لم تكن جزء من النصاب الاخير للابل ، فلذلك أهملها .

- 11 -

لا يخسب إلا بخمسين كالماثة ومازاد علمهـا ، ومع ذلك فيه حَّقتان وهو صحيح . وإنما يتخلف في المائة وعشرين، والمصنف توقف في البيان في كون الواحدة الزائدة جزءً من الواجب، أو شرطاً ، من حيث اعتبارها في العلد (١) نصاً وفتوى (٢) ، ومن أن إيجاب بنت اللبون في كل أربعن يخرجهــــا فيكون شرطاً لا جزءاً ، وهو الأقوى ، فتَجَوْزَ هنا (٣) وأطلق عسلة ، بأحدهما (٤) .

واعلم أن التخيير في عَدُّه بأحسد العددين إنما يتم مع مطابقته بهما، كالمائتين ، وإلاتعيَّن المظابق كالمائة وإحدى وعشرين بالأربعين "، والمائة والخمسن بالخمسين ، والماثة وثلاثين بهل ولو لم يطابق احدهمـــا تحرًى أقلُّها عفواً مع (٥) احتال التخيير مطلقاً (٦) .

(وفي البقر نصابان ثلاثون فتبيع) وهو ابن سنة إلى سنتين، (أوتبيعة) مختَّير في ذلك ، تسمى بذلك . لأنه تبع قرأنه الذَّنه ، أو تبع أمَّه في المرعى (وأربعون فمسنة) أنثى سنها ما بين سنتبن إلى ثلاث . ولا ُيجزيء المسنُّ

- (١) دليل على جزءية الواحدة الزائدة للنصاب الأخبر.
- (٢) دليل على شرطية الواحدة الزائدة . وحاصله : أن فرض اخراج بنت لبون في كل اربعين قرينة على أن الاعتبار بالاربعين ، فعنداجتماع ثلاث اربعينات تكون الواحدة خارجة ، فهي شرط لوجوب الزكاة ، لا أنها جزء من النصاب .
- (٣) اي فتسامح في اهمال ذكر الواحدة الزائدة ، نظراً الى خووجها عن عدد النصاب، وكونها شرطاً لوجوب الزكاة .
  - (٤) اي الاربعين والحمسن .
  - (٥) حال ، اي وجب اختيار الاقل عفواً في حالة احيال التخيير .
- (٦) سواء كان الاقل عفوا في تعداد الخمسين خمسن ، أم في الاربعن اربعـــبن .

وهكذا أبداً يعتبر بالمطابق من العددين ، وبهما مع مطابقتها كالستين بالثلاثين ، والسبعين بهما ، والنّمانين بالأربعين .. ويتخبر في الماثة وعشرين .

(وللغنم خسة) أنصب (أربعون قشاة ، ثم مائة وأحدى وعشرون فشاتان ، ثم مائة وأحدى وعشرون فشاتان ، ثم مائتان وواحدة فثلاث ، ثم للثانة وواحدة فأربع على الأقوى)، وقيل : ثلاث ، نظراً إلى أنه آخر النصب ، وأن في كل مائة حينئذ شاة بالغاً ما بلغت . ومنشأ الخلاف اختلاف الروايات ظاهراً ، وأصحتها سنداً ما دل على الثاني ، وأشهرها بن الأصحاب ما دل على الأول .

(ثم) إذا بلغت أربعائة فصاعداً ( في كل مائة شاة ) وفيه إجمال كما سبق في آخر نصب الإبل ، لشموله ما زاد عن الثلثائة وواحدة ولم تبلغ الأربعائة، فإنه يستلزم وجوب ثلاث شياه خاصة ، ولكنه اكتنى بالنصاب المشهور ، إذ لا قائل بالواسطة .

(وكليًّا نقص عن النصاب) في النسلانة ، وهو ما بين النصابين ، وما دون الأول ، (فعفو) كالأربع من الإبل بين النصب الحمسة وقبلها والتسع بين نصابي البقر ، والتسع عشر بعدهما ، واليانين بين نصابي المغنم ومعنى كونها عفواً ، عدمً تعلق الوجوب بها (١) ، فلا يسقط بتلفها بعد الحول شيء . بخلاف تلف بعض النصاب بغير تفريظ ، فإنه يسقط من الواجب بحسابه (٢) ، ومنه تظهر فائدة النصابين (٣) الأخيرين من الغنم من الواجب بحسابه (٢) ، ومنه تظهر فائدة النصابين (٣) الأخيرين من الغنم

 <sup>(</sup>١) الضمير راجع للى ما بين النصابين المذكور بصيغة العدد المؤنث بقوله:
 (كالاربع والتسع) مثلا :

 <sup>(</sup>٧) اي يسقط مزااز كاة بنسبة التالف الى النصاب كما لوتلفت مزالنصاب
 ( الاول للغنم ) عشرة فيسقط من الزكاة التي هي (شاة واحدة ) ربعها .

لأن نسبة التالف الى النصاب هو الربع .

<sup>(</sup>٣) وهنا لشكال-حاصله: أننوجوب آخراج اربع شياه مشترك بين النصاب=

= الاخير وهو بلوغ الغنم ( ثلاثماثة وواحدة ) بناء على ( القول المشهور ) .

وبين الاربعائة بناء على أنه بعـــد النصاب الاخير في كل مائـة زادت على النصاب الاخير شاة .

اذن فمَّا الفائدة في النصابين، ولماذا جعلا مستقلين، بل اللازم جعلها نصابا واحدا .

فاجاب الشارح قدس سره عن الاشكال بما حاصله مع زيادة توضيح منا: أن الفائدة تظهر في محل الوجوب، وفي الضمان .

أما محمل الوجوب ، فلأنه اذا كانت الشياه اربعائة فمحل الوجوب مجموع ( الاربعائة ) .

( فالاربع شياه ) وان وجبت على التقديرين الا أن محل وجوبها نختلف .

وكذا الكلام في ( الماثتين وواحــــدة ) و ( الثلاثمائة وواحدة ) على القول الاخر . هذا في محل الوجوب .

وأمّا الضهان فإنه متفرع على عمل الوجوب فلو تلفت من( الأربعاة) واحدة بعد الحول بغسير تفريط فقد نقص من الواجب وتلف جزء من مأة جزء الشاة خذ لذلك مثلا:

لوكان اُلخرج للزكاة هي القيمة وكانت الاربع شياه تسوى ٤٠٠ درهم =

على القولين ، فان وجوب الأربع في الأزيد والأنقص يختلف حكمه مع تلف بعض النصاب كالحداث (١) ، فيسقط من الواجب بنسبة ما اعتمر من النصاب ، فبالواحدة من الثلثاثة وواحدة ، جزء من ثلثاثة جزء وجزء (٢) من أربسع شباة ، ومن الأربعمائة جزء من أربعمائة جزء منها (٣) .

(وُ يشترط فيها) أي في الأنعام مطلقاً (٤) (السنَّومُ ) وأصله الرعى

= فتسقط منها ( درهم واحد ) .

وكذا القول في ( المأتين وواحدة ) ( والثلثماة وواحدة ) علىالقول الآخر .

قال : وتظهر الفائدة أيضاً في وجه آخر . وهو أن النصاب بعد يلوغ (الاربهاة ) ـ على القول المشهور ـ ليس هو هذا العدد المحصوص . وانما هو أمر كلي ، وهو (كل مأة ) . بخلاف (الثلثاة وواحدة ) ، فأنها وان أوجبت اربع شياه ايضاً الا أنها نقس النصاب .

(١) اي بلا تفريط.

(٢) بالجرعطفاً على مجرور (من) اي يسقط جزء واحدٌ من الزكاة وتكون

نسبة الساقط الى المجموع كنسبة الواحد الى الثلثاة وواحدة = \_\_\_\_\_

كما وأن ُرفع ( جزء ) المتقدم بناء على أنه فاعل لقوله : ( فيسقط ) .

(٣) اي تقسط الاربع شياه الى اربعاثة جزء فيسقط منها جزء واحد .

(٤) ابلاً وبقراً وغنماً .

والمراد هنا الرعى من غير المملوك والمرجع فيسه إلى العرف ، فلاعبرة بعَلَمْهَا (١) يوما في السنة ، ولا في الشهر ، ويتحقق العَلَفُ بإطعـامها المملوك (٢) ولو بالرعمي كما لوزرع لها قصيلا (٣) ، لا ما استأجره من الأرض لترعى فيهما ، أو دفعه إلى الظالم عن الكلأ وفاقاً للدروس، ولا فرق بن وقوعه لعذر ، وغيره . وفي تحققه بعلف غير المالك لها على وجه لا يستلزم غرامة المالك وجهان: من انتفاء (٤) السَّوم ، والحكمة (٥) وأجودهما التحقق (٦)، لتعليق الحسكم على الإسم (٧) لا على الحكمة، وإن

**- YY** -

<sup>(</sup>١) العلف: مصدر اى تعليفها.

<sup>(</sup>٢) اى العلف المملوك.

<sup>(</sup>٣) القصيل بالقاف: مابجز من الزرع قبل بلوغه لعلف الدواب والمواشي

<sup>(</sup>٤) دليل للوجه الاول: وهو (عدم وجوب الزكاة في الانعام لو علفت

من غير مال المالك ولا يازم المالك غرامة ) ، لانتفسياء شرط الوجوب وهو كون الحيوان سائما ، لرعيها العلف المملوك وان كان لغير المالك .

النعام عطفا على مدخول (من الجارة) اي ومن انتفاء الحكمة في الانعام فهودليل للوجه الثاني وهو ( وجوب الزكاة فيها ) وحاصله : أن الحكمة في سقوط الزكاة عن المعلوفة آنما هو تحمل المالك الغرامة على الحيوان وهي منتفية هنا ، لان المالك لم يتحمل اي غرامة في سييل الانعام حتى لا بجب اخراج زكاتها ، بل اللازم وجوب اخراج زكاتها حيننذ ، هذا بناء على القول باعتبار الحكمة ،

<sup>(</sup>٦) اي تحقق صدق المعلوفة ، وعدم وجوب الزكاة فيها ، لان المناط في تعلق الزكاة اثما هو صدق الاسم وهو ( السوم ) .

<sup>(</sup>٧) وهو كونها معلوفة على الاطلاق فتدخل تحت النص :

كانت مناسبة (١) .

وكذا يشترط فيها أن لا تكون عواميلَ عرفا ، ولو في بعض الحول وإن كانت سائمة ، وكان عليه أن يذكره (٢) ( والحولُ ) ويحصلهنا ( بمضيُّ أحد عشر شهراً هلالية ) فيجب بدخول الثاني عشر وإن لم يَكمُلُ .

وهل يستقر الوجوب بذلك، أم يتوقف على تمامه قولان ؟ أجودهما الثاني ، فيكون الثاني عشر من الأول (٣) ، فله استرجاع العين لو اختلت الشرائط فيه مع بقائها (٤) ، أو علم القابض بالحال (٥) كما في كل دفع متزلزل ، أو معجل ، أو غير مصاحب للنية (٦) .

- (١) لأن تعلق الحكم انماهوعلى الاسم ، لا على الحكمة ، والحكمة امراعتباري
   لا تصح أن تكون مستندا للحكم الشرعى .
- (۲) اعتراض على المصنف قدس سره حيث لم يذكر هذا الشرط في شرائط
   وجوب زكاة الانعام .
- (٣) اي بعد الشهر الثاني عشر من الحول الاول ، لا من الحول الثساني ،
   و نتيجة هذا القول ترتب الفروع الآتية عليه في التعليقة رقم ٤ ـ ٥ ـ ٢ .
- (٤) اي فللمالك استرجاع العين التي اعطاها من الزكاة ان كانت باقية ،
   وذلك فيا اذا اختلت الشرائط .
- (٥) اي في صورة علم القابض باختلال الشرائط بجب عليه ان يتحفظ بالعين لكونها أمانة لمالكها الاصلي ولم تنتقل اليه فلو اتلفها كان ضامنا وعليه اداء قيمتها او مثلها ، وان كانت موجودة وجب ردها الى صاحبها .
- (٦) شبته (المصنف) ره حالة اختلال شرائط الوجوب ـ سواء علم القابض
   ام لم يعلم ، قبل نهاية الحول ـ بثلاثة امور .

( الاول ) كل دفع متزلزل محتمل الرد الى صاحبها كما في البيع الفضولي ، حيث إن المشتري لا يجوز له التصرف في المبيع ما لم يأذن له المالك فلو تصرف= (والسيخال (١)) وهي الأولاد (حول بانفرادها) إن كانت نصاباً مستقلا بعد نصاب الأمهات كما لو ولدت خمس من الإبل خمسا ، أو أربعون من البقر أربعين ، أو ثلاثين ، أما لوكــان (٢) غير مستقل ففي ابتــــداء

= والحال هذه كان ضامنا للعبن مثلاً ، أو قيمة :

( الثاني ) كل دفع معجل ، وذلك كما لو دفع المالك الزكاة قبل تمامية الحول يعنوان الدين ، ثم اختل احد شروط الوجوب ، كان له استرجاع العين ان كانت باقية ، ومثلها ، أوقيمتها لو كانت تالفة وكان القابضعالما .

 (١) بكسر السين جمع سخلة: ولد الشاة ، لكن المراد منها هنا اولاد الغم والبقر والإبل.

استعالاً للفظ الموضوع للمعنى الحاص في المعنى العام .

(۲) وفي بعض النسخ (كانت) لكنه لا ينسجم مسع التفصيل الآتي ،
 وذلك لأن المقصود من غير المستقل، النصاب اذا كانغير مستقل: لا (السخال).
 والبك المثال لتطلع على تحقيق الحال.

ثمانون من الغنم ولدت اربعين فالاربعون في نفسه نصاب فهو مستقل من حيث هو لكنه غير مستقل بملاحظة ما قبله من عدد الامهات ، لان ما زاد على النصاب الاول (الاربعون) معفو عنه حتى يصل الى النصاب الثاني ( ١٢١) .

وهكذا المثال الثاني .

ثمانون من الغم ولدت احدى و اربعين ( فالاحدى والاربعون ) يبلغ نصابا من حيث هي . الا أنها لا تحسب الا بانضهام ما قبلها ليكتمل النصاب الثاني . حوله مطلقاً (۱) ، أو مع إكماله النصاب الذي بعده (۲) ، أو عدم ابتدائه حتى يكمل الأول (۳) فيُخزي الثاني (٤) لها ، أوجه . أجودها الأخير (٥) فلو كان عنده أربعون شداة فولدت أربعين لم يجب فيها شيء ، وعلى الأول (٦) فشأة عند تمام حولها ، أو ثمانون فولدت اثنين وأربعين فشأة للأولى خاصة ، ثم يستأنف حول الجميع بعدد تمام الأول (٧) ، وعلى الأولين (٨) تجب أخرى عند تمام حول الثانية .

(١) اي سواء اكملت السخال مع امهاتها النصاب الثاني ، ام لم تكمل مثال الاول:

اذا كانت الامهات ثمانين فولدت واحد واربعين .

مثال الثاني: لو كانت الامهات ثمانين فولدت اربعين.

(٢) كالمثال في التعليقة رقم ١ .

 (٣) فلا يبتدأ بنصاب السخال حي ينتهي حول الامهات ، ثم يبدأ بحساب جديد للجميع في الحول الثاني .

(٤) اي بجزي الحول الثاني للامهات والسخال .

(٥) لأن ما يحصل اثناء الحول معفو عنه ما لم يبلغ النصاب الثاني حتى لو
 كانت كبارا .

أما لو بلغ النصاب الثاني فيعنى عنه ايضاً ، لأنه متأخر وجوده عند المالك عن ابتداء حول الامهات ، فينتظر اكبال الحول الاول ، ثم يبدأ بحساب جديد للحول الثاني للمجموع .

(٦) وهو القول بابتداء الحول مطلقاً للسخال .

(٧) على ما اختاره (المصنف) قدس سره.

أما على القول الاول ، فلان الاثنين والاربعين نصاب براسه فتجب

فيه شاة اخرى .

وابتداء حول السخال ( بعد غنائها بالرعي )، لأنها زمن الرضاع معلوفة من مال المالك وإن رعت معه ، وقيده المصنف في البيان بكون اللبن عن معلوفة ، وإلا فن حين النتاج ، نظراً إلى الحكمة في العلف وهو المكلفة على المالك . وقد عرفت ضعفه (۱) ، واللبن مملوك على التقديرين وفي قول ثالث أن مبدأه النتاج مطلقاً (۲) ، وهو المروي صحيحاً (۳) فالعمل بنه متعين ، ( ولو تُنلِم (٤) النصاب تبلل ) تمام ( الحول ) ولو بلحظة ( فلاشيء ) لفقد الشرط ، (ولو فرابه (٥)) من الزكاة على الأقوى (٢) ، وما فاته به من الحير أعظم عمناً أحرزه من المال ، كما ورد

- وأما على القول الثاني ، فلانها اكملت النصاب الثاني فنجب شانان .
  - (١) سبق ان المدار في العلف على الاطلاق العرفي ، لا الحكمة .
    - (٢) الاقوال الثلاثة هي :
- (الاول) أنابتداء حول (السخال) من حن غنائها بالرعى على الاطلاق
- ( الثاني ) التفصيل وهو أن ( السخال ) اذا كانت ترتضع من( لبن معلوفة )
  - فلا محسب لها حول حتى تستقل بالرعي . `

واما اذا كانت (السخال) ترتضع من (لبن سائمة) فيبدأ لهــــا حساب الحول من الولادة .

(الثالث) ان مبدأ حول (السخال) من حين الولادة مطلقا ، سواء كانت ترتضع من (لنن معلوفة) ، او من (لنن سائمة) .

- (٣) الوسائل ١ / ٩ من ابواب زكاة الانعام ،
  - (٤) اي اصيب بنقص ، او فقد شرط.
- (٥) اي ولو كان النقص ، او فقد شرط من ناحية المالك فرارا عن تعلق
   الزكاة عما له .
- (٦) مقابل الاقوى قول ( الشيخ ) ره بوجوب الزكاة مع نقصالنصاب =

ج ۲ ف الحبر (۱) .

( و يجزى ، ) في الشاة الواجبة في الإبل (٣) والغنم ( الجَلَاَعُ من الفنان) وهو ما كمل سنه سبعة أشهر ، ( والشنبي من المعز ) وهو ما كمل سنه سبعة أشهر ، ( والشنبي من المعز ) وهو ما كمل سنه سنة ، والفرق أن ولد الفنان بنزو (٣) حينئل ، والمعز لا ينزو إلا بعد سنة ، وقبل : إنما يُجِدْع كَلَكُ إذا كان أبواه شابين ، والا لم يُجِدْع لمل ثمانية أشهر ، (ولا تُوتَخلُ الرئي ً) بضم الراء وتشديد الباء ، ومي الوالدة من الأنهام عن قرب إلى خسة عشر يوما لأنها نفساء ، فلا تجزي وإن رضي المالك ، نعم لو كانت بُجم ربي ً لم يُكلَف غيرها ، (ولا المريضة ) كيف العسوار ) بفتح العين وضمها (٤) مطلق العيب ، ( ولا المريضة ) كيف كان (ه) ، ( ولا المريضة ) المُسنة عرفا ، ( ولا أتعد الأكولة ) بفتح الممزة وهي المعدة للأكل ، وتؤخذ مع بذل المالك لما لا بدونه (٢) ، الممزة وهي المعدة الأكل ، وتؤخذ مع بذل المالك لما لا بدونه (٢) ،

(الزكاة)

= بسبب المبادلة بقصد الفرار ، سواء كانت المبادلة بجنسه ، أم بغير جنسه ، استنادا الى رواية (معاوية) راجع الوسائل الحديث ٦ ـ باب ١١ ـ من ابواب زكاة الذهب والفضة .

- (١) الوسائل الحديث ٢ الباب ١٢ من ابواب زكاة الـذهب والفضـة
   والحديث ١ ٤ الباب ١١ من ابواب زكاة الذهب والفضة
  - (٢) وجوب الجذع في الابل في كل من النصب الحمسة الاولى .
    - (٣) النزو : وطي الذكر للانثي في ذات الحافر .
      - (٤) ويجوز الكسر ايضاً .
      - (٥) اي مها كان نوع المرض.
- (٦) لأن عدم جواز اخذ الاكونة إنما هو لاجل مراعاة حال المالك ،
   لا لعبب فيها فعند ما ببذل المالك الاكولة يسقط حقه وهو ( مراعاة حاله ) .

كان كغيره في العدّ (1) أما الإخراج فلا مطلقاً (٢) ، وفي البيان أوجب عسدّها مع تساوي الذكور والإناث ، أو زيادة الذكسور دون ما نقص وأطلق (٣) .

(وَتَجْزِي القيمة) عن العين مطلقاً (٤) ، (و) الإخراج من ( العين أفضل) وإن كانت القيمة أنفع ، (ولو كانت الغنم) ، أو غيرها من الغنم (مرضى) بُجمّع (فمنها (٥)) مع اتحاد نوع المرض ، وإلا لم يُجزِ الأدون، ولو ماكس المالك تُعسِّط وأخرِج وسط يقتضيه ، أو القيمة كذلك (٦)

(١) المراد بالزيادة هنــا زيادة الفحول عن حاجة الغنم المملوكة .

(٢) اي لا يجوز اخراج ( فحل الضراب ) زكاة سواء احتج اليه ام لا .

فلو كانت الاناث ثلاثين وكان عند المالك عشرة من الفحول فالمجموع نصاب ولكن لا يؤخذ ( فحل الضراب ) زكاة ، بل الانثى ، او فحل آخر غبر ( فحل الضراب )كما لوكانت بمقدار الحاجة ، اولا كما لوزادت على عددالاناث

(٣) نظرا الى التساوي ، أو الزيادة ، من دون تقييد بالحاجة وعدمها .

(٤) سواء كانت العين انفع للمستحقين ، أم قيمتها ، أم تساوى العين
 والقيمة .

(٥) اي يخرج الواجب من المرضى ، ولا يكلف المالك بالصحيحة .

 (٦) كيفية التقسيط بالنسبة الى العين : هو اخراج احدى المرضى بهمذا العرتيب :

لو كان تُسُك نصاب البقرالاول مصابا بنوع من ( المرضالشديد ) والشُك الثاني ( بالنوع الحقيف ) فانخرج يكون من النوع الحقيف ) فانخرج يكون من النوع المتوسط .

أما كيفية التقسيط من حيث القيمه فهي كما لو كانت كل بقرة من الشُلث الاول من النصاب يساوي دينارا ، ومن الثالث الثاني يساوي ديناربن ، ومن الثالث =

وكذا لوكانت كلها من جنس لا يخرج ، كالرُبتَى . والهَرِم . والمعيب ، (ولا يُجمَع بن متفَّرق في الملك) وإن كان مشتركا ، أو مختلطا (١) ، متَّحد المَسر ح (٢) والمُراح (٣) والمشرع (٤) ، والفحل (٥) والحالب (٦) والمحكب (٧) ، بل يعتبر النصاب في كل ملك على حد ته ، (ولا يُفرق و بين مجتمع فيسه ) أي في الملك الواحد وإن تباعد بأن كان له بكل بلد شاة (٨) .

 يساوي ثلاثة دنانير فتكون مجموع القيم ستين ديناراً ثم تقسم على ثلاثة ، يكون النائج عشرين وهو قيمة عشرة من البقر فتكون قيمة كل واحدة دينارين .
 فاذن يعطى ديناران للمستحق .

 (١) كما لوكان قطيع غنم بحتوي على (اربعين شاة) مشتركاً بين شخصين اشتراكاً في الجميع اي في كل واحدة واحدة من الشياه .

أو كانكل واحد منهما بملك (عشرين غنما) بالانفراد فاختلطت وصارت قطيعاً واحداً .

لكن ما يملكه كل واحد منهما معلوم متيقناً فحينتذ لا تجب الزكاة في تلك القطيع المشترك، أو المختلط.

- (٢) المسرح: اسم مكان للرعي اي محل الرعي.
  - (٣) بالضم : مأوى (الابل والبقر والغنم) .
    - (٤) محل شرب الماء،
- (٥) اي اتحاد ( فحل الضراب ) وهو وزان مثال : مصدر باب المفاعلة .
  - (٦) اي الذي محلب الانعام.
  - (٧) بكسر الميم وسكون الحاء وفتح اللام : الآلة التي يحلب فيها .
- (A) مقصوده « قدس سره » : أن المالك لو كان له بكل بلد شاة فلا يجوز
   له التفريق بين تلك الشياه حتى لا تجب عليه الزكاة ، بل الواجب عليه جمع الشياه =

### ( وأما النقدان – فيُشترط فيها النصاب والسُّكة )

وهي النقش الموصوع للدلالة على المعاملة الخاصة ، بكتابة وغيرها (١) وإن هُمجُرت فلازكاة في السبائك (٧) والممسوح (٣) وإن تُعمُومل به ، والحميد علازكاته استحبابا (٤) ولو اتختُدُ المفروبُ بالسّكة آلة للزينة وغيرها لم يتغير الحكم ، وإن زاده ، أو نقصه (٥) ما دامت المعاملة به على وجهه ممكنة ، (والحولُ ) وقد تقدم (٦) (فنصاب اللهب) الأول (عشرون دينارا) كُلُّ واحسد مثقال (٧) ، وهو درهم وثلاثة أسباع درهم (٨) (ثم أربعة دنانير) فلاشيء فيا دون العشرين ، ولا فيا دون

<sup>=</sup> كلها واحتسامها ، ثم اعطاء زكاتها .

 <sup>(</sup>١) مرجع الضمير ( الكتابة ) . والمراد من غيرها هي الصوروالنقوش التي
 تضرب على الدراهم والدنانير .

 <sup>(</sup>۲) السبائك جمع السبيكة وهي القطعة من الذهب او الفضة ، تذاب وتفر غ
 في القالب كما تصنعه الصاغة وضّر ابوا النقود .

<sup>(</sup>٣) الذي ذهب نقشه و ُمحبت كتابته .

 <sup>(</sup>٤) راجع المستدرك كتاب الزكاة ابواب الذهب والفضة ص ١٨٥ ،
 والوسائل الجديث ١ باب ١٠ من ابواب زكاة الذهب والفضة .

 <sup>(</sup>٥) المراد بالزيادة اضافة ( اطار ) ، او ( عرى ) عليه ، كما وأن النقيصة
 عبارة عن ثقبه .

<sup>(</sup>٦) مر" في الصفحة ٢٣ معنى الحول وشرائطه فراجع .

 <sup>(</sup>٧) المثقال في لسان الشرع والمتشرعة مايساوي ثماني عشرةحبة ،كما وأن
 المثقال الصيرفي مايساوي ٢٤ حبة ،

<sup>(</sup>A) لأن كل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل.

أربعة بعدها . بل يعتبر الزائد أربعة أربعة أبدا (۱) ، (ونصاب الفضة) الأول (مائتا درهم) ، والدرهم نصف المثقال وخُسه (۲) ، أو ثمانية وأربعون حبة شغير متوسطة ، وهي ستة دوانيق (۳) ، (ثم أربعون درهما) بالغاً ما بلغ ، فلا زكاة فيا تَقَصَ عنها .

(والمخُرَّجُ) في النقدين (ربع المُشر) (٤) فمن عشرين مثقالا نصف مثقال ، ومن الأربعسة قيراطبان (٥) ومن المبائتين خمسة دراهم (٦) ، ومن الأربعين درهم ، ولو اخرج ربع العشر من جملة ماعنده من غير أن

(١) اي بالغاً ما بلغ .

(۲) المثقال الشرعي كما عرفت ثماني عشرة حبة ، ونصفه تسع حبات ،
 وخمسه ثلاث حبات وستة اعشار .

فانحِموع يكون اثنتي عشرة حبة وستة اعشار الحبة .

 (٣) الدانق بفتح النون وكسرها ، والدانق الاسلامي ست عشرة حبة خرنوب والجمع دوانق ـ ودوانيق .

$$\frac{1}{10} \times \frac{1}{\xi} = \frac{1}{\xi_1} : \frac{1}{\xi_2} = \frac{1}{\xi_1}$$

والعشرون مثقالاً يساوي ٤٠ نصفاً والخرج منه نصف واحد .

$$\frac{1}{Y} = \frac{Y}{\xi} = Y \cdot \times \frac{1}{Y} \times \frac{1}{\xi}$$

(٥) لان كل مثقال شرعي يساوي ٢٠ قيراطاً فالاربعة مثاقيل تساوي ٨٠

قيراطاً فيكون المخرج للزكاة قيراطين على قياس 4.

(٦) لأن الماثنين تحتوي على خمس اربعينات .

يعتبر مقداره مع العلم باشتماله على النصاب الأول أجزأ ، وربما زاد خيرا (١) . والواجب الإخراج ( من العين ، و تُنجزي القيمة ) كغيرهما (٢) .

## (وأما للغلات) - الأربع (فيشترط فيها للتملك بالزراعة)

إن كان مما يُزرع (٣) ، (أو الانتقال) أي انتقال الزرع، أو الثمرة مع الشجرة ، أو منفردة إلى ملكه (قبل انعقاد الثمرة) في الكرم (٤) ، وبدو العملاح، وهو الاحمرار، أو الاصفرار في النخل، (وانعقاد الحب ً) في الزرع، فتجب الزكاة حينتذ على المنتقل إليه وإن لم يكن زارعا، وربما أطلقت الزراعة على ملك الحب ً والثمرة على هذا الوجه (٥).

وكان عليه أن يذكر ُبدو ً الصلاح في النخل لثلا يدخل في الانعقاد مع أنه لا قائل بتعلق الوجوب فيه به (٦)، وإن كان الحكم بكون الانتقال

- (١) لأن المسلم يحتاط في اخراج زكاته بما يحصل معه اليقين ببرائة ذمته ،
   وفي ذلك توفير للخبر على الفقراء في الغالب .
  - (٢) اي كغير الذهب والفضة من سائر الاعيان الزكوية .
    - (٣) أو يغرس ، لأن الكلام في مطلق الغلات .
      - (٤) بفتح الكاف وسكون الراء: شجر العنب.
  - (٥) المراد بالوجه تملك الشجرة ، أو الحب قبل انعقادها .
  - (٦) اعتراض من (الشارح) ره على (المصنف) ره حاصله:

أن للنخل حالتين : حالة الانعقاد ، وذلك بعد اللقاح ، وحالة بدو "الصلاح وذلك عند الاحمرار ، أو الاصفرار فكان على المصنف أن يذكر شرط وجوب الزكاة في النخل مستقلا وهو (تملكه قبل بدو "صلاحه ) لئلا يدخل النخل تحت عوم قوله :

( قبل الانعقاد ) فإنه لم يذهب احد منالفقهاء الى تعلقالوجوب فيالنخل =

قبل الانعقاد مطلقا (۱) يوجب (۲) الزكاة على المنتقل إليه صحيحا (۳) إلا أنه في النخل خال عن الفائدة إذ هو كغيره من الحالات السابقة (٤) وقد استفيد من فحوى الشرط (٥) أنَّ تعلَّق الوجوب بالفلات، عند انعقاد الحبُّ والثمرة ويدو صلاح النخل، وهذا هو المشهور بين الاصحاب، وذهب بعضهم الى أنَّ الوجوب لا يتعلق بها إلى أن يصير أحد الأربعة حقيقة (٦) وهو بلوغها حد اليبس الموجب للإسم. وظاهر النصوص دال عليه (٧).

= بمجرد الانعقاد ، بل الوجوب في النخل آنما يتعلق عند بدو" صلاحه .

- (١) مطلقا منصوب على الحالية للانتقال اي في اية حالة .
- (٢) جملة (يوجب) منصوب محلا خبرا للكون في قوله: ( بكون الانتقال )
  - (٣) منصوب خبراً لكان في قوله : انكان الحكم .
- (٤) المراد من الحسالات السابقة الحالات والتطورات الطسارية للثمرة
   قبل انعقادها .

فاذن لافائدة في ذكر قيد الانعقاد للنخل ، لان المدار في وجوب الزكــــاة فيه ( هو التملك قبل بدو "الصلاح ) .

- من دون فرق بين ان يكون التملك قبل الانعقاد او بعده .
- (٥) لان شرط وجوب الزكاة في الثمرة مثلا ان كان هو التملك لها
   قبل انعقادها فيفهم ان تعلق الوجوب بالثمرة انما هو في هذه الحالة .
- (٦) أي يصدق عليها اسمالتمر والزبيب والجنطة والشعير، فلايتعلق الوجوب
   جها قبل صدق هذه العناوين
- (٧) اي أن النصوص الواردة في باب الزكاة ظاهرها تعلق الحكم على صدق السم التمر مثلا ، فلا يكون هناك تمر قبل الجفاف .

(ونصابها) الذي لا تجب فيها بدون بلوغه ، واكتنى عن اعتباره شرطا بذكر مقداره تجوزا (ألفان وسبعائة رطل ) بالعراقي ، أصله خمسة أوسق ، ومقدار الوستى ستون صاعا ، والصاع تسعة أرطال بالعراقي ، ومضروب ستين في خمسة ، ثم في تسعة تبلغ ذلك (١) ، (وتجب) الزكاة (في الزائد) عن النصاب (مطلقا) وإن قل عمني أن ليس له إلا نصاب واحد ، ولا عفو فيه .

(والمختُرَج) من النصاب وما زاد (العُشر إن سُتِيَ سَيحاً) (٢) بالماء الجاري على وجه الأرض سواء كان قبــل الزرع كالنيل (٣)، أو بعده، (أو بعلا) وهو شربه بعروقه القريبة من الماء، (أو عذياً) بكسر العين (٤)، وهو أن يُسقى بالمطر، (ونصف العُشر بغيره) (٥)، بأن سُتِيَ بالكَّلُو (٦) والناضح (٧) والدالية (٨) ونخوها (٩)، (ولو ستي بها فالأغلب) عدداً مع تساويهما في النفع، أو نفعاً وغيّوا، لو اختلفا (١٠)

- (۱) اي و الفين وسبعاة ۽ هکذا : ( $\times$  × × × × =  $\times$  ۲۷۰) .
  - (٢) السيح: هو الجري على وجه الارض.
- (٣) لأن ستي الزرع في وادى النيل يكون بفيضان النيل قبــل الزراعـــة فتروى الارض ، ثم نزرع .
  - (٤) و آخره ياء مثناة من تحت .
  - (۵) اي بغير المذكور من سيح ، وعذي ، وبعل .
  - (٦) اي الاستقاء من ماء البئر بسبب الدلاء التي تجر بالبد .
  - (٧) اي الاستقاء من ماء البئر بسبب الدلاء التي تجر بالبعير .
    - (٨) الداليه: الناعورة .
    - (٩) كالمضخات ، والمكائن الحديثة مثلاً .
    - (١٠) اي لو اختلف السقيان من حيث النفع للزراعة :

وفاقا للمصنف ، ويحتمل اعتبار العدد والزمان مطلقاً (١) ، (ومع التساوي) فيا اعتبر التفاضل فيه . فالواجب (ثلاثـة أرباع العُشر) لأن الواجب حينشذ في نصفه العشر ، وفي نصفه نصفه (٢) ، وذلك ثلاثــة أرباعـه من الجميع ،

ولو أشكل الأغلب احتمل وجوب الأقل ، للأصل (٣) ، والعشر (٤) للاحتياط ، وإلحاقه بتساويها لتحقق تأثيرهما (٥) ، والأصل عدم التفاضل (٦) وهو الأقوى .

واعلم أن إطلاقه الحكم بوجوب المقدَّر فيا ُذكر يؤذن بعـدم اعتبار استثناء المؤنة (٧) ، وهو قول الشيخ رحمه الله ، محتجا بالاجماع عليه منا ، ومن العامة ، ولكن المشهور بعد الشيخ استثناؤها ، وعليه المصنف في سائر كتبه وفناواه ، والنصوص (٨) خالية من استثنائها (٩) مطلقاً (١٠) ، نعم

<sup>(</sup>١) أي سواء اختلفا في النفع ، ام تساويا .

<sup>(</sup>٢) اي في نصف النصاب الآخر نصف العشر .

<sup>(</sup>٣) اي اصل البراءة عن وجوب الزائد .

<sup>(</sup>٤) اي احتمل وجوب العشر احتياطاً ، لتحصيل البراءة اليقينية :

<sup>(</sup>٥) اي السيح والسقي .

<sup>(</sup>٦) اي أصالة عدم زيادة هذا على ذاك ، وذاك على هذا .

<sup>(</sup>٧) يفتح الميم وضم الهمزة جمعها (مُموُّن) بضمهها :

وهي المصاريف التي تصرف للزراعة حتى تكتمل .

<sup>(</sup>A) الوسائل باب ٤ ، ١٠ ـ من ابواب زكاة الغلات .

<sup>(</sup>٩) مرجع الضمير ( المؤنة ) :

<sup>(</sup>١٠) سواء كانت المصاريف قبل تعلق الزكاة ، ام بعده .

ورد استثناء حصة السلطان (۱) وهو أمر خارج عن المؤنة وإن ذكرت منها في بعض المبارات تجوزاً ، والمراد بالمؤنة ما يغرمه المالك على الغلقة من ابتسداء العمل لأجلها وإن تقدم على عامها إلى تمام التصفية و يُبسِ الشرة ومنها البدر ، ولو اشتراه اعتبر المثل ، أو القيمة ، و يُعتبر النصاب بعد ما تقدم منها على تعلق الوجوب ، وما تأخر عنه يستثنى ولو من نفسه (۲) و رُبِرَكِي الباقي وإن قل ، وحصة السلطان كالثاني (٣) ، ولو اشترى الزرع او الشمرة فالثمن من المؤنة ، ولو اشتراها مع الأصل ورُبِّع المثنة على الزكوي وغيره لوجمهها (٤) ، و يُعتبر ما خَرَمَه بعده ، ويسقط ما قبله (٥) ، كما يسقط اعتبار المتبرع وإن كان غلامة أو ولدة .

<sup>(</sup>١) اي الضرائب التي تفرض على الزرع من قبل الحكومة .

<sup>(</sup>٢) مقصوده قدس سره: أن المصاريف بعد تعلق الزكاة تستثنى من نفس النصاب ، فلا تسقط الزكاة بنقص النصاب حينئذ ، بخلاف المصاريف قبل تعلق الزكاة فانها تستثنى من اصل المال فاذا نقص عن النصاب فالزكاة تسقط .

<sup>(</sup>٣) اي من قبيل ما تصرف بعد تعلق الزكاة .

 <sup>(</sup>٤) كما اذا صرف على ( زرعين ) احدهما زكوي ، والآخر غير زكوي ،
 المصاريف توزع عليها ، وتخص الزكوي بحصته .

 <sup>(</sup>٥) اي أن المصاريف التي صرفها المشترى بعد الشراء تكون من المؤنة ،
 أمّا المصاريف التي صرفها البابع قبل أن يشتربه المشتري فلا تحسب من المؤنة ،
 لأنها بالنسبة الى المشتري كالمصاريف التي يتبرعها المتبرع .

# (الفصل الثاني \_ إنما 'تستحب' زكاة التجارة مع)

مضي (الحول) السابق، (وقيام رأس المال فصاعدا) طول الحول (١) ولو مُطلب المتاع بأنقص منه وإن قل في بعض الحول (٢) فلا زكاة ، (ونصاب المالية) وهي النقدان بأيها بلغ إن كان أصله عروضا (٣) والافتصاب أصله (٤) وإن نقص بالآخر (٥) وفهم من الحصر أن قصد الاكتساب عند التملك ليس بشرط (٦) وهو قوي ، وبه صرح في الدروس وإن كان المشهور خلافه ، وهو خيرة البيان ، ولو كانت التجارة بيدعامل فقصيب المالك من الربح يُضَم لك المال (٧) ، ويعتبر بلوغ حصة العامل نصابا في ثبوتها عليه (٨) وحيث تجتميع الشرائط (فيتُخرَج ربع عشر القيمة) كالنقدين (٩) .

<sup>(</sup>١) اي بقاء رأس المال من اول السنة الى آخر ها .

<sup>(</sup>٢) اي نقصت قيمة المتاع السوقية عن مقدار النصاب اثناء الحول .

 <sup>(</sup>٣) جمع العرض بسكون الراء - كفلس: المناع، فالمال اذا كان متاعاً،
 فالاعتبار بقيمته بالقياس الى الذهب، او الفضة.

<sup>(</sup>٤) اي انكان المال ذهباً ، او فضة فاعتبار النصاب بنفسه ، لا بقيمته .

 <sup>(</sup>٥) اي انكان رأس المال ذهباً وكان يبلغ عشرين مثقالاً فهو نصاب ،
 وانكانت قيمته لو قيست بالقياس الى قيمة الفضة لا تبلغ ماتى درهم .

 <sup>(</sup>٦) حيث حصر شروط استحباب الزكاة في و مضي الحول ، وقيام
 رأس المال ، وبلوغ النصاب ، ولم يذكر شرطاً آخر .

<sup>(</sup>٧) اي الى اصل رأس المال ، فاذا بلغ المجموع النصاب استحبت الزكاة .

<sup>(</sup>٨) اي على العامل .

<sup>(</sup>٩) اي الذهب والفضة .

(وحكم باقي أجناس الزرع) الذي يُستحبُّ فيه الزكاة ( ُحكمُّ الواجب) في اعتبار النصاب والزراعة (١) ، وما في حكمها ، وقدر (٢) الواجب (٣) وغيرها (٤) .

(ولا يجوز تأخير اللغم) الزكاة (عن وقت الوجوب) إن جعلنا وقته ووقت الإخراج واحداً ، وهو التسمية بأحد الأربعة (٥) ، وعلى المشهور فوقت الإخراج ، لأنه بعد التصفية ، ويبسي الشمرة ، ويمكن أن يربد بوقت الوجوب وجوب الإخراج ، لا وجوب الزكاة ، ليناسب مذهبه ، إذ يجوز على التفصيل (٦) تأخيره عن أول وقت الوجوب إجماعاً ، إلى وقت الإخراج ، أما بعده فلا (٧) ( مسع الإمكان) ، فلو تعذر لعدم التمكن من الملل ، أو الخوف من التغلب (٨) أو عدم المستحق جاز التأخير إلى زوال العذر ، ( فيضمن بالتأخير ) لالعذر وإن تلف المال بغير تفريط ، (وياثم ) للإخلال بالفورية الواجبة ، وكذا الوكيل والوصى (٩) بالتفرقة لها ولغرها .

- (١) اي اعتبار كون المالك زارعاً بالوجه الذي تقدم في الزكاة الواجبة .
  - (٢) بالجر ـ عطفاً على النصاب المجرور باضافة ( اعتبار ) اليه .
    - (٣) اي مقدار ما يخرج للزكاة .
      - (٤) اى غىر المذكورات .
  - (٥) اي اسم و الحنطة ؛ و و الشعير ؛ و و الزبيب ؛ و « التمر » .
- - (٧) اي لا بجوز تأخير الاخراج عن وقته .
    - (A) اي من تسلط قاهر وهو الظالم .
    - (٩) اي بضمنان لو تأخرا في الاخراج .

وجَّوز المصنف في الدروس تأخيرها لانتظار الأفضل ، أو التعميم (١) وفي البيان كذلك ، وزاد تأخيرها لمعتاد الطلب منه بما لا يؤدي إلى الإهمال وآخرون شهراً ، وشهرين مطلقاً (٢) خصوصاً مع المزية (٣) وهو قوي (ولا يُقدَدَّمُ على وقت الوجوب ) على أشهر القولين (إلا قرضاً ، فتُحتَسب ) بالنية (عند الوجوب بشرط بقاء القابض على الصفة ) الموجبة للاسفحقاق فلو خرج عنها (٤) ولو باستغنائه بنمائها (٥) لا بأصلها (٦) ، ولا بها (٧) أخرجت على غيره (٨) .

(ولا يجوز نقلها عن بلد المال إلا مع اعواز المستحق) فيه فيجوز لمخراجها إلى غيره مقدِّما الأقرب إليه فالأقرب ، إلا أن يختص الأ بعد بالأمن ، وأجرة النقل حينتذ على المالك (فيضمن) لونقلها إلى غير البلد

- (١) اي يكون في التاخير تعميم ايصال الزكاة بالنسبة الى جميع طبقـــات المستحقين .
  - (٢) وان لم تكن في التاخير مصلحة .
- (٣) اي مع المصلحة ، فهذا القول الاخير لايرى لزوما في وجود المصلحة بل ان مراعاتها تكون اولى .
  - (٤) مرجع الضمير الصفة اي خرج القابض عن صفة الفقر .
- - (٦) مرجع الضمير ( الزكاة ) اي لا يكون استغناؤه باصل الزكاة .
- (٧) مرجع الضمير الزكاة والناء اي : اوكان استغناؤه باصل الزكاة ونمائها
   تعتسب الزكاة عليه ايضاً .
- (A) اي استرجعت الزكداة من القابض ودفعت الى غيره بعدد ان استغنى
   القابض بنائها ، لا باصل الزكاة ، او باصلها مع نمائها .

(لامعــه) أي لامع الإعواز ، (وفي الإثم قولان) أجودهما وهو خيرة الدروس العدم، لصحيحة هشام (١) عن الصادق عليه السلام ، (ويجزىء) لو نقلها ، أو أخرجها في غيره على القولين (٢) ، مع احتمال العدم (٣) للنهى (٤) على القول به .

و إنما يتحقق نقل الواجب مع عزله قبله (٥) بالنية (٦)، و إلا فالذاهب من ماله لعدم تعيينه ، و ان عدم المستحق ، ثم إن كان المستحق معدوماً في البلد جاز العزل قطعا ، و إلا ففيه نظر ، من أن الدين لا يتعين بدون قبض مالكه (٧) ، أو ما في حكمه مع الإمكان ، واستقرب في الدروس صحة العزل بالنية مطلقاً (٨)، وعليه (٩) تبتني المسألة (١٠) هذا (١١)، وأما نقل

- (١) الوسائل ٣٧/١ كتاب الزكاة ابواب المستحقين.
  - (٢) اي على القول بالاثم ، وعلى القول بالعدم .
    - (٣) اي عدم الاجزاء .
- (٤) الوسائل البـــاب ٣٨ ـ من ابواب المستحقين ، لان النهى عن العبادة مفسد لها على القول بالحرمة .
  - (٥) اى عزل الواجب قيل النقل ،
  - (٦) اى اذا كان الغزل مصحوبا بالنية .
- (٧) مقصوده قدس سره: ان الزكاة دين والمديون لا يبرأ الا اذا اقبض الدين الى الدائن نفسه ، او الى وكيله .
  - (٨) اي سواء وجد المستحق ، ام لا يوجد .
  - (٩) اي على القول نصحة العزل ، والقول بغدم صحته .
- (١٠) اي مسألة جوازالنقل، فعلى( القول الاول ) وهي صحة العزل جائز .
  - وعلى ( القول الثاني ) وهو عدم صحة العزل غير جا ثر .
    - (١١) اي في مسألة تحقق النقل .

وعليه (٧)

قدر الحتى بدون النية فهو كنقل شيء من ماله ، فلا شبهة في جوازه (١) مطلقاً (٢) . فإذا صار في بلد آخر فني جواز احتسابه (٣) على مستحقيه مع وجودهم في بلده على القول بالمنسع (٤) نظر ، من (٥) عـدم صدق النقل الموجب للتغرير بالمال، وجواز (٦) كون الحكمة نفع المستحقين بالبلد

(٦) بالجر عطفا على مدخول ( من الجارة ) وهو دليل لعدم جواز احتساب الزكاة على مستحقيها ، لأنه ان كان المانع من نقل الزكاة على بملد المالك هي حكمة استفادة فقراء بلد المالك فهو من النقل الممنوع فلا يجوز نقلها من بلده الى غير بلده ، لصدق الحرمان .

(٧) اي وعلى الاحتمالين السابقين . وهما ( احتمال التغرير واحتمال الحكمة ) تتفرع مسألة اخرى . وهي جواز احتساب قيمة الزكاة ، أو مثلها على فقراء غير بلده ، وعدم جواز الاحتساب ، فعلى ( الاحتمال الاول ) و ( هو التغرير ) يكون الاحتساب جائزاً ، لمدم وجود تغرير في المال .

وعلى ( الاحتمال الثاني ) وهي الحكمة فالاحتساب المذكور غير جائز ، لأن الحكمة استفادة فقراء بلد المالك .

فاذا نقل المالك الزكاة الى غير بلده فقد صدق الحرمان الذي هو الملاك =

<sup>(</sup>١) اي جواز نقل ماله .

<sup>(</sup>۲) سواء وجد المستحق ، ام لم يوجد .

<sup>(</sup>٣) اي احتساب المال .

<sup>(</sup>٤) اي على القول بمنع نقل الزكاة من بلده مع وجود المستحقين .

 <sup>(</sup>a) دليل لجواز الاحتساب فإنه ان كان المانع من النقل هو ( احتمال التغرير على الفقراء ) فهذا ليس تغريرا ، لأنه لو تلف الحال كان التلف من ماله ، فليس هذا النقل من ( النقل الممنوع ) .

يَشَفَرَع ما لو احتسب القيمة في غير بلده، أو المثل من غيره (١) .

# ( الفصل الثالث \_ في المستحتَّق )

اللام للجنس أو الاستغراق، فإن المستحقين لها ثمانية أصناف (وهم الفقراء والمساكين، ويشملها من لا يملك مؤنة سنة) فعلاً أو قوة ، له ولعباله الواجبي النفقة بحسب حاله في الشرف وما دونه . واختلف في أن أيها أسوأ حالاً مع اشتراكها فيا ذكر (٢)، ولاثمرة مهمة في تحقيق ذلك للإجماع على إرادة كل منها من الآخر حيث يُفرد (٣)، وعلى استحقاقها من الزكاة ، ولم يقعا مجتمعين إلا فيها (٤)، وإنما تظهر الفائدة في أمور نادرة (٥).

( والمروي ) في صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام ( أن المسكن

= والحكمة في عدم الجواز .

- £Y -

- (١) اي مالاً آخر من مثل المال الزكوى .
  - (٢) وهو عدم (تملك مؤنة سنته )
  - (٣) فهما من مصاديق القول المتداول:
- الفقىر والمسكن اذا اجتمعا افترقا ، واذا افترقا اجتمعا .
- اي اذا اجتمعا في كلام واحد كان المعني <sup>6</sup> من كل منها غير الآخر لا محالة وأما اذا افترقا فذكركل واحد منها يشمل الآخر .
- (٤) مرجع الضمير: الآية الكريمة في قوله تعالى: (إنما الصدقات الفقراء والمساكين) حيث اجتمع الفقير والمسكين.
- (٥) كما لو نذر أن يعطي مسكينا ، او وقف شيئاً على المساكين ، فعلى القول
   بأن المسكين اسوء حالا من الفقير لا يجوز اعطاء النذر الى الفقير .
  - وهكذا في الوقف ، فإنه يجب ان يقتصر على المسكن فقط .

أسوأ حالاً ) لأنه قال : والفقير الذي لايسأل الناس ، والمسكينُ أجهدُ منه (١) ، وهو موافق لنصِّ أهل اللغة أيضاً (٢) ، (والدار والحمادم)

(١) الوسائل كتاب الزكاة ابواب اصناف المستحقين للزكاة - باب ١ - الحديث - ٣ - .

(٢) اختلف في معنى (الفقير والمسكين) في أن أيِّهما اسوأ حالا .

ةال ( الاصمعي ) : ( المسكين احسن حالا من الفقير ) .

وقال ( ابن السكيت ) : ( الفقير الذي لـــه بلغــة من العيش لا تكفيه ، والمسكن الذي لا شيء له ) :

وقال (يونس): (المسكين اسوء حالاً من الفقير قال: قلت لا عرابي أفقير انت قال: لا والله، بل مسكين).

وقال ( ابن الاعرابي ) : ( الفقير الذي لا شيىء له ، والمسكين مثله ) .

وقال ( بعض المحققين): ( الفقير والمسكين) متحدان ومشتركان في(وصف عدمي ) وهو عدم وفاء الكسب والمال بمؤنته ، ومؤنة عياله .

وقال : إنما الخلاف في أن أيَّهما اسوءُ حالاً ، وقال هذا البعض :

قال (الفراء وتغلب وابن السكيت): المسكين اسوءُ حالاً لقوله تعالى :

( أو مسكينا ذا متربة ) وهو المطروح على التراب ، لشدة الاحتياج . - التربيب التربيب المسلم الكربان و المسلم المسلم

وقال آخر : الفقير اسوء حالا ، لأن الله تعالى بدأ به في آية الزكاة . وهذا يدل على الاهـمام بشأنه في الحاجـة ، ولاستعـاذة النبي صلى الله عليــه وآله وسلم من الفقر ، مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

(اللهم احيني مسكيناً ، وامتي مسكيناً ، واحشرني مع المساكين)، لأن الفقير مأخوذ ومشتق من ( فقار الظهر ) فكأن الحاجة قد كسرت فقار ظهره . ما لمات أن السكان المسمو حالا من الفقير ، لا لما ذكر من الدحوه ، فأسا

والحق أن المسكين اسوء حالا من الفقير ، لا لما ذكر من الوجوه ، فإلما استحسانية محضة ، بل لما روي في الصحيح عن (عبدالله بن مسكان) عن( ابي = اللاثقان بمال مالكها كمية ً وكيفية (١) (من المؤنة)، ومثلُها ثياب التَسَجَمُّلُ وفرسُ الركوب، وكتبُ العلم، وثمنُها لفاقدها (٢)، ويقحقق مناسبة الحال في الخادم بالعادة (٣)، أو الحاجة ولو إلى أزيد من واحد، ولو زاد أحدها في إحداهما تعين الاقتصار على اللائق (٤).

بصير ) قال : قلت ( لابي عبدالله ) قول الله تعالى : إنما الصدقات للفقراء
 والمساكن قال عليه السلام : الفقير الذي لا يسأل الناس ، والمسكين اجهد منه ،
 والمائس اجهدهم .

الوسائل ٣ / ١ / من ابواب المستحقين للزكاة .

والفقراء في حديث الزكاة فسرهم ( العالم ) عليه السلام :

( بالذين لا يسألون الناس الحافا )

وفي بعض احاديث الباب : ( الفقراء هم اهل الزمانة والحاجة ، والمساكين اهل الحاجة من غير الزمانة ) .

(١) الكمية : المقدار والعدد ، والمقصود : من محتاج في حياته الى تعـــدد الدور والحدم وغيرهما . والكيفية : النوع والصفة ، والمقصود : من محتاج الىدار وسيعة ، أو خادم محتك لا يتيسران الا بثمن باهض جداً .

 (۲) كمن احتاج في شؤون حياته الى ثياب ، اوكتب غالية الاسعار ، فاثمان هذه المذكورات بالنسبة اليه تعد من المؤنة .

(٣) العادة: الاقتضاء العرفي ، كن يشتغل مكانة اجتماعية سامية ، فهكذا انسان لا يناسبه مباشرة اعماله الشخصية بنفسه ، بالنظر الى العرف والعادة . وان كان شخصياً قادراً على القيام بحوائجه بنفسه .

والاحتياج : هو الاضطرار الي من يعينه على رفع ضرورات حياته ، وان لم يكن له مقام اجتماعي شامخ .

(٤) اي المناسب له واما الزائد على ذلك فهو خارج عن المؤنة :

(و مينع ذو الصنعة ) اللائقة بجاله ، (والضبعة ) ونحوها من العقار (إذا نهضت بحاجته )، والمعتبر في الضيعة نماؤها لا أصلها في المشهور ، وقبل : يعتبر الأصل ، ومستند المشهور ضعيف ، وكدا الصنعة بالنسبة إلى الآلات (۱) ، ولو اشتغل عن الكسب بطلب علم ديني جاز له تناولها وإن قدر عليه لو ترك (۲) نعم لو أمكن الجمع بما لا ينافيه تعبّن ، (وإلا) تنهضا بخاجته (تناول النتمة ) لمؤنة السنة (لاغير ) إن أخذها دفعية ، أو دفعات ، أما لو أعيلى ما يزيد دفعة صح كغير المكتسب ، وقيل : بالفرق (۳) واستحسنه المصنف في البيان ، وهو ظاهر إطلاقه هنا وتردد في الدروس . ومن تجب نفقته على غيره غني مع بذل المنفق ، لا بدونه مع عجزه (٤) .

(والعاملون) علبها (وهم السُماة في تحصيلها) وتحصينها بجباية ، وولاية ، وكتابة ، وحفظ ، وحساب ، وقسمة ، وغيرها ، ولا يشترط فقرهم ، لأنهم قسيمهم ، ثم ان عين لهم قدر بجُعالة ، أو اجارة تعين ، وإن تحسر ما حصلُوه عنه فيكمّل لهم من بيت المال ، وإلا أعطُوا عسب ما راه الأمام .

(والمؤلفة قلوبهم -- وهم كفار يُستَمالون إلى الجهاد) بالإسهام لهم

- (١) اي ادوات العمل .
- (٢) يعني قدر على الكسب لو ترك تحصيل العلم .
- (٣) اي الفرق بين المكتسب وغيره ، فلا يجوز للاول اخد الزيادة ، اما
   الثاني فجائزة له ،
- (٤) يعني: ان كان المعيل لا يبدل على عائلته ، وكانت العـــائلة عاجزة
   عن القيام بمؤنة نفسها فعند ذلك بجوز لها اخذ الزكاة .

ج ۲

منها ، (قيل) والقائل المفيد والفاضلان (١): (ومسلمون أيضاً) وهم أربع فرق ، قوم لهم نظراء من المشركين إذا أعطى المسلمون رغب نظراؤهم في الاسلام ، وقوم نياتهم ضعيفة في الدن ُترجبي باعطائهم قوة ُ نيتهم ، وقوم بأطراف بلاد الإسلام إذا أُعطوا منعوا الكفار من الدخول ، أو رغبوهم في الإســــلام ، وقوم جاوروا قوما تجب عليهــم الزكاة إذا أعطوا منهــاً كَجِبُوهَا منهم واغنوا عن عامل. ونسبه المصنف إلى القيل، لعدم اقتضاء ذلك الاسم ، إذ يمكن رد ما عـــدا الأخبر إلى سبيل الله ، والأخير إلى الغالة . وحيث لا يُو َجبُ البسط ، وُنجعَلُ الآية (٢) ، لبيان المصرف كما هو المنصور (٣) نقل فائدة الخلاف ، لجواز إعطاء الجميع من الزكاة في الجملة .

(وفي الرقاب) ـ جعل الرقاب ظرفاً للاستحقاق تبعا للآبة، وتنبيها على أن استحقاقهم ليس على وجه الملك ، أو الإختصاص كغيرهم (٤) ، إذ يتعين عليهم صرفها في الوجه الحاص ، بخلاف غيرهم ، ومثلهم في سبيل الله والمناسب لبيان المستحثّق التعبير بالرقاب وسبيل الله ، بغير حرف الجر (٥)

<sup>(</sup>١) أي المحقق ـ صاحب الشرائع ـ والعلامة الحلَّى قدس سرهما .

<sup>(</sup>٢) اي آية ﴿ إِنَّا الصدَّقَاتُ للفَّقْرَاءُ وَالْمُسَاكِمَنْ ... اللَّمْ ﴾ التوبة : ٦١ .

<sup>(</sup>٣) اى الحق، لأن الآية بصدد بيان عدم جواز النجاوز عن المذكورين، وهذا لا يدل على وجوب البسط عليهم حميعاً ، فالحصر اضافي ، قصراً إفرادياً .

<sup>(</sup>٤) حيث إن سائر المستحقن يملكون ما أوتوا من زكاة يصرفونها فيما شاءوا ، أما هذا الصنف « في الرقاب » فيجب اقتصار صرفها على فك رقابهم ، دون سائر حوائجهم ،

<sup>(</sup>٥) لأن الرقبة بنفسها ان كانت مستحقة ، كانت الزكاة ملكاً لها ، فكان =

(وهم المكاتبون) مع قصور كسبهم عن أداء مال الكتابة ، (والهبيد تحت الشدة ) عند مولاهم ، أو من سُلَّط عليهم ، والمرجع فيها (١) إلى المعرف ، فينُسْتَرَون منها ويعنُتَقُرُن بعد الشراء، ونية الزكاة مقارنة لدفع الثمن إلى البائع ، أو للمتق (٢) ، ويجوز شراء العبد وإن لم يكن في شدة مع تعذر المستحق مطلقاً (٣) على الأقوى ، ومعه (٤) من سهم سبيل الله إن جعلناه كل قربة .

(والغارمون – وهم المدينون في غير معصية) ولا يتمكنون من القضاء فلو استدانوا وأنفقوه في معصية منعوا من سهم الغارمين ، وجاز من سهم الفقراء إن كانوا منهم بعد التوبة ، إن اشترطناها ، أو من سهم سبيل الله (والمروي ) عن الرضا عليه السلام مرسلا (ه) ( أنه لا يُعطى مجهـول ُ الحال) فيا أنفق هل هو في طاعة أو معصية ، وللشك في الشرط (٦) ، وأجازه جماعة حملا لتصرف المسلم على الجـائز ، وهو قوي ، (ويُقاص ُ وأجازه جماعة حملا لتصرف المسلم على الجـائز ، وهو قوي ، (ويُقاص ُ

<sup>=</sup> المناسب حينئذ أن يقول: والرقاب بدون حرف جر .

<sup>(</sup>١) اي في الشدة .

<sup>(</sup>٢) اي مقارنة للعتق .

<sup>(</sup>٣) اي جميع اصناف المستحقين .

<sup>(</sup>٤) اي مع وجـود مستحق ، فيجوز شراء العبيد واعتـاقهم من سهم «سبيل الله » ، حيث إنها كل قربة . لكن اذا قلنـــا بأنها سبيل الجهـــاد فقط فلا يجوز ذلك .

<sup>(</sup>٥) الوسائل ١/٥ من أبواب المستحقين للزكاة

الفقير بها) بأن يحتسبها صاحب الدين عليه ان كانت عليه (١) ويأخذها مقاصة من دينه وإن لم يقبضها المديون ولم يوكل في قبضها (٢) ، وكذا يجوز لمن هي عليه دفعها إلى رب الدين كسذلك ، (وإن مات) المديون مع قصور تركته عن الوفاء (٣) ، او جهل الوارث بالدين (٤) ، أو جحوده (٥) وعدم إمكان إثباته شرعا (٦) ، والأحد منه مقاصة (٧) . وقيل : يجوز مطلقاً (٨) . بناء على انتقال التركة إلى الوارث ، فيصير فقيراً (٩) وهو ضعيف (١٠) لتوقف تحكنه منها على قضاء الدين لو قبل به ، (أو كان واجب النفقة ) أي كان الدين على من تجب نفقته على رب الدين ، فإنه

- (٦) في صورة جهل الوارث ، أو انكاره .
- (٧) اي لا يمكنه الاخذ من الوارث الجاهل ، أو المنكر مقاصة .
- (A) اي سواء كانت التركة تفي ، أم لا ، وسواء جهل الورثة أم انكرته ،
   ام لا .
  - (٩) اي فيصير الميت فقيراً ، فتجوز مقاصته بالزكاة .
  - (١٠) لأن الانتقال الى الورثة بعد الديون ، بناء على ذلك .

 <sup>(</sup>١) الضمير من (عليه) اولا رجع الى الدائن، وثانياً يرجع الى المديون،
 والمعنى: إن كانت على ذمة الدائن زكاة يجوز له احتساما على المديون، مقاصة لطلبه

 <sup>(</sup>٢) يعني لا يشترط أن يدفع الزكاة الى المديون ثم يسترجعها منه ، ليكون
 الاول اخراجاً للزكاة ، والثانى استيفاء للدس، كلاً على حدة ، ، فإن هذا لا يجب :

<sup>(</sup>٣) اي كانت اقل من دينه .

<sup>(4)</sup> ولا بيّنة للدائن ، فلا يجوز للوارث موافقته ، فعند ذلك يضطر الدائن الى مقاصة المت مان كاة .

 <sup>(</sup>a) يعنى يعلم الوارث بالدين ، لكنه ينكره ، ولا سبيل للدائن الى الاثبات وأخذ حقه ، فعند ذلك يقاص الميت بالزكاة .

يجوز مقاصته بـه منها (۱) ، ولا يمنع منها وجوب ففقته ، لأن الواجب هو المؤنة ، لا وفاء الدين، وكذا يجوز له الدفع إليه منها ليقضيه إذا كان الفيره (۲) ، كما يجوز اعطاؤه غيره مما لا يجب بذله كنفقة الزوجة (۳) .

لغيره (٢) ، كما يجوز اعطاؤه غيره مما لا يجب بلله كنفقة الزوجة (٣) .

( وفي سبيل الله حد وهو القُرْبُ كُلها ) على أصح القولين ، لأن سبيل الله لغة : الطريق إليه ، والمراد هنا الطريق إلى رضوانه وثوابه ، لاستحالة للتحيز عليه فيدخل فيه ما كان و صلة إلى ذلك ، كمارة المساجد ومعونة المحتاجين ، وإصلاح ذات البين وإقامة نظام العلم والدين ، وينبغي تقييده بما لا يكون فيه معونة لغني لا يدخل في الأصناف ، وقيل : يختص بالجهاد السائغ ، والمرويُ الأول (٤) .

( وابنُ السبيل – وهو المنقطع به ) في غير بلده ، (ولا يمنع غناه في بلده مع عدم تمكنه من الإعتياض (٥) عنـــه ) ببيع ، أو إقتراض ، أوغيرِهما (٦) ، وحينتذ فيعُطى ما يليق بحاله من المأكول ، والملبوسُ ،

- اي اذا كان للمعيل دين على احمد افراد عائلته ، فتجوز لـه مقاصته بالزكاة ، لعدم وجوب وفاء ديون للعائلة على المعيل .
- (٢) يعني يدفع المعبل مقداراً من الزكاة الى احمد افراد عائلته ليقضي
   به دينه اذا كان لغير المعبل .
- (٣) اي كما يجوز اعطاء غير الدين ايضا من الزكاة مما لا يجب على المنفق انفاقه ، كنفقة زوجة أحد افراد عائلته .
  - (٤) الوسائل ١٧/١ من ابواب المستحقين للزكاة .
- (٥) الاعتياض: مصدر اعتاض ، مأخــوذ من العوض ، قلبت واوه ياء ً
   لكسرة ما قبلها .
  - (٦) كالحوالة .

والمركوب ، إلى أن يصل إلى بلده بعد قضاء الوطر (١) ، أو إلى محل يمكنه الإعتياض فيه ، فيُمنع حينئذ ، ويجب رد الموجود منه وإن كان مأكولا على ماكولا على مالكه ، أو وكيله ، فإن تعذر فإلى الحاكم ، فإن تعذر صرقة بنفسه إلى مستحق الزكاة . ومُنشىء السفر مع حاجته إليه (٢) ، ولا يقدر على مال يبلغه ، ابن سبيل (٣) على الأقوى . (ومنه ) أي من ابن السبيل (الضيف) ، بل قبل : بانحصاره فيه إذا كان نائيا عن بلده وإن كان غنيا فيها ، مع حاجته إلى الضيافة ، والنية عند شروعه في الأكل ، ولا يحتسب عليه إلاما أكل وإن كان مجهولا (٤) .

(ويشترط العدالة فيمن عدا المؤلفة) قلوبهم من أصناف المستحقين، أمّا المؤلفة فلا، لأن كفرهم مانع من العدالة ، والغرض منهم يحصل بدونها أما إعتبار عدالة العامل فوضع وفاق ، أما غيره فاشتراط عدالتيه أحسد الأقوال في المسألة ، بل ادعى المرتضى فيه الإجماع ، (ولو كان السفر) من ابن السبيل (معصية مُنسع ) كما يمنع الفاسق في غيره (٥) ، (و) لا تعتبر العدالة (في الطفل) ، لعدم إمكانها فيه ، بل ( يُعطى الطفل ولوكان أبواه فاسقين) اتفاقا ، (وقيل: المعتبر) في المستحق غير من استثني باشتراط العدالة (٢) ، أو بعدمها (٧) ( تَجَسُّب الكبائر) دون غيرها من الذنوب

<sup>(</sup>١) اي الحاجة من السفر .

<sup>(</sup>٢) اي مع حاجته الى السفر .

 <sup>(</sup>٣) مرفوع : خبر لقوله : و ومنشىء السفر » .

<sup>(</sup>٤) اي وأن كان قدر المأكول مجهولاً ،

<sup>(</sup>٥) اي في غير ابن السبيل .

<sup>(</sup>٦) كما في العاملين علمها .

<sup>(</sup>٧) كما في المؤلفة قلومهم .

وفيه نظر لمنع المساواة (٣) ، وبطلان القياس ، والصغائر إن أصرً عليها ألحقت بالكبائر ، وإلا لم أتوجيب الفسق ، والمروءة (٤) غير معتبرة في العدالة هنا على ما صرح به المصنف في شرح الإرشاد فلزم من اشتراط تجنب الكبائر اشتراط العدالة ، ومع ذلك لا دليل على اعتبارها ، والإجماع ممنوع ، والمصنف لم يُرجِّح إعتبارها ، إلا في هذا الكتاب ، ولو اعتبرت لزم منع الطفل ، لتعسدرها منه ، وتعسد رُ الشرط غير (٥) كماف في سقوطه (١) ، و تُحربُ بالإجماع موضع تأمل (٧) .

( ويعيد المحالف الزكاة لو أعطاها مثله ) ، بل غير المستحق مطلقاً ( A) ( ولا يُعيد باقي العبادات ) التي أوقعها على وجهها بحسب معتقـده والفرق

- (١) الوسائل ٧/١ من ابوات المستحقين للزكاة .
- (٢) اي لم يدل النص الوارد في منع شارب الخمر على المنع عن كل فاسق
   على الاطلاق ، بل على خصوص شارب الخمر فقط .
- (٣) اي ليس سائر الكبائر على الاطلاق تساوي شرب الحمر: وعلى تقدير
   المساواة فهو قياس .
  - (٤) وهو الالتزام بالعادات المتعارفة غير المنافية للدين والشؤون اللائقة .
    - (٥) بالرفع خبر لقوله: « وتعذر الشرط » .
- (٦) لأن الشرط موضوع للحكم ، فلا يعقل ثبوت الحكم اي جواز الدفع
   مع فقد موضوعه وهو الفقير المقيد بالعدالة .
  - (٧) لاحمال كون نظر المجمعين الى عدم اعتبار اصل العدالة مطلقاً .
    - (٨) سواء كان مخالفاً ام موافقاً .

ج ۲

( ويشترط ) في المستحثّق ( أن لا يكون واجب النفقة على المعلمي ) من حيث الفقر أما من جهـــة الغُرم . والعَـمولة . وان السبيل . ونحوه إذًا انصف بموجبه فلا (٢) فيدفع إليه ما يُو في ُّ دينه (٣) ، والزائد عن نفقة الحَضَر (٤) . والضابط أن واجب النفقة إنما يمنع من سهم الفقراء لقوت نفسه مستقراً في وطنبه ، (ولا هاشمياً إلا من قبيله) وهو هاشمي مثبله ، وإن خالفه في النسب ، (أو تعذر كفايته من الحمس) فيجوز تناول قدر الكفايـة منها حينتذ ، ويتخير بين زكـاة مثله ، والحمس مع وجودهما ، والأفضل الحمس ، لأن الزكاة أوساخ في الجمـــلة ، وقيــل : لا يقجاوز من زكاة غير قبيله قوت َ بوم وليلة ، إلا مع عدم الدفاع الضرورة به ، كأن لا يجد في اليوم الثاني ما يدفعها به ، هذا كله في الواجبة ، أما المندوبة فلا ُيمنع منها ، وكذا غيرها من الواجبات على الأقوى .

<sup>(</sup>١) لأَنِه يعتقد وجوب العبادة ، فلو تركها ، او اتى بها على غير وجههــا المعتبر عنده فقد عصى الله بنظـره ، وأمَّا لو كان فعلهـا على الوجه المعتــم. فهــو ممتئسل في عقيدته . كسها أن الكافر التارك للعبادة رأساً لم يُقدم ـ في نظره ـ على مخالفة الله تعالى ، لعدم عقيدته بوجوب تلك العبادة .

<sup>(</sup>٢) اي لا يشترط في هؤلاء : أن لا يكونوا واجبي النفقة على المعطي .

<sup>(</sup>٣) هذا راجع الى جهة الغرم ،

<sup>(</sup>٤) هذا راجع الى ابن السبيل ،

(ويجب دفعها إلى الإمام مع الطلب بنفسه ، أو بساعيه ) لوجوب طاعت مطلقاً (١) (قبل : وكسذا ) يجب دفعها (إلى الفقيه ) الشرعي (في) حال (الفيبة ) لو طلبها بنفسه أو وكيله ، لأنه نائب للإمام كالساعي بل أقوى ، ولو خالف المالك أو فر قها بنفسه لم يُجز ، للنهي المفسد للعبادة (٢) وللمالك استمادة العين مع بقائها ، أو علم القابض (٣) ، (ودفعها إليهم ابتداه) من غير طلب (٤) (أفضل) من تفريقها بنفسه ، لأنهم أبصر بمواقعها ، وأخبر عواضعها ، (وقبل) والقائل المفيد والتتي (٥): (يجب) دفعها ابتسداء إلى الإمام أو نائه ، ومع الغيبة إلى الفقيه المأمون ، وألحق

الاولى: أن تكون العين باقية لم يتلفها الفقير سواء كان عالماً بواقع الأمر، الم لا .

(الثانية). أن يكون الفقير عالماً بفساد هذا الدفع ، فيجب عليه أرجاع العين الى مالكها ، سواء أتلفها ، أم لا ، لأنه كان يعلم بعدم استحقاقه لهذا المال.

(٤) اي طلب الامام او نائبه او الفقيه .

(٥). هو الشيخ تي الدين بن بجم الدين الحلبي، كان معاصر آ للشيخ الطوسي، قر أ عليه وعلى السيد المرتضى رضوان الله عليهم احمين . وصفه الشهيد الثاني قدس سره بقوله : ﴿ الشيخ الفقيه السعيد خليفة المرتضى في البلاد الحلبية › .

<sup>(</sup>١) في امر الزكاة وغيرها .

<sup>(</sup>٢) اي النهي المستفاد من الأمر ، حيث إن أمر الإمام عليه الصلاة والسلام وطلبه يقتضي النهي عن ضله ) وطلبه يقتضي النهي عن ضله ) على رأي القدامى \_ وبما أن اداء الزكاة عبادة والنهي في العبادة مقتض لفسادها . فالزكاة التي خولف فيها امر الإمام عليه الصلاة والسلام تقع باطله ، وغو مجزية ،

 <sup>(</sup>٣) بما أن المالك قد دفع المال الى الفقير بإختياره وهو الذي سلطه على
 ماله ولكنه لم يقع عن زكاته ، فله استرجاع عن ماله في ضورتين :

التتي الخمس محتجين بقوله تعالى : وخد من أموالهم صدقة ، والإيجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم ، والنائب كالمنوب (١) والأشهر الاستحباب . (ويصدَّق المالك في الإخراج بغير يمين) لأن ذلك حتى له كما هو عليه (٢) ، ولا يعلم إلا من قبله ، وجاز احتسابها من دين وغيره مما يتعدر الإشهاد عليه (٣) ، وكذا تقبل دعواه عدم الحول ، وتلف المال وما ينقص النصاب ، مالم يُعلم كذبه ، ولا تقبل الشهادة عليه في ذلك (٤) إلا مع الحصر (٥) ،

- (۲) اي أن اخراج الزكاة حق للمالك ، كما أنه ايضاً حق للفقراء على المالك فلا هو مدع ولا منكر ، او مدع ومنكر معاً .
  - (٣) كما في الديون السرية بن الاصدقاء والاقرباء .
- (٤) اي في ادعاء المالك عدم الحول وتلف المال لاحمال عدم اطلاع
   الشهود على فعله الحنى .
- (ه) كما لو ادعى المالك صرف الزكاة في مصرف خساص معين ، او باعطاءها فقيراً معينا في وقت معين ، ومكان معين فانكر الشاهد عليه ذلك ، وشهد بأنه كان حاضراً ولم يأت المالك الى ذلك المكان في ذلك الوقت ولم يلتق مع ذلك الفقير .

كما لو قال\لمالك : اعطيت زكاتي ببدى يوم الحميس في بلدتي ١٥ منشهر رمضان وكان المالك مسافراً بصحبة صديقه ذلك اليوم .

فشهادة صديقه عليه حينئذ تقبل والحال انه كان مسافراً مع صديق له=

<sup>(</sup>۱) اي أن أيجاب الأخذ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستلزم ايجاب الدفع على اصحاب الزكاة وبما أن الفقيه نائب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاثمة عليهم السلام فللك الحكم يجري بالنسبة اليهم أيضاً ، فيجب السدفع الى الفقيه كما كان بجب الدفع الى النبي صلى الله عليه وآله .

لأنه نفي (1) ، (و يُستحب قسمتها على الأصناف ) الثانية لما فيه (٢) من فضيلة التسوية بين المستحقين (٣) ، وعملا بظاهر الاشتراك (٤) (وإعطاء جماعة من كل صنف) اعتباراً بصيغة الجمع (٥) ، ولا يجب التسوية بينهم ، بل الأفضل التفضيل بالمرجح (١) .

(ويجوز) الدفع إلى الصنف (الواحد) والفرد الواحد منه ، لما ذكرناه من كونه (٧) لبيان المصرف ، فلا يجب التشريك ، (و) يجوز (الإغناء) وهو إعطاء فوق الكفاية (إذا كان دفعة) واحدة ، لاستحقاقه حال الدفع والغنا متأخر عن الملك فلا ينافيه ، ولو أعطاه دفعات امتنعت المتأخرة عن الملك فلا ينافيه ، ولو أعطاه دفعات امتنعت المتأخرة عن الكفاية :

فانحصر النني والاثباب في موضوع واحد .

(١) هذا دليل لعدم قبول الشاهد في صورة عـــدم الحصر ، لأن شهادة الشاهد بالعدم نني ودعوى المالك اثبات ، والنني لا يعارض الاثبات ما لم ينحصرا في موضوع واحد شخصي من كل الجهات .

- (٢) اي في التقسيم على الاصناف .
- (٣) هذا اذا وجدت الاصناف حماء ، أما في زمالنا هذا فعض الاصناف
   معدوم الوجود (كذوى الرقاب) مثلا.
- (٤) اي ظهور الآية الكريمة في اشتراك الجميع في الزكاة حيث عطفهم
   بالواو المقتضي للجميع .
  - (٥) حيث ذكرت الآية الكرية كل صنف بلفظ الجمع .
    - (٦) كالعلم والفضيلة .
- (٧) اي ذكر الآية لحؤلاء والاصناف يكون لبيان المواضع التي تصرف فيها الزكاة .

<sup>=</sup> فى ذلك اليوم .

(وأقل ما يعطى) المستحق (استحبابا (۱) ما يجب في أول نصب النقدين (۲)) إن كان المدفوع منها ، وأمكن بلوغ القدر ، فلو تعلم كما لوأعطي ما في الأول لواحد سقط الاستحباب في الثاني ، إذا لم يجتمع منه تُنصبُ كثيرة تبلغ الأول . ولو كان المدفوع من غير النقدين ، فني تقديره بأحدهما مع الإمكان وجهان (۳) ، ومع تعدره كما لو وجب عليه شاة واحدة لا تبلغه يسقط قطعا ، وقيل : إن ذلك على سبيل الوجوب (٤) مع إمكانه ، وهو ضعيف .

(ويستحب دعاء الإمام أو نائبه للمالك) عند قبضها منه ، للأمر به في قوله تعالى: «وصل عليهم» ، بعد أمره بأخذها منهم والنائب كالمنوب وقيل : يجب لدلالة الأمر عليه ، وهو قوي وبه قطع المصنف في الدروس ويجوز بصيغة الصلاة للاتباع (٥) ودلالة الأمر (٦) ، وبغيرها (٧) لأنه معناها لغـة . والأصل هنا عدم النقل (٨) ، وقيل : يتعن لفظ الصلاة

- (١) الاستحباب بالنظر الى المقدار ، لا بالنسبة الى اصل الدفع .
  - (٢) وهو نصف مثقال في الذهب، وخمسة دراهم في الفضة .
    - (٣) قبل: نغم . وقبل: لا .
- (٤) اي اعطاء ما يعادل نصف مثقال ذهب ، او خمسة دراهم فضة لكل فقر واحد بر
- (٥) اي اتباع الرسول صلى الله عليه وآله ، حيث كان يدعو لهم بلفظ
   ( الصلاة ) .
  - (٦) الامر : قوله تعالى : ٥ وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ، .
    - (٧) اي بغير لفظ الصلاة من انواع الدعاء .
- (A) لأن معنى الصلاة اللغوي هوالدعاء، والاصل بقاءها على معناها الاول
   ما لم يعلم الناقل .

لذلك (١) ، والمراد بالنائب هنـا ما يشمل الساعي والفقيه ، فيجب عليها أو يستحب ، أما المستحق فيستحب له بغير خلاف .

(ومع الغيبة لاساعي ولامؤلفة إلا لمن يحتاج إليه) وهو الفقيه إذا تمكن من نصب الساعي وجبايتها ، وإذا وجب الجهاد في حال الغيبة واحتيج إلى التأليف فيجوز بالفقيه وغيره ، وكذا سهم سبيل الله لو قصرناه على الجهاد ، وأسقط الشيخ رحمه الله سهم المؤلفة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله لبطلان التأليف بعده ، وهو ضعيف .

(وليخص زكاة النعم المتجمل) ، وزكاة النقدين والغلات غيرهم ، رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ، معللا بأن أهل التجمل يستحيون من الناس ، فيدفع إليهم أجل (٢) الأمرين عند الناس ، (وإيصالها إلى للستحيى من قبولها هدية ) ، واحتسابها عليه بعد وصولها إلى يده ، أو يد وكيله ، مع بقاء عينها .

#### (الفصل الرابع في زكاة الفطرة)

وتطلق على الخلقة وعلى الإسلام، والمراد بها على الأول زكاة الأبدان مقابل المال ، وعلى الثاني زكاة الدين والإسلام (٣) ،

و إن فسرناها بالاسلام ، فالزكاة زكاة الدين والاسلام ، اي مالية علىنفس الاسلامية ، ولذلك وجبت على المسلم فحسب .

اي للاتباع بالرسول الاكرم صلى الله عليه وآله ، وورود لفظ الصلاة فى الآية الكريمة .

 <sup>(</sup>۲) والحديث ورد بلفظ ( أجمل) راجع الوسائل الباب ۲٦ حديث رقم ١٠٠٥
 من ابواب المستحقين للزكاة..

 <sup>(</sup>٣) اي إن فسرنا (الفطرة) بالخلقة فالزكاة زكاة الابدان، كما أن تلك
 الزكاة زكاة الاموال.

ومن ثم وجبت على من أسلم قبل الهلال (١) ، ( ويجب على البالغ العاقل الحرّ ) لا على الصبي والمجنون والعبد ، بل على من يعولهم إن كان من أهلهما (٢) ، ولا فرق في العبد بين القن والمدّر والمكاتب ، إلا إذا تحرر بعض المطلق فيجب عليه بحسابه (٣) ، وفي جزئه الرق والمشروط قولان أشهرهما وجوبها على المولى مالم يعله غيره (٤) ( المالك قوت سنته ) فعلا ، أو قوة ، فلا نجب على الفقير وهو من استحق الزكاة أفقره ولا يشترط في مالك قوت السنة أن يفضل عنه أصواع بعدد من يُخرج عنه ، ( فيخرجها عنه وعن عباله ) من ولد ، وزوجة ، وضيف .

والمعتبر في الضيف وشبهه صدق إسمه قبل الهلال ولو بلحظة ، ومع وجوبها عليه تسقط عنهم وإن لم يخرجها ، حتى لو أخرجوها تبرعاً بفسير إذنه لم يبرأ من وجبت عليه ، وتسقط عنه لو كان بإذنه ، ولا يشترط في وجوب فيطرة الزوجة والعبد العيلولة (٦) ، بل تجب مطلقاً ، مالم يعلها غيره (٧) ممن تجب عليه (٨) ، نعم يشترط كون الزوجة واجبة النفقة ،

- اي هلال شوال .
- (۲) اي كان جامعاً لشرائط وجوب الزكاة عليه .
  - (٣) من الربع او النصف او الثلث.
- (٤) اي غير المولى وعند ذلك تجب الزكاة على من يعوله .
  - (٥) اي ولو كانت الاعالة تبرعية .
- اي إن زكاة فطرة الزوجه والعبد على الزوج والمولى ولو كـــانا في نفقة أنفسها .
  - (٧) اي غبر المولى والزوج .
- (٨) اي كان المعيل مخاطباً بالزكاة ، بأن كان موسراً ، والاكانت الزكاة ==

فلا فطرة للناشز والصغيرة .

(وتيمب) الفطرة (على الكافر) كما يجب عليه زكاة المال ، (ولاتصح منه حال كفره) ، مع أنه لو أسلم بعد الهلال سقطت عنه وإن استحبت قبل الزوال ، كما تسقط المالية أو أسلم بعد وجوبها (١) ، وإنما تظهر الفائدة في عقابه على تركها لو مات كافراً كغيرها من العبادات (٢) ، (والاعتبار بالشروط عند الهلال ) فلو أعتى العبد بعده ، أو استغنى الفقير ، أو أسلم الكافر ، أو أطباعت الزوجة لم تجب ، (و تُستحب ) الزكاة ( لو تجدد السبب ) الموجب (ما بين الهلال) وهو الغروب ليلة العبد ( إلى الزوال ) من يومه .

(وقدرها صاع (٣)) عن كل إنسان (من الحنطة ، أو الشعير ، أو التمر ، أو الزبيب ، أو الأرز ) منزوع القشر الأعلى ، (أو الأقط) (٤) وهو لبن جاف ، (أو اللبن) وهذه الأصول مجزية وإن لم تكن قوتاً غالباً أما غيرها فإنما أيجزي مع غلبته في قوت المخترج ، (وأفضلها التمر) لأنه أسرع منفعة وأقل كلفة "، ولا شناله على القوت والإدام ، (ثم الزبيب) لقربه من التمر في أوصافه ، (ثم ما يغلب على قوته ) من الأجناس وغيرها . (وألصاع تسعة أرطال ولو من اللبن في الأقوى) هذا غاية لوجوب

الصاع ، لا لتقديره (٥) ، فإن مقابل الأقوى إجزاء سنة أرطال منسه ،

<sup>=</sup> على المولى والزوج .

<sup>(</sup>١) اي بعد وقت وجوبها اوبعد تمام الحول ، فإنه لا تجب عليه الزكاة .

<sup>(</sup>۲) بناء على تكليفهم بالفروع كما هم مكلفون بالاصول .

<sup>(</sup>٣) الصاع: ثلاث كيلوات تقريباً.

<sup>(</sup>٤) مثلث الهمزة والقاف مع سكونه .

 <sup>(</sup>a) اي أن قوله (على الاقوى) راجع الى اصل وجوب الصاع في اللبن =

أو أربعة ، لا أن الصاع منه (١) قدر آخر (٢) ، (ويجوز إخراج القيمة بسمر الوقت) من غير انحصار في درهم عن الصاع ، أو ثلثي درهم ، وما ورد منها مقدراً مُمزَلٌ على سعر ذلك الوقت .

(ونجب النبة فيها وفي الماليسة) من المالك ، أو وكيله عند الدفع الى المستحق ، أو وكيله عوماً كالإمام ونائيسه عاما ، أو خاصا (٣) ، أو خصوصا (٤) كوكيله ، ولو لم ينو المالك عند دفعها إلى غير المستحق (٥) أو وكيله الحاص فنوى القابض (٦) عند دفعها إليه أجزأ ، (ومن عزل إحداهما) بأن عينها في مال خاص بقدرها بالنية ، (لعدر) مانع من تعجيل احداهما) بأن عينها في مال خاص بقدرها بالنية ، (لعدر) مانع من تعجيل اخراجها ، (ثم تلفت) بعد العزل بغير تفريط (لم يضمن) ، لأنه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ، ولو كان لا لعمدر ضمن مطلقاً (٧) إن جوزنا العزل معه ، وتظهر فائدة العزل في انحصارها في المعزول فلا يجوز النصرف فيه ، وتماؤه تابع (٨) ،

<sup>=</sup> لا الى تقدير الصاع فى اللبن بوزن غير وزنه في سائر الاشياء والاضاس .

<sup>(</sup>١) اي من اللمن .

<sup>(</sup>۲) فإن الصاع وزن واحد بالنسبة الى جميع الاجناس .

 <sup>(</sup>٣) اي نائباً خاصاً للامام عليه الصلاة والسلام بورود نصخاص بشأنه ، او خاصاً في أخذ الزكاة فحسب ;

<sup>(</sup>٤) اي وكيل المستحق وكالة خصوصية .

<sup>(</sup>٥) المراد به الامام ، او نائبه العام ، او الحاص .

 <sup>(</sup>٦) اي الامام ، او نائبه : ومقصوده : أن المالك لو لم ينو عند رفع الزكاة الى الامام ولكن الامام نوى عند دفعها الى الفقر كان ذلك مجزياً .

<sup>(</sup>٧) مع التفريط وعدمه .

<sup>(</sup>٨) اي نماء المعزول تابع في كونه حقاً للفقىر .

وضمانه كما ذكر (١) ، (ومصرفها مصرف المالية) وهو الأصناف الثمانية .

(و ُيستحب أن لا يقصر العطاء) للواحد (عن صاع) على الأقوى، والمشهور أن ذلك على وجه الوجوب، ومال إليه في البيان، ولا فرق بين صاع نفسه ومن يعوله، ( إلا مع الاجتماع) أي اجتماع المستحقين، (وضيق المبال) فيسقط الوجوب، أو الإستحباب، بل يُبسط الموجود عليم يحسبه، ولا تجب التسوية وإن استحبت مع عدم المرجح، (ويستحب أن يخص بها المستحق من القرابة والجار) بعده (٧)، وتخصيص أهل الفضل بالعلم والزهد وغيرهما، وترجيحهم في سائر المراتب.

(ولو بان الآخذ غير مستحق ارتجعت) عينا أو بدلا مع الإمكان، (ومع التعذر تجزي إن اجتهد (٣)) الدافع بالبحث عن حاله على وجه لو كان بخلافه لظهر عادة ، لابدونه (٤) بأن اعتمد على دعواه الاستحقاق مع قدرته على البحث ، (إلا أن يكون) المدفوع إليه (عبده) فلا يجزي مطلقاً (٥) ، لأنه لم يخرج عن ملك المالك .

وفي الاستثناء نظر ، لأن العلة (٦) في نفس الأمر مشتركـة ، فإن

- (١) اي ضهان التابع كضهان المبتوع يضمن حيث يضمن ، ولا يضمن ،
   حيث لا يضمن ،
  - (٢) اي بعد القرابة ، فإن الاقرباء مقدمون على الجيران .
    - (٣) اي فحص فحصاً جيداً عن حال الفقير .
      - (٤) اي لا بدون الفحص والاجتهاد .
- (٥) اي لو بان ان المدفوع اليه الزكاة عبداً للدافع ، فلا تجزي هذه الزكاة مطلقاً سواء اجتهد و فحص فحصاً جيداً ، ام لا .
- (٦) اي عدم خروج الزكاة عن ملك المالك مشترك بين العبد وغيره من
   سائر الاشخاص الذين يتين عدم استحقاقهم للزكاة . فالزكاة باقية على ملك =

ج ۲

القـابض مع عدم استحقاقــه لا يملك مطلقــا وإن برىء الدافع ، بل يبقى المال مضمونا عليه ، وتعدر الارتجاع مشترك (١) ، والنص مطلق (٢) .

<sup>=</sup> مالكها مع عدم استحقاق الآخذ ، سواء كان عبداً له ، ام غيره .

<sup>(</sup>١) جواب عن سؤال مقدر ، تقديره أن استرجاع المال من غير العبد

متعذر ، فاجاب بان احمال التعذر وعدمه آت في كل من العبد وغيره .

<sup>(</sup>٢) اي النص الوارد في المقام مطلق لا يختص بالعبد او بغيره .

المالية المالية المالية

# كتاب الخمس

### (ويجب في سبعة) أشياء :

(الأول - الغنيمة) وهي ما يحوزه المسلمون بإذن الذي ، أو الإمام عليهم السلام من أموال أهل الحرب بغير سرقة ، ولا غيلة (١) من منقول وغيره ، ومن مال البغاة (٢) إذا حواها العسكر عند الأكثر ومنهم المصنف في خمس الدروس ، وخالفه في الجهاد وفي هذا الكتاب . ومن الغنيمة فداء المسركين وما صولحوا عليه . وما أخرجناه من الغنيمة بغير إذن الإمام والسرقة والغيلة من أموالهم فيه الخمس أيضاً لكنه لا يدخل في إسم الغنيمة بالمهني المشهور (٣) ، لأن الأول الإمام خاصة ، والثاني لآخدة ، نصم هو غنيمة بقول مطلق (٤) فيصح إخراجه منها ، وإنما بجب الحمس في الغنيمة (بعد إخراج المؤنّ) وهي ما أنيفق عليها بعد تحصيلها بحفظ ، وحمل ، ومحوها ، وكذا يُقدم عليه الجعائل (٥) على الأقوى .

- (١) الغيلة : الأخذ بغتة واختلاساً . بلا سابقة ولا مبرر .
- (۲) البغاة : جمع الباغي اي الظالم وهو الحارج على الامام المعصوم عليه الصلاة والسلام .
- (٣) لأن الغنيمة بمعناها المشهور هو الأخذ قهرآ بالحرب باذن الامسام المعصوم عليه الصلاة والسلام .
  - (٤) اي بمعناها اللغوي الذي هو مطلق الانتفاع والفائدة .
- (٥) وهي : ما يجعله الامام او يعدبه طائفة ، او شخصاً خاصاً بازاء عمل ،
   أو دلالة .

( والثاني – المعدن ) بكسر الدال وهو ما استُخرج من الأرض مماكانت أصله (١) ، ثم الشمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها كالملح ، والجص وطين الغسل ، وحجارة الرحى ، والجسواهر من الزبرجسد ، والعقيق ، والفيروزج ، وغيرها .

#### ( والثالث ــ الغوص )

أي ما أخرج به من اللؤلؤ ، والمرجان ، والذهب ، والفضة التي ليس عليها سكة الإسلام ، والعنبر ، والمفهوم منه (٢) الإخراج من داخل الماء فلو أخمذ شيء من ذلك من الساحل ، أو من وجه الماء لم يكن غوصا ، وفاقا للمصنف في الدروس ، وخلافا للبيان . وحيث لا يلحق به يكدون من المكاسب (٣) . وتظهر الفائدة في الشرائط ، وفي الحاق صيد البحر بالمغوص ، أو المكاسب وجهان ، والتفصيل حسن ، الحاقا لكل بحقيقته (٤) .

# ( والرابع – أرباح المكاسب )

من تجارة ، وزراعة ، وغرس ، وغيرها مما يكتسب من غير الأنواع

(۱) بنصب ( اصله ) خبراً لكانت اي كانت الارض أصلا لذلك المعدن والمراد ما هو محلوق في باطن الارض ، وذلك لإخراج امثال الدفائن والكنوز . اذن فآبار النفط والزفت داخلة في المعادن .

- (٢) اي من لفظ ( الغوص ) .
- (٣) اي اذا لم يصدق اسم الغوص عليه فيلتحق بمطلق أرباح المكاسب التي
   فيها الخمس ايضاً ويلحقه احكامها
- (٤) بان يكون ما أخذ من الأسماك بالنزول تحت الماء فهو ملحق بالغوص
   وما اخذ بالشبكة ، او من وجه الماء ، اومن الساحل فهو ملحق بالمكاسب ،

المذكورة قسيمها (1)، ولو بناء (٢)، وتولد، وارتفاع قيمة، وغيرها، خلافا للتحرير حيث نفاه في الارتفاع .

(والخامس ــ الحلال المختلط (٣) بالحرام ) (ولا يتميز ،ولا يعلم صاحبه )

ولا َقدَرُهُ بوجه ، فإن إخراج خمسه حينثذ يُطهِّمُ المال من الحرام فلو تميز كان للحرام حكم المال المجهول المالك حيث لا يعلم .

ولو علم صاحبه ولو في جملة قوم منحصرين فلابد من التخلّص منه ولو بصلح ، ولاخسَ ، فإن أبى قال في التذكرة : دفع إليه خسه (٤) إن لم يعلم زيادته ، أو نقصانه ، ولوعلم كدره كالربع والثلث وجب إخراجه أجمع صدقة ، لا خسا (٥) ، ولو علم كدره جملة ، لا نفصيلا فإن علم أنه زيد على الحمس خسه وتصدق بالزائد ولو ظنا (٦) . ويحتمل قويا كون الجميع (٧) صدقة .

- (١) منصوب، حال من الضمير في ( المذكورة ) .
- (٢) اي زيادة في الزرع والشجر من غير ان يدخل في العنوان الزكوي .
  - (٣) بكسر اللام . لأنه فعل لازم :
- (٤) اي خمس المال المختلط ، فيدفعه الى صاحب المال تخلصاً من حقه .
  - وليس المقصود الخمس المصطلح الذي يدفع الى ( بني هاشم ) .
    - (٥) لأن اخراج الحمس إنما يكون حيث يجهل المقدار :
  - (٦) فيدفع مقدار الحمس الى بني هاشم ، والمقدار الزائد الى الفقراء .
    - (٧) اي مقدار الخمس والزائد.

ولو علم نقصانه عنه (١) اقتصر على ما يتيقن به البراءة صدقة (٢) على الظاهر ، وخمسا في وجه ، وهو أحوط ، ولو كان الحسلال الخليط ثما يجب فيه الحمس خمسه بعد ذلك بحسبه ، ولو تبين المالك بعمد إخراج الخمس فتى الفيان له وجهان ، أجودهما ذلك (٣) .

#### (السادس ـ الكنز)

وهو المال المذخور تحت الأرض قصدا في دار الحرب مطلقا (١)، أو دار الإسلام ولا أثر له عليه، ولو كان عليه أثره فلقطة على الأقوى (٥) هذا إذا لم يكن في ملك لغيره ولو في وقت سابق ، فلو كان كذلك عرقه المالك ، فإن اعترف به فهو له بقوله مجردا (٦) ، وإلا عرَّفه من تَبله ، من بائع وغيره ، فإن اعترف به ، وإلا تَفن عَبلتَه ممن يمكن ، فإن تعددت الطبقة وادَّعوه أجمع تُقسّم عليهم مجسب السبب (٧) ، ولو ادعاه بعضهم

- (١) اي نقصان الحرام عن مقدار الحمس.
- (٢) نصب على الحالية ، اي حالكون ما يتيقن صدقة .
- (٣) اي الضمان ، لأن ( على اليد ما أخذت حتى تؤدي ) فإن دفع مال الغير صدقة الى الفقير او خمساً ، لا يرفع الضمان الذي اوجبته اليد المتسلطة على مال الغير بلار حصة منه .

أما وجه عدم الضمان فهو أن دفع الخمس لمَّا وقع باذن الشارع فكأنه وقع باذن المالك ، لأن الشارع هو المالك الحقيقي فتكفى رخصته .

- (٤) سواء كان عليه اثر الاسلام ، ام لا .
  - (٥) نأتي احكامها في باب اللقطة .
  - (٦) بلا يمين ولا توصيف ولا بينة .
- (٧) فانكان سبب ملكيتهم هي الوارثة قسم بينهم حسب فروض الارث=

خاصة فإن ذكر سبباً يقتضي التشريك سُلمت إليه حصته خاصة (۱) ، وإلا الجميع (۲) ، وحصة الباقي (۳) كما (٤) لو نفوه أجمع (٥) فيكون المواجد إن لم يكن عليه أثر الإسلام ، وإلا فلقطة ، ومثله الموجود في جوف دابة (٦) ولو سمكة مملوكة بغير الحيازة (٧) ، أما بها فلواجده ، لعسدم قصد المحمنز (٨)

 مثلا ، وان كان السبب الشراء ُقسم على بينهم بالسوية ان كانوا جميعاً سواء في نسبة الشراء .

- (١) كما لو ادعى الملكية بالارث فيعطى نصيبه الحاص فقط.
- (۲) اي اذا لم يذكر السبب في تملكه ، بل قال اشتريته ، او تملكته بالهبة فإنه يعطى الجميع .
  - (٣) جملة مستانفة . ( حصة الباقي ) مبتداء و ( كما لو ... ) خبره .
- (٤) الجار والمحبرور مرفوع محلا خبراً للمبتداء وهو (وحصة الباقي) .
- والمقصود : أن في صورة ادعاء السبب واعطاءه نصيبه يكون الباقي للواجد ، كما وأن الكل للواجد اذا نفته جميع الطبقة .
  - (٥) الفاء في ( فيكون ) للتفريع والنتيجة .
- (٦) اي ومثل الكنز في وجوب اعطائه الى بابع الدار ما يوجد في بطن الدابة من أي الحيوانات سمكة كانت ، ام دابة ، فإنه يعطى الى بابعها .
- (٧) اي لو كان المبيع سمكة مملوكة للبابع عن غير طويق الحيازة كان الموجود فيها لبايعها .

مخلاف ما لو كان تملك البابع للسمكة ، او الدابة من طريق الحيازة ، فإن ما في جوفها لواجده .

(٨) لم يسمع مجيىء اسم الفاعل من هذه المادة على وزان محيز ، بل المحفوظ
 (حائز).

إلى تملك ما في بطنها ولا يعلمه وهو (١) شرط الملك على الأقوى .

وإنما يجب في الكنز (إن بلغ عشرين ديناراً) عيناً ، أوقيمة . والمراد بالدينار المثقال (٢) كغيره ، وفي الإكتفاء بماثتي درهم (٣) وجه احتماه المصنف في البيان ، مع قطعه بالاكتفاء بها في المعدن ، وينبغي القطع بالاكتفاء بها هنا ، لأن صحيح البزنطي عن الرضا عليه السلام تضمن أن ما يجب الزكاة منه في مثله ففيه الحمس ، (قيل: والمعدن كذلك) يشترط بلوغه عشرين ديناراً ، ونسبته إلى القيل تدل على توقفه فيه ، مع جزمه بعده في غيره ، وصحيح البزنطي (٤) دال عليه ، فالعمل به متعين ، وفي حكما (٥) بلوغه مائتي درهم كما مر عند المصنف (٢) ، مع أن الرواية هنا لاتدل عليه (٢) ، مع أن الرواية هنا لاتدل عليه (٧) :

(وقال الشيخ في الخــــلاف : لا نصاب لــه ) ، بل يجب في مسهاه

<sup>(</sup>١) اى : قصد التملك في الحيازة شرط للملكية .

<sup>(</sup>٢) المراد المثقال الشرعي الذي قدره ثماني عشرة حمصة .

<sup>(</sup>٣) قد تقدم في الجزء الأوَّل تعريف الدرهم والدينار فراجع .

<sup>(</sup>٤) الوسائل كتاب الحمس ابواب ما بجب فيــه الحمس ـ باب ه الحديث ١ ؟

 <sup>(</sup>٥) اي وفي حكم عشرين دينارا مائتا درهم كما عرفته في الكنز من اكتفاء
 ( المصنف ) قدس صره بماتي درهم في الكنز كما في ( البيان ) .

<sup>(</sup>٦) اي في ما نقل الشارح رحمه الله من المصنف في (البيان) من اكتفاء المصنف بماتي درهم في الكنز، وقطعه بالاكتفاء بماتي درهم في (البيان) في (المعدن)،

 <sup>(</sup>٧) اي معأن الرواية الثانية عن البزنطي لاتدل على ما يدعيه المصنف رحمه الله
 و ( هو الاكتفاء بمأتي درهم عن عشرين دينارا ) .

وهو ظاهر الأكثر ، نظراً إلى الإسم (١) ، والرواية حجة عليهم (٢) ، (واعتبر أبو الصلاح ، التني) الحلبي (٣) (فيه ديناراً كالغوض) ، إستنادا إلى رواية قاصرة (٤) ، نعم يعتبر الدينار ، أو قيمته في الغوص قطعاً ، واكتنى المصنف عن اشتراطه فيه بالتشبيه هنا (٥) .

ويعتبر النصاب في الثلاثة بعد المؤنة التي يغرمها على تحصيله ، من حفر وسبك في المعدن ، وآلسة الغوس ، او أرشسها (١) ، وأجرة الغو أص في الغنوس ، وأجرة الحفر ونحوه في الكنز ، ويعتبر النصاب بعدها (٧) مطلقاً (٨) في ظاهر الأصحاب ، ولا يعتبر اتحاد الإخراج (٩) في الثلاثة (١٠)

- (١) اي نظرا الى اطلاق المعدن على ما مخرج منه وان كان قليلا .
- (٢) اي الرواية الثانية عن الزنطي المنقولة في الوسائل الحديث الاول الباب
   الرابع من ابواب ما بجب فيه الحمس حجة ترد علمهم.
  - (٣) هو الشيخ الجليل تقى بن نجم الحلبي وقد تقدمت الاشارة اليه .
    - (٤) الوسائل ـ ابواب ما بجب فيه الخمس ، الباب ٧ الحديث ٣ .
- (٥) اي اكتفى ( المصنف ) رحمه الله عن اشتراط بلوغ الدينــــار في الكنز بالنشيه على الغوص في قوله : كالغوص .
- (٦) المراد من الارش هنا : بدل ما يدخل على الآلات من النقص بسبب
   الاستمال .
  - (٧) اي بعد المؤنة .
  - (A) ای من دون خلاف بینهم ظاهر آ.
- (٩) اي لا يشترط في وجوب الحمس في المهـــدن والكنز والغوص: أن يكون الإخراج دفعة واحدة ، بل يجب الحمس فيها بعدبلوغ النصاب المعتبر وإن كان الإخراج في دفعات متعددة متقاربة ، او متباعدة .
  - (١٠) اي المعدن والكنز والغوص.

ج ۲

بل يضم بعض الحاصل إلى بعض وإن طال الزمان ، أو نوي الإعراض ، وفاقا للمصنف ، واعتبر العلامــة عدم نيـة الإعراض ، وفي اعتبار اتحاد النوع (١) وجهان ، أجودهما اعتباره في الكنز والمعدن ، دون الغوص ، وفاقاً للعلامة ، ولو اشترك جماعة اعتبر بلوغ نصيب كل نصاباً بعد مؤنته .

(والسابع – أرض الذمي المنتقلة إليه من مسلم) ، سواء انتقلت إليه بشراء ، أم غيره ، وإن تضمن بعض الأخبار (٢) لفظ الشراء ، وسواء كانت مما فيه الخمس كالمفتوحة عنوة حيث يصح بيمها (٣)، أم لا، وسواء خس الأرض ، عملا بالإطلاق (٤) ، وخصها في المعتبر بالأولى (٥) .

وعلى ما اخترناه (٦) فطريق معرفة الخمس أن تُقوَّم مشغولة بما فها بأجرة للمالك (٧) ، ويتخير الحاكم بين أخذ خمس العين ، والارتفاع (٨)

- (١) اي الوحدة النوعية فيما يستخرج من المعدن والكنز مثلا ، بأن يكون ذهباً فقط، او فضة، او فبروزجاً، دون ما اذا كان المستخرج مختلطاً من الانواع. المختلفة . فإنه على ذلك التقدير يشترط بلو غكل نوع نصاباً مستقلا .
  - (٢) الوسائل: كتاب الخمس: ابواب ما بجب فيه الخمس الباب ٩
- الى مصارف الجند والعسكر.
  - (٤) اى اطلاق الخبر المتقدم.
  - (٥) اى الارض المعدة للزراعة.
  - (٦) من كون الارض اعم من أن تكون معدة للزراعة ، أم لا .
- (٧) فرض المسألة هكذا: لوكانت ارض لشخص فاستأجرها عمرو للبناية بمبلغ معنن فهنا تقوم هذه الارض التي فيها البناء فيؤخذ حمس قيمة الارض.
  - (A) اي القيمة ، أو فرض سنوي يعينه الحاكم .

ولاحول هنا ، ولا نصاب ، ولا نية . ويحتمل وجوبها (١) عن الآخذ ، لاعنه ، وعليمه المصنف في الدروس ، والأول (٢) في البيان ، ولا يسقط بيع الذمي لها قبل الإخراج وإن كان لمسلم ، ولا بإقالة المسلم له في البيع الأول (٣) ، مع احتماله هنا ، بناء على أنها فسخ ، لكن لما كان من حينه ضعف (٤) .

(وهذه) الأرض (لم يذكرها كثير) من الأصحاب كابن أبي عقيل ، وابن الجنيد ، والمقيد ، وسسلار ، والتتي . والمتأخرون أجمع (٥) والشيخ من المتقدمين على وجوبه فيها ، ورواه أبو عبيدة الحسداء في الموثق (٦) عن الباقر عليه السلام .

(وأوجبه أبو الصلاح في الميراث ، والصدقة ، والهبة) ، محتجاً بأنه

<sup>(</sup>١) اي وجوب النية على الآخذ وهو الحاكم ، او الجابي .

<sup>(</sup>٢) اي عدم وجوب النية .

<sup>(</sup>٣) بأن استقال الذمى من المسلم البايع ، فأقاله المسلم . فقيل : يسقوط الخمس عن الذمي ، بناء على أن الاقالة فسخ ، أما لوقلنا بأنها بيع جديد فلا يسقط الخمس عن البيع الأول .

 <sup>(</sup>٤) اي لما كان الفسخ في الاقالة منحين ايقاعها لا من حين العقد ضعف احتمال سقوط الخمس.

 <sup>(</sup>٥) جمسلة مستأنفة . (المتأخرون اجمع) مبتداء (والشيخ) عطف عليه
 و(على وجوبه فيها)خبر . اي ان المتأخرين جميعهم وكذا الشيخ من المتقدمين قائلون
 بالوجوب .

 <sup>(</sup>٦) عن ابي جعفر عليه السلام: (ايماذمتي اشترى من مسلم ارضاً فإن عليه الحمس) الوسائل ١/ ٩ من ابواب ما بجب فيه الحمس.

نوع اكتساب وفائدة ، فيدخل تحت العموم (١) ، ( وأنكره ابن ادريس والعلامة ) ، للأصل (٢) ، والشك في السبب ، ( والأول حسن ) ، لظهور كونهما غنيمة بالمعنى الأعم فتلحق بالمكاسب ، إذ لا يشترط فهما (٣) حصوله (٤) اختياراً ، فيكون المبراث منه (٥) .

وأما العقود المتوقفة على القبول فأظهر ، لأن قبولها نوع من الاكتساب ومن ثم ً يجب القبول حيث يجب (٦) ، كالاكتساب للنفقة ، وينتني حيث ينتني (٧) كالاكتساب للمج ، وكثيراً ما يذكر الأصحاب أن قبول الهبــة ونحوها اكتساب ، وفي صحيحة (٨) على بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني ،

قال عز" من قائل: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنْمُتُمْ مَنْ شِيءٌ فَأَنْ لَلَّهُ خَسَّهُ وَلَارْسُولُ ﴾ .

(٢) اي برائة ذمته من وجوب الخمس عليه ، لأنه يشك في أن الارث ،
 والهبة ، والصدقة هل هي موجبة لتحقق الخمس حي تشتفل ذمته به ، ام لاحى

- تكون بريثة فالمرجع هي اصالة البراءة : (٣) اي : في المكاسب .
  - (١) اي: حصول الربح.
- (٥) اي: من الربح الحاصل من غير اختيار.
  - (٦) اي: يجب الاكتساب كما ذكره .
- (٧) اي: ينتني وجوب القبول حيث ينتني وجوب الاكتساب كالاكتساب
   الهج فإنه ليس بواجب .
- (٨) عن (علي بن مهزيار) عن محمد بن الحسن الاشعري قال: كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عليمه السلام اخبرني عن الحمس أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الصناع، وكيف ذلك فكتب بخطه:

   الخمس بعد المؤنة ».

<sup>(</sup>١) اي عموم آية الخمس .

ما يرشد إلى الوجوب فيها ، والمصنف لم يرجح هذا القول إلا هنا ، بل اقتصر في الكتابين (١) على مجرد نقل الخلاف ، وهو يشعر بالتوقف .

( واعتبر المفيد في الغنيمة والغوص والعنبر ) ذكره (٢) بعد الغوص غصيص بعد التعميم (٣) ، أو لكونه أعم منه من وجه (٤) لإمكان تخصيله من الساحل ، أو عن وجه الماء ، فلا يكون غوضاً كما سلف (عشربن ديناراً عيناً ، أو قيمة . والمشهور أنه لا نصاب للغنيمة ) ، لعموم الأدلة (٥) ، ولم نقف على ما أوجب إخراجه لها منه ، فإنه ذكرها مجردة عن حجة ،

= الوسائل ١ / ٨ من ابواب ما يجب فيه الخمس .

فإن فى سۋال الراوي عنالامام عليه السلام : ( أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل ، وكثير ، من جميع الضروب ) .

وجواب الامام عليـه السلام لـه : ( الخمس بعد المؤنة ) دليــــلا وإشعاراً علىوجوب الخمس في الهبة ، والميراث ، والصدقه ،الكون الجواب مطلقاً ، من دون أن يستثني الإمام عليه السلام شيئاً مما ذكر في السؤال .

- (١) اي : ( الدروس والبيان ) .
  - (٢) اي (الغنيز).
- (٣) اي ذكر العنبر بعد ذكر الغوص ، مع أنه منه ، لكونه مأخوذاً
   من ماء البحر \_ تخصيص بعد التعمير .
- (1) اي كون العنبر اعم من الغوص عموماً من وجه . فيجتمعــــان فيها لو استخرج العنبر بالغوص تحت الماء . ويختص الغوص فيها لو استخرج المنبر . ويختص العنبر . ويختص العنبر فيها لو اخذ من وجه الماء ، او من الساحل .
  - (٥) الني منها قوله تعالى : واعلموا أنما غنمتم من شيء ... البغ .

وقوله عليه السلام: ( الحمس من خمسة اشياء: من الغنائم ) الخ الوسائل ٩ / ٢ من ابواب ما بجب فيه الحمس . وأما الغوص فقد عرفت أن نصابه دينار ، للرواية عن الكاظم (١) عليه السلام وأما العنبر فإن دخل فيه (٢) فبحكمه وإلا فبحكم المكاسب . وكدا كل ما انتنى فيه الخمس من هدةه المذكورات لفقد شرط (٣) ولو بالنقصان عن النصاب .

(ويعتبر) في وجوب الخمس في (الأرباح) إخراج (مؤنته ومؤنة عباله) الواجبي النفقة وغيرهم حتى الضيف (مقتصداً) فيها أي : متوسطاً بحسب اللائق بحاله عادة ، فإن أسرف محسب عليه ما زاد ، وإن قتر (٤) حسب له ما نقص (٥) ، ومن المؤنة هنا الهدية والصلة اللائقان بحاله ، وما يؤخذ منه في السنة قهراً ، أو يصا نع به الظالم اختياراً (٢) ، والحقوق اللازمة له بندر ، وكفارة ، ومؤنة تزويج ، ودابة ، وأمة ، وحج واجب إن استطاع عام الاكتساب ، وإلا وجب في الفضلات السابقة على عام الاستطاعة (٧) ، والظاهر أن الحج المندوب ، والزيارة ، وسفر الطاعة على عام الاستهارة ، وسفر الطاعة

- (١) الوسائل ٢ / ٧ من ابواب ما يجب فيه الخمس .
- (۲) اي في الغوص بأن استخرج من تحت الماء فحكمه خمس الغوص ،
   و إلا اي وان أخذ من وجه الماء ، اومن الساحل فحكمه حكم ارباح المكاسب .
- (٣) كما لو كانت الغنيمة الحاصلة بسرقة ، اوغيلة ، او كان الكنر المذخور تحت الارض من غير قصد لفاعله ، بل كان واقعاً لا عن إختياره . فإن ذلك كله يدخل تحت ارباح المكاسب . دون تلكم العناوين الحاصة .
  - (٤) اي ضيَّق على نفسه وعياله .
    - (٥) اي ليس فيه خمس .
  - (٦) اي يدفع اليه مقداراً من المال بعنوان الرشوة كي يأمن شره .
- (٧) اي ان لم يكن مستطيعًا عام الاكتساب فيجب الخمس في فضلات كل عام ، ولا يسقط كى بجمع لديه مقدار تحصل به الاستطاعة ، بل يؤدي خمس =

كذلك ، والدين المتقدم والمقارن لحسول الاكتساب من المؤنة ، ولا يجبر الناك من المال بالربح وإن كان في عامه (١) .

وفي جبر خسران التجارة بربحها في الحول وجــه قطع به المصنف في الدروس (٢) ، ولو كان له مال آخر لا خمس فيه فني أخذ المؤنة منه أو من الكسب ، أو منها بالنسبة أوجه (٣) ، وفي الأول احتباط ، وفي الأحير عدل ، وفي الأوسط قوة ، ولو زاد بعد تخميسه زيادة متصلة أو منفصلة (٤) وجب خمس الزائد ، كما يجب خمسه (٥) مما لا خمس في أصله ، سواء أخرج الحمس أولا من العسين ، أم من القيمة (٢) ، والمراد بالمؤنة هنا مؤلمة السنة ، ومبدؤها ظهور الربح ، ويتخير بين تعجيل إخراج ما يعلم زيادته

= فاضل كلءام الى عام الاستطاعة . وكانت مؤنة الحج في ذلك العام من حملة مؤنة تلك السنة .

- (۱) يعني لو تلف يعض رأس المال لم يبجبر بمقدار الربح ، بل يجب الحمس في الربح كله .
- (٢) لأنه لا يصدق الربح في التجارة حتى تجبر الحسارة الواردة على المال.
- (٣) وهي ثلاثة ( الاول ) أن تؤخذ المؤنة كلها من ذلك المال . ( الثاني )
   أن تؤخذ مما فيه الخمس . ( الثالث ) : أن تؤخد منها بالنسية .
- (٤) وهي : ماكان من شـــأمها الانفصال كاللبن في الضرع ، والصوف على الشجر .
- (٥) اي يجب خمس الزائد المتصل ، او المنفصل في الاشياء التي لا خمس
   فها اصلا ، كما في الارث الذي خمسه المورّث قبل موته .
- (٦) فلا يتوهم أنه او خرج من العـــين وزاد زيادة لا يجب خمسه بنـاء علىأنه نماء حصل منخالص ما يختص به بعد إخراج الخمس مخلاف ما او أخرج من القيمة .

عليها ، والصبر به إلى تمام الحول ، لا لأن الحول معتبر فيه ، بل لاحتمال زيادة المؤنة ، ونقصائها ، فإنها مع تعجيله تخميلية ، ولو حصل الربح في الحول تدريجا إعتبر لكل خارج حول بانفراده . نعم توزع المؤنة في المدة المشتركة بينه ، وبين ما سبق عليها (۱) ، ويختص بالباقي (۲) ، وهكذا . وكما لا يعتبر الحول هنا لا يعتبر النصاب ، بل يخمس الفاضل وإن قل ، وكسادا غير ما ذكر له نصاب (۳) ، أما الحسول فمنني عن الجميع (٤) . والوجوب في غير الأرباح مضية (٥) :

(ويقسمُ) الخمس (سنة أقسام) على المشهور (٦) عمــــلاً بظــاهر

<sup>(</sup>١) كما لو حصل ربح في اول الربيع ، وربح آخر في اولالصيف ، وثالث في اول الخالات توزع حسب مايلي :

من اول الربيع الى اول الصيف تؤخذ المؤنة من الربح الاول ولا يشترك الثانى فيها .

ومن اول الصيف الى اول الحريف توخذ المؤنة من الرمحين الاول والثانى . ومن اول الحريف فما بعد تؤخذ المؤنة من الارباح الثلاث .

<sup>(</sup>٢) اي وتختص مؤنة ما سبق على المدة المشتركة عا بقي من الربح الاول .

<sup>(</sup>٣) كالغنائم والمختلط بالحرام فإنه يجب فها الخمس وان قلت .

<sup>(</sup>٤) اي لا يعتبر الحول في شيء مما يجب فيه الخمس مطلقاً .

<sup>(</sup>٥) فيجب الخمس في غير الارباح بمجرد الحصول عليه ، أما في ارباح المكاسب فقد وسع الشارع الى حول .

 <sup>(</sup>٦) مقابل المشهور قول بعضهم بتقسيم الخمس الى خمسة اقسام بإدراج
 سهم الله في سهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

الآبة (۱) ، وصريح الروابة (۲) ، (ثلاثة) منها (للإمام عليه السلام) وهي سهم الله ورسوله وذي القربى ، وهمذا السهم وهو نصف الحمس (يصرف إليه إن كان حاضراً ، أو إلى نوابه ) وهم الفقهاء العدول الإماميون الجامعون لشرائط الفتوى (۳) ، لانهم وكلاؤه (٤) ، ثم يجب عليهم فيه ما يقتضيه مذهبهم ، فن يذهب منهم إلى جواز صرفه إلى الأصناف (٥) على سبيل التتمة كما هو المشهور بين المتأخرين منهم يصرفه على حسب ما يراه ، من بسط ، وغيره ، ومن لا يرى ذلك يجب عليه أن يستودعه له إلى ظهوره ، فإذا حضرته الوفاة أو دعه من ثقة ، وهكذا ما دام (غائباً ، أو يحفظ) أي يحفظه من يجب عليه بطريق الإستيداع كما ذكرناه في النائب (۲) ، وليس له أن يتولي إخراجه بنفسه إلى الأصناف مطلقا (۷) ،

(١) وهي قوله تعالى : ( فأن لله خمسه وللرسول ولذى القربى والبتامى
 والمساكن وابن السبيل ) .

- (٢) الوسائل ٩ / ١ من ابواب قسمة الخمس.
- (٣) يأتي تفصيل الشرائط في كتاب القضاء.
  - (٤) كذلك يأتي في كتاب القضاء.
- (٥) اي الاصناف المستحقين لسهم ( ذوي القـــربى واليتامى والمساكين
   وابن السبيل) من ( بني هاشم ) .
- (٦) وهو الحاكم الشرعي ، فيتولى من يجب عليه الخمس حفظه وديعة عنده ، ثم يودعه ثقة ، وهكذا .
  - (٧) سواء وجد الامام او النائب ، أم لا .
- (A) اي فإن تولى إخراج الخمس الى الاصناف غير الحاكم الشرعي ضمن ، وعليه دفع مثله للامام ، او نائبه .

صرف حقه عليه السلام إلى نوابه أنه لا يحل منه حال الغيبة شيء لغير فريقه (١). والمشهور بين الأصحاب ومنهم المصنف في باقي كتبه وفناواه استثناء المناكح والمساكن والمناجر من ذلك ، فتباج هذه الثلاثة مطلقا (٢) والمراد من الأول الأمة المسببة حال الغيبة وثمنها (٣) ، ومهر الزوجة من الأرباح ، ومن الثاني ثمن المسكن منها أيضاً ، ومن الثالث الشراء ممن لا يعتقد الخمس ، أو ممن لا يخمس ، ونحو ذلك (٤) . وتركه هنا إما اختصاراً ، أو اختياراً ، لأنه قول لجاعة من الأصحاب ، والظاهر الأول (٥) ، لأنه ادعى في البيان اطباق الإمامية عليه ، نظراً إلى شذوذ الخيالف .

(وثلاثة أقسام) وهي بقية الستة (لليتامى) وهم الأطفال الذين لا أب لهم ، (والمساكين) ، والمراد بهم هنا ما يشمل الفقراء كما في كل موضع يذكرون منفردين ، (وأبناء السبيل) على الوجه المذكور في الزكاة (من الهاشمين المنتسبين) إلى هاشم (بالأب) ، دون الأم، ودون المنتسبين

 <sup>(</sup>١) اي يظهر من المصنف في هذا الكتاب: أنه لا يحل من الحمس شيء
 لغير بني هاشم من سائر الناس ،

 <sup>(</sup>۲) اي سواء من حصة الامام ، اوبني هاشم ، وسواء كان بإذن الحاكم
 الشرعى ، ام لا .

 <sup>(</sup>٤) كالدور المبنية في ارض الانفال ، أو مشتراة من الغنائم الجربية .
 (٥) اى أن تركه كان لاجل الاختصار .

إلى المطلّب أخي هاشم على أشهر القولين .

ويدل على الأول استمال أهل اللغة ، وما خالفه يحمل على المجاز (١) لأنه خير من الاشتراك ، وفي الرواية عن الكاظم عليه السلام (٢) ما يدل عليه . وعلى الثاني (٣) اصالة عدم الاستحقاق ، مضافاً إلى ما دل على عدمه من الأخيار (٤) ، واستضعافا لما استدل به القائل منها ، وقصوره عن الدلالة (٥) .

(١) اي انتساب الشخص الى هاشم من طرف الام ّ مجاز : وليس من باب الاشتراك في الوضع ، فإن المجاز مقدم على الاشتراك حيث تعارض الاحتمالان ، لعدم تعدد الوضع في المجاز .

لكن ذلك اذاكان الاشتراك المحتمل اشتراكاً لفظياً ، أما الاشتراك المعنوى فهو مقدم على المجاز ، لأنه حقيقة .

على ان هذه أمور استحسانية لا يمكن اثبات اللغة بها .

(۲) قال عليه السلام: « ومن كانت امـــه من بني هاشم وأبوه من ساير قريش. فإن الصدقات تحمّل له. وليس له من الخمس شيء ، فإن الله يقول: « ادعوهم لآبائهم » .

## ( الوسائل ٣٠/١ من ابواب المستحقين للزكاة )

- (٣) اي ويدل على الثاني وهوقوله: «ودون المنتسبين الى المطلب ... الح ٥.
  - (٤) الوسائل ١/٨ من ابواب قسمة الخمس .
- (٥) يعني أن ما استدل به القائل بجواز دفع الحمس الى ( المنتسب الى المطلب ) من الأخبار ضعيفة سنداً ودلالة . مها ما رُوي عن زرارة عن ابي عيد الله عليه السلام قال .
  - « او كان عدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبي الى صدقة » .
- الوسائل ٣٣/١ من ابواب المستحقين للزكاة 🛚 😑

(وقال المرتضى) رضي الله عنه: يستحق المنتسب إلى هاشم (و) لو (بالأم) ، استناداً إلى قوله صلى الله عليه وآله عن الحسنين عليها السلام هذان إبناى إمامان (١) ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وهو ممنوع ، يل هو أعم منها ومن المجساز ، خصوصاً مع وجود المعارض (٢) . وقال المفيد وابن الجنيد: يستحق المطلى أيضاً وقد بيناه (٣) .

(ويشترط فقر شركاء الإمام عليه السلام) أما المساكين فظاهر، وأما البتامي فالمشهور اعتبار فقرهم لأن الخمس عوض الزكاة ومصرفها الفقراء في غير من تُصَّ على عدم اعتبار فقره (٤) فكذا العوض، ولأن الإمام عليه السلام يُقسَسَمه بينهم على قدر حاجتهم، والفاضل له والمعوز (٥) عليه ، فإذا انتفت الحاجة انتنى النصيب.

وفيه نظر بَّين (٦) ، ومن ثم ذهب جماعة إلى عدم اعتباره فيهم ،

اما ضعف الدلالة فلاحمال كون المراد بالمطلبي في هذه الرواية هو المنتسب
 الى عبد المطلب ، لأنه ينسب الى هكذا اسماء مضافة الى عجزها المضاف اليه .

<sup>(</sup>١) ينابيع المودة ج ١ ص ٣٧٣، واثباة الهداة ج ٢ ص ٤٩١.

<sup>(</sup>٢) وهو ما ذكرناه في التعليقة رقم ـ ٢ ـ ص ٨١ .

<sup>(</sup>٣) عند التعليقة رقم - ٣ - ص ٨١ .

 <sup>(</sup>٤) كالعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله .

 <sup>(</sup>٥) بصيغة اسم الفاعل من باب الإفعال ، يقال: أعوز الشيء اي نقص ولم يستوف الكمال. و المقصود: أن سهم اولى القربى اذا لم يف بحاجتهم. فعندذلك يكمل الامام نقصهم من سهمه.

 <sup>(</sup>٦) لعدم الدليل على مساواة العوض والمعتوض في جميع الجهات . وعدم ثبوت كون الاستحقاق دائراً مدار الحاجة .

نظراً إلى أنها لا تقتضي المباينة فعند عدم المخصص يبقى العموم (٣) وتوقف المصنف في الدروس .

(ويكني في ابن السبيل الفقر في بلد التسليم) وإن كان غنياً في بلده بشرط أن يتعذر وصوله إلى المال على الوجه الذي قررناه في الزكاة (٤) وظاهرهم هنا عدم الحلاف فيه ، وإلاكان دليل اليتيم آنياً فيه (٥) .

(ولا تعتبر العدالة) لإطلاق الأدلة (٦) ، (ويعتبر الإيمان) لاعتباره في المغوض (٧) بغير خلاف ، مع وجوده (٨) ، ولأنـه صلة وموادة، والمخالف بعيد عنها ، وفيها نظر (٩) ، ولا ربب أن اعتباره أولى .

 (۱) يعنى كونه قسيماً للمسكين يقتضي المغابرة معه، فلو اعتبر فيه الفقر والمسكنة كان داخلا في المسكين ومتحداً معه.

- (٢) لأن العطف بالواو لا يقتضي المغايرة الكلية ، بل تكسيني المغايرة ولو
   في وجه ، والمغايرة موجودة بلا شك ، لأن البتيج غير المسكين مفهوماً ومصداقاً
   في الجملة .
- (٣) لأن لفظة ( اليتريم واليتامى ) عامة تشمل الفقير منهم ، وغير الفقير .
  - (٤) من عدم تمكنه من الاعتياض ببييع ، او اقتراض ، او نحوهما .
- (٥) اي لواعتبر الفقر فيه كان متحداً مع المسكين والفقير ولم يكن قسيمها.
- (٦) الوسائل باب ١- من ابواب قسمة الخمس. والآية ٤١ من سورة الأنفال.
  - (٧) اي الزكاة التي يكون الحمس عوضاً عنها لبني هاشم ،
    - (٨) اي مع وجود المؤمن .
- (٩) لأنه لا دليل على وجوب اتحاد العوض والمعوض في جميع الاحكام ، ولا غـرابـة في مطلوبيــة صلـة الخـالف بعنـوان أنـه قريب من رســـول الله صلى الله عليه و آله وسلم فإن ذلك يكون اكراماً للرسول صلى الله عليه وآله .

وأما الأنفال فهي المال الزائد للنبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام بعده على قبيلها (١) وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله في حياته بالآية الشريفة (٢)، وهي بعده الإمام القائم مقامه . وقد أشار إليها بقوله : (ونفل الإمام عليه السلام) الذي يزيد به عن قبيله ، ومنسه سُممي نفلا (أرض انجلى عنها أهلها) وتركوها (٣)، (أو سلمت) للمسلمين (طوعا) من غير قتال كبلاد البحرين ، (أو باد أهلها) أي هلكوا مسلمين كانوا أم كفارا ، وكذا مطلق الأرض الموات التي لا يعرف لها مالك .

( والاجام ) بكسر الهمزة وفتحها مع المد جمع أحجة بالتحريك المفتوح وهي الأرض المملوكة ، في غير الأرض المملوكة ، ( ورؤوس الجبال ، وبطون الأوديسة ) ، والمرجع فيهما إلى العرف ، ( وما يكون بها ) من شجر ، ومعدن ، وغيرهما ، وذلك في غير أرضه المختصة به ( ٤ ) ، ( وصوافي (٥ ) ملوك ) أهل ( الحرب ) ،

(١) متعلق بقوله: (الزائد) اي هذه الأنفال زيادة في سهم النبي والأثمة على سهم سائر بني هاشم الذين هم من قبيل النبي والأمام صلوات الله وسلامه عليه وعليهم . والمراد : أنها تخص النبي والأمام ولا سهم لغيرهما فيها بتاتاً .

(٢) وهي قوله تعالى : « يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله وللرسول »
 الانفال : \_ 1 \_ .

(٣) (وتركوها) عطفٌ تفسيريٌ لقوله: انجلي:

يقال انجلى القوم عن المكان اي تفرقوا عنه .

(٤) اي اختصاص الحكم برؤوس الجبال وبطون الأودية إنما يكون في غير الارض المختصة بالامام عليه السلام ، أما الارض المختصة به فبجميع الجبل والوادي للامام عليه السلام من غير اختصاص برأس الجبل ، او بطن الوادي .

(٥) جمع صافية وهي ما تختاره الملوك لانفسهم خاصة من الغنائم ونحوها،

وقطائعهم (۱) وضابطه كل ما اصطفاه ملك الكفار لنفسه واختص به من الأموال المنقولـة وغيرها ، غير المغصوبة ، من مسلم ، أو مسالم ، (وميراث فاقد الوارث ) الحاص ، وهو من عدا الإمام ، وإلا فهـو عليـه السلام وارث من يكـون كـذلك ، (والغنيمة بغير إذنه ) غائباً كـان ، أم حاضرا على المشهور (۲) وبه رواية (۳) مرسلة إلا أنه لا قائل بخلافها ظاهرا . والمشهور أن هـذه الأنفال (٤) مباحة حال الغيبة فيصح التصرف في الأرض المذكـورة بالإحياء ، وأخـذ ما فيهـا من شجر ، وغيره .

نعم يختص مبراث من لا وارث له بفقراء بلد الميت وجيرانه ، للرواية (٥) ،

وقبـل : بالفقراء مطلقاً (٦) ، لضعف المخصص ، وهو قوى . وقبـل : مطلقاً كغيره (٧) .

(وأما المعادن) الظاهرة والباطنة في غير أرضه عليه السلام ( فالناس

 <sup>(</sup>١) جمع قطيعة ، وهي ما لا ينقمل من الممال ، بخملاف الصوافي التي
 هي منقولة .

وما يذكره الشارح ضابط لكلا القسمين .

<sup>(</sup>٢) اشارة الى ضعف المستند ، لا وجود الخالف .

<sup>(</sup>٣) الوسائل ١/١٦ من ابواب الانفال .

<sup>(</sup>٤) يعني بالاضافة الى ما مسّر من تحليل المناكح والمساكن والمتاجر .

<sup>(</sup>٥) الوسائل ٤/١١ من ابواب ولاء ضمان الجريرة .

 <sup>(</sup>٦) من دون اختصاص ببلد الميت ، لأن ما دّل على التخصيص بفقراء
 بلد الميت هي رواية ضعيفة نقدمت في تعليقة رقم - ٥ - .

 <sup>(</sup>٧) يعني بكون (ميراث من لا وارث له) مباحاً لجميع الشيعة من غيراعتبار فقرهم ، على غيرار الانفال المباحة لجميع الشيعة .

فيها شرع (١)) على الأصح ، لأصالة عدم الاختصاص ، وقبل : هي من الأنفال أيضاً ، أما الأرض المختصة به فما فيها من معدن تابع لها . لأنه من جملتها ، وأطلق جماعة كون المعادن المناس من غير تفصيل ، والتفصيل حسن ، هذا كله في غير المعادن المعلوكة تبعاً للأرض ، أو بالإحياء ، فإنها غنصة بمالكها (٢) .

 <sup>(</sup>١) بفتح الشين وسكون الراء وفتحها بمعنى التساوي . ويطلق على المفرد
 والمثنى والجمع بصيفة واحدة .

 <sup>(</sup>۲) اي ليس للناس حق في المحادن المستخرجة في الأرض المملوكة ،
 او المحياة ، بل هي مختصة بصاحب الملك ، او المحيى .



## كتاب الصوم

(وهو الكفّ) نهاراً كما سيأتي التنبيه عليه (١) (عن الأكل والشرب مطلقا) المعتاد منها وغيره (٢) ، (والجاع كله) قبلا ودبراً ، لآدمي ، وغيره على أصح القولين (٣) ، (والإستمناء) وهو طلب الإمناء يغسير الجاع مع حصوله ، لا مطلق طلبه (٤) وإن كمان محرما أيضا ، إلا أن المحكام الآتية لا تجري فيه (٥) ، وفي حكمه النظر والاستمتاع بغير الجاع والتخيّل لمعتاده معه (١) كما سيأتي ، (وإيصال الغبار المتعدي) إلى الحلق (٧)

- (١) في قول المصنف : « والكف من طلوع الفجر الثاني ٠٠٠ المخ » .
- (۲) التعميم إما بالنسبة الى المأكول بأن يكون من المآكل المعتادة ،
   او غيرها كالتراب مثلاً .
  - أو بالنسبة الى كيفية الاكل . بأن ياكل من فمه ، او من أنفه .
    - (٣) والقول الآخر عدم البطلان بوطىء غير الآدمي .
- (٤) فلو طلب المني من نفسه بلعب وغيره أكمنه لم يُخرج لا يبطل صومه .
  - (٥) اي في الطلب المجرد عن حصول المني .
  - (٦) اي لمن اعتاد الإمناء مع كل من التخيل والنظر ٠٠٠ الخ .
    - فلو لم يكن معتاداً وخرج انفاقاً لا يكون استمناءً .
    - (٧) لفظة ( الى الحلق ) داخلة في المنن في بعض النسخ .
- ثم يشكل الأمر في الجمع بين قوله : « ايصال » وقوله : « المتعدي » لأن المراد من التعدي هو الوصول الى الحلق .

ويمكن اعتباركل واحد عليحده ، فالفبار قد يكون بنفسه متعدياً ، وقد يكون الصائم هو سبب وصوله الى الحلق ، والا فهوبنفسه لم يكن يصل الى الحلق غليظا كان أم لا ، بمحلِّل كسدقيق ، وغيره كتراب . وتقييده بالغليظ في بعض العبارات ومنها الدروس لا وجه له ، وحد الحلق نحرج الخساء المعجمة ، (والبقاء على الجنابة) مع علمه بها ليلا ، سواء نوى الغسل (١) أم لا ، (ومعاودة النوم جنبا بعمد إنتباهتين ) متأخرتين عن ألعلم بالجنابة وإن نوى الغسل إذا طلع الفجر عليه جنبا ، لا يمجرد النوم كذلك (٢)، (فيككفَّر من لم يكف ) عن أحمد هذه السبعة إختيارا في صوم واجب متعين ، أو في شهر رمضان مع وجوبه بقرينة المقام (٣) .

( ويقضي ) الصوم مع الكفارة ( لو تعمد الإخلال ) بالكف المؤدي إلى فعل أحدها .

والحكم في السنة السابقـة قطعي ، وفي السابع مشهوري م ومستنده غير صالح (٤) ، ودخل في المتعمد الجـاهل بتحريمهـا وإفسادها (٥) ، وفي وجوب الكفارة عليه خلاف. والذي قواه المصنف في الدروس عدمه وهو المروي (٦) ، وخرج الناسي فلا قضاء عليه ، ولا كفـارة ، والمكره

- (١) اي كان من قصده الاغتسال نهاراً ، او ليلا ولكنه أهمل .
- (٢) اي من دون أن يطلع الفجر عليه جنبا ، كما اذا اغتسل قبل الفجر ولو
   بعد انتباهات كثيرة . فإنه يصح صومه .
  - (٣) لإنه لا كفارة في إبطال الصوم المستحب ، او الواجب الموسع .
  - (٤) وهي ما روي في الوسائل ٤ / ١٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم .

قال عليه السلام : « فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى بصبح فعليه عتق رقبة ، او اطعام ستن مسكيناً » .

- وقد حملت على النائم في المرة الثالثة بقرينة غيرها من الروايات .
- (٥) أو بأحدهما مع العلم بالآخر فإنه ايضاً داخل بالطريق الاولى .
  - (٦) الوسائل ١٢ / ٩ من ابواب ما عسك عنه الصائم.

عليه ولو بالتخويف فباشر بنفسه على الأقوى (١) .

واعلم أن ظاهر العبارة كون ما ُذكر تعريفا اللصوم كما هو عادتهم، ولكنه غير تام، إذ اليس مطاق الكف عن هذه الأشياء صوما كما لا يخنى (٢) ويمكن أن يكون تجوز فيه ببيان أحكامه (٣)، ويؤيده أنه لم يُعرف غيره من العبادات، ولا غيرها في الكتاب غالبا (٤) وأما دخله (٥) من حيث جمله كفا وهو أمر عدمي فقابل للتأويل بإرادة العزم على الضد (٦) أوتوطين النفس عليه (٧)، وبه يتحقق معنى الإخلال به إذ لا يقع الإخلال إلا بفعل فلابد من رده إلى فعل القلب (٨)، وإنما اقتصر على الكف مراعاة لمعناه

- (۱) لحديث : و رفع ما استكرهوا عليه » .
- ومقابلالاقوى قول الشيخ في المبسوط: بوجوب القضاء عليه، لأنه باشر بنفسه
  - (٢) بل لابد فيه من وقت معين مع الإخلاص .
- (٣) يعني تسامح في مقام التعريف ببيان الأحكام بدلا عن الحد ، او الرسم
   الاصطلاحيين .
  - (٤) فقد عرف \_ نادراً \_ بعض ابواب المعاملات كالرهن والاجارة .
- (٥) يعني الاعتراض على المصنف ره بجعله الكف تعريفاً للصوم والكف امر عدمي لا يصلح لتوجيه التكليف اليه .

واجيب بأنه قابل للتأويل بأن المراد بالكف هو العزم على الضد اي ترك المفطرات.

لكن الاعتراض من اصله غير وارد ، حيث إن الكف فعل النفس ، وهو أمر وجودي وليسامراً عدمياً .

- (٦) اي ضد الفعل المبطل للصوم.
  - (٧) اي على الضد المذكور .
- (A) اي رد الصوم الى فعل نفسي وهو التوطين ، او العزم .

## اللغوى (١) .

(ويقضي) خاصة من غير كفارة (لوعاد) الجنب إلى النوم ناويا للغسل ليلا (بعد إنتباهة) واحدة فأصبح جنبا ، ولابد مع ذلك من احتاله للأنتباه عادة ، فلو لم يكن من عادته ذلك ، ولا احتاله كان من أول نومه كنتعمد البقاء عليها ، وأما النومة الأولى فلا شيء فيها وإن طلع الفجر بشرطيه (۲) ، (أو إحتفن بالمايع ) في قول ، والاقوى عدم القضاء بها وإن حرمت ، أما بالجامد كالفتائل فلا على الأقوى ، (أو ارتمس ) بأن غمس رأسه أجمع في الماء دفعة واحدة عرفية (۳) وإن بتي البدن (متعمداً) والاقوى تحريمه من دون إفساد أيضاً (٤) ، وفي الدروس أوجب به القضاء والكفارة . وحيث يكون الارتماس في غسل مشروع يقع فاسداً مع التعمد للنهي (٥) ، ولو نسي صح ، (أو تناول) المفطر (من دون مراعاة ممكنة)

- (١) لأن معنى الصوم ـ لغة ـ هو الامساك ومطلق كف النفس .
  - (٢) اي شرط نية الغسل وشرط احتمال الانتباه .
- (٣) المراد بالوحدة العرفية : كون الرأس منغمساً في المساء مجميعه في آن واحد .

أما لو غمس بعض رأسه ، ثم اخرج هذا البعض ، وغمس البعض الآخر فلا يضر بصومه .

وهـذا مخلاف ما لو غمس رأســه شيئاً فشيئاً وهكذا الى أن غمس حميع رأسه تدريجياً فإنه مبطل ، لأنه بصدق عليه الغمس دفعة في الآن الأخير .

- (٤) اي القول بثبوت الحكم التكليني ( الحرمة ) دون الوضعي ( الابطال )
- (٥) لأن نفس الارتماس منهي على الصائم ، فلا يمكن له أن يحقق غسله بهذا الارتماس المنهي .

أما لو نسي النهي ، فإن الرتماسه حينئذ ليس بمحرم فلا بأس بغسله .

للفجر ، أو الليل ، ظاناً حصوله (١) (فأخطأ) بأن ظهر تناوله نهاراً .

(سواء كان مستصحب الليل) بأن تناول آخر الليل من غير مراعاة بناء على أصالة عدم طلوع الفجر ، (أو النهار) بأن أكل آخر النهار ظناً أن الليل دخل فظهر عدمه ، واكتنى عن قيد ظن الليسل بظهور الخطأ ، فإنه بقتضي اعتقاد خلافه ، واحترز بالمراعاة الممكنة عمن تناول كذلك (٢) مع عدم إمكان المراعاة كغيم ، أو حبس ، أو عمى ، حيث لا يجد من يقلده (٣) فإنه لا يقضي ، لأنه متعبد بظنه ، ويفهم من ذلك أنسه لو راعى فظن فلا قضاء فيها (٤) وإن أخطأ ظنسه ، وفي الدروس استقرب القضاء في الثاني (٥) ، دون الأول ، فارقا بينها باعتضاد ظنه بالأصل في الأول

(وقيل) والقائل الشيخ والفاضلان: (لو أفطر لظلمة موهمة) أي موجبة لظن دخول الليـــل (ظانا) دخوله من غير مراءاة ، بل استناداً إلى مجرد الظلمة المثيرة للظن (فلاقضاء)، استناداً إلى أخبار (٦) تقصر عن الدلالة ، مع تقصيره في المراءاة (٧) ، فلذلك نسبه إلى القيل واقتضى

<sup>(</sup>١) اي حصول الليل .

<sup>(</sup>٢) اي ظانا حصول الليل .

<sup>(</sup>٣) واو عدلا واحداً ليعتمد على قوله .

 <sup>(</sup>٤) اي الظان ببقاء الليل في طرف الفجر ، والظان بدخول الليل في طرف الغروب .

<sup>(</sup>٥) اي الظان بدخول الليل في طرف الغروب فقط .

<sup>(</sup>٦) الوسائل ٢ و ٣ و ٤ / ٥١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم .

 <sup>(</sup>٧) اي أن الاخبار المذكورة لا تشمل ما اذا قصّر الصائم في المراعاة والاجتهاد ،

حكمه السابق ، وجوب القضاء مع عدم المراعاة وإن ظن ، وبسه صرح في الدروس ، وظلام القائلين (١) أنه لا كفارة مطلقاً (٢) ، و يُشكل عدم الكفارة مع إمكان المراعاة ، والقدرة على تحصيل العلم في القسم الثاني (٣) لتحريم التناول على هذا الوجه (٤) ، ووقوعه في نهار يجب صومه عمداً (٥) وذلك يقتضي بحسب الأصول الشرعيسة وجوب الكفارة (٦) ، بل ينبغى وجوبا وإن لم يظهر الخطأ ، بل استمر الاشتباه لأصالة عدم الدخول ، مع النهى (٧) عن الإفطار (٨) ،

وأما في القسم الأول (٩) فوجوب القضاء خاصة مع ظهور الخطأ متوجه ، لتبن إفطاره في النهار ، وللأخبار (١٠) . لكن لا كفارة عليه ،

(١) اي القائلين بوجوب القضاء . هذا انكانت القراءة بصيغة الجمع وأما على قراءة المثنى ، فالمراد : القائل بكلا القولين : الفضاء وعدمه ، لأن ظاهرهمامعًا عدم الكفارة . فيكون المراد بالاطلاق : اشارة الى القولين .

- (٢) اي سواء امكنه الاجتهاد والمراعاة وأهمل، ام لم يمكنه ذلك :
  - (٣) اي الظان بدخول اللبل .
  - (٤) اي بمجرد الظن بدخول الليل من دون مراعاة وفحص .
- (٥) قيد لقوله : « و قوعه » اي وقع التناول عمداً في نهار بجب صومه ، لأن
  - الجهل عن تقصير مساوق للعمد .
  - (٦) اي مع ظهور الخطاء .
  - (٧) الوسائل ١ و ٢ / ٤٤ من ابواب ما يمسك عنه الصائم .
    - (A) اي في نهار شهر رمضان الثابت باستصحاب البقاء
      - (٩) اي الظان ببقاء الليل.
      - (١٠) وهو النص المتقدم .

لجواز تناوله حينئذ بناء على أصالة عدم الدخول ، ولولا النص على القضاء لأمكن القول بعدمه ، للإذن المذكور ، وأما وجوب الكفارة على القول المحكى (١) فأوضح (٢) وقد انفق لكثير من الأصحاب فى هذه المسألة عبارات قاصرة عن تحقيق الحال جداً فتأملها ، وعبارة المصنف هنا جيدة لولا إطلاق عدم الكفارة .

واعلم أن المصنف نقـل القول المذكور جامعاً بين توهم الدخون بالظلمة وظنه . مع أن المشهور لغة واصطلاحا أن الوهم اعتقاد مرجوح ، وراجحه الظن (٣) وعباراتهم وقعت أنه لو أقطر للظلمة الموهمة وجب القضاء ولو ظن لم يفطر أي لم يفسد صومه ، فجعلوا الظن قسيا للوهم : فجمعه هنا بين الوهم والظن ، في نقل كلامهم ، إشارة إلى أن المراد من الوهم في كلامهم أيضاً الظن ، إذ لا يجوز الإفطار مع ظن عدم الدخول قطما، واللازم منه وجوب الكفارة ، وإنما يقتصر على القضاء لوحصل الظن ثم ظهرت المخالفة ، وإطلاق الوهم على الظن صحيح أيضاً ، لأنه أحـد معانيه لغة ، لكن يبقى في كـلامهم سؤال الفرق بين المسألتين (٤) حيث حكوا مع الظن بأنـه لا إفساد ، إلا أن يفرق بين مراتب الظن فيراد من الوهم مع الظن بأنـه لا إفساد ، إلا أن يفرق بين مراتب الظن فيراد من الوهم

- (١) اي مسألة الافطار لمجرد ظلمة موهمة .
- (۲) لأن مجرد الاعباد على ظلمة موهمة من غير مجوز شرعي لا برفع وجوب الكفارة ، ولا سيا وهو لم يفحص ولم يراع ولم يجتهد أبداً . اذن يكون كالمفطر عمداً . لأن المفطر من غير مجوز شرعي عامد لا محالة ، والمفروض وقوعه مهاراً .
- (٣) يعني اذا ترجح عند النفس وجود شيء فيكون عدمـــه مرجوحاً .
   فالطرف الراجح هو الظن ، والطرف المرجوح هو الوهم . اذن فها متقابلان .
- (٤) يمني لو كان الوهم والظن بمعنى واحد . فلماذا فرقوا بينها في الحكم بوجوب القضاء في مسألة الوهم ، وعدمه في مسألة الظن :

أول مراتب ، ومن الظن قوه الرجحان ، وبهذا المعنى صرح بعضهم ، وفي بعض تحقيقات المصنف على كلامهم أن المراد من الوهم ترجيح أحد الطرفين لإمارة غير شرعية ، ومن الظن الترجيح لإمارة شرعية ، أفشر لك بينها في الرجحان ، وفرق بما ذكره ، وهو مع غرابته (١) لا يتم ، لأن الظن الحجرز للإفطار لا يُفرَق فيه بين الأسباب المثيرة له . ولما ذكرنا ذلك (٢) للتنبيه على فائدة جمعه هنا بين الوهم والظن ، تفسيرا لقولهم .

واعلم أن قوله سواء كان مستصحب الليل أو النهار جرى فيه على قول الجوهرى ، سواء على قمت أو قعدت ، وقد عده جماعة من النحاة منهم ابن هشام في المغنى من الأغاليط ، وأن الصواب العطف بعهد سواء بأم بعد همزة النسوية فيقال (٣) : سواء كان كهذا أم كذا كا قال تعالى : وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم (٤) ، سواء علينا أجزعنا أم صبرنا (٥) ، وسواء عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (١) » ، وقس عليه ما يأتي من نظائره في الكتاب وغيره وهو كئير .

( أو تعمد النيء ) مع عدم رجوع شيء منه إلى حلقه إختياراً (٧) ، والا وجبت الكفارة أيضاً ، واحترز بالتعمد عما لوسبقه بغير إختياره ،

<sup>(</sup>١) حيث لم يحفظ تفسير الوهم والظن بما ذكره المصنف قدس سره .

<sup>(</sup>٢) اي كلام المصنف في نفسير الوهم والظن .

 <sup>(</sup>٣) اختلفت نسخ الكتاب بن « فيقول » و « فنقول » و « فيقسال »
 والصحيح ـ ظاهراً ـ هو الاخر الذي اثبتناه في الكتاب .

<sup>(</sup>٤) البقرة : الآية ٦ .

<sup>(</sup>٥) ابراهيم: الآية ٢١.

<sup>(</sup>٦) الاعراف: الآية ١٩٣.

<sup>(</sup>٧) سواء لم يرجع اصلا ، ام رجع بغير اختياره .

فإنه لاقضاء مع تحفظه كذلك (١) ، (أو أخبر بدخول الليل فأفطر ) ، تعويلا على قوله .

ويشكل بأنه إن كان قادراً على المراءاة ينبغي وجوب الكفارة كما سبق لتقصيره وإفطاره ، حيث ينهى عنه (٢) ، وإن كان مع عدمه (٣) فينبغي عدم القضاء أيضاً ، إن كان ممن يسوغ تقليده لـــه (٤) كالعدل ، وإلا فكالأول (٥) . والذي صرح به جماعة أن المراد هو الأول .

(أو أخبر ببقائه) أي : ببقاء الليل (٦) (فتناول) تعويلا على الخبر (ويظهر الحلاف) حال من الأمرين (٧) ، ووجوب القضاء خاصة هنا متجه مطلقا (٨) لإستناده إلى الأصل (٩) ، بخلاف السابق (١٠) ، وربما فرق في الثاني بين كون الخبر بعدم الطلوع حجة شرعية كعدلين وغيره فلا يجب القضاء معها لحجية قولها شرعا، ويفهم من القيد (١١) أنه لو لم يظهر الحلاف

- (١) اي التحفظ من دخول شيء الى حلقه اختياراً .
  - (٢) اي عن الافطار .
  - (٣) اي عدم كونه قادراً على المراعاة .
    - (٤) اي لهذا العاجز عن الاجتهاد .
- (٥) اي كمن افطر مع امكان الاجتهاد ، لأنه افطر من غير مجوز شرعي .
  - (٦) في اكثر النسخ: ( بقاء الليل ) .
  - (٧) اي الافطار بسبب الإخبار بدخول الليل والإخبار ببقاء الليل .
    - (A) أمكنه المراعاة ، ام لا ، أخبره العدل ، ام لا .
      - (٩) اي استصحاب بقاء الليل.
- (١٠) وهو الإخبار بدخول الليل . فإنه قد يجب فيه القضاء والكفارة كما
- لو امكنه الاجتهاد ولم يجتهد فافطر بمجرد إخبارالمحبر الذي لم يكن حجة شرعية . (١١) وهو قوله « ويظهر الحلاف » الذي هو حال .

فيها لاقضاء ، وهو يتم في الثاني ، دون الأول ، للنهي (١) . والذي يناسب الأصل فيه وجوب القضاء والكفارة ، مالم تظهر (٢) الموافقة ، وإلا فالاثم خاصة (٣) . نعم لوكان في هذه الصور جاهلا بجواز التعويل على ذلك ، جاء فيه الحلاف في تكفير الجاهل ، وهو حكم آخر :

وإنما وجب القضاء مع النظر إلى المحرم مع عدم الوصفين ، للنهـي عنه (٧) ، فأقل مراتبه الفساد، كغيره من المنهيات في الصوم، من الارتماس والحقنة ، وغيرهما ، والأقوى عدم القضاء بدونها كغيره من المنهيات (٨)

- (١) النهى عن الإفطار ، حيث كان استصحاب بقاء النهار :
  - (٢) في بعض النسخ : « لم يظهر » ،
- (٣) وذلك للتجري ، والدخول على ما لم يأمن من خلاف الواقع :
  - (٤) بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل :
    - (٥) اي في وجوب الكفارة :
- (٦) اي ظاهر المصنف ره في الدروس : الإكتفاء بمجرد الاعتباد في
   وجوب الكفارة .
- (٧) اي النهي عن النظر الوارد في الأخبار : الوسائل باب ١٠٦ من ابواب مقدمات النكاح .
- (A) حيث إن مجرد النهي عن شيء لا يدل على فساده ، لهم مع الاعتياد على الإمناء وقصده فالفساد مسلم ?

وإن أثم، إذ لا دلالة للتحريم على الفساد، لأنه أعم، فلا يفسد إلا معالنص عليه ، كالتناول، والجاع، ولظائرهما : ولا فرق حينتذ بين المحللة، والمحرمة إلا في الإثم، وعلمه (١) :

(وتتكرر الكفارة) مع فعل موجها (بتكرر الوطء مطلقاً (٢)) ولو في اليوم الواحد ، وبتحقق تكرره بالعود بعد النرع (٣) ، (أو تغاير الجنس) بأن وطيء وأكل والأكل والشرب غير ان (٤) ، (أو تخلل التكفير) بين الفعلين ، وإن اتحد الجنس والوقت ، (أو اختلاف الأيام) وإن اتحد الجنس أيضاً ، (وإلا يكن) كذلك ، بأن اتحد الجنس في غير الجماع والوقت ، ولم يتخلل التكفير (فواحدة) على المشهور . وفي الدروس قطعا، وفي المهذب إجماعا ، وقيل: تتكرر مطلقا (٥) ، وهو متجه ، إن لم يثبت الإجماع على خلافه ، نتعدد (٦) السبب الموجب لتعدد المسبب ، إلا مانص فيه على التداخل ، وهو منفي هنا ، ولو لوحظ زوال الصوم بفساده بالسبب الأولى ، لزم عدم تكررها في اليوم الواحد عطلقا (٧) ، وله وجه ، والواسطة ضعيفة (٨) ، ويتحقق تعدد الأكل والشرب

- (١) الاثم في المحرمة ، وعدمه في المحلله .
  - (٢) سواء تخللت الكفارة ، ام لا .
    - (٣) اي الإخراج.
    - (٤) بتشديد الياء , اي متغايران .
- (٥) ولومنجنس واحد في غير الجاع مع عدم تخلل التكفير .
  - (٦) هذا تعليل لقوله : ٣ وهو متجه ٩ ٠
  - (٧) حتى في الجاع ولو مع تخلل الكفارة .
- (٨) اي الفرق بين تخلل التكفير وعدمه ، وبين اختلاف الجنس وعدمه ،
- ضعيف ، لأنالسبب انكان نفس هذه الأمور فلافرق بينها ، وإن كان مع لحاظ=

بالإزدراد (١) وإن قل ، ويتجـه في الشرب إتحـاده مع إتصالــه وإن طال للمرف .

(ويتحمل عن الزوجة المكرهة) على الجاع (الكفارة والتعزير) المقدر على الوطى (٢) (بخمسة وعشرين) سوطا (فيمزر خمسين) ، ولا تحمل في غير ذلك ، كإكراه الأمة ، والأجنبية ، والأجنبي لها (٣) ، والزوجة له (٤) ، والإكراه على غير الجاع ولو الزوجة ، وقوفا مع النص (٥) ، وكون الحسكم في الأجنبية أفحش لا يفيد أو لويسة التحمل ، لأن الكفارة مخففة للذنب، فقد لا يثبت في الأقوى كتكرار الصيد عمدا (٦) نعم لا فرق في الزوجة بين الدائم والمستمتع بها (٧) ، وقد يجتمع في حالة واحدة الإكراه والمطاوعة ، ابتداء واستدامة ، فيلزمه حكمه ، وبلزمها حكمها (٨) ولا فرق

= كون كل واحد منها مفسداً للصوم فلا فرق ايضاً .

- (١) وهو الابتلاع .
- (٢) في بعض النسخ : « الوطىء » .
- (٣) يعني كاكراه الاجنبي للزوجين على الوطي .
- (٤) بعني مثل اكراه الزوجة زوجها على الجاع .
- (٥) الوسائل ١ / ١٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ، ولكونها خاصة
   بوطی الزوج زوجته ، مكرها لها ، فيقتصر على موردها .
- (٦) حيث إن في تكرارالصيد متعمداً يثبت العقاب ولا كفارة للمتكرر .
   قال تعالى : « ومن عاد فينتقم الله منه » المائدة ٩٨ .
  - (٧) في بعض النسخ ( المتمتع مها ) .
- (٨) حيث إنااز وجة كانت مكرهة في الابتداء ، مطاوعة في الانتهاء فياز م

الزوج حكم الاكراه ، نظراً الى ابتداء الأمر ، ويلزم الزوجة حكم المطاوعة ، نظراً الى نهاية الأمر . في الإكراه بين المجبورة ، والمضروبة ضرباً مضراً حتى مكتنت على الأقوى (١) وكما ينتني عنها الكفارة ينتني القضاء مطلقا (٢) ، (واو طاوعتـــه فعلمهـا) الكفارة والنعزير مثله .

(القول في شروطه) أي شروط وجوب الصوم وشروط صحته (٣)، ويعتبر في الوجوب البلوغ والمعقل ) فلا يجب على الصبي والمجنون والمغمى عليه ، وأما السكران فبحكم العاقل في الوجوب ، لا الصحة (٤) ، (والحلو من الحيض والنفاس والسفر) الموجب للقصر ، فيجب على كثيره (٥)، والعاصي به ، ونحوهما (٦) ، وأما ناوي الإقامة عشراً ، ومن مضى عليه ثلاثون يوما متردداً ، فني معنى المقيم ، (و) يعتبر (في الصحة النمييز (٧)) وإن لم يكن مكلفاً ، ويعلم منه أن صوم المميز صحيح فيكون شرعياً (٨)، وبه صرح في الدروس ، ويمكن الفرق بأن الصحة من أحكام الوضع

- (۲) سواء كانت مجبورة ام مضروبة ، خلافاً للشيخ حيث اوجب القضاء على المضروبة المتمكنة .
- (٣) شرط الوجوب: ما يتوقف التكليف عليه كاليلوغ والعقل مثلا ، وشرط الصحة: ما تتوقف تمامية العمل وصحته عليه ، سواء كان العمل واجباً ، ام مستحباً ، كالوضوء بالنسبة الى الصلاة ، وكالحلو عن الحيض بالنسبة الى الصوم (٤) لأن الحلو من السكر شرط الصحة لا الوجوب .
  - (٤) لان الحلو من السكر شرط الصحه لا الوجوب.
  - (٥) اي كثير السفر على نحو ما تقدم في كتاب الصلاة .
    - (٦) كغير القاصد للمسافة .
    - (٧) في بعض النسخ : « التميز » .
- (A) لأن الصحة هي تمامية العمل وفق إلأمر الشرعي . فالجكم بالصحـــة مستلزم للحكم بالشرعية .

<sup>(</sup>١) لاطلاق النص المتقدم .

ج ۲

فلا يقتضي الشرعية (١) ، والأولى كونه تمرينيا ، لا شرعياً ، ومكن معه الوصف بالصحة كما ذكرناه ، خلافا لبعضهم ، حيث نني الأمرىن (٢) ، أما المجنون فينتفيان في حقمه ، لانتفاء التمييز ، والتمرين فرعمه . ويشكل ذلك في بعض المحانين لوجود التمييز فيهم (٣) .

يعده (٤) عند المصنف (٥) ، فكان عليه أن يذكره ، إذ الخلو منهما لايقتضيه ، كما لم يقتضه في شرط الوجوب إذ المراد بهما غيـه نفس الدم لوجوبـه على المنقطعة وإن لم تغتسل (٣) ، ( ومن الكفر ) ، فإن الكافر

(١) اي بمكن ثبوت الصحـة من غير ثبوت الشرعية . لأن الصحـة من الاحكام الوضعية ، وهي لا تلازم الاحكام التكليفية .

فالصحة والبطلان والطهارة والنجاسة وأضرابها كلها احكام وضعية تعمر المكلف وغيرالمكلف . أما المطلوبية الشرعية إيجابًا ، اواستحبابًا فمقتصرة علىمورد دليلها ، فالوجوب لا يشمل غير المكلف . وكذا الاستحباب ما لم يدل عليه دليل خاص إذن فلو حكمنا على الصبي بحكم وضعى امثال النجاسة والطهارة والصحة والبطلان ، لا يستلزم ذلك حكمنا عليه بالمطلوبية إيضاً .

- (٢) الصحة والشرعية .
  - (٣) فيصح تمرينهم :
- (٤) يعنى يعتبر في صحة الصوم ـ بالاضافــة الى الخلو عن دم الحيض والنفاس ـ الاغتسال بعد إنقطاعها .
  - (٥) في غير هذا الكتاب . وممكن عدوله عن رأيه السابق .
- (٦) خلاصته: انالشرط ـ في صحة الصوم ـ الخلو من الحيض مع الاغتسال لا مطلق الخلو .

نعم لو حملنا كلام المصنف ره و الحلو منها ، على الحدث الحاصل من دم =

يجب عليه الصوم كغيره ، ولكن لا يصح منه معه (١) . (ويصح من المستحاضة ، إذا فعلت الواجب من الغسل ) النهاري ، وإن كان واحداً بالنسبة إلى المقبل الحاضر ، أو مطلق الغسل بالنسبة إلى المقبل (٢) ، ويمكن أن يريد كونه مطلقاً شرطا فيه مطلقاً (٣) ، نظراً إلى اطلاق النص (٤)

= الحيض والنفاس ، استقام ذلك من غير اشكال .

لكن (لمراد من الحيض والنفاس هو الدم ، لا الحدث . وعليه فلا يستقيم هذا الحمل .

- (١) اي مع الكفر اي حالته :
- (۲) يعني إن كان المراد ـ من الاغتسال الذي هو شرط في صحة صوم المستحاضة : هو ـ الاغتسال النهاري. وعليه فغسل كل نهار شرط في صحة ذلك اليوم.

وإن كان المدراد مطلق الاغتسال الناري والليدلي . فيكون الغسل شسرطاً لصوم المستحاضة مطلقاً وعليه فمنى شرطية الغسل الليلي شرطية بالنسبة الحالصوم المقبل ، اذ لا يعقل تأثير المتأخر في المتقدم . فلا يكون الغسل الليلي شرطاً في صحة صوم اليوم المنصرم .

- (٣) يعني يمكن أن يكون المراد: اشتراط مطلق الاغتسال نهارياً وليلياً
   في صحة مطلق الصوم الماضى والمقبل.
- (٤) امله اشارة الى مافي الوسائل ١٨/١ من ابواب ما عسلك عنه الصائم قال ابن مهزيار : « كتبت البه عليه السلام امرأة طهرت من حيضها ، او دم نفاسها في اول يوم من شهر رمضان ، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين.. هل بجوز صومها وصلاتها ، ام لا » ؟

فكتب عليه السلام : « تقضي صومها » .

وفي الاطلاق نظر ، يظهر وجهه للمتأمل :

والأول أجود 4 لأن غسل العشاءين لا يجب إلا بعد انقضاء اليوم فلاَ يكون شرطا في صحته . نعم هو شرط في البوم الآتي ، ويدخل في غسل الصبح لو اجتمعا (١) :

(ومن المسافر في دم المتعة (٢)) بالنسبة إلى الثلاثية ، لا السبعة ، وبدل البدنية ) وهو ثمانية عشر يوما للمفيض من عرفات قبل الغروب عامداً ، (والندر المقيد به ) اي : بالسفر إما بأن نذره سفراً ، أو سفراً وحضراً وإن كان النذر في حال السفر ، لا إذا أطلق وإن كان الإطلاق يتناول السفر ، إلا أنه لابد ، في تخصيصه (٣) بالقصد منفرداً ، أو منضما ، خلافا للمرتضى رحمه الله حيث اكننى بالإطلاق لذلك (٤) ، وللمفيد حيث جوز صوم الواجب مطلقا (٥) عدا شهر رمضان ، (قيسل) والقائل إبنا بابويه : (وجزاء الصيد (١)) وهو ضعيف ،

- (١) يعني لو لم تغتسل للعشائين يكفيها الغسل الواحد لصلاة الصبح من غير
   حاجة الى الذكر ار
- (٢) يعني أن الحاج حج تمتع لو لم يستطع من ذبح الهدي بسبب الاعسار فعليه أن يصوم ثلاثة أيام في سفر الحج ، وسبعة ايام بعد وصوله الى أهله فهذه الثلاثة الايام يصومها سفراً .
- (٣) يعني لو نوى الصوم يوماً معيناً من غير التفات الى السفر والحضر، فلا يجوز له أن يصوم ذلك اليوم في السفر . إلا اذا كان قاصداً للسفر بالخصوص او منصًا فحينتذ بمكنه الصيام ذلك اليوم .
  - (٤) اي لشمول الاطلاق كلتا حالتي السفر والحضر :
    - (٥) اي سواء أطلق او خصّص بالسفر ، ام لا .
- (٦) يعني أن هذا القائل بجروز في الصوم الذي هو كفارة الصيد في الحج
   أن يصومه في حالة السفر .

لعموم النهى (١) ، وعدم ما يصلح للنخصيص (٢) .

(ويمرن الصبي) ، وكذا الصبية على الصوم (لسبع ) ليمتاده فلا يثقل عليه عند البلوغ ، وأطلق جماعة تمرينه قبل السبع وجعلوه بعد السبع مشدداً (وقال إبنا بابويه والشيخ ) في النهاية أيمرتن (لتسع ) ، والأول أجود ولكن يشدد للتسع ، ولو أطاق بعض النهار خاصة فعل ، ويتخبر بين نية الوجوب والندب ، لأن الغرض النمرين على فعل الواجب (٣) ، ذكره المصنف وغيره ، وإن كان الندب أولى .

(والمريض يتبع ظنه) فإن ظن الضرر به أفطر ، وإلا صام ، وإنما يتبع ظنه في الأفطار ، أما الصوم فيكني فيه اشتباه الحال (٤) ، والمرجع في الظن إلى ما يجده ولو بالتجربة في مثله سابقا ، أو بقول من يفيد قوله الظن ولو كان كافراً ، ولا فرق في الضرربين كونه لزيادة المرض ، وشدة الألم بحيث لا يتحمل عادة ، وبطء برثه ، وحيث يحصل الضرر ولو بالظن لا يصح الصوم ، للنهى عنه (٥) ( فلو تكلفه مع ظن الضرر قضى) .

(١) اي النهــي عن الصوم في السفر المستفاد من الأخبار راجع الوسائل
 الباب الرابع من ابواب من يصح منه صوم .

(۲) لأن ما استمدل به هدا القمائل عبدارة عن و أصل الجواز » .
 و « القياس على بدل الهدى » .

لكن الاصل مقطوع ، لعموم النهمي الوارد في الروايات . والقياس باطل .

(٣) فباعتبار أنالتمرين على الواجب مقدمة للواجب فيمكنه قصد الوجوب
 وباعتبار أن نفس التمرين مستحب فينوي الندب .

- (٤) يعني أنه مع الشك في الضرر وعدمه يجب عليه الصوم ، فـــــلا بجوز الافطار حتى محصل له الظن بالضرر .
- (٥) المستفاد من الاخبار . راجع الوسائل الباب ١٨ و ١٩ و ٢١ من ابواب=

(وتجب (١) فيه النية ) وهي القصد إلى فعله (المشتملة على الوجه) من وجوب ، أو ندب ، (والقربة) أما القربة فلا شبهة في وجوبها ، وأما الوجه ففيه ما مر (٢) ، خصوصا في شهر رمضان ، لعهم وقوصه على وجهين (٣) ، (وتعتبر (٤)) النية (لكل ليلة) أي فيها ، (والمقارنة بها) ، لطلوع الفجر (عبرتة) على الأقوى إن انفقت ، لأن الأصل في النية مقارنتها للعبادة المنوية (٥) ، وإنما اغتفرت هنا للعسر (٦) ، وظاهر جماعة تحتم إيقاعها ليلا . ولعله لتعذر المقارنية ، فإن الطلوع لا يعلم إلا بعهد ألوقوع ، فتقع النية (٧) بعده ، وذلك غير المقارنة المعتبرة فيها ، وظاهر الأصحاب أن النية للفعل المستغرق للزمان المعين بكون بعد تحققه (٨) ، لاقبله لتعذره كما ذكرناه ، وممن صرح به المصنف في الدروس في نيات أعمال الحج ، كالوقوف بعرفة ، فإنه جعلها مقارنة لما بعد الزوال فيكون هنا

بل وصريح يعض الأخبار وجوب القضاء عليه لو صام مع الضرر . راجع الوسائل 1 / ٢٢ من نفس الابواب :

- (١) في بعض النسخ: ﴿ وَيَجِبٍ ﴾ .
- (٢) عند الكلام في نية الوضوء والصلاة .
- (٣) من وجوب وقدب ، بل هو متمن للوجوب محسب الشرع .
- (٤) في بعض النسخ المطبوعة : « يعتبر » . والكلمة داخلة في المنن .
  - (٥) والعبادة في الصوم هي من اول الفجر .
  - (٦) يعني أن عسر المقارنة أوجب جواز التقدم بالنية على الفجر .
    - (٧) في بعض النسخ: ﴿ فيقع ﴾ .
    - (A) يعنى بعد تخقق اول ذلك الزمان .

<sup>=</sup>من يصح منه الصوم .

كذلك ، وإن كان الأحوط جعلها ليلا ، للإنفاق على جوازها فيه (١) .

(والناسي لها) ليلا (يجددها إلى الزوال) بممنى أن وقتها يمتد إليه (٢) ولكن يجب الفور بها عند ذكرها ، فلو أخرها عنه عامداً بطل الصوم . هذا في شهر رمضان ، والصوم المعين ، أما غيره كالقضاء والكفارة والنذر المطلق فيجوز تجديدها قبل الزوال وإن تركها قبله عامداً (٣) ، بل ولونوى الإفطار (٤) ، وأما صوم النافلة فالمشهور أنه كذلك ، وقبل : بإمتدادها فيه إلى الغروب ، وهو حسن ، وخيرة المصنف في الدروس .

(والمشهور بين القدماء الإكتفاء بنية واحدة للشهر) شهر رمضان ، واددّ عي المرتضى) في المسائل (الرّسية (٥) فيه الإجماع) ، وكذا ادعاه الشيخ [ رحمه الله] ، ووافقهم من المتأخرين المحقق في المعتبر ، والعلامــة في المختلف ، استناداً إلى أنه عبادة واحدة ، (والأول) وهو ايقاعها لكل ليلة ( أولى) ، وهـــذا يدل على اختياره الاجتزاء بالواحدة ، وبه صرح أيضاً في شرح الارشاد ، وفي الكتابين (١) اختار التعدد .

وفي أو لوية تعددها عند الحِبْرىء بالواحدة نظر ، لأن جعله عبادة

 (١) فحيث إن جو از النية في الليل مثفق عليه ، وجو ازها بعد طلوع الفجر مختلف فيه فالاحتياط يقضى باختيار التقديم .

(۲) فلو تذكر قبل الزوال وجب عليه الفور بالنية ، ولا يجوز له تأخيرها ،
 و إلا فيبطل صومه .

- (٣) في بعض النسخ: « عمداً ، ، .
- (٤) فوقتها الاختياري الى الزوال.
- (٥) الرس: اسم موضع كتب اهله الى السيد بمسائل فاجابهم عليها ، فسميت تلك المسائل واجوبتها بالمسائل الرسية .
  - (٦) (البيان والدروس) .

واحدة يقتضي عدم جواز تفريق النية على أجزائها ، خصوصا عند المصنف فإنه قطع بعدم جواز تفريقها على أعضاء الوضوء ، وإن نوى الاستباحة المطلقة ، فضلا عن نيتها لذلك العضو . نعم من فرق بين العبادات وجعل بعضها مما يقبل الاتحاد والتعدد كمجوز تفريقها في الوضوء يأتي عنده هنا الجواز ، من غير أولوية ، لأنها تناسب الاحتباط وهو منفي ، وإنما الاحتباط هنا الجمع ، بين نية المجموع ، والنية لكل يوم . ومثله يأتي عند المصنف في عُسل الأموات ، حيث اجتزأ في الثلاثة بنية واحدة لو أراد الاحتباط (١) بتعددها لكل يُعسل ، فإنه لا يتم إلا بجمعها ابتداء . ثم النية المآخرين .

(ويشترط في ما عدا شهر رمضان التعيين) لصلاحية الزمان ولو بحسب الأصل له ، ولغيره (٢) ، بخلاف شهر رمضان ، لتعينه شرعا للصوم (٣) فلا اشتراك فيسه حتى يتميز بتعينه ، وشمل ما عداه النذر المعين . ووجه دخوله ما أشرنا إليه من عدم تعينه بحسب الأصل ، والأقوى الحاقه بشهر رمضان ، الحساقا للتعيين العرضى بالأصلي ، لاشتراكهما في حكم الشارع به (٤) ، ورجحه (٥) في البيان ، وألحق به النسدب (٦) المعين كأيام البيض ، وفي بعض تحقيقاته مطلق المندوب ، لتعينه شرعا في جميع

 <sup>(</sup>١) يعني أنه لو اراد العمل بالأحتياط ـ وفق ما إفاده المصنف قدم سره ـ
 كان عليه أن ينوى الشلائة في الغسل الاول ، ثم ينوى لكل من الفسلين الآخرين بنية منفردة .

<sup>(</sup>٢) اي للصوم المقصود ولغيره من أقسام الصيام .

<sup>(</sup>٣) يغني للصوم الخاص . وهو صوم شهر رمضان فقط .

<sup>(</sup>٤) اي بالتعيين .

<sup>(</sup>٥) اي الحاق النذر المعين بشهر رمضان .

<sup>(</sup>٦) في طبعه مصر : « المندوب » .

الأيام ، إلا ما استثنى (١) ، فيكنى نيسة القربة وهو حسن . وإنما يكتنى في شهر رمضان بعسدم تعيينه بشرط ألا يعن غيره ، وإلا بطل فيهما على الأقوى (٢) ، لعدم نية المطلوب شرعا ، وعدم وقوع غيره فيسه ، هذا مع الحمل به (٣) كصوم آخر شعبان بنية الندب ، أو النسيان فيقع عن شهر رمضان .

(ويعلم) شهر رمضان ( برؤية الهلال ) فيجب على من رآه وإن لم يثبت في حق غيره ، ( أوشهادة عدلين ) برؤيته مطلقا (٤) ، ( أوشياع ) برؤيته وهو إخبار جماعة بها تأمن النفس من تواطئهم على الكذب ويحصل غيرهم الظن المتساخم للعلم ، ولا ينحصر في عسدد نعم يشترط زيادتهم عن إثنين ، ليفرق بين المدل وغيره (٥) ، ولا فرق بين الكبير والصغير والذكر والأثنى والمسلم والكافر ، ولا بين هلال رمضان وغيره ، ولا يشترط حكم الحساكم في حق من علم به ، أو سمع الشاهدين ، ( أو مضي ثلاثين ) يوما ( من شعبان لا ) بالشاهد ( الواحد في أوله ) ، خلافا لسلار رحمه المته حيث اكتنى به فيه بالنسبة إلى الصوم خاصة (٢) ، فلا يثبت لو كان منتهى

 <sup>(</sup>۱) كالغيدين ، وعاشوراء . ويوم عرفة لمن يضعفه الصيام . فالاولان محرمان ، والاخبران مكروهان .

 <sup>(</sup>٢) اي لم يقع ذلك الصوم لا عن رمضان لأنه نوى غيره ، ولا عن ذلك
 المعين ، لأنه لا بجوز صوم غير رمضان في هذا الشهر .

<sup>(</sup>٣) اي برمضان .

<sup>(</sup>٤) سواء اطمأنت النفس بخبرهما ، ام لا .

 <sup>(</sup>٥) حيث في العدل يعتبر شاهدان . فلو اكتنى فى غيره باثنين ايضاً لم يبق فرق بن اعتبار العدالة وعدمها .

<sup>(</sup>٦) يعنى يثبت بشهادة الواحد وجوب الصيام ، اما اثبات الشهر وترتيب =

أجل دبن، أو عدة ، أو مدة ظهار ونحوه . نهم يثبت هلال شوال بمضي ثلاثين يوما منه تبعا وإن لم يثبت أصالة بشهادته (١) .

(ولا يشترط الخمسون مع الصحو) كما ذهب إليه بعضهم ، استناداً لملى رواية (٢) حملت على عدم العلم بعدالتهم ، وتوقف الشياع عليهم ، للتهمة (٣) كما يظهر من الرواية ، لأن الواحد مع الصحو إذا رآه رآه جماعة غالباً .

(ولا عبرة بالجدول) وهو حساب مخصوص مأخوذ من تسيير القمر ومرجعه (٤) إلى عد شهر ناماً وشهر ناقصا ، في جميع أيام السنة مهدئا = حميم الآثار عليه فلا .

على أن الاثر بالنسبة الى الانتهاء يكون أقوى منه يالنسبة الى الابتداء . حيث فى الابتداء لم يكن بثبت غير وجوب الصوم ، أما بالنسبة الى الانتهاء فيثبت هلال شوال ، ووجوب الفطرة وغيرهما من آثار .

هذا مع العلم أنه لو قام شاهد و احد على رؤية هلال شوال لم يكن كافياً . إذن فأثر شهادة الو احد تبعاً اقوى من شهادته أصالة .

(٢) الوسائل ١٠ / ١١ من ابواب احكام رمضان ،

(٣) لأن الواحد و الاثنين قد يتهمان بالكذب ، او الاشتباه أما لو بلغوا
 خسين فلا تهمة ، استبعاداً لنواطئهم على الكذب ، او الإشتباه .

(٤) الجداول المأخوذة من تسيير القمر لا تنحصر في أخذ شهر تاماً وشهر ناقصاً . بل أن ما ذكره الشارح ربما يكون من أضعف ما يقال بهذا الصدد : فإن التقاوم المتداولة قدنا خذ الشهر والشهر بن والثلاث نواقص ، او تامات متواليات =

بالتام من المحرم ، لعدم ثبوته شرعا ، بل ثبوت ما ينافيه (١) ، وغالفته مع الشرع (٢) للحساب أيضاً ، لاحتياج تقييده بغير السنة الكبيسية (٣)، أما فيها فيكون ذو الحجة تاماً .

(والعدد) وهو عد شعبان ناقصا أبداً ، ورمضان تاما أبداً وبه فسره في الدروس ، ويطلق على عد خمسة من هلال الماضي ، وجعـــل الخامس أول الحـــاضر (٤) ، وعلى عــد شهر تاما ،

وفق حساب مخصوص یکون مرجعه الی ملاحظة منازل القمر وحالاته ومقدار
 عاقه وغیر ذلك , والتفصیل فی کتب الهیئة .

- (١) حيث قد تثبت بالرؤية نقصان شهرين متوالين ، او تمامهما بالحس :
- (٢) راجع الوسائل الباب ٣ و ٥ من ابواب احكام شهر رمضان أما محالفته للحساب فكما نبهنا عليه في التعليقه رقم ـ ٤ ـ ص ١١٠ .
- (٣) ذلك لأن سنة القمر (٣٥٤) يوماً وربع يوم . فاصطلح المنجمون على الغاء هذا الربع من ثلاث سنن ، ثم فى السنة الرابعة يضيفون يوماً كاملا على العدد المذكور . ليصير مجموع ايام تلك السنة (٣٥٥) يوماً . وهذه تسمى ( الكبيسة ) .

إذن فأخذ شهر ناقصاً ، وشهر ناماً أبداً إنما يتوافق اذاكانت السنن كلها ٣٥٤ يوماً . أما وكون كل سنة رابعة بعدالات سنن نزداد يوماً فلا يتوافق وذلك

(٤) اي جعل خامس شهر رمضان من السنة الماضية اولاً لشهر رمضان من هذه السنة . فلو كان خامس رمضان الماضي يوم الخميس مثلا . نجعل اول رمضان هذه السنة خيساً ، وهذا يتوافق أو كان شهر ناقصاً وشهر تاماً أبداً ، كما يوضحه هذا الجدول المرسوم :

| - |      | السنة الحاضرة  | - | :                    | _      | •      |          |            | -       | •             |
|---|------|----------------|---|----------------------|--------|--------|----------|------------|---------|---------------|
| _ | -    | ا شعبان المعظم | _ | الأربياء             | •      | ناقصا  | -        | ~          | _       | الأربياء      |
| _ | _    | رجب المرجب     | • | <u>ب</u> ان<br>الاثن | -      | ٤,     | _        | -          | •       | IFK91         |
| _ | ?    | جمادي الثانية  | * | 15.4                 | ~      | ناق    | a        | •          | ^       | - T           |
|   | _    | جمادى الاولى   | ^ | 1                    | -      | Į,     | *        | ~          | _       | آ.            |
|   | -    | دييج المثاني   | ^ | الخميس               | •      | ناقط   | •        | -          | _       | الخميد        |
|   | -    | ربيح الأول     | ^ | (PKs)*               | •      | 14     | -        | -          | _       | ي<br>ايد<br>ا |
|   | *    | مغر            | - | الائنين              | •      | ناقصاً | -        | •          | _       | الائنان       |
|   | _    | عرم الحرام     | ^ | السب                 | -      | £,     | -        | -          | _       | <u>ټ</u>      |
|   | ^    | ذي الحجة       | - | 40.4                 | _      | يَّ    | -        | •          | _       | <u>.</u>      |
| _ | ^    | ذي القمدة      | - | الاربعاء             | _      | ŗ,     | -        | ٠.         | _       | 4             |
|   | -    | شوال           | - | التلاثاء             | •      | ا<br>ا | -        | -          | _       | FINA.         |
|   | J.Y. | رمضان المبارك  | 3 | ٢٠                   | ع<br>غ | Į.     | <u>ک</u> | فيكون آخره | <u></u> |               |

وآخر ناقصا مطلقا (۱) ، وعلى عد تسعة وخمسين من هلال رجب (۲) ، وعلى عد كل شهر ثلاثين والكل لا عبرة به . نعم اعتبره بالمعنى الثاني جماعة منهم المصنف في الدروس مع غمة الشهور (۳) كلها مقيدا بعد سنة في الكبيسية وهو موافق للعادة وبه روايات (٤) ، ولا بأس به . أما لو غم شهر وشهران خاصة ، فعدهما ثلاثين أقوى (٥) ، وفيا زاد نظر . من تعارض الأصل خاصة (٢) ، وظاهر الأصول ترجيح الأصل (٧) .

( والعُلُو ) وإن تأخرت غببوبته إلى بهـــد العشاء ، (والإنتفاخ ) وهو عَظُمُ جرمه المستنير حتى رُوِّي َ بسببه قبل الزوال ، أو رُوِّي َ رأس الظل فيه (٨) ، ليلة رؤيته .

- (١) من غير تقييد بجعل مبدأ التام محرم الحرام .
  - (۲) وجعل اليوم الستبن اولا لرمضان .
- (٣) الغمة بالضم: ما يستر الشيء، جمعها: غمم بالضم وبالفتح. والمراد تطبيق الغيوم تلك المدة.

- (٤) الوسائل باب ١٠ من ابواب احكام شهر رمضان .
  - (٥) عملا بالاستصحاب . لعدم شمول الاخبار لمثله .
- (٦) حيث الاصل ـ وهو الاستصحاب ـ يقتضي الاستمرار والحكم ببقاء الشهر ١٠ لم يكمل ثلاثين يوما . وأما الظاهر ـ الحاصل من ملاحظة الشهور القمرية عادة ـ عدم توالى ثلاثة او اربعة اشهر كاملات .
- (٧) لأن الأصل أصيل حيث لا دليل. وهنا لادليل على حجية هذا الظاهر
   الحاصل من قياس الشهور القمرية بعضها ببعض.
- (٨) يعنى رؤي الظل في نور الفمر ايكان نور القمر مقدار آ محدث فيه الظل =

ج ۲

(والتطوُّق) بظهور النور في جرمه مستدراً ، خلافا لبعض ، حيث حكم في ذلك بكونه الليلة الماضية (١) .

(والحفاء ليلتبن) في الحكم به بعدهما (٢)، خلافا لما ُروي في شواذ الأخبار (٣) من اعتبار ذلك كله .

(والمحبوس) بحيث غمت عليه الشهور (يتوخي) أي يتحرى شهراً يغلب (٤) (على ظنه) أنه هو ، فيجب عليه صومه ( فإن وافق) ، أو ظهر متأخراً ، أو استمر الاشتباه (أجزأ وإن ظهر التقدم أعاد)، ويلحق ماظنه حكم الشهر في وجوب الكفارة في إفساد يوم منه ، ووجوب متابعته وإكماله ثلاثين ، لو لم ير الهلال وأحكام العيد بعده من الصلاة والفطرة ، ولو لم يظن شهراً تخبر في كل سنة شهراً مراعبا للمطابقة بين الشهرين (٥) .

( والكف ) عن الامور السابقة ، ( وقته من طلوع الفجر الثاني إلى ذهاب

وقد أخذه بعضهم كلاماً مقلوباً ، ليكون المقصود من قوله : ﴿ رَوْيِ رَأْسُ الظل ٥: ١ ان يرى ظل الرأس ٥ ٥ لكن الظاهر البقاء على نفس العبارة ، وذلك لأن النور إذا كان خفيفاً لا يرى من الظل الارأسه وحواشيه مخيث ممكن تمييز أن هذا نور ، وهذا ظل ، أما وسط الظل ومنتهاه فسلا ممكن تميزه في النور الخفيف أصلا.

- (١) لتكون تلك الللة للة ثانية من الشهر.
- (٢) في بعض النسخ: ( بعدها ) ، وما اثبتناه أصح.
- (٣) راجع الوسائل الباب \_ ٩ \_ من ابواب احكام شهر رمضان .
- (٤) اي عِتهد حسب قدرته فيختار شهراً يكون حسب ظنه الغالب انه شهر رمضان .
- (٥) فلا يفصل بن ما اختاره في هذه السنة ومايختاره في السنة الأخرى اقل ولا اكثر من أحد عشر شهراً:

الحمرة المشرقية) في الأشهر (١) .

(ولو قدم المسافر) بلده ، أو ما نوى فيه الاقامة عشرا ، سابقة (٢) على الدخول ، أو مقارنة ، أو لاحقة قبل الزوال (٣) ، ويتحقق قدومه برؤية الجدار ، أو سماع الأذان في بلده وما نوى فيه الإقامة قبله ، أما لو نوى بعده فن حين النية (٤) ، (أو برأ المريض قبل الزوال) ظرف للقدوم والبرء ، (ولم يتناولا شيئا) من مفسد الصوم (أجزأهما الصوم) ، بل وجب عليها ، (بخلاف الصبي) إذا بلغ بعد الفجر ، (والكافر) إذا أسلم بعده (والحائض ، والنفساء) إذا طهرتا ، (والمجنون والمغمى عليه ، فإنه يعتبر زوال العذر) في الجميع (قبل الفجر) في صحته ووجوبه (٥) ، وإن إستحب لهم الإمساك بعده ، إلا أنه لا يسمى صوما (٢) .

( وبقضيه ) أي صوم شهر رمضان (كل تارك له عمدا . أو سهواً ، أو لعذر ) من سفر ، أو مرض ، وغيرهما (٧) ، ( إلا الصبي والمجنــون )

- (١) خلافا لمن ذهب الى الاكتفاء بغروب قرص الشمس.
- (۲) قيد للنية ، اي سواء كانت النية سابقة على الدخول ام لا حقة ام مقارنة
- (٣) قيد للنية ايضاً . اي لابد أن تكون قبل الزوال .
- (\$) اي أن صحة الصوم بالقدوم الى البلد ، او الى محل الاقامة قبل الزوال متوقفة على تحقق النية قبل ذلك ، اما لوتحققت بعده فالإعتبار من حال النية ، فان كانت بعد الزوال لم يصح صومه ذلك اليوم ، وان كانت قبل الزوال صبح .
- (٥) يعني لو لم يزل العذر عنهم حتى بعد الفجر لم يكن الصوم واجباً عليهم ولا يصح منهم لو صاموا ذلك اليوم : هذا في غير الصبي . اما فيه فالمشهور على صحة صومه وان لم يكن واجباً عليه .
  - (٦) اي شرعاً .
  - (٧) من موانع الصحة كالإفطار ثقية ، او كرهاً .

إجماعا ، (والمغمى عليه) في الأصح (١) ، (والكافر الأصلي) ، أما العارضي كالمرثد فيدخل في الكلية (٢) ، ولابد من تقييدها (٣) بعـــدم قيام غير القضاء مقامـــه ، ليخرج الشيخ والشيخة ، وذو العطاش ، ومن استمر به المرض إلى رمضان آخر . فإن الفدية تقوم مقام القضاء .

(ويستحب المتابعة في القضاء) ، لصحيحة عبد الله بن سنان (٤)، (ورواية عمار عن الصادق عليه السلام (٥) تتضمن استحباب التفريق)، وعمل بها بعض الأصحاب ، لكنها تقصر عن مقاومة تلك (٦)، فكان القول الأول أقوى، وكما لا تجب المتابعة لا يجب الترتيب ، فلو قدم آخره أجزأه وإن كان أفضل (٧). وكذا لا ترتيب بين القضاء والكفارة وإن كانت صوما

## مسائل:

الأولى – (من نسي غسل الجنابة قضى الصلاة والصوم في الأشهر) أما الصلاة فوضع وفاق، وإنما الخلاف في الصوم، من حبث عدم اشتراطه بالطهارة من الأكبر إلامع العلم، ومن ثم ً لو نام جنباً أولا فأصبح يصح صومه، وإن تعمد تركه طول النهار فهنا أولى ووجه القضاء فيه صحيحة

- (٢) اي القاعدة الكلية: « يجب القضاء على من فاته الاداء » .
  - (٣) فهي مقيدة بما أذا لم يقم غير القضاء مقام القضاء.
    - (٤) الوسائل ٤ / ٢٦ ابواب احكام شهر رمضان .
    - (٥) الوسائل ٦ / ٢٦ ابواب احكام شهر رمضان .
      - (٦) لضعف سند هذه ، وصحة اسناد تلك .
        - (٧) اى وان كان الترتيب أفضل.

 <sup>(</sup>١) لما روي عن ابي عبدالله الصادق عليه الصلاة والسلام ﴿ كلما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيء ﴾ الوسائل ٣ / ٢٤ ابواب من يصح منه الصوم .

الحلمي (1) عن العمادق عليه السلام وغيرها (٢) ، ومقتضى الإطلاق (٣) عدم الفرق بين اليوم والأيام وجميع الشهر ، وفي حكم الجنابة الحيض والنفلس لو نسيت غسلها بعد الانقطاع ، وفي حكم رمضان المنذور المعين . ويشكل الفرق على هذا بينه (٤) ، وبين ما ذكر من عدم قضاء مانام فيه وأصبح.

وربما جمع بينها بحمل هذا على الناسي ، وتخصيص ذاك بالنام عالما عالما عادما ، فضعف (٥) حكمه بالعزم ، أو بحمله (٦) على ما عدا النوم الأول ولكن لا يدفع إطلاقهم (٧) ، وإنما هو جمع بحكم آخر ، والأول أوفق (٨) بل لا تخصيص فيه لأحمد النصين ، لتصريح ذاك بالنوم عامدا عازما ، وهذا بالناسي .

ويمكن الجمع أيضا بأن مضمون هذه الرواية نسيانه الغسل حتى خرج

<sup>(</sup> ١ و ٢ ) الوسائل ٣ و ١ / ٣٠ ابواب من يصح منه الصوم .

<sup>(</sup>٣) يعني اطلاق الصحيحة المتقدمة .

<sup>(</sup>٤) بين قضاء الناسي ، وبين ما ذكر قبلا من عدم قضاء النسائم . فانالطهارة عن الاكبران كانت شرطاً في الصحة وجب الحكم بالبطلان في الصورتين والا لزم الحكم بالصحة فهما .

 <sup>(</sup>٥) اي خفف عليه الحكم بسبب عزمـــه على الغسل بخلاف الساهي فانه
 لا عزم له . فلا تخفيف عليه .

<sup>(</sup>٦) اي بحمل دليل القضاء على ما عدا النوم الاول ، وحمل دليل عدم القضاء على النوم الاول ، وفي بعض النسيخ : « اليوم الاول » بدل « النوم الاول »

 <sup>(</sup>٧) لأن اطلاق كلامهم بوجوب القضاء على النائم ، وعدم وجوب على النائم يشمل النوم الأول والثاني ، واليوم الاول والثاني .

 <sup>(</sup>٨) اي التوجيه الاول وهو تخفيف حكم النوم مع العزم .

الشهر ، فيفرق بين اليوم والجميع عملا بمنطوقها (١) ، إلا أنه يشكل بأن قضاء الجميع يستلزم قضاء الأبعاض ، لاشتراكها في المعنى ، إن لم يكن أولى (٢) ونسب المصنف القول إلى الشهرة دون القوة ، وما في معناها ، إيذانا بذلك ، فقد رده ابن إدريس والمحقق لهذا ، أو لغيره (٣) .

(ويتخبر قاضي) شهر (رمضان) بين البقاء عليه ، والإفطار (ما بينه) الضمير يعود إلى الزمان الذي هو ظرف المكلف المخبر ، وما ظرفية زمانية أي : يتخبر في المدة التي بينه حال حكمنا عليه بالتخبير ، (وبين الزوال) حتى لو لم يكن هناك بينه . بأن كان فيه ، أو بعده فلا تخبير ، إذ لامدة ويمكن عوده إلى الفجر بدلالة الظاهر (٤) بمعنى تخبيره ما بين الفجر والزوال هذا مم سعة وقت القضاء .

أما لو تضيق بدخول شهر رمضان المقبل لم يجز الإفطار ، وكــــذا لوظن الوفاة قبل فعــله (٥) ، كما في كل واجب موسع ، لكن لاكفارة

<sup>(</sup>١) فان منطوق دليل عدم القضاء في النوم الاول ، ووجوبه في النوم الثاني كونه ليوم واحد ، ومنطوق دليل القضاء كونه لجميع الشهر .

 <sup>(</sup>٢) يعني قضاء الابعاض اولى من قضاء الجميع ، فلا اقل من المساواة .

ووجه الاولوية : انه اذا وجب قضاء الجميع مم ما فيه من المشقة والحرج ، فقضاء البغض اولى . لان حرجه أخف ، ومشقته أقل .

<sup>(</sup>٣) اي لما ذكر من الاعتراض والاشكال او غبره .

 <sup>(</sup>٤) حيث إن ذكر الزوال قرينة على كون مرجع الضمير هو العجز الذي
 هو مبدأ الصوم .

 <sup>(</sup>٥) اي بظن أنه يموت ـ لو أخر القضاء ـ قبل ان يأتي به في الوقت الذي يريد فعله . فيجب عليه تقديم القضاء والتعجيل به .

هنا بسبب الافطار (١)، وإن وجبت الفدية مع تأخيره عن رمضان المقبل واحترز بقضاء رمضان عن غيره ، كقضاء النذر المعين ، حيث أخل به و وقته (٢) ، فلا تحريم فيه (٣) ، وكذا كل واجب غير معين كالنذر المطلق والكفارة ، إلا قضاء رمضان (٤) ولو تعين لم يجز الحروج منسه مطلقا (٥) ، وقيل : يحرم قطع كل واجب ، عملا بعموم النهي عن إبطال العمل (٦) ، ومتى زالت الشمس حرم قطع قضائه ، ( فإن أفطر بعده أطحم عشرة مساكين )كل مسكين مدا ، أو إشباعه ، ( فإن عجز ) عن الإطعام (صام ثلاثة أيام ) ، ويجب المضي فيه مع إفساده (٧) والظاهر تكررها بتكرر السبب كأصله (٨) .

(الثانية - الكفارة في شهر رمضان ، والنذر المعبن والعهد) في أصبح

 <sup>(</sup>١) لأن الكفارة خاصة بالافطار في شهر الصيام فحسب ، او ما دل عليه دليل من خارج . وحيث لا دليل هنا على وجوب الكفارة فلا تجب .

<sup>(</sup>٢) اي لم يصم في الوقت المحدد في النذر .

<sup>(</sup>٣) اي في الافطار بعد الزوال .

 <sup>(</sup>٤) فإنه يحرم الافطار بعد الزوال في قضاء رمضان المبارك وان لم يتضيق ولم يتعن .

<sup>(</sup>٥) قبل الزوال ، او بعده ،

 <sup>(</sup>٦) في قوله تعالى : (ولا تبطالوا اعمالكم » [ ٧٧ / ٣٣] حيث إن الجمع المضاف يفيد عموم المنع . إلا ما أخرجه الدليل . كما في المستحبات .

<sup>(</sup>٧) يغني يجب الإمساك وان كان قدأ بطل صومه .

 <sup>(</sup>A) اي كما أن الاطعام يتكرر بتكرر الإفطـــار كذلك الصوم ثلاثة ايام يتكرر بقكرر ذلك الافطار .

الأقوال فيها (١) (عتى رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا) ، وقبل : هي مر ّبة بين الخصال الثلاث ، والأول أشهر (ولو أفطر على محرم) أي أفسد صومه به (مطلقا) أصليا كان نحر بمه كالزنا والاستمناء ، وتناول مال الغير بغير إذنه ، وغبار مالا يجوز تناوله ، ونخامة الرأس إذا صارت في الهم (٢) ، أم عارضيا كوطء الزوجة في الحيض ، وماله النجس (فئلاث كفارات) وهي أفراد الخيرة سابقا مجتمعة على أجود القولين ، الرواية الصحيحة عن الرضا عليه السلام (٣) . وقيل : واحدة كغيره ، استنادا إلى إطلاق كثير من النصوص (٤) . وتقييدها بغيره (٥) طريق الجمع .

(الثالثة – لو استمر المرض) الذي أفطر معه في شهر رمضان (٦) ( إلى رمضان آخر فلا قضاء ) لما أفطره ، ( وُيفدي عن كل يوم بمد ) من طعام في المشهور ، والمروي (٧) ، وقبل : القضاء لاغير ، وقبل : بالجمع ، وهما نادران ، وعلى المشهور لا تتكرر الفدية بتكرر السنين (٨)،

<sup>(</sup>١) فقد قيل : إن فهما كفارة الظهار . اي يعتبر الترتيب فها .

<sup>(</sup>٢) فلا يجوز بلعها حينتذ ، اما اذا لم تصل الى الفم فلا بأس به :

<sup>(</sup>٣) الوسائل ١ / ١٠ ابواب ما يمسك الصائم عنه .

 <sup>(</sup>٤) الوسائل الباب ١٠ ابواب ما يمسك الصائم عنه .

 <sup>(</sup>٥) اي بغير المحرم . بأن تحمل ما دل على وجوب الثلاث على الافطار
 على محرم ، وما دل على وجوب واحدة على الافطار بغير محرم .

<sup>(</sup>٦) اي كان مريضاً طول المدة وإن كان تبدات نوعية مرضه .

<sup>(</sup>٧) الوسائل ١٢ / ٥ ابواب الكفارات .

<sup>(</sup>٨) فلو اخر اداء الفدية سنين متعددة فالفدية لا تتعدد بحسب تعدد السنىن

ولا فرق بين رمضان واحسد وأكثر (١) ، ومحمل الفدية مستحق الزكاة لحاجته (٢) وإن اتحد (٣) ، وكذا كل فدية ، وفي تعدى الحمكم الى غير المرض ، كالسفر المستمر وجهان (٤) ، أجودهما وجوب الكفارة مع التأخير لا لعذر ، ووجوب القضاء مع دوامه (٥) .

(ونوبرأ) بينها ، (وتهاون) في القضاء بأن لم يعزم عليه في ذلك الوقت ، أو عزم في السعة فلم ضاق الوقت عزم على عدمه (فدى وقضى ولو لم يتهاون) بأن عزم على القضاء في السعة وأخر اعتاداً عليها فلما ضاق الوقت عرض له مانع عنه (قضى لاغبر) في المشهور .

<sup>(</sup>١) كمن استمر عذره عدة أعوام :

<sup>(</sup>٢) وهم المذكورون في الآية: ٥ الفقراء والمساكين ... الخ » .

<sup>(</sup>٣) اي انحصر مستحق الزكاة في واحد . فندفع الفدية اليه .

 <sup>(</sup>٤) (وجه التعدي): شمول صحيحة الفضل بن شاذان عن الرضاعليه
 الصلاة والسلام.

<sup>(</sup> وجب عليه الفداء ، لأنه بمنزلة من وجب عليه الصوم فلم يستطع اداه ، فوجب عليه الفداء ، كما قال الله تعالى : ( فصيام شهرين متنابعين فمن لم يستطم فاطعام ستين مسكيناً » ، وكما قال : ( ففدية من صيام ، او صدقة او نسك » ، فأقام الصدقة مفام الصيام اذا عسر عليه » الوسائل ٨ / ٢٥ ابواب احكام شهر رمضان .

و ( وجه عـــدم التعدي ) : قصور دلالة الرواية و إعراض الاصحاب عن ظاهرها ، والرجوع الى العمومات ، وبطلان القياس .

 <sup>(</sup>٥) يعني إن كان تأخيره الفضاء ناشئاً عن دوام عذره فعليه القضاء فقط
 متى زال عذره . وان كان لهاهمله وتكاسله في الأمر فعليه الكفارة والقضاء معاً .

والأقوى ما دلت عليه النصوص الصحيحة (١) ، من وجوب الفدية مع القضاء على من قدر عليه ولم يفعل حتى دخل الثاني سواء عزم عليه أم لا ، واختاره المصنف في الدروس ، واكتنى ابن إدريس بالقضاء مطلقاً (٢) ، عملا بالآية (٣) ، وطرحا للرواية على أصله ، وهو ضعيف (٤) .

(الرابعة — إذا تمكن من القضاء ثم مات ، قضى عنه أكبر ولده الذكور) وهو من ليس له أكبر منه ، وإن لم يكن له ولد متعددون مع بلوغه عند موته ، فلوكان صغيرا فنى الوجوب عليه بعد بلوغه قولان (٥) ولو تعددوا وتساووا في السن اشتركوا فيه على الأقوى (٦) فيقسط عليهم بالسوية ، فإن انكسر منه شيء (٧) فكفرض الكفاية ، ولو اختص أحدهم بالبلوغ (٨) ، والآخر بكبر السن فالأقرب تقديم البالغ (٩) ، ولو لم يكن

- (۱) الوسائل ۱ ـ ۲ ـ ۳ / ۲۵ ابواب احكام شهر رمضان .
- (٢) سواء استمر المرض ، ام لا ، وسواء عزم عليه مع التمكن ، ام لا .
- (٣) وهو قوله تعالى : « ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر»
   ٢ / ١٨٤ ] .
- (٤) لأن الرواية إن كانت صحيحة الأستاد فهي حجة لا يمكن طرحها
   عجرد كونها رواية واحدة .
- (a) والاكثر على وجوبه لصدق ( الولد الاكبر ) عليه وإن كان صغير آ
   في نفسه .
  - (٦) لعدم امكان ترجيح أحدهم .
- (٧) كما لو كان عددهم اربعة وكان ما فات عن والدهم خمس صلوات .
   فإن الحامسة يجب على الجميع فرض كفاية .
  - (٨) بالاحتلام ، او الإنبات مثلا .
- (٩) لأنه سبق أخاه في التكليف الشرعي . وعد في نظر الشرع كبررًا =

له ولد بالوصف (١) لم يجب القضاء على باقي الأولياء وإن كانوا أولاداً اقتصارا فيا خالف الأصل على عل الوفاق (٢) ، وللتعليل بأنه في مقابل الحبوة (٣) .

(وقيل: يجب) القضاء (على الولي مطلقاً (٤)) من مراتب الإرث حتى الزوجين ، والمعتق ، وضامن الجربرة ، ويقـدم الأكبر من ذكورهم فالأكبر (٥)، ثم الإناث ، واختاره في الدروس: ولا ريب أنه أحوط (٦) ولو مات المريض قبل التمكن من القضاء سقط (٧).

( وفي القضاء عن المسافر ) لما فاته منه (٨) بسبب السفر ( خلاف أقربه مراءاة تمكنه من المقام (٩) والقضاء )

= ويعد أخوه صغيراً.

(١) اي بالوصف المعتبر شرعاً من كونه ذكراً، او عاقلا .

 (٢) لأن ثبوت تكليف الميت على وليه بحاجة الى دليل خاص ، فني مورد الولد الذكر الاكبر موجود ومتفق عليه ، اما غبره فايس كذلك .

 (٣) حيث الحبوة خاصة بالولد الاكبر ، فلا تمنح غيره مع فقده . فكذلك الفضاء لا يجب على غيره مع فقده .

(٤) ولداً كان ام غيره . ذكراً ام انثى .

 (ه) يعني لو كان الاكبر فاقداً لشرائط التكليف كالعقل مثلا. فحينئذ بجب على الاكبر الذي بعده.

(٦) وموافق لاطلاق بعض الروايات. راجع الوسائل ٥ و ٦ و ١٣ / ٢٣
 ابواب احكام شهر رمضان فني بعضها: « فعلى وليه أن يقضي عنه » .

- (٧) عن الميت بالأصالة ، وعن الولي بالتبع .
  - (٨) اي من الصوم .
- (٩) بضم الميم : مصدر ميمي لباب الإفعال :

ولمو بالإقامة في أثناء السفر (١)كالمريض (٢)، وقيل: يقضى عنه مطلقا (٣) لإطلاق النص (٤)، وتمكنه (٥) من الأداء، بخلاف المريض، وهو ممنوع، لجواز كونه ضروريا كالسفر الواجب، فالنفصيل أجود (٦)، (ويقضى عن المرأة والعبد) ما فاتها على الوجه السابق (٧)كالحر، الإطلاق النص (٨) ومساواتها للرجل الحر في كثير من الأحكام، وقبل: لا، لأصالة البراءة وانتفاء النص الصريح، والأول في المرأة أولى (٩)،

 (۱) بأن يدركه شهر رمضان وهو في سفر . فيتمكن من الإقامة في محل خاص فيصوم . فلو لم يفعل كان قد ترك صومه إختياراً مباحاً .

(٢) فكما أن المريض اذا لم يتمكن من القضاء حتى مات كان على وليه القضاء ، وأما اذا تمكن وأهمل لم يكن علىوليه شيء . كذلك المسافر اذا لم يتمكن من الصوم لا بالاقامة ، ولا بالقضاء بعد السفر فعلى وليه القضاء ، والا فلا .

(٣) سواء تمكن من الاقامه ، او القضاء ، ام لا.

(٤) الوسائل ١١ و ١٥ و ١٦ / ٢٣ ابواب احكام شهر رمضان ،

(٥) هذا دليل ثان للحكم بوجوب القضاء. وحاصله: أن المسافر متمكن من الصيام لا محالة بسبب قدرته على الإقامة ، بخلاف المريض حيث لا يتمكن من الصوم مطلقاً.

لكنه ممنوع . لأنه قد يعرض ما يضطر الانسان الى السفر ، وعدم الاقامة في مكان . فالمسافر كالمربض بنقسم قسم ني بلا فرق .

(٦) اي مراعاة مكنته من الصيام اداءً ، وقضاءً ، وعدم مكنته .

(٧) يعني لمرض ، او سفر مع عدم التمكن من القضاء .

 (۸) بالنسبة الى من بجب القضاء عنه . راجع الوسائل ٤ و ٥ / ٢٣ ابواب احكام شهر رمضان .

(٩) الاول : اي وجوب القضاء عن المرأة أولى ، لاشتراكها معالرجل ==

وفي العبد أقوى (١) ، والولي فيها كما تقدم (٢) ، (والأنثى) من الأولاد على ما اختاره ( لا تقضي ) ، لأصالة البراءة . وعلى القول الآخر تقضي مع فقده (٣) ، (و) حيث لا يكون هناك ولي ، أو لم يجب عليه القضاء (٤) ( يتصدق من التركة عن كل يوم بمد ) في المشهور (٥) . هذا إذا لم يوص للمت بقضائه ، وإلا سقطت الصدقة حيث يقضى عنه (٦) .

ويجوز في الشهرين ( المتتابعين صوم شهر ، والصدقة عن آخر ) من مال الميت على المشهور (۷) ، وهذا الحكم تخفيف عن الولي بالاقتصار على قضاء الشهر ، ومستند التخير رواية في سندها ضعف (۸) ، فوجوب قضاء الشهرين أقوى . وعلى القول به (۹) ، فالصدقة عن الشهر الأول ،

في كثير من الأحكام ، ولصراحة بعض الأخبار بذلك راجع الوسائل ٤ و٢٣/١٦ ابوات أحكام شهر رمضان .

<sup>(</sup>۱) لورود النص بلفظة ( الرجل ) وهو يشمل العبد ايضاً راجع الوسائل ٢٣/٥ ابواب أحكام شهر رمضان ،

<sup>(</sup>٢) من أنه الولد الذكر الاكبر ، أو مطاق الولي :

<sup>(</sup>٣) اي فقد الذكر.

 <sup>(</sup>٤) بأن كان ، ولكنه كان مجنوناً مثلا .

<sup>(</sup>٥) خلافاً لبعضهم حيث ذهب الى وجوب استيجار من يقضي عنه .

<sup>(</sup>٦) لأن القضاء ثبت بالوصية فلا مجال لبدله وهو التصدق .

<sup>(</sup>٧) خلافاً لابن ادريس حيث حكم بوجوب قضاء الشهرين .

 <sup>(</sup>۸) لأن في السند: (سهل بن زياد) راجع الوسائل ۱ / ۲۶ ابواب احكام شهو رمضان.

<sup>(</sup>٩) اي بجواز الاقتصار على قضاء شهر ، والتصدق عن الآخر .

والقضاء للثاني لأنه مدلول الرواية (۱) ، ولا فرق في الشهرين بين كونهها والجبين تعيينا كالمنذورين ، وتخيراً (۲) ككفارة رمضان ، ولا يتعدى إلى غير الشهرين ، وقوفا مع النص (۳) لو عمل به ،

(الحامسة \_ لو صام المسافر) حيث يجب عليه القصر (عالما أعاد) قضاء ، للنهبي المفسد (٤) للعبادة ، (ولوكان جاهلا) بوجــوب القصر (فلا إعادة) ، وهذا أحد المواضع التي يعذر فيها جاهل الحكم ، (والناسي) للحكم ، او للقصر (٥) (يلحق بالعامد) ، لتقصيره في التحفظ . ولم يتعرض له الأكثر مع ذكرهم له في قصر الصلاة بالإعادة في للوقت خاصة للنص (٦) والذي يناسب حكمها فيه (٧) عدم الإعادة ، الفوات وقته ، ومنع تقصير

<sup>(</sup>١) المتقدمة من الوسائل ١٪٢٤ ابواب احكام شهر رمضان .

<sup>(</sup>٢) في نسخة: ١ أو تخييراً » .

 <sup>(</sup>٣) المتقــدم . على فرض العمل به . الوسائل ٢٤٪١ ابواب احكام شهر رمضان .

 <sup>(</sup>٤) حيث ورد النهي عن الصوم في السفر راجع الوسائل البـــاب الاول
 من ابواب من يصح منه الصوم .

<sup>(</sup>٥) في طبعة مصر : ﴿ وَلِلْقُصِرِ ﴾ ، والصحيح ما اثبتناه .

والمقصود من الحكم: وجوب القصر شرعاً ، والمقصود من القصر نفس انيان القصر عملا.

<sup>(</sup>٦) الوسائل ٢/٧٢ ابواب صلاة المسافر .

 <sup>(</sup>٧) يعني اذا لاحظنا حكم الصلاة في الصوم فالمناسب هو عدم القضاء.

لأن الصلاة لا تقضى مع نسيان القصر حتى خرج الوقت فكذلك الصوم ، لأن التذكر إنما جاء بعد الغروب .

الناسي ، ولرفع الحكم عنه (١) ، وإن كان ما ذكره أولى (٢) ، ولو علم الجاهل والناسي في أثناء النهار أفطرا وقضيا قطعاً .

(وكلماً قصرت الصلاة ، قصر الصوم ) ، للرواية (٣) ، وَ فرقُ الله بعض الأصحاب بينها في بعض المرارد (٤) ضعيف ، ( إلا أنه يشترط في ) قصر ( الصوم الحروج قبل الزوال ) بحيث يتجاوز الحدين (٥) قبله ، وإلا أنمَّ وإن قصَّر الصدلاة على أصح الأقوال لدلالـة النص الصحيح عليمه ، ولا اعتبار بتبييت نية السفر ليلا .

(السادسة — الشيخان) ذكرا وأنثى (٦) ( إذا عجزا) عن الصوم أصلا ، أو مع مشقة شديدة ( فديا ) عن كل يوم ( بمد ، ولا قضاء عليها ) لتعذره . وهذا مبنى على الغالب من أن عجزهما عنه لا يرجى زواله ، لأنها في نقصان ، وإلا فلو فرض قدرتها على القضاء وجب .

- (١) في الحديث النبوي المشهور: رفع عن امتي تسعة الحطاء والنسيان...
   راجع محار الانوار كتاب العلم حديث ٤٧ باب ٣٣.
  - (٢) لأنه احتياط في الدين وهو مرغوب فيه .
    - (٣) الوسائل ٦/٦ ابواب صلاة المسافر .
- (٤) كما عن الشيخ في النهاية والمبسوط بوجوب النام على من سافر للتجارة ولا دليل عليه ظاهراً.
- (ه) حد سماع الاذان وحد رؤية الجدران . فما لم يتجاوز الحسدين قبل الزوال لا يفطر . فلو زالت الشمس وهو غير متجاوز . وجب صومه ذلك اليوم أما صلانه فيقصرها حينئذ . راجع الوسائل ١ و ٢ و ٣ و ٤ ٪ الواب من يصح منه الصوم .
- (٦) في نسخة ( أوانثى ) ، وما اثبتناه اولى ، والتعبير بـ ( الشيخان ) تغليب
   كالشمسين والقمرين .

وهل يجب حينتذ الفدية معه ؟ قطع به (١) في الدروس . والأقوى أنها إن عجزا عن الصوم أصلا فلا قدية ولا قضاء ، وإن أطاقاه عشقة شديدة لا يتحمل مثلها عادة فعليها الفدية ، ثم أن قدرا على القضاء وجب والأجود حينئذ ما اختاره في الدروس من وجوبها معه (٢) ، لأنها وجبت بالإفطار أولا بالنص الصحيح (٣) ، والقضاء وجب بتجدد القدرة ، والأصل بقاء الفدية لإمكان الجمع ، ولجواز أن تكون عوضاً عن الإفطار لا بدلا عن القضاء (٤) .

(وذو العطاش) بضم أوله. وهو داء لا يَروي صاحبه، ولا يتمكن من ترك شرب الماء طول النهار ( المأيوس من برثه كذلك) يسقط عنه القضاء، ويجب عليه الفدية عن كل بوم بمد، (ولو برأ قضى) وليما ذكره هنا لإمكانه حيث إن المرض مما يمكن زواله عادة، بمخلاف الهرم (٥).

(۱) اي بوجوب الفدية ايضاً ، لأنها ثبتت بالعجز فتستصحب. أما احمال سقوط الفدية فلكونها بدلا عن القضاء ، فلو تمكن من المبدل ، نه سقط البدل ، لكنه حكم بالإعتبار . والمتبع ما ذكره الشارح ، من أن الفدية ثبتت بالنص حين العجز . وأما وجوب القضاء بعد ذلك فهو بأمر جديد لا يوجب سقوط ما وجب أولا .

- (٢) اي مع القضاء.
- (٣) وهو ما رواه (محمد بن مسلم): الوسائل ١٥/١ ابواب من يصح منه الصوم.
- (٤) يعني لم يثبت أن الفدية بدل عن الصوم الفائت كى ترتفسع بوجوب الصوم قضاء بل محتمل أنها بدل عن اصل الترخيص الشرعي في الافطار في نهاد رمضان فالترخيص يعوض بالفدية أما الصوم الفائت فيحتاج الى قضاء .
  - (٥) على وزان ( فرس ) : الشيخوخة .

وهل بجب مع القضاء الفدية الماضية ؟ الأقوى ذلك ، بتقريب ماتقدم (١) وبه قطع في الدروس ، وبحتمل أن بريد هذا القضاء من غير فدية ، كما هو مذهب المرتضى واحترز بالمأيوس (٢) من برئه عمن يمكن برؤه عادة ، فإنه يفطر وبجب القضاء حيث يمكن كالمريض من غير فلدية . والأقوى أن (السابعة حالمين يسقطان عنه مع العجز رأسا . وتجب الفدية مع المشقة القلبلة اللبن ) إذا خافتا على الولد (٤) (تفطران وتفديان) بما تقدم ، وتقضيان مع زوال العذر ، وإلى الزوال فلا تريدان عن المريض (٥) ، وفي بعض النسخ وتعيدان بدل للى الزوال فلا تريدان عن المريض (٥) ، وفي بعض النسخ وتعيدان بدل وتفديان ، وفيه تصريح بالقضاء ، وإخلال بالفدية ، وعكسه (٢) أوضح على أنفسها فكالمريض تفطران وتقضيان من غير فدية ، وكذا كل من خاف على نفسه (٧) .

ولا فرق في ذلك (٨) بين الخوف لجوع وعطش ، ولا في المرتضع

- (١) من قوله : الفدية وجبت بالافطار اولا بالنص ... الخ .
  - (٢) في نسخة : الميئوس .
  - (٣) اي حكم ذي العطاش المأيوس من برءه .
  - (٤) من جهة صومها ، فيتضرر الولد بذلك ، او يموت .
- (٥) وقد حكم فيه بوجوب القضاء مع البرء ، وزوال العذر ، فكذلك ينبغي
   الحكم في المرضعة ، والحامل المقرب .
  - (٦) اي الثابت \_ فعلياً \_ في منن الكتاب .
  - (٧) باي سبب كان ، ولو لشدة حرارة مفرطة لا تطاق بالنسبة اليه .
    - (٨) اي في الخوف على النفس .

بين كونه ولداً من النسب والرضاع ، ولا بين المستأجرة والمتبرصة . نعم لو قام غيرها مقامها (١) متبرعاً ، أو آخذاً مثلها ، أو أنقص امتنع الإفطار والفدية من مالها وإن كان لها زوج والولد له . والحكم بإفطارهما خبر معناه الأمر ، لدفعه الضرر (٢) :

(ولا يجب صوم النافلة بشروعه) فيه ، لأصالة عدم الوجوب ، والنهي (٣) عن قطع العمل مخصوص ببعض الواجب (٤). ( نعم يكره نقضه بعد الزوال)، للرواية (٥) المصرحة بوجوبه حينئذ المحمولة على تأكد الاستحباب، لقصورها عن الإيجاب سندا وإن صرحت به متنا، (إلا لمن يُدعى إلى طعام) فلا يكره له قطعه مطلقاً (٦)، بل يكره المضي عليه، ورُوي أنه (٧) أفضل من الصيام بسبعين ضعفاً، ولا فرق بين من هيأ له طعاماً، وغيره (٨)،

- (١) اي مقام المرضعة التي يضرها الصوم .
- (۲) لأن دفـــع الضرر عن الولد ، او عن النفس واجب ، فليس قوله :
   تفطر أن إخبار عن الترخيص ، بل ممنى الأمر بذلك ، حفظاً للنفس المحترمة .
  - (٣) في قوله تعالى : « لا تبطلوا اعمالكم » [ ١/٨ ] .
- (٤) يعني أن يعض الواجبات ايضاً لا يحرم قطعها فضلا عن النوافل ،
   وذلك كما في النذر غبر المعن مثلا .
  - (٥) الوسائل ١١٪ ٤ ابواب وجوب الصوم .
    - (٦) حتى بعد الزوال .
- (٧) اي الإفطال لدى الطلب منه ، والرواية في الوسائل ٦/٧ ابواب الصوم .
- (A) بأن أحضر الطعام ودعاه الىالتناول ، ام دعاه الى بيته مثلاو إن لم يكن الطعام حاضر آ حن الدعوة .

ولا بين من يشق عليه المخالفة ، وغيره (١) نغم يشترط كونه مؤمناً ، والحكمة ليست من حيث الأكل (٢) ، بل إجابة دعاء المؤمن ، وعدم رد قوله ، وإنما يتحقق الثواب على الإفطار مع قصد الطاعة به لذلك ونحوه (٣) ، لا مجرده (٤) ، لأنه عبادة يتوقف ثوابها على النية .

(وقضاء) الصوم (الواجب مطلقاً) كرمضان والنذر المعين ولمن كان الأصل متنابعاً كما يقتضيه إطلاق العبارة وهو قول قوي ، واستقرب في المدروس وجوب متابعت كالأصل (٥) ، (وجزاء الصيد) ولمن كان بدل النعامة على الأشهر (٦) ، (والسبعة في بدل الهدي) على الأقوى ، وقيل : يشترط فها المنابعة كالثلاثة ، وبه رواية حسنة (٧) .

(وكل من أخل بالمتابعة) حيث تجب (لعذر) كحيض ، ومرض،

- (١) لأنه إحترام لدعوة المؤمن، وان لم يكن يتأثر بالرد.
- (٢) ليس الأكل هو المرغوب اليه ، بل اجابة المؤمن هو المندوب اليه شرعاً
  - (٣) اي قصد الاحترام والنجليل لمقامه الإيماني .
- (٤) اي بمجرد الإفطار من دون قصد الطاعة لله ، او احترام دعاء المؤمن
- (٥) اي متابعة قضاء رمضان ، حيث الصوم في رمضان متتابع ، فليكن
   القضاء ايضاً كذلك ، ومثله النذر المعين المتتابع ،
- (٦) وعن (المفيد والمرتضى وسلار) وجوب التتــابع في الستين بدل كفارة النعامة .
- (٧) وهي رواية (سليان بن جعفر ) عن (الرضا عليه السلام ) : الوسائل
   ٨ / ٢٦ ابواب احكام رمضان .

وسفر ضروري (بني عند زواله)، إلا أن يكون الصوم ثلاثة أيام فيجب استثنافها مطلقاً (۱)، كصوم كفارة اليمين، وكفارة قضاء رمضان، وثلاثة الاعتكاف، وثلاثة المتعة (۲)، حيث لا يكون الفاصل العيد بعد اليومين (۳)، (ولا له) أي: لا لعدر (يستأنف إلا في ثلاثة) مواضع اليومين (۳)، (ولا له) أي: لا لعدر (يستأنف إلا في ثلاثة) مواضع من الثاني، وفي الشهر) الواجب متتابعاً بنذر، أو كفارة على عبد بظهار أو قتل خطأ (٤) (بعد) صوم (خسة عشر بوماً، وفي ثلاثة المتعة) الواجب في الحج بدلا عن الدم (بعد) صوم (يومين ثالثهما العيد) سواء علم ابتداء بوقوعه بعدها، أم لا فإن التتابع يسقط في باقي الأولين مطلقاً (٥)، وفي الثلاثة إلى انقضاء أيام التشريق.

(التاسعة – لا يفسد الصيام بمص الحاتم) وشبهه ، وأما مص النواة فكروه ، (وزق الطائر ، ومضغ الطعام ) ، وذوق المرق ، وكل مالا يتعدى إلى الحلق ، (ويكره مباشرة النساء) بغيير الجاع ، إلا لمن لا يحرك ذلك شهوته ، (والإكتحال بما فيه مسك ) ، أو صبر (٦) ، (وإخراج الدم

<sup>(</sup>١) سواء كان لعذر ، إم لغير عذر :

<sup>(</sup>٢) يعني بدل هدى التمتع .

 <sup>(</sup>٣) كما اذا صام بدل الهدى يوم الثامن والتاسع من ذي الحجة وأخرالثالث
 الى ما بعد ايام التشريق ، فهذا الفصل لا يضر .

<sup>(</sup>٤) لأن الكفارة على العبد بسهب الظهار او قتل الخطاء ، شهر واحـــد نصف الحر .

 <sup>(</sup>٥) فيجوز التأخير ما لم يعد لهـ اوناً ، اوظن الوفاة . وايام التشربق
 هي الحادي عشر ، والثاني عشر ، والثالث عشر من ذي الحجة الحرام .

<sup>(</sup>٦) وزن ( فلس ) : عصارة شجر مر .

المضعف ، ودخول الحسام ) المضعف ، ( وشم الرياحين (١) وخصوصاً النرجس) بفتح النون فسكون الراء فكسر الجيم ، ولا يكره الطيب ، بل روي استحبابه للصائم وأنه تحفته (٢) ، ( والاحتقان بالجامد ) في المشهور وقيل : يحرم ، ويجب به القضاء ، ( وجلوس المرأة والخنّى في الماء ) ، وقيل : يجب القضاء عليها به ، وهو نادر (٣) .

(والظاهر أن الخصي الممسوح كذلك) ، لمساواته لها في قرب المنفذ إلى الجوف (٤) ، (وبل النوب على الجسد) ، دون بل الجسد بالماء ، وجلوس الرجل فيه وإن كان أقرى تبريداً (٥) ، (والهذر) وهو الكلام بغير فائدة دينية ، وكذا استاعه ، بل ينبغي أن يَصُم (٦) سمعه وبصره وجوارحه بصومه ، إلا بطاعة إلله (٧) تعالى ، من تلاوة القرآن ، أو دعاء .

(العاشرة – يستحب من الصوم ) على الخصوص (أول خيس من الشهر ، وآخر خميس منه ، وأول أربعاء من العشر الأوسط ) فالمواظبة (٨) علمها

<sup>(</sup>١) جمع رمحانة :كل نبات طيب الرائحة .

<sup>(</sup>٢) الوسائل ٣ / ٣٣ ابواب ما يمسك عنه الصائم .

<sup>(</sup>٣) حكي ذلك عن ( ابي الصلاح ) .

 <sup>(</sup>٤) كما يستفساد من التعليل الوارد في الرواية بشأن المرأة الوسائل ٦ / ٣
 ابواب ما يمسك عنه الصائم ع

<sup>(</sup>٥) لأن العلة لم تكن هي التبريد ، بل المتبع هو لفظ النص ،

<sup>(</sup>٦) في نسخة: يصم ،

<sup>(</sup>٧) فيشغل جوارحه كلها بطاعة الله تعالى .

<sup>(</sup>٨) في نسخة : ( والمواظبه ) ، بالواو .

(وأيام البيض) بحملف الموصوف أي أيام الليالى البيض وهي الثالث عشر، والمرابع عشر، والحامس عشر من كل شهر، سميت بذلك لبياض لياليها اجمع (٤) بضوء القمر . همانا بحسب اللغة ، وروي (٥) عن الذي صلى الله عليه وآله وسلم أن آدم عليه السلام لما أصابته الحطيئة السود لونه فالهم صوم همانه الأيام فابيض بكل يوم ثلثه فسميت بيضاً لذلك ، وعلى همانا فالكلام جار على ظاهره من غير حذف ، ( ومولد النبي صلى الله عليه وآله ) ، وهو عندنا سابع عشر شهر ربيع الأول على المشهور (٦) ، ( ومبعثه (٧) ويوم الغمدير (٨) والدحو ) المرش

- (١) الوسائل الباب السابع من ابواب الصوم المندوب .
  - (۲) بفتح الواو والحاء على وزان فرس .
- (٣) يعني اذا فاته شهر فقضاه في الشهر القادم في نفس اليوم فقد أحرز فضيلتن ، فضيلة قضاء ما فات ، وفضيلة اداء ذلك اليوم ايضاً .
  - (٤) في نسخة : جمع ,
  - (٥) الوسائل ١ / ١٢ ابواب الصوم المندوب.
- (٦) ذهب العلامة وثقة الاسلام (الكليني ) اعلى الله مقامهمها الى أنه اليوم
   الثاني عشر من شهر ربيع الاول .
- (٧) وهو اليوم السابع والعشرون من شهر رجب الأصب . اليوم الذي يعث فيه الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله لهـــداية عامة الناس وانقاذهم من الجهاله والضلالة .
- (A) الثامن عشر من ذي حجة الحرام ، وهو اليوم الذي نصب النتي
   الاعظم صلى الله عليه وآله عليه صلوات الله عليه خليفة على المسلمين من بعده ، =

أي بسطها من تحت الكعبة وهو الحامس والعشرون من ذي القعدة .

( وعرفة لمن لا أيضعفه عن الدعاء ) الذي هو عازم عليه في ذلك البوم كمية وكيفية . ويستفاد منه أن الدعاء في ذلك اليوم أفضل من الصوم ( مع تحقق الهلال ) ، فلو حصل في أوله إلتباس ، لغم ، أو غيره كره صومه ، لئلا يقع في صوم العبد . ( والمباهلة (١) والخميس والجمعية ) في كل أسبوع ، ( وستة أيام بعد عيد الفطر ) بغير فصل متوالية ، فمن صامها مع شهر رمضان عدلت صيام السنة (٢) ، وفي الخبر أن المواظبة

وقال : « من كنت مولاه فعلي مولاه » ، وكان ذلك بمشهد مأة ألف من المسلمين وهو عبدالله الاعظم ومن اكبر الاعباد ، ليس في الاسلام عبد اعظم منه .

وفي ذلك نزلت الآية الكريمة ٥ اليوم اكملت لسكم دينكم وانممت عليكم نعمني ورضيت لكم الاسلام دينا ٥ (١) .

لكنالقوم : عرفوا نعمة الله ثم انكروها . كما قال تعالى : « يعرفون نعمةالله ثم ينكرونها واكثرهم الفاسقون » (٢) .

(١) وهدو اليدوم الرابع والعشرون من ذي الحجة الحدرام ، اداد الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم ان يباهل ( نصارى نجران ) ، فخرج مع أهل بيته: على وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام .

وفي ذلك اليوم ايضاً تصدق علي عليه السلام عاتمه في حالة الركوع فنزلت الآية الكريمية : ١ انحيا و ليكم الله ورسوله والذين آمينو اللذين يقيميون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ٩ (٣) .

(٢) نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٥١.

<sup>(</sup>١) المائدة الآية ٥.

<sup>(</sup>٢) النحل الآية ٨٥.

<sup>(</sup>٣) المائدة الآية · ٦

علمها تعدل صوم الدهر (١) ، وعلل في بعض الأخيار بأن الصدقة بعشم أمثالها ، فيكون رمضان بعشرة أشهر ، والستة بشهرين ، وذلك تمام السنة فدوام فعلها كذلك يعدل دهر الصائم (٢).

والتعليل وإن اقتضى عدم الفرق بين فعلها متوالية ، ومتفرقة بعــده بغير فصل ، ومتأخرة إلا أن في بعض الأخبار اعتبار القيد (٣) ، فيكون فضيلة زائدة على القددر (٤) ، وهو إما تخفيف للتمرين السابق (٥) ، أو عود إلى العبادة ، للرغبة ، ودفع احتمال السأم ، (وأول ذي الحجة) وهو مولد إبراهيم الخليل عليه السلام وباقي العشر غير المستثنى (٦) ، ( ورجب كله ، وشعبان كله ) .

- 177 -

<sup>(</sup>١) نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٥١ ۽

<sup>(</sup>٢) نفس المصدر.

<sup>(</sup>٣) اي قيد التوالي .

<sup>(</sup>٤) اي أن التوالي تكون فضيلة زائدة على فضياـة الستة الأيام في نفسهــا ففضيلة الستة : صوم الدهر ، أما التوالي فله ثواب فوق ذلك ۽

<sup>(</sup>٥) هذا تعليل لاعتبــار التوالي ، حيث إن الانسان قــد تمـّرن على الصوم شهراً كاملاً ، فلا يصعب عليه الصوم ستة ايام متواليات بعد ذلك .

وجهة اخرى وهي أن العبد عندما يعود ويصوم هذه الستة متتالية ۖ فهو قد أبدى من نفسه رغبة في العبادة من غبر إظهار سأم او ملال من العبادة السابقة ، وهي رغبة في الامتثال مطلوبة .

<sup>(</sup>٦) كعرفة لمن يُضعفه الصوم عنالدعاء ، فإن صومها مكروه . وكالعيد فإن صومه حرام.

(الحادية عشرة – يستحب الإمساك (١)) بالنية (٢)، لأتها عبادة (في المسافر والمربض بزوال عدرهما بعد التناول) وإن كان قبل الزوال ه (أو بعه الزوال) وإن كان قبل التناول (٣)، ويجوز للمسافر التناول قبل بلوغ عل الترخص وإن علم بوصوله قبله (٤) فيكون إيجاب الصوم منوطاً باختياره كما يتخبر بين نية المقام المسوغة للصوم، وعدمها، وكذا يستحب الإمساك (لكل من سلف من ذوي الأعدار التي تزول في أثناء النهار) مطلقاً (٥) كذات الدم، والصبي، والمجنون، والمغمى عليه، والكافر يسلم.

(الثانية عشرة -- لا يصوم الضيف بدون إذن مضيفه (٢)) وإن جاء نهاراً مالم ترل الشمس ، مع احتماله مطلقاً (٧)، عملا بإطلاق النص (٨)، (وقيل : بالعكس ايضا) وهو مروي (٩) لكن قلَّ من ذكره، (ولا المرأة والعبد) ، بل مطلق المملوك ، (بدون إذن الزوج والمالك ، ولا الولد)

- (٣) فلوزال العذر قبل الزوال ، وقبل تناول شيء فصوم ذلك اليوم واجب
  - (٤) اي قبل الزوال .
  - (٥) سواء كان قبل الزوال ، ام بعده ، وسواء تناول مفطراً ، ام لا .
    - (٦) اسم فاعل من باب الإفعال .
- (٧) اي احتمال الاحتياج الى رخصة المضيف ، سواءورد عليه قبل الزوال
   ام بعده .
  - (٨) الوسائل ١ و ٢ و ٤ / ١٠ ابواب الصوم المحرم والمكروه .
    - (٩) الوسائل ١ / ٩ ابواب الصوم المحرم والمكروه .

<sup>(</sup>١) ويسمنَّى ( صوم التأدُّب ) .

 <sup>(</sup>٢) اي يستحب الامساك مصحوباً بالنية ، فإن الامساك عفواً ، ومن غير
 قصد الطاعة لا يكون عيادة .

وإن نزل ، (بدون إذن الوالد) وإن علا ، ويحتمل اختصاصه بالأدنى (١) فإن صام أحدهم بدون إذن كره .

(والأولى عدم انعقاده مع النهي) ، لما رُوي (٢) من أن الضيف يكون جاهلا ، والولد عاقبًا ، والزوجة عاصية ، والعبد آبقًا (٣) وجعله أولى يؤذن بانعقاده ، وفي الدروس استقرب اشتراط إذن الوالد ، والزوج والمولى في صحته ، والأقوى الكراهـــة بدون الإذن مطلقاً (٤) ، في غير الزوجة والمملوك ، استضعافاً لمستند الشرطية ، ومأخذ التحريم ، أما فيها (٥) فيشترط الإذن ، فلا ينعقـد بدونــه ، ولا فرق بين كون الزوج والمولى حاضرين ، او غائبين ، ولا بين أن يضعفه عن حق مولاه ، وعدمه .

(الثالثة عشرة – يحرم صوم العيدين مطلقاً (٢) ، وأيام التشريق ) وهي الثلاثة بعد العيد (لمن كان بمنى ) ناسكا ، أوغير ناسك ، (وقيده بعض الأصحاب) وهو العلامة رحمه الله (بالناسك) بحج ، أو عرة والنص(٧) مطلق ، فتقييده بحتاج إلى دليـــل ، ولا يحرم صومها على من ليس بمنى إجماعاً وإن أطلق تحريمها في بعض العبارات ، كالمصنف في الدروس فهو مراد من قيد (٨) ، وربما لحظ المُطلق أن جَعها كاف عن تقييد كونها

<sup>(</sup>١) لانصراف الوالد الى الذي ولده مباشرة وهو الأب ، دون الجد.

<sup>(</sup>٢) الوسائل ١٠/٢ ابواب الصوم المحرم والمكروه.

<sup>(</sup>٣) ولفظ الحديث : ﴿ وَالْعَبَّدُ فَاسْفَا عَاصِياً ﴾ .

<sup>(</sup>٤) اي في الضيف والولد مطلقاً ، سواء منهيا ، ام لا .

<sup>(</sup>٥) اي الزوجة والمملوك مراعاة لحقوق الزوجية والمملوكية .

<sup>(</sup>٦) لمن كان بمني ، او غيرها ،

<sup>(</sup>٧) الوسائل ١ و ٥ و ٦ / ٨ ابواب الصوم المحرم والمكروه .

 <sup>(</sup>٨) قوله: « فهو ۽ اي «مراد من أطلق ۽ هو « مراد من قيد » اي يکون =

بمنى ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، وأيام التشريق لا تكون (١) ثلاثة إلا بمنى فإنها في غيرها يومان لاغير ، وهو لطيف (٢) .

(وصوم) يوم (الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحسدت الناس برؤية الهلال ، أو شهد به من لا يثبت بقوله (٣) (بنية الفرض) المعهود وهو رمضان وإن ظهر كونه منه ، النهي (٤) ، أما لو نواه واجباً عن غيره كالقضاء والنسلر لم يحرم وأجزأ عن رمضان (٥) ، وأما بنيسة النفل فستحب عندنا وإن لم يصم قبله (٦) ، (ولو صامه بنية النفل أجزأ إن ظهر كونه من رمضان) ، وكذا كل واجب مهين فعل بنية الندب، مع عدم علمه (٧) ، وفاقاً للمصنف في الدروس .

- (٣) لعدم عدالته ، او عدم العدد المعتبر في الراثين .
- (٤) عن الصوم يوم الشك بنية رمضان . راجع الوسائل ٧ و ٨/٨ ابواب
   الصوم المحروه .
  - (٥) لو ظهر كونه من رمضان .
- (٦) خلافاً لأبناء السنة حيث محرمون التقدم على رمضان بصوم بوم ، او يومن فقط راجع نيل الاوطار ج ٤ ص ٣٧٤ .

أما المشهور عند الامامية هو الجواز والاستحباب راجع الوسائل الباب /ه من ابواب وجوب الصوم ونيته .

(٧) اي اذا لم يكن الصائم عالماً بوجوب صوم ذلك اليوم عليه فصامه ندباً،
 ثم تبين وجوبه ، فإن صومه ذاك بجزيه عن الواجب ، وليس محاجة الى القضاء .

<sup>=</sup> المقصود بالاطلاق هو التقييد.

<sup>(</sup>١) في نسخة : ( لا يكون ) .

 <sup>(</sup>٢) اللطيف : الدقيق الذي لا يدرك بأدنى نظر . ففهم القيد من مجرد
 كون اللفظ حماً محاجة الى عناية ودقة .

(ولوردد) نيته يوم الشك ، بل يوم الشكائين مطلقاً (١) ، بين الوجوب إن كان من رمضان ، والندب إن لم يكن ( فقدولان أقربها الإجزاء) ، لحصول النية المطابقة للواقع ، وضميمة الآخر غير قادحة ، لأنها غير منافية (٢) ، ولأنه لو جزم بالندب أجزأ عن رمضان إجماعا ، فالضميمة المتردد فيها أدخل في المطلوب (٣) ، ووجه العدم اشتراط الجزم في النية حيث يمكن ، وهو هنا كذلك بنية الندب ، ومنع كون نية الوجوب أدخل على تقدير الجهل (٤) ، ومن ثم لم يجز لو جزم بالوجوب فظهر مطابقاً .

- (١) من شعبان سواء كان له شك أنه من رمضان ، ام لا .
- (٣) وهو وقوع الصوم عن رمضان ، حيث إن نية الندب جزماً كان مجزياً
   عن رمضان ، فنيته متردداً اولى بالإجزاء .
  - (٤) يعني مع الجهل بكونه من رمضان .
- (٥) فأصل نية الصوم مجزوم بها ، إنما النرديد في وجه العبادة اي كونها ندباً
   ام فرضاً .
  - (٦) اي أن قصد الوجه امر آخر وراء النية المعتبرة في أصل العبادة .
- (٧) اي أن قصد الوجه ايضاً مجزوم به ، لكنه على وجــه منع الحلو ،
   إما الندب ، أو الوجوب ، لا خارجاً عن أحدهما قطعاً .

بخلاف الثاني (١) .

(ويخرم نذر المعصية) بجمل الجزاء شكراً على ترك الواجب (٢)، أو فعل المحرم، وزجراً على العكس (٣)، (وصومه (٤)) الذي هو الجزاء الفساد الغاية، وعدم التقرب به، (و) صوم (الصمت) بأن ينوي الصوم ساكناً (٥) فإنه محرم في شرعنا، لا الصوم ساكنا بدون جعله وصفا للصوم بالنية (والوصال) بأن ينوى صوم يومين فصاعداً، لا يفصل بينها بفطر

(١) يعني اذا قلنا بأن الجزم بالوجوب مبطل الصوم ، ولا يقع من رمضان
 مع الشك فيه ، فني صورة الترديد بين الوجوب والندب لا نقول بالبطلان .

وهذا الفرق بين الصورتين إنما هو لأجل النص الوارد بالنهي عن الصورة الاولى . أما الصورة الثانية فلم يرد بها نهى .

راجع الوسائل الباب الخامس من ابواب وجوب الصوم ونيته .

 (٢) بأن يكون نذره رغبة في ترك واجب ، فيقول : ته علي كذا من الصيام لو صلبت الصبح ، او صمت اليوم مثلا .

أو يكون نذره رغبة في فعل حرام ، فيقول : لله علي كذا من الصيام إن لم اضرب فلاناً ، او لم أسع في قتله مثلا .

فان الناذر في مثل المقام يعد ّ ترك الواجب ، أو فعل الحرام فضيلة يريد الشكر علما بنذره ،

(٣) اي ترغب نفسه في ترك الواجب فحذراً من اقدامه على الفعل عفواً ينذر على نفسه صوم كذا لو فعله ، زجراً لنفسه عن الاقدام بتاتاً ، وكذا في فعل حرام ، عذراً ن يتركه فينذر لو تركه عليه كذا ، زجراً لنفسه عن الترك .

(٤) يعني كما يخرم اصل النذر المحرم ، كذلك يحرم الصوم المنذور بذلك
 النذر ، فلو صام فعل حراماً آخر وراء حرمة أصل النذر .

(o) بأن يكون السكوت قيداً في الصوم شطراً ، او شرطاً ،

أو صوم يوم إلى وقت متراخ عن الغروب ، ومنه أن يجعل عشاءه سموره بالنية (۱) ، لا إذا أخر الإفطار بغيرها ، أو تركه ليلا .

( وصوم الواجب سفرا ) على وجه موجب للقصر ، (سوى ما مر ) من المنذور المقيد به ، وثلاثة الهـــدى ، وبدل البـــدنة ، وجزاء الصيد على القـــول (٢) . وفهم من تقييده بالواجب جواز المندوب وهو الذي اختاره في غيره على كراهية ، وبه روايتان يمكن إثبات السنة بها (٣) . وقيل : يحرم الإطلاق النهي في غيرهما (٤) ، ومع ذلك يستثنى ثلاثة أبام للهاجة بالمدينة المشرفة ، قيل : والمشاهد كذلك (٥) .

(الرابعة عشرة – يعزَّر من أفطر في شـهر رمضان عامداً عالمـا) بالتحريم، (لا إن أفطر لعذر) كسلامة من غرق، وإنقاذ غريق، وللتقية قبل الغروب (٦)، وآخر رمضان وأوله، مع الاقتصار على ما يتأدى به الضرورة، واو زاد فكن لا على لما يناً بـ الضورورة، واو زاد فكن لا على لما ينابـاً

- (١) يعني يتعمد في تأخبر العشاء الى وقت السحور ناوياً أنه من مقومات صومه ، فإنها بدعة محرمة .
- (٢) اي على القول المتقدم بجواز اتيانه سفراً ، وأما على المشهور فلا يجوز.
- (٣) لضغف سندهما ، اللهم إلا بناءاً على التسامح في أدلة السنن والروايتان
   في الوسائل ٤ و ٥ / ١٢ ابواب من يصح منه الصوم .
  - (٤) اي في غبر الروايتين من سائر أخبار الباب .

راجع الوسائل الباب ١١ و ١٢ من ابواب من يصح منه الصوم

- (٥) بناء على النسوية في الحكم بين حرم الرسول الاعظم صلى الله عليمو اله ومشاهد سائر الائمة صلوات الله وسلامه عليهم .
- (٦) اي قبل الغروب الشرعي المعتبر عند الإمامية . فافطر بمجرد غروب القرص تقية .

بالقيدين (١) (عزر) أيضاً ، (فإن عاد) إليه ثالثا (بها (٢) قتل) ، ونسب في الدروس قتاه في الثالثة إلى مقطوعة سماعة (٣) ، وقيل : يقتل في الرابعة ، وهو أحوط (٤) ، وإنما يقتبل فيها (٥) مع تخلل التعزير مرتين ، أو ثلاثا ، لا بدونه .

(ولوكان مستحلا) للإفطار أي معتقداً كونه حلالا ، ويتحقق بالإقرار به (قتل) بأول مرة (إن كان ولد على الفطرة) الاسلامية بأن انعقد حال إسلام أحد أبويه ، (وإستتيب إن كان عن غيرها) فإن تاب وإلا قتل . هذا إذا كان ذكراً ، أما الأثنى فلا تقتل مطلقا (٦) بل تحبس وتضرب أوقات الصلاة إلى أن تتوب ، أو تموت ، وإنما يكفر (٧) مستحل الإفطار بمجمع على إفساده الصوم بين المسلمين بحيث صار ضروريا كالجاع والأكل ، والشرب المعتادين ، أما غيره فلا على الأشهر (٨) . وفيه (٩)

<sup>(</sup>١) وهما (العلم، والعمد).

<sup>(</sup>۲) اي بالعلم والعمد اي معهما.

<sup>(</sup>٣) الوسائل ٢/٢ ابواب احكام شهر رمضان .

<sup>(</sup>٤) نظرآ الى كون المورد قضية اللهم .

اي قي الثالثة والرابعة ، بناء على كل من القولين .

<sup>(</sup>٦) سواء ولدت على الفطرة ، ام لا .

 <sup>(</sup>٧) اي يحكم بكفر من قال : بحلية أمر كانت الأمة مجميعة على حرمته ،
 حتى لا تكون هناك شهة دارثة .

 <sup>(</sup>۸) المخالف للمشهور ( ابو الصلاح ) حيث حكم بكفر من استحل محرماً
 سواء كان من الامور المجمع عليها ، ام لا .

 <sup>(</sup>٩) يعنى وفي المجمع عليه ايضاً لو ادعى عروض شبهة في نفسه . وكان محتملاً صدقه قبُيل منه ذلك ، ويدرأ عنه الحدّ .

لو ادعى الشبهة الممكنة في حقه قبل منه ، ومن هنا يعلم أن إطلاقه (١) الحكم ليس بجيد .

(الحامسة عشرة – البلوغ الذي يجب معــه العبادة الاحتلام) وهو خروج المني من قبله مطلقاً (۲) في الذكر والأنثى ومن فرجيه في الحنى، (أو الانبات) للشعر الحشن على العانة مطلقاً (۳)، (أو بلوغ (٤)) أي إكال (خمس عشرة سنة) هلالية (في الذكر) والحنى، (و) إكال (تسع في الأنثى) على المشهور، (وقال) الشيخ (في المبسوط وتبعــه ابن حمزة: بلوغها) أي المرأة (بعشر (٥)، وقال ابن إدريس: الإجماع) واقع (على التسع)، ولا يعتد بخلافها، لشذوذه والعلم بنسبها (٦)، وتقدمه عليها وتأخره عنها (٧)، وأما الحيض والحمل للمرأة فدليلان على سبقه (٨)،

- (١) اي اطلاق المصنف ورحمه الله، بقتل مستحل الحرام من غير تقييد بماذكر.
  - (٢) نوماً أو يقظة ، بجماع أم بغيره .
- (٣) سواء بلغ السن المعين ، ام لا ، وسواء كان ذكر أ ، ام انثى ، امخنثى:
- (٤) المراد بالبلوغ هذا: البلوغ الى نهاية العام الحامس عشر، ولذا فسره
   الشارح و رحمه الله » بالإكبال ،
- (٥) لعل المقصود: بلوغ مبدء ال-شر، ليكون المقصود الانتهاء من التسع فيتحد مع المشهور.
- (٦) لأن المخالف للاجماع اذا لم يكن معلوم النسبوالشحصية يحتمل كونه الامام عليه السلام ، فخالف لثلا تجتمع الامــة على ضلال . أمّا اذاكان المخالف معلوم النسب والشخصية ، فإن مخالفته للأجماع غير ضائرة .
- (٧) يعني أن الاجماع تحقق قبل هذين العلمين وبعدهما . فالاجماع المحصل
   حاصل وهو حجة .
- (٨) اي: ليـرالحيض والحمل دليلبن على البلوغ ، بل هما كاشفان عن سبق

وفي إلحاق اخضرار الشارب ، وإنبات اللحية بالعانة قول قوي (١) ، ويعلم السن بالبينة والشياع ، لا بدعواه والانبات بهما ، وبالاختبار (٢) ، فإنه جائز مع الاضطرار إن جعلنا محله من العورة ، أو بدونه على المشهور (٣) والاحتماد بها (٤) ، وبقواله ، وفي قبسول قول الأبوين ، أو الأب في السن وجه (٥) .

<sup>=</sup> البلوغ عليها ، اذ لو لا بلـوغ المرأة سن الرشد والكمال والبـلوغ لا تحيض ، وما لم تحض لا تحيل .

<sup>(</sup>١) نظراً الى تلازم ما ذكر مع إنبات العانة غالبياً .

<sup>(</sup>٢) اي يعرف الانبات بأمور ثلاثة : البيّنة ، الشياع ، الإختبار .

<sup>(</sup>٣) لعدم كونها من العورة .

<sup>(</sup>٤) يعني يثبت الاحتلام بالبينة والشياع وبقوله أيضاً .

<sup>(</sup>٥) حيث إنهها أعرف بسن ولدهما .



الاعتكاف



## الاعتكاف

(ويلحق بذلك الاعتكاف)، وإنما جمله من لو احقه لاشتراطه به (۱) واستحبابه مُوَّكِداً في شهر رمضان ، وقلة (۲) مباحثه في هدا المختصر عما يليق بالكتاب المفرد، (وهو مستحب) استحباباً مُوَّكِداً (خصوصاً في العشر الأواخر من شهر رمضان) ، تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وآله، فقد كان يواظب عليه فيها (۳) ، تضرب له قبة بالمسجد من شعر ، ويطوى فيراشه ، وفاته عام بدر بسببها (٤) فقضاها في القابل ، فكان صلى الله عليه وآله يقول : إن اعتكافها يعدل حجتين وعمرتين (٥) ويشترط) في صحته (الصوم) وإن لم يكن لأجله (فلا يصح الله من مكلف يصح منه الصوم ، في زمان يصح صومه) ، واشتراط التكليف فيه مبني على أن عبادة الصبي تمرينا ليست صحيحة ، ولا شرعية ، وقد تقدم ما يدل على صحة صومه (٢) ، وفي الدروس صرح بشرعيته ،

الوسائل ١/١ ابواب الاعتكاف

<sup>(</sup>١) اي لاشتراط الاعتكاف بالصوم ، ولشدة استحبابه في شهر الصيام .

<sup>(</sup>٢) اي ولكونه قليل المباحث لا يلبق جعله كتاباً مستقلاً .

<sup>(</sup>٣) اي في العشر الاواخر من رمضان .

 <sup>(</sup>٤) اي بسبب « بدر » اي الحرب التي وقعت في ذلك الموضع الذي كانت فيه بثر " تسمى بـ « بدر » .

<sup>(</sup>٥) الوسائل ١/٣ ابواب الاعتكاف.

<sup>(</sup>٦) اي صحة صوم الصبي . راجع اول كتاب الصوم من هذا الكتاب .

فليكن الاعتكاف كذلك ، أما فعله من إلمميز تمرينا فلا شبهة في صحته كغيره (1) (وأقله ثلاثة أيام) بينها ليلتان ، فمحل نيته قبل طلوع الفجر . وقيل : يعتبر الليالى فيكون قبل الغروب ، أو بعده على ما تقدم (٢)، (والمسجد الجامع ) وهو ما يجتمع فيه أهل البلد وإن لم يكن أعظم ، لا نحو مسجد القبيلة (٣) .

(والحصر في الأربعة) الحرمين وجامع الكوفة والبصرة ، أو المدائن بدله ، (أو الحسة) المذكورة ، بناء على اشتراط صلاة نبى ، أو إمام فيه (ضعيف) ، لعدم ما يدل على الحصر ، وإن ذهب إليه الأكثر ، (والإقامة بمعتكفه ، فيبطل) الاعتكاف (بخروجه) منه وإن قصر الوقت (إلا لضرورة) كتحصيل مأكول، ومشروب ، وفعل الأول (٤) في غيره لمن عليه فيه غضاضة ، وقضاء حاجة ، واغتسال واجب لا يمكن فعله فيه (٥) ، ونحو ذلك (٦) مما لابد منه ، ولا يمكن فعله في المسجد ،

<sup>(</sup>١) اي لا شبهة في صحة تمرين الصبيعلى الاعتكاف لكما فيسائر العبادات .

 <sup>(</sup>٢) من أن نية الافعال المستغرقة للوقت تكون بعد تتحققه ، لا قبله .
 (٣) وكذا مسجد السوق والمحلة ثما لا يجتمع فيه معظم الهل البلد .

<sup>(</sup>٤) اي الاكل . في غيره اي : في غير المسجد : لمن عليمه فيمه اي : في المسجد . غضاضة .

اي منقصة عرفية ، فمن لم يكن من شأنه الاكل في المسجد بجوز له الحروج لاجل الأكل خارجه .

 <sup>(</sup>٥) لمنافاته مـع وضـع المسجد من نجــاسة ، او تلویث ، او مکث جنباً
 وامثال ذلك .

<sup>(</sup>٦) كالاحتياج الى غسل البدن ، او النوب مما لا يمكن داخل المسجد .

ولا يتقدّر معها بَقدَر إلا بزوالها (١) نعم لو خرج عن كونه معتكفا بطل مظلقا (٢) ، وكذا أو خرج ناسيا فطال (٣) ، وإلا رجع حيث ذكر ، فإن أخر بطل .

(أو طاعة كميادة مريض) مطلقاً (٤) ، ويلبث عنده بحسب العادة لا أزيد، (أو شهادة) تحملا وإقامة ، إن لم يمكن بدون الخروج ، سواء تعينت عليه ، أم لا (٥) ، (أو تشبيع ، ومن) وهو توديعه ، إذا أراد سفراً إلى ما يعتاد عرفا (٦) ، وقيده بالمؤمن تبعا للنص (٧) ، بخلاف المريض لاطلاقه (٨) ، (ثم لا يجلس لو خرج ، ولا يمشى تحت الظلل الخياراً) قيد فيها ، أو في الأخير ، لأن الإضطرار فيه أظهر (٩) ، بأن

- (١) اي يسمح بالبقاء خارج المسجد على قدر رفع الضرورة لا أزيد :
- (٢) بأن طال مكثة خارج المسجد حتى لم يصدق عليه أنه معتكف ، فعند ذلك يبطل اعتكافه مطلقاً ، اي : وان لم يكن عن تقصير ، وسواء زاد عن قمدر الضرورة ، ام لم زد .
  - (٣) حتى خرج عن كونه معتكفاً .
    - (٤) سواء كان مؤمناً ام مخالفاً .
      - (٥) بأن كان واجباً كفائياً .
  - (٦) اي الى حبّد يتعارف الخروج اليه للتشييع .
- (٧) لعله يشير الى اطلاق روايات التشييع أمّا وكون المشيع معتكفاً
   فلا نصّ فيه مخصوصه .
  - راجع الوسائل ١ و ٢ و ٣/١٠ ابواب المسافر .
    - (A) اي لاطلاق النص في المريض.

الوسائل ٢/٧ كتاب الاعتكاف

(٩) حيث إن الاضطرار الى الجلوس تحت الظل نادر جَدًّا ، بخلاف =

لا يجد طريقا إلى مطلبه إلا تحت ظل.

وثو وجد طريقين إحــداهما لاظل فيها سلكها وإن بعدت (١) ، ولو وجد فيهما قد م أقلها ظلا (٢) ، ولو انفقا قدراً فالأقرب. والموجود في النصوص هو الجلوس تحت الظلال ، أما المشي فلا (٣) ، وهو الأقوى وإن كان ما ذكره أحوط ، فعلى ما اخترناه (٤) ، لو تعارض المشي في الظل بطريق قصير ، وفي غيره بطويل قد م القصير (٥) ، وأولى منه لو كان القصير أطولها ظلا (٦) ، (ولا يصلي إلا بمعتكفه ) فيرجع الحارج لضرورة اليه ، وإن كان في مسجد آخر أفضل منه (٧) ، إلا مع الضرورة كضيق الوقت ، فيصليها حيث أمكن ، مقدما للمسجد مع الإمكان ، ومن الضرورة

- = الاضطرار الى المشي تحت الظل كما مثل الشارح « رحمه الله » .
  - (١) اي الطريق التي لا ظل فيها .
  - (٢) اي الطريق التي يكون ظلها أقل .
  - (٣) اي لا نصّ على تحريم المشي تحت الظل .

راجع الوسائل ٧/٣ كتاب الاعتكاف

- (٤) من أن الأقوى عدم تحريم المشي تحت الظل .
- (٥) لأن إطالة المكث خارج المسجد مع القدرة على أقصر منها حرام .
   وأما المشي تحت الظلال فلا حرمة فيه نصاً .
- (٦) حيث إن الظل موجود في كلنا الطريقين فوقع التعارض بين سلوك الطريق الاطول ذي الظل الطويل ، الطحريق الاطول ذي الظل الطويل ، وحيث إن التعارض واقع بين المكث الاطول ، والظل الاطول ، فيرجّع حرمة الاول على الاحتياط الثاني . نظراً الى ان إطالة المكث حرام ، أمّا المشي تحت الظل فإحتياط صرف :
  - (٧) حفظاً على وقوع الصلاة الواجبة في معتكفه .

إلى الصلاة في غيره إقامة الجمعة فيه دونه فيخرج إليها (١) ، وبدون الضرورة لا نصح الصلاة أيضاً ، للنهسي (٢) ( إلا في مكة ) فيصلي إذا خرج لضرورة بها حيث شاء ، ولا يختص بالمسجد (٣) .

(ويجب الاعتكاف بالندر وشبه) من عهد ويمين، وليابة عن الأب إن وجبت (٤)، واستثجار عليه (٥)، ويشترط في الندر، وأخويه إطلاقه فيحمل على ثلاثة، أو تقبيده بثلاثة فصاعداً، أو بما لا ينافي الثلاثة، كندر يوم لا أزيد (٦). وأما الاخبران فبحسب الملتزم (٧) فإن قصر عنها اشترط إكالها في صحته (٨)، ولو عن نفسه (٩)، (وبمضي يومين) ولو مندوبين

(١) اي ومن الصور التي توجب الاضطرار الى الصلاة خارج المعتكف
 هي إقامة صلاة الجمعة في غير معتكفه ، وقوله :
 دونه اي دون معتكفه ، فيخرج اليها اي الى الجمعة المقامة في غير معتكفه .

(٢) الوسائل ٢ و ٨/٣ من كتاب الاعتكاف.

(٣) اي لا يجب أن يوقع صلانه في مسجد من مساجد مكة ، بل يوقعها
 حيث شاء من ارض مكة مطلقا

(٤) يعني إن كانت النيابة واجبة فالإعتكاف الواجب على الأب ينتقل
 إلى ولده وجوباً ، وهذا بناء على وجوب قضاء ما فات عن الوالد مطلقاً .

- (a) عطف على (من عهد ويمين).
- (٦) هذا مثال لما لا بجوز ، وهو نذر اعتكاف يوم واحد فقط .
  - (٧) اي ما النزمه على نفسه من ثلاثة ايام ، او أزيد .
- (٨) يعني إن كان النذر يوماً واحداً ولكن مطلقاً ومن غير تقييده بعدم الزائد. فحينئذ ينعقد النذر ويجب إكماله ثلاثة ايام حتى يصح اعتكاف ذلك اليوم الواحد المنذور.
- (٩) كما لوكان أجبراً على يوم واحد فيشترط في صحة اعتكاف ذلك اليوم =

فيجب الثالث (على الأشهر)، لدلالة الأخبار عليه (١)، (وفي المبسوط) يجب (بالشروع) مطلقاً (٢)، وعلى الأشهر يتعدى إلى كل ثالث على الأقوى كالسادس والتاسع لو اعتكف خمسة وثمانية، وقبل: يختص بالأول خاصة (٣) وقبل في المندوب، دون مالو نذر خمسة فلا يجب السادس، ومال إليه المصنف في بعض تحقيقاته.

والفرق أن اليومين في المندوب منفصلان عن الثالث شرعا ، ولما كان أقله ثلاثة كان الثالث هو المتمم للمشروع (٤) ، بخلاف الواجب ، فإن الخمسة فعل واحد واجب متصل شرعا . وإنما نسب الحكم إلى الشهرة ، لأن مستنده من الأخبار غير نتي السند (٥) ، ومن ثم ذهب جمع إلى عدم وجوب النفل مطلقاً (٢) .

( ويستحب ) للمعتكف ( الإشتراط ) في ابتدائه ، للرجوع فيه عند العارض ( كالمحدّرم ) فيرجع عنده ، وإن مضى يومان ، ( وقيل ) : يجوز اشتراط الرجوع فيه ( مطلقا ) فيرجع متى شاء ، وإن لم يكن لمعارض ،

<sup>=</sup> الواحد إكماله بيومين آخرين من عنده ولوكان بلا أجرة .

<sup>(</sup>١) الوسائل ١ و ٤/٣ كتاب الاعتكاف :

<sup>(</sup>۲) مضى يومان ، ام أقل .

<sup>(</sup>٣) اي الاعتكاف الاول وهو اليوم الاول والثاني والثالث فقط .

<sup>(</sup>٤) فيجب السادس ، والتاسع ، وهكذا .

 <sup>(</sup>٥) لاشمال السند على (على بن فضال) وهومجهول ، لكن الروابة واردة
 في (الكافي) بسند آخر صحيح غير السند الذي يرويه الشارح رحمه الله وكذلك
 (العلامة) في (المنتهى والمختلف) حيث ضعّف الرواية .

<sup>(</sup>٦) حتى في اليوم الثالث .

واختاره في الدروس ، والأجود الأول . وظاهر العبارة يرشد إليه (۱) ، لأن المحرم يمتص شرطه بالعارض ، إلا أن يجعل التشبيه في أصل الاشتراط (۲) ولا فرق في جواز الاشتراط بين الواجب وغيره ، لكن محله في الواجب وقت النذر وأخويه ، لا وقت الشروع (۳) ، وفائدة الشرط في المندوب سقوط الثالث لو عرض بعد وجوبه ما يجوز الرجوع ، ولم بطال الواجب مطلقاً (٤) .

(فإن شرط وخرج فلا قضاء) فى المندوب مطلقا (٥) ، وكسذا الواجب المعين ، أما المطلق فقبل : هو كذلك ، وهو ظاهر الكتاب (٦) وتوقف في الدروس ، وقطع المحقق بالقضاء ، وهو أجود ، (ولو لم يشترط ومضى يومان ) في المندوب (أثم) الثالث وجوبا ، وكذا إذا أتم الخامس وجب السادس ، وهكسذا كما مر (٧) ، (ويحرم عليسه نهاراً ما يحرم

<sup>(</sup>١) يعنى يرشد الى الاول من جهة التشبيه بالمحرم .

<sup>(</sup>٢) يعني أنه كالمحرم في أصل مشروعية الاشتراط وإن كان بينهما فرق من جهة اختصاص اشتراط المحرم بصورة عروض العارض ، دون اشتراط الممتكف ، فإنه عام مطلقاً .

<sup>(</sup>٣) اي وقت الاشتراط في الاعتكاف هو وقت النذر ، لا وقت الشروع في الاعتكاف ، مخلاف الإحرام ، فإن وقت الاشتراط فيسه هو وقت الشروع في الاحرام .

<sup>(</sup>٤) سواء في اليوم الثاني ، والثالث .

<sup>(</sup>٥) اي حتى بعد اكمال اليومين والدخول في الثالث .

<sup>(</sup>٦) لاطلاق قوله : ( فلا قضاء ) .

 <sup>(</sup>٧) عند قول الشارح ـ رحمه إلله ـ وعلى الاشهر يتعـــدى الى كل ثالث على الاقوى ص ١٥٤ .

على الصائم ) حيث يكون الاعتكاف واجبا ، وإلا فلا (١) وإن فسد في بعضها (٢) ، (وليــلا ونهارا الجاع) قبلا ودبرا ، (وشم الطيب) ، والرياحين على الأقوى (٣) ، لورودها معه في الأخبار وهو مختاره في الدروس ، (والاستمتاع بالنساء ) لمسا وتقبيلا وغيرهما (٤) ، ولكن لا يفسد به الإعتكاف على الأقوى ، بخلاف الجاع .

(ويفسده ما يفسد الصوم) من حيث فوات الصوم، الذي هو شرط الإعتكاف، (ويكفسر) للاعتكاف زيادة على ما يجب للصوم (٥) (إن أفسد الثالث) مطلقا (٦)، (أو كان واجبا) وإن لم يكن ثالثا، (ويجب بالجاع في الواجب نهارا كفارتان، إن كان في شهر رمضان) إحسداهما عن الصوم، والأخرى عن الإعتكاف، (وقيل): تجب (٧) الكفارتان بالجباع في الواجب (مطلقا (٨))، وهو ضعيف. نعم لوكان وجوبمه

<sup>(</sup>١) اي وان لم يكن الاعتكاف واجبًا لم يحرم عليه ما يحرم على الصائم .

 <sup>(</sup>۲) يعني وإن كان بعض ما يحرم على الصائم بفسد الإعتكاف المندوب ،
 لكنه ليسبحرام عليه ، فإنه اذا أفسدالصوم بالأكل مثلا لم يفعل حراماً ، بل أفسد اعتكافه مذلك .

 <sup>(</sup>٣) اي الاقوى كون مطلق الرباحين حراماً على المعتكف ، لكونها واردة عوماً فى الاخبار راجع الوسائل ١٠/١ كتاب الاعتكاف .

<sup>(</sup>٤) كالنظر والتكلم.

<sup>(</sup>٥) من كفارة كما اذا كان صوم شهر رمضان مثلا.

<sup>(</sup>٦) وان لم يكن الاعتكاف في اليومين الاولين واجباً .

<sup>(</sup>٧) في نسخة : ( يجب ) بالياء .

<sup>(</sup>٨) وان لم يكن في شهر رمضان .

متعينا بنذر وشبهه ، وجب بإفساده كفارة "بسبه (۱) ، وهو أمر آخر (۲) وفي الجاع (ليلا) كفارة (واحدة) في رمضان مطلقا (۳) ، (و) في الجاع (ليلا) كفارة (واحدة) في رمضان وغبره ، إلا أن يتعين بننذر وشبهه فيجب كفارة بسببه أيضاً (٤) لإفساده ، ولو كان إفساده بباقي مفسدات الصوم غير الجاع وجب نهاراً كفارة واحدة (٥) ، ولا شيء ليلا إلا أن يكون متعينا بنذر وشبهه فيجب كفارته أيضاً ، ولو فعل غير ذلك (٦) من الحرمات على الممتكف كالتطيب والبيع والماراة (٧) أثم ، ولا كفارة ، ولو كان (٨) بالحروج في واجب متعين بالندذر وشبهه وجبت كفارته ، وفي ثالث المندوب الإثم والقضاء لا غير ، وكذا لو أفسده بغير الجاع ، وكفارة الإعتكاف ككفارة رمضان في قول ، وكفارة ظهار في آخر ، والأول الشهر ، والثاني أصح رواية (٩) .

- (۲) غير كفارة الصوم بما هو صوم .
- (٣) سواء كان تعينه بنذر ، ام بمضي يومين.
- (٤) اي بسبب خلف النذر اضافة الى كفارة ابطال الاعتكاف.
  - (٥) لأجل ابطال الصوم الواجب اذا كان في شهر رمضان .
- (٦) غير المفسدات من الأمور التي تحرم على المعتكف من دون ان 'تبطل إعتكافه كالتطيب ٠٠٠ االخ .
- (٧) اي المجادلة وهـي تنــاول البحث لغــرض ابــداء شخصيته وتفوقه ،
   لا لغرض بيان الحق والحقيقة .
  - (A) اي او كان إفساد الاعتكاف.
  - (٩) اي الرواية الواردة دليلاً للقول الثاني أصبّح سنداً .

راجع الوسائل (١ و ٦/٥ كتاب الاعتكاف )

 <sup>(</sup>۱) اي بسبب خلف النذر . فتجب كفارة خلف النذر مضافة الى كفارة إفساد الاعتكاف الواجب .

( فإن أكره المعتكفة ) عليه (١) نهاراً في شهر رمضان مع وجوب الإعتكاف ( فأربع ) ، إثنتان عنه ، وإثنتان يتحملها عنها ( على الأقوى ) بل قال في الدروس : إنه لا يعلم فيه مخالفا ، سوى صاحب المعتبر ، وفي المختلف ان القول بذلك لم يظهر له مخالف ، ومثل هذا هو الحجة (٢) ولا فالأصل يقتضي عدم التحمل فيا لا نص عليه ، وحينئذ فيجب عليه ثلاث كفارات اثنتان عنه للإعتكاف والصوم ، وواحدة عنها للصوم ولأنه منصوص التحمل (٣) ، ولوكان الجاع ليسلا فكفارتان عليه على القول بالتحمل (٤) .

<sup>(</sup>١) اي على الجاع.

<sup>(</sup>٢) لكونه بمعنى الاجاع المحصّل :

<sup>(</sup>٣) راجع الوسائل ١٢/١ ابواب ما يمسك عنه الصائم .

<sup>(</sup>٤) كفارة عنه ، وكفارة عنها .



## كتاب الحج

## (وفيه فصول):

الأول – في شرائطه وأسبابه ( يجب الحج على المستطيع ) بما سيأني ( من الرجال والنساء والحنائي (١) على الفور ) بإجماع الفرقة المحقة (٢) وتأخيره كبيرة موبقة (٣) ، والمراد بالفورية وجوب المبادرة إليه في أول عام الإستطاعــة مع الإمكان ، وإلا ففيا يليه ، وهكــــــذا ، ولو توقف على مقدمات من سفر وغيره وجب الفور بها على وجه يدركه كذلك (٤) ولو تعددت الرفقة (٥) في الهام الواحد وجب السير مع أولاها (٢) فإن أخر عنها وأدركه مع التالية (٧) ، وإلاكان كؤخره عمـــدا في استقراره

<sup>(</sup>۱) وزن دراهم : جمع خنمی .

 <sup>(</sup>۲) اى الشيعة الإمامية الإنبى عشرية : أنباع مذهب اهل البيت عليهم الصلاة والسلام .

<sup>(</sup>٣) اي مهلكة ، من أوبقه اي أهلكه.

<sup>(</sup>٤) اي في اول عام الاستطاعة مع الإمكان ، والا ففيمايليه .

 <sup>(</sup>٥) الرفقة بتثليث الراء والرفاقة بضم الراء: جماعة المرافقين. والجمع:
 رفاق ورفق وأرفاق.

<sup>(</sup>٦) اي أولى الرفاق . تسرعاً في اداء الواجب لئلا يفوت :

 <sup>(</sup>٧) اي الرفقة الثانية والثالثة وهكذا ، والا اي ان لم يسر معها جمع .

(مرة (١)) واحدة (بأصل الشرع، وقد يجب بالنذر وشبهه) من العهد والممن، (والاستثجار، والإفساد) فيتعدد بحسب وجود السبب.

(ويستحب تكراره) لمن أداه واجبا ، (ولفاقد الشرائط) متكلفاً، (ولا يجزىء) ما فعله مع فقد الشرائط عن حجة الإسلام بعد حصولها (٢) (كالفقير) يحج ثم يستطيع، (والعبد) يحج (بإذن مولاه) ثم يعتق ويستطيع فيجب الحج ثانيا.

( وشرط وجوبه البلوغ ، والعقل ، والحريمة ، والزاد ، والراحلة ) عا يناسبه قوة ، وضعفا ، لا شرفاً ، وضعة فيما (٣) يفتقر إلى قطع المسافية وإن سهل المشبي وكان معتادا له أو للسؤال (٤) ، ويستثنى له من جملة ماله داره ، وثيابه ، وخادمه ، ودابته ، وكتب علمه اللاثقة بحاله (٥) ، كما وكيفا عيناً وقيمة (٢) ، (والتمكن من المسير) بالصحة ، وتخلية الطريق ، وسعة الرقت (٧) .

(وشرط صحته الإسلام) فلا يصح من الكافر وإن وجب عليـــه، (وشرط مباشرته مع الإسلام) وما في حكمه (٨) (التمييز) فيباشر أفعاله

- (١) عَنْزَلَةُ المُفعُولُ المُطلقُ لقولهُ : « يَجِبُ الحَجِ » .
- (٢) اى حصول الشرائط. فيجب الحج ثانياً بالاستطاعة.
  - (٣) الجار قيد للزاد والراحلة .
- (٤) اي وان كان معتاداً للسؤال والإستجداء . فلا يجب عليه ذلك .
  - (٥) الظاهر كونه قيداً لجميع المذكورات.
- (٦) يعني اذا لم تكن عين المذكورات موجودة لديه ، لكنه كان محاجة البها وكان يملك قيمتها . فلا يجب عليه الحج ، بل يشتري بها حوائجه .
  - (٧) بمقدار يمكنه اداء المناسك فيه .
  - (A) كالطفل والمحنون بحجان مع وليها .

المميز بإذن الولي" (١) ، (ويحـرم الولي عن غير المميز (٢)) إن أراد الحج به (ندبا) طفلا كان ، أو مجنونا ، مُحرِماً كان الولي ، أم محلا ، لأنه يجعلها محرمين بفعله ، لا نائبا عنها فيقول : اللهم إني أحرمت بهذا إلى آخر النية ، ويكون المولى عليه حاضرا مواجها له ، ويأمره بالتلبية إن أحسنها ، وإلا نبي عنه ، ويُبلبه توبي الإحرام ، ويُجمَنَّبه تروكه ، وإذا طاف به أوقع به صورة الوضوء (٣) ، وحمله (٤) ولو على المثبى، أو ساق به ، أو قاد به ، أو إستناب فيه (٥) ، ويصلي عنه ركعته إن نقص سنه عن ست (٦) ، ولو أمره بصورة الصلاة فحسن ، وكذا القول في سائر الأفعال ، فإذا فعل به ذلك فله أجر حجة (٧) (وشرط صحته من العبد إذن المولى) وإن تشبث بالحرية كالمدبر والمبعض فلو فعله بدون الذنه لغا (٨) ، ولو أذن له فله

 <sup>(</sup>١) يعني أن الطفل المميز يحج بنفسه ، لكن باذن الولي ، فليس البلوغ شرطاً في صحة الحج ، بل في وجوبه .

 <sup>(</sup>٢) يعني يلبي الولي، ويعقد النية بدلا عن الطفل غير المميز أما ثوبا الاحرام فيلبسها الطفل .

 <sup>(</sup>٣) لأن حقيقه الوضوء هو أن ينوي شخص للتوضى بنفسه ، وهنا غير
 ممكن ، لأنه طفل غير مميز .

 <sup>(</sup>٤) اي يدعوه الى الطواف مشيآ ، او يسوقه بان يمشي خلفه ، أو يقوده
 بأن يجعله خلفه .

<sup>(</sup>٥) بنفسه ، أو بآخر .

<sup>(</sup>٦) وإلا أمره بالصلاة ، لقدرته بعد الست على الصلاة كاملة .

<sup>(</sup>٧) في نسخة ( حجه ) بالضمير ، والأولى ما اثبتناه .

<sup>(</sup>٨) هذا فيغبر المبعض . أما المبعضاذا هاياه مولاه فاوقع الحج فينوبته =

الرجوع قبل التلبس ، لا بعده (١) .

(وشرطه صحة الندب من المرأة إذن الزوج) ، أما الواجب فلا ، ويظهر من إطلاقه (٢)، أن الولد لا يتوقف حجه مندوبا على إذن الأب أو الأبوين وهو قول الشيخ رحمه الله ومال إليه المصنف في الدروس وهو حسن إن لم يستلزم السفر المشتمل على الخطر وإلا فاشتراط إذنها أحسن (٣) (ولو أعتق العبسد) المتلبس (٤) بالحج بإذن المولى ، (أو بلغ الصبى ، أو أفاق المجنون) بعد تلبسها به صحيحاً (٥) (قبل أحسد الموقفين صح وأجزأ عن حجة الإسلام) على المشهور (٦) ويجددان نية الوجوب بعد ذلك أما العبد المكلف فبتلبسه به ينوى الوجوب بباقي أفعاله (٧) ، فالإجزاء فيه أوضح .

<sup>=</sup> فحجه صحيح من غبر حاجة الى الإذن من المولى .

<sup>(</sup>١) لوجوبه بالشروع فيه صحيحاً . فليس للمولى منعه عن الإتمام .

<sup>(</sup>٢) اي اطلاق كلام المصنف رحمه الله ، حيث لم يشترط في صحة الحج سوى الاسلام ، والتميز واذن المولى والزوج هـــذا فحسب. فيظهر منه عدم اشتراط اذن الوالد.

 <sup>(</sup>٣) نظراً الى تأذي الوالدين بمثل هذه السفرة الخطرة ، وإيذاؤهما حرام .

<sup>(</sup>٤) في نسخة ( بعد التلبس ) .

 <sup>(</sup>٥) أما الصبي فصحته باعتبار اذن وليه . وأما المجنون فبأن يحرم ، ثم يجن ثم يفيق قبل الموقفين ، كذا عن الشارح رحمه الله .

<sup>(</sup>٦) وتردد بعضهم في الحكم على اطلاقه حيث إن النص وارد في خصوص العبد راجع الوسائل الباب ١٧ من ابواب وجوب الحج وشر ائطه ، و إنما الحقوابه الصبى والمحنون تنقيحاً للمناط .

<sup>(</sup>٧) لإكتمال شرائط الوجوب حينئد.

ويشترط استطاعتهم له سابقا ولاحقا ، لأن الكمال الحاصل أحسد الشرائط فالإجزاء من جهته (۱) . ويشكل ذلك في العبد إن أحلنا ملكه (۲) وربما قيل : بعدم اشتراطها فيه للسابق (۳) ، أما اللاحق فيعتبر قطعا ، (ويكني البذل) للزاد والراحلة (في تحقق الوجوب) على المبلول له . ، (ولا بشترط صيغة خاصة ) للبذل من هبسة ، وغيرها من الأمور اللازمة (٤) ، بل يكني مجرده بأي صيغة انفقت ، سواء وثق (٥) بالباذل أم لا ، لإطلاق النص (٦) ، ولزوم تعليق الواجب بالجائز (٧) يندفع ، بأن الممتنع منه إنما هو الواجب المطلق ، لا المشروط كما لو ذهب المسال قبل الإكمال ، أو منع من السير ونحوه (٨) من الأمور الجائزة (٩) المسقطة قبل الإكمال ، أو منع من السير ونحوه (٨) من الأمور الجائزة (٩) المسقطة قبل الإكمال ، أو منع من السير ونحوه (٨) من الأمور الجائزة (٩) المسقطة

- (١) فيشترط الاكمال من جهة الاستطاعة الماليه وغيرها أيضاً .
- (۲) لأنه قبل الاعتاق لم يكن يملك شيئًا فكيف يمكن فرض استطاعته لمحموع هذه الحجة التي فعل بعض مناسكها قبل الانعناق .
- (٣) يعني أن العبد المعتق اثناء الحج لا تشرط الإستطاعة بالنسبة الى ماسبق
   من أفعاله زمن الرقية ، وأما بالنسبة الى ما بعد الاعتاق فتشرط قطعاً .
  - (٤) كالهية اللازمة ، أو الصلح المشترط في عقد لازم مثلاً .
    - (٥) بأنه لا يرجع في بذله ، أم لا يثق به في ذلك .
    - (٦) الوسائل ٤ و ٧/١٠ ابواب وجوب الحج وشرائطه .
- (٧) اشارة الم اشكال المسألة وهو : كيف يترتب واجب ( الحج ) على جائز ( البذل ) ؟ وجوابه : أن الواجب إن كان مطلقاً امتنع ترتبه على جائز ، وأما اذا كان واجباً مشروطاً ببقاء شرطه وهوالبذل فلا امتناع لهذا التعليق والترتب ، نظير ما لو ذهب مال المستطيع قبل اكمال مناسكه فيكشف عن عدم استطاعته .
  - (٨) كالمرض المانع من السعر .
    - (٩) اي الممكنة الوقوع .

للوجوب الثابت إجماعا ، واشترط في الدروس التعليك ، أو الوثوق به ، وآخرون التعليك ، أو وجوب بذله بنذر وشبهه ، والإطلاق يدفعه (١) . وتحرون التعليك ، أو وجوب بذله بنذر وشبهه ، والإطلاق يدفعه (١) . نعم يشترط بذل عين الزاد والراحلة . فلو بذل له أثمانهما لم يجب القبول وقوفاً فيا خالف الأصل على موضع اليقين (٢) ، ولا يمنسع اللدين وعدم المستثنيات (٣) الوجوب بالبذل . نعم لو بذل له ما يكمل الاستطاعة اشترط زيادة الجميع عن ذلك (٤) ، وكذا لو وهب مالاً مطلقا (٥) ، أما لو شرط الحجج به فكالمبذول فيجب عليه القبول ، إن كان عين الزاد والراحلة (١) ، خلافاً للدروس (٧) ، ولا يجب لوكان مالاً غيرهما ، لأن قبسول الهبة خلافاً للدروس (٧) ، ولا يجب لوكان مالاً غيرهما ، لأن قبسول الهبة الكتساب وهو غير واجب له (٨) ، وبذلك (٩) يظهر الفرق بين البيذل

<sup>(</sup>١) اي اطلاق النصوص المتقدمة في تعليقة رقم ـ ٦ ـ ص ١٦٥ .

<sup>(</sup>٢) لأن تقبل البذل ليس واجباً الا فيا ثبت بالنص وهو مورد بذل عين الزاد والراحلة ، وحيث إنه على خلاف الأصل فيقتصر عليه ، وأما فيا سوى ذلك فالاصل هو عدم وجوب النقبل .

<sup>(</sup>٣) في نسخة: (والمستثنيات) بإسقاط لفظة (عدم) ، لكنه مراد: يعني أن صوره البذل اعم من صورة الاستطاعة ، حيث إنه لا يشترط في البذل عدم الدين ، ولا المستثنيات ، مخلاف الاستطاعة التي كان ذلك شرطاً فها .

<sup>(</sup>٤) اي عن الديون والمستثنيات .

اي من غبر عنوان البذل المتداول في الحج.

<sup>(</sup>٦) يعني إن كان الموهوب بشرط الحج عين الزاد والراحلة .

<sup>(</sup>٧) حيث إنه لم يوجب قبول هذه الهبة .

<sup>(</sup>A) وهو اي الاكتساب غير واجب له اي للحج .

<sup>(</sup>٩) اي بوجوب القبول في البذل ، وعدم وجوبه في الهبة .

والهبة ، فإنه إباحة يكني فيها الإبقاع . ولا فرق بين بذل الواجب (١) ليحج بنفسه ، أو ليصحبه فيه فينفق عليه ، ( فسلو حج به بعض إخوانه أجزأه عن الفرض (٢) ) ، لتحقق شرط الوجوب (٣) .

(ويشترط) مع ذلك كله (٤) (وجود ما يمون به (٥) عباله الواجبي النفقة ، إلى حين رجوعه ) والمراد بها هنا (٦) ما يعم الكسوة ونحوها ، حيث يمتاجون إليها ، ويعتبر فيها القصد بحسب حالهم ، (وفي) وجوب (استنابة الممنوع) من مباشرته بنفسه (بكبر ، أو مرض ، أو عدو قولان والمروي) صحيحاً (٧) (عن علي عليه السلام ذلك) ، حيث أمر شيخاً لم يخيج ، ولم يطقه من كبره أن يجهز رجلا فيحج عنه ، وغيره من الأخبار (٨) والقول الآخر عدم الوجوب ، لفقد شرطه الذي هو الاستطاعسة ، وهو بمنوع (٩) ، وموضع الحلاف ما إذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب ، والا وجبت قولا واحدا . وهل بشترط في وجوب الاستنابة البأس من البرء

## المؤنة .

- (٦) اي في باب الحج .
   (٧) الوسائل ١ و ٢٤/٦ ابواب وجوب الحج وشرائطه .
  - (٨) راجع الوسائل نفس الباب المتقدم .
- (٩) لأن الإستطاعة في خصوص هذا اعم من المباشرة والاستنابة ، وهو قادر عليها .

<sup>(</sup>١) اي بذل الزاد الواجب قبوله .

<sup>(</sup>٢) اي حجة الاسلام.

<sup>(</sup>٣) وهو المكن من الحج من غير نسكع وذلك حاصل بالبذل .

<sup>(</sup>٤) في صورتي الاستطاعة والبذل كلتيها .

<sup>(</sup>٥) اي ما يقوم بــه كفاية معاشهم . يقال : (مان يمون) اي تمحل

أم يجب مطلقا وإن لم يكن مع عدم اليأس فوريا ، ظاهر الدروس الثاني ، وفي الأول قوة (١) . فيجب الفورية كالأصل حيث يجب (٢) ، ثم إن استمر العذر أجزأ .

(ولو زال العسذر) ، وأمكنه الحج بنفسته (حج ثانيا) وإن كان قد يشس منه ، لتحقق الاستطاعة حينتذ ، وما وقع نيابة إنما وجب للنص (٣) والا لم يجب لوقوعه قبل شرط الوجوب (٤) ، (ولا يشترط) في الوجوب بالاستطاعة زيادة على ما تقدم (الرجوع إلى كفاية) من صناعة ، أوحرفة (٥) أو بضاعة ، أو ضيعة ، ونحوها (٦) (على الأقوى) ، عملاً بعموم النص (٧) وقيل : يشترط وهو المشهور بين المتقدمين لرواية أبي الربيع الشامي (٨) ، وهي لا تدل على مطلوبهم ، وإنما تدل على اعتبار المؤنة ذاهبا ، وعائدا ، ومؤنة عياله كذلك ، ولا شههة فيه .

(وكذا) لايشترط (في المرأة ) مصاحبة ( المحرّم ) وهو هنا (٩)

- (١) لاختصاص النصوص المتقدمة بصورة اليأس.
- (٢) اي كما أن اصل الحج اذا كان واجباً كان فورياً ، فكذلك الاستنابة فيه
  - (٣) المتقدم من الوسائل باب ( ٢٤ ) ابواب وجوب الحج وشرائطه .
    - (٤) وهو الاستطاعة من جميع الجهات .
- (ه) الصناعة : مزاولة فن يحتاج الى عمل جار حي كالنجارة والحيـــاطة والحرفة : أعم فتشمل البقالة والعطارة حيث لا تختاجان الى عمل جــــار حي والبضاعة : رأس المال عيناً ، اوسلعة . والضيعة : المزرعة ونحوها .
  - (٦) من عقارات يستفيد من إجاراتها .
  - (٧) الوسائل ١ و ٩/٢ ابواب وجوب الحج وشرائطه .
    - (A) في الوسائل ٩/١ ابواب وجوب الحج وشرائطه .
- (٩) اي في اب الحج بخلاف باب النكاح ، فالمحرم في اب النكاح من عرم =

الزوج ، أو من يخرم نكاحه عليها مؤبدا بنسب ، أو رضاع ، أو مصاهرة وإن لم يكن مسلما إن لم يستحل المحارم كالمجوسي (١) .

(ويكنى ظن السلامة)، بل عدم الحوف على البضع، أو العرض (٢) بتركه (٣)، وإن لم يحصل الظن بها، عمل بظاهر النص (٤)، وفاقا للمصنف في الدروس، ومع الحاجة إليه يشترط في الوجوب عليها سفره معها (٥)، ولا يجب عليه إجابتها إليه تبرعاً، ولا بأجرة، ولله طلبها فتكون جزءا من استطاعتها (٢)، ولو ادعى الزوج الحوف عليها، أو عدم أمانتها (٧) وأنكرته عمل بشاهد الحال مع انتفاء البينة، ومع فقدهما (٨)

<sup>=</sup> نكاحه مؤبداً . أما هنا فالمراد ذلك باضافة الزوج .

<sup>(</sup>١) المستحل للمحارم . فلا محرمية له في المذكورين .

<sup>(</sup>٢) البضع اخص من العرض . فإن البضع هو الفرج ، أو النكاح ، أو النكاح ، أو البخاع ، أما العرض فكل أمريتحفظ عليه بغية التحفظ على كرامة الانسان وشرفه (٣) اى بترك المحرم .

 <sup>(</sup>٤) الذي اعتبر فيه كون المرأة مأمونة ، أومع قوم ثقات . راجع الوسائل
 الباب ٥٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه .

 <sup>(</sup>٥) اي أن يسافر المحرم معها . فسفره معها شرط وجوب الحج عليها ،
 وأما المحرم فلا يجب عليه القبول .

 <sup>(</sup>٦) اي المبلغ الذي يريده المحرم ليسافر معها يكون جزءاً من استطاعة المرأة ، فلو لم تتمكن من ذلك لم يجب عليها الحج .

<sup>(</sup>٧) بأن لا تتحفظ على نفسها في الطريق :

 <sup>(</sup>A) ايمع فقد شاهد الحال والبينة ، يقدم قولها ، ألاصالة السلامة ، وعدم الحطر ، واصالة عدم الحوف .

يقدم قولها ، وفي اليمين نظر ، من أنها لو اعترفت كفّعه (١) ، وقرَّب في الدروس عدمه ، وله حينتذ منعها باطنا (٢) لأنه محق عنـــد نفسه ، والحكم مبني على الظاهر .

(والمستطيع يجزيه الحج متسكما) أي متكلفا له بغير زاد، ولاراحلة لوجود شرط الوجوب وهو الإستطاعة ، بخلاف ما لو تكلفه غير المستطيع (والحج مشيا أفضل) منه ركوبا، (إلا مع الضعف عن العبادة، فالركوب أفضل، فقد حج الحسن عليه السلام ما شيا مرارا، قيل: إنها خسس وعشرون (٣) حجة)، وقيل: عشرون رواه الشيخ في التهذيب (٤)، ولم يذكر في الدروس غيره (٥)، (والمحامل تساق بين يديه) وهو أعلم بسنة جده عليه الصلاة والسلام من غيره، ولأنه أكثر مشقة، وأفضل بسنة جده عليه الصلاة والسلام من غيره، ولأنه أكثر مشقة، وأفضل

<sup>(</sup>١) هذا وجه ثبوت اليمين عليها حيث إنها منكرة بدايل أنها لو اعترفت بقول الزوج نفعه هذا الاعتراف وهذا شأن المنكر في باب القضاء . «واليمين على من أنكر » .

ووجه عدم اليمين: أن ذلك الوجه مخصوص بباب القضاء المالي وهنا تكون الدعوى راجعة الى العبادات ، كما لو ادعى أحد على غيره حق رد السلام فليس على منكره الىمن .

 <sup>(</sup>٢) يعني أن حكمنا بتقديم قولها هو حكم ظاهري لا يغير الواقع عما هو
 عليه ، فلو كان الزوج يعلم بواقع الأمر فله متعها باي صورة استطاع .

<sup>(</sup>٣) مستدرك الوسائل ٢١/٥ ابواب وجوب الحج وشرائطه .

<sup>(</sup>٤) ج ٥ ص ١١ ط نجف: وفي الوسائل ٣٢/٣ ابواب وجوب الحج وشرائطه .

<sup>(</sup>٥) اي غير القول الأخير .

الأعمال أ حمر أها (١) وقبل: الركوب أفضل مطلقا (٢) ، تأسياً بالنبي صلى الله عليه وآله فقد حج راكبيا (٣) ، قانا فقد طاف راكبيا (٤) ، ولا يقولون بأفضليته كيفك فبتي أن فعله صلى الله عليه وآله وقع لبيان الجواز ، لا الأفضلية . والأقوى النفصيل الجيامع بين الأدلة بالضعف عن العبادة ، من اللماء ، والقراءة ، ووصفها من الخشوع ، وعدمه (٥) وألحق بعضهم بالضعف كون الحامل له على المشي توفير المال (٦) ، لأن دفع رذيلة الشح (٧) عن النفس من أفضل الطاعات ، وهو حسن (٨)، ولا فرق بين حجة الإسلام وغيرها .

( ومن مات بعد الإحرام ، ودخول الحرم أجزأ ) (٩) ، عن الحج ، سواء مات في الحل ، أم الحرم ، محرما ، أم محلا كما لومات بين الإحرامين

(١) اشارة الى حديث نبوي مرسل . فني مجمع البحرين عن ( ابن عباس) « افضل الاعمال أحزها » وقريب منه في النهاية ( لابن الاثير ) . وفسروه بالأشد والأنقن والأمنن .

- (٢) حتى في صورة عدم الضعف عزالهبادة ، وعدم البخل من صرفالمال
  - (٣) الوسائل ١ و ٣٣/٤ ابواب وجوب الحج وشرائطه .
    - (٤) الوسائل ١ و ٨٤/٢ من ابواب الطواف.
- (٥) يعني مع عدم شيء من ذلك فالمشي أفضل . والدليل على هذا الجمع صحيحة سيف النار عن الصادق عليه السلام قال : ٤ تركبون احب الي ، فإن ذلك اقوى على الدعاء والعبادة ، الوسائل ٥ ٣٣/٩ ابواب وجوب الحج وشرائطه .
  - (٦) يعنى از دياده وتكثره . وهذا ناش عن بخل وهو مبغوض :
    - (٧) اي البخل الشديد ، أو هو مع الحرص .
- (٨) يعني وهذا الإلحاق حسن ، نظراً الى العنوان الثانوي المحمل على ذلك
  - (٩) في نسخة : أجزأه .

في إحرام الحج ، أم العمرة (١) ، ولا يكني مجرد الإحرام (٢) على الأقوى وحيث أجزأ لا يجب الاستنابة في إكماله ، وقبله (٣) ، تجب من الميقات ان كان مستقرأ (٤) ، وإلا سقط ، سواء تلبس ، أم لا ، (ولو مات قبل ذلك وكان) الحج (قد استقر في ذمته) بأن اجتمعت له شرائط الوجوب ومضى عليه بعده مدة يمكنه فها استيفاء جميع أفعال الحج فلم يفعل ( تقضي عنه ) الحج (من بلده في ظاهر الرواية ) .

الأولى أن يراد بها الجنس ، لأن ذلك ظاهر أربع روايات في الكافي أظهرها دلالة رواية أحمد بن أبي نصر عن محمد بن عبدالله قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل بموت فيوصي بالحج من أبن يحج عنه ؟ قال عليه السلام : على قدر ماله ، إن وسعه ماله فن منزله، وإن لم يسعه من الكوفة فن المدينة (٥) لم يسعه ماله من منزله فن الكوفة ، فإن لم يسعه من الكوفة فن المدينة (٥) لم يسعه ظاهر الرواية لإمكان أن يراد بماله ما عينه أجرة للحج بالوصية ، فإنه يتعين الوفاء به مع خروج مازاد عن أجرته من الميقات ، من الثلث (٦) إجماعا (٧) ،

<sup>(</sup>١) بشرط دخوله محرم .

 <sup>(</sup>۲) م غير دخوله الحرم وذلك للنصوص الواردة في الوسائل الباب ٢٦ من ابواب وجوب الحج وشرائطه .

<sup>(</sup>٣) اي قبل دخول الحرم . تجب الاستنابة عنه .

 <sup>(</sup>٤) بأن كان ثاني عام استطاعته ، وإلاسقط الحج رأساً ، لكشفه عن عدم الوجوب أصلا .

<sup>(</sup>٥) الكافي ج ٤ ص ٣٠٨ الوسائل ٣/٣ ابو إب النيابة في الحج .

<sup>(</sup>٦) اي أن القدر الزائد عن اجرة الحج الميقاتي يخرج من الثلث .

<sup>(</sup>٧) قيد لقوله : يتعبن الوفاء ... الح .

وإنما الخلاف فيما لو أطلق الوصية (١) ، أو علم أن عليـــه حجة الإسلام ولم يوص بها .

والآقوى القضاء عنه من الميقات خاصة ، لأصالة البراءة من الزائد ، ولأن الواجب الحج عنه ، والطريق لا دخل لها في حقيقته ، ووجوب سلوكها من باب المقدمة ، وتوقفه على مؤنة فيجب قضاؤها عنه (٢) ، يندفع بأن مقسدمة الواجب إذا لم تكن مقصودة بالذات لا تجب وهو هنا كذلك ، ومن ثم لوسافر إلى الحج لابنيته ، أو بنية غيره ، ثم بداله (٣) بعد الوصول إلى الميقات الحج أجزأ ، وكذا لوسافر ذاهلا ، أو بجنونا ثم كمل قبل الاحرام ، أو آجر نفسه في الطريق الخسيره (٤) ، أو حج متسكماً بدون الفرامة (٥) ، أو في نفقة غيره ، أو غير ذلك (٦) من الصوارف عن جعل الطريق مقدمة للواجب ، وكثير من الأخبار ورد مطلقا (٧) في وجوب

- (١) يعني أوصى بالحج ولم يقيده ببلد ولا عبن مالا مقدراً .
- (۲) هذا اعتراض. وحاصله: أن المنوب عنه لوكان يحج بنفسه لكان عليه سلوك الطريق. واو من باب المقدمة. وكانت هذه تعد ، ونة من مؤنات الحج عليه. فليكن في النائب ايضاً كذلك.
- (٣) يعني لم يكن عازماً على الحج ولكن عند مروره على الميقات عرض له
   عزم على الحج ،
  - (٤) اي آجر قاصد الحج في نفسه اثناء الطريق للعمل لغيره .
- (٥) اي من غير أن يغرم زاداً أو راحلة فكان في الطريق متسكماً مع أنــه مستطيع في نفسه .
- (٦) بأن سافر وهوغيربالغ ، ثم بلغ عند المبقات ، أوكان مجنوناً في الطريق ثم افاق في الميقات .
- (٧) من غير تقييد بالبلد. الوسائل الباب ٢٥ و٢٦ ابو ابو جوب الحجو شر ائطه.

الحج عنه ، وهو لا يقتضي زيادة على أفعاله المخصوصة .

- 171 -

والأولى حمل هذه الأخبار (١) على مالوعين قدرا ، ويمكن حسل غير هذا الخبر (٢) منها على أمر آخر (٣) ، مع ضعف سندها، واشتراك عمد بن عبد الله في سند هذا الخبر بين الثقة ، والضعيف ، والمجهول (٤) ومن أعجب العجب هنا أن ابن إدريس ادعى تواتر الأخبار بوجوبه من عين البلد ، ورده في المختلف بأننا لم نقف على خبر واحد فضلا عن التواتر ، وهنا جعله ظاهر الرواية ، والموجود منها أربع فتأمل (٥) ، ولو صح هذا الحبر لكان حمله على إطلاقه أولى ، لأن ماله المضاف إليه يشمل جميع ما علكه ، وإنما حملناه ، لمعارضته للأدلة الدالة على خلافه ، مع عدم صحة سنده ، ونسبة الحكم هنا إلى ظاهر الرواية فيه نوع ترجيح مع توقف ، سنده ، ونسبة الحكم هنا إلى ظاهر الرواية فيه نوع ترجيح مع توقف ،

وعلى القول بنه ( فلو ضاقت التركة ) ، عن الأجرة من بلده ( فمن حيث بلغت ) إن أمكن الاستثجار من الطريق ، ( ولو من الميقات ) إن

- (١) اي الأخبار الدالة على الاستنابة من البلد .
  - (٢) اي خبر ( احمد بن ابي نصر ) المنقدم .
- (٣) كالحمل على صورة قيام القرينة على ارادة البلد في الوصيــة ،
   او التصريح به .
  - (٤) اذن فيسقط الجميع عن صلاحية الاستدلال بها .
- (ه) لعله اشارة الى امكان الجمع بين كلمات الأصحاب بأن يقال مقصود (ابن ادريس قدس سره) من التواتر هو قطعبة الأمر ولوبالقرائن فذكر الملزوم واراد لازمه، ومقصود (العلامة قدس سره) عدم الوقوف على خبر صحيح تام الدلالة، ومقصوده هنا من الرواية جنسها، أوخصوص الخبر المذكور في الشرح لعدم الاعتناء بالباقي.

لم تحتمل (١) سواه ، وكذا لو لم يمكن بعد فوات البلد ، أو ما يسع منه (٣) إلا من الميقات ، ولو عين كونها من البلد فأولى بالتعيين من تعيين ملك يسعه منه ، وصله ما لو دلت القرائن على إرادته (٣) ، ويعتبر الزائد من الثلث مع عدم إجازة الوارث إن لم نوجبه من البلد ابتداء (٤) ، وإلا فمن الأصل وحيث يتعذر من الميقات يجب من الأزيد ولو من البلد حيث يتعذر من أقرب منه (٥) من باب مقدمة الواجب حيثلا ، لا الواجب في الأصل (ولو حج ) مسلما ، (ثم ارتد ، ثم عاد) إلى الإسلام (لم يعد) حجه السابق (على الأقرب) ، للاصل ، والآيسة (٢) ، والحبر (٧)

<sup>(</sup>١) الضمير المستتر راجع الى التركة .

<sup>(</sup>٢) بأن لم تحتمل التركة لا من بلد الميت ، ولا من البلاد التالية له .

<sup>(</sup>٣) اي ارادة البلد .

<sup>(</sup>٤) فلو او جبنا الحج عنه من البلد ابتداء لم يحسب الزائد على الميقات من الثلث ، بل من الأصل .

 <sup>(</sup>٥) يغني لم يمكن الاستنابة لا من الميقات ، ولا من بلد اقرب الى الميقات من بلده .

<sup>(</sup>٦) أما الاصل فهي أصالة عدم الوجوب ثانياً ، وأصالة براءة ذمته .

وأما الآية فمفهوم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتُدُدُ مَنْكُمْ عَنْدَيْنَهُ فَيَمَتَ وَهُو كَافُرُ فاولئك حبطت أعمالهم ﴾ (١) دلت على أنه اذا لم يمت على الكفر ، بل تاب قبل موته لم تحبط أعماله ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَةَ خَبِرًا رِهْ (٢) ﴾ .

<sup>(</sup>٧) الوسائل ٣٠/١ ابواب مقدمات الحج.

<sup>(</sup>١) البقرة : الآية ٢١٧ .

<sup>(</sup>٢) الزلزلة: الآية ٧.

وقيل : يعيد لآيــة الإحباط (١) ، أو لأن المسلم لا يكفر (٢) ، ويندفع باشتراطه بالموافاة عليه (٣) كما اشترط في ثواب الإيمان ذلك (٤) ، ومنع عدم كفره (٥) ، للآية المثبتة للكفر بعد الإىمان ، وعكسه . وكما لا يبطل مجموع الحج كذا بعضه مما لا يعتبر استدامته حكما كالإحرام (٦) فيبني عليه

(١) وهوقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ بَكُفُرُ بِالْأَعَانُ فَقَطَ حَبْطُ عَلَّهُ (١) ﴾ والاحباط هو افساد العمل وجعله هباءًا . قال تعالى : ﴿ وَقَدْمُنَا الَّي مَا عُمَلُوا مِنْ عُمْلُ فَجَعَلْنَاهُ هماءاً منثوراً (٢) ۽ .

(٢) بناءًا على أن من رأى الحق لا يمكنه إنكاره ، فيكشف ارتداد المسلم عن أنه لم يكن مسلما حيمًا أنى بالجج ، فوقع حجه باطلا .

لكن المبنى فاسد بصر مح الآيات والأخيار .

(٣) هذا دفع اشكال الإحباط . حيث إن الاحباط مشروط بالموت على الكفركما في الآية ٢١٧ من سورة البقرة وقد تقدمت .

(٤) اى الموت على الاعان و

- 177 -

 (٥) هذا جواب عن اشكال عدم ارتداد المسلم . والآية المشار اليها هي قوله تعالى : 9 إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرآ لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهدمهم سبيلا (٣) » .

(٦) هذا مثال لما لا تعتبر فيه الاستدامة الحكيــة ، فمن أحرم ثم نوى الرجوع في الأثناء، ثم بداله في الآتمام فإنه لايبطل احرامه، وهذا مخلاف الطواف فإنه لو طاف اربعة اشواط ، ثم رجع عن نيته وقطعه ، ثم بداله في الاتمام كانعليه استيناف الطواف.

<sup>(</sup>١) المائدة : الآبة ه .

 <sup>(</sup>٢) الفرقان: الآبة ٢٣.

<sup>(</sup>٣) النساء: الآية ١٣٧.

لو ارتد بعده (١) ، (ولو حج مخالفا ، ثم استبصر لم بعد إلا أن يخل بركن ) عندنا ، لا عنده على ما قيده المصنف في الدروس (٢) ، مع أنه عكس في الصلاة فجمل الاعتبار بفعلها صحيحة عنده ، لا عندنا ، والنصوص خالية من القيد (٣) ، ولا فرق بين من حكم بكفره من فير ق المخالفين ، وغيره في ظاهر النص (٤) .

ومن الإخلال بالركن حجه قرانا بمعناه عنده (٥)، لا المخالفة في نوع الواجب المعتبر عندنا (٦)، وهل الحكم بعدم الإعادة لصحة العبادة في نفسها بناء على عدم اشتراط الإيمان فيها، أم اسقاطا للواجب في الذمسة كاسلام الكافر (٧) قولان، وفي النصوص (٨) ما يدل على الثاني.

- (١) ايانكانالارتدادېعد دخوله فيالعمل الذي لانه تبر فيه الاستدامة الحكمية
- (۲) يعني هذا التقييد لا يستفاد من ظاهر كلام المصنف رحمه الله هنـــا ،
   لكنه مراد بقرينة ذكره في الدروس .
- (٣) حيث دات على أنه اوحج ثم استبصر لم بهُ مدحجه من غير تقبيد بأن حجته كالت صحيحة ام لا ، راجع النصوص في الوسائل الباب / ٢٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه ،
  - (٤) الوسائل الباب / ٢٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه.
- (ه) حج القرآن عندنا : أن يحرم للحج ويسوق الهدي وبعد اكمال الحج يحرم للعمرة أما عند اهل السنة فهو أن ينوي بالاحرام للحج والعمرة. معاً ، فلو حج من يخالفنا في المذهب قرآناً بالمعنى المعتبر عندنا وكان فرضه القرآن مثلا لم يكن علا بالركن ، أما لوكان فرضه التمتع وأتى بالقرآن فهو مخالف في نوع الواجب .
  - (٦) يعني المحالفة في نوع الواجب عندنا لا يكون اخلالا بالركن .
  - (٧) حيث كان واجباً في ذمته قبل اسلامه ، لكن بعد اسلامه يسقط .
- (٨) راجع الوسائل ٤ / ٣١ ابواب مقدمات العبادة وكذلك الباب / ٢٩ .

(نهم يستحب الإعادة ، للنص (١)) ، وقبل : يجب ، بناءً على إشتراط الإيمان المقتضي لفساد المشروط بدونه ، وبأخبار حلُهـــا على الاستحباب طريق الجمع (٢) .

(القول في حج الأسباب (٣)) بالنذر وشبه والنيابة ، ( لو نذر الجج وأطلق كفت المرة ) غيراً في النوع والوصف ، إلا أن يعين أحسدهما ، فيتعين الأول مطلقا (٤) ، والثاني إن كان مشروعا كالمشي ، والركوب ، لا الحفاء (٥) ونحوه (٦) ، ( ولا يجزىء ) المنذور ( عن حجة الإسلام ) سواء وقع حال وجوبها (٧) ، أم لا ، وسواء نوى به (٨) حجة الإسلام أم النذر أم هما ، لاختلاف السبب المقتضي لتعدد المسبب .

( وقيل ) والقائل الشيخ ومن تبعه : ( إن نوى حجة النلر أجزأت ) عن النذر وحجة الإسلام على تقدير وجوبها حينئذ ، ( وإلا فلا ) ، استناداً

<sup>(</sup>۱) راجع الوسائل ۱ و ۲ و ۳ / ۲۳ ابواب وجوب الجج وشر ائطه .

 <sup>(</sup>۲) بینها و بین ما یدل علی عدم وجوب الاعادة ـ الوسائل ۵ ـ ۳ / ۳۳ / ۱۹۹
 ابواب وجوب الحج و شر ائطه .

<sup>(</sup>٣) اي الحج الواجب باسباب عارضة .

<sup>(</sup>٤) تمتعاً، وقراناً، وإفراداً.

 <sup>(</sup>٥) بكسر الجاء هو المشي من غير نعال ولا خف.

<sup>(</sup>٦) كالمشي على الأيدي والأرجل ، او المشي على رجل واحدة .

<sup>(</sup>٧) يعني وقع النذر زمان تحقق الاستطاعة .

<sup>(</sup>٨) يعني نوى بالمنذور \_ عند الامتثال والاحرام \_ أنه حجة الاسلام ، فلا يقع عنها وكذلك لو لوى امتثال النذر فقط ، ومثله مالو نوى كليهما مع ... باحرام واحد .

إلى رواية (١) حملت على نذر حجة الإسلام ، (ولو قيد نذره بحجة الإسلام فهي واحدة) وهي حجة الإسلام ، وتنأكد بالنذر بناءً على جواز نذر الواجب، وتظهر الفائدة في وجوب الكفارة مع تأخيرها عن العام المعبن (٢) أو موته (٣) قبل فعلها مع الإطلاق متهاونا . هذا إذا كان عليه حجة الإسلام حال النذر ، وإلاكان مراعى بالإستطاعة ، فإن حصلت وجب بالنذر أيضا ولا يجب تحصيلها هنا على الأقوى (٤) ، ولو قيده (٥) بمدة معينة فتخلفت الاستطاعة عنها بطل النذر .

(ولو قيد غيرها) أي غير حجة الإسلام (فها اثنتان) قطعا ، ثم إن كان مستطيعا حال النذر ، وكانت حجة النذر مطلقة (٦) ، أو مقيدة بزمان متأخر عن السنة الأولى قدَّم حجة الإسلام، وإن قيده بسنة الاستطاعة كان انعقاده مراعى بزوالها قبل خروج القافلة ، فإن بقيت بطل ، لعدم القدرة على المنذور شرعا ، وإن زالت انعقد ، ولو تقدم النذر على الاستطاعة ثم حصلت قبل فعسله تُقدَّمت حجة الإسلام ، إن كان النذر مطلقاً ،

<sup>(</sup>۱) بل روايات راجع الوسائل الباب ۲۷ من ابواب وجوب الحج وشرائطه .

<sup>(</sup>٢) فإنه بدون النذر لا كفارة عليه ، ومعه يجب عليه كفارة خلف النذر

 <sup>(</sup>٣) عطف على (تأخيرها): فيجب على الورثة القضاء، وكفارة خلف النذر. أما لو لم يكن ناذراً فلا بجب سوى القضاء.

 <sup>(</sup>٤) حيث قيده بحجة الاسلام وهي لانجب ما لم تحصل الاستطاعة بنفسها
 ولا يجب تحصيل الاستطاعة :

 <sup>(</sup>٥) يعنى قيد نذر حج الاستطاعة بمدة معينة .

<sup>(</sup>٦) تشمل السنة القادمة باطلاقها :

أو مقيداً بما يزيد (١) عن تلك السنة ، أو بمثايرها (٢) ، وإلا قدَّم النذر ، ورد وي في وجوب حجة الإسلام بقاء الاستطاعة إلى الثانية (٣) .

واعتبر المصنف في الدروس في حج النذر الاستطاعة الشرعية ، وحينئذ فتشقداً محجة النذر (٤) مع حصول الاستطاعة بعده وإن كان مطلقا (٥) وبراعى في وجوب حجة الإسسلام الاستطاعة بعدها ، وظاهر النص (٦) والفتوى كون استطاعة النذر عقلية ، فيتفرع عليه ما سبق (٧) . ولو أهمل حجة النذر في العام الأول ، قال المصنف فيها (٨) تفريعا على مذهبه : وجبت حجة الإسسلام أيضاً (٩) . وبشكل بصيرورته حينئذ كالدين ،

- (۱) بأن قيد نذره بثلاث ، او خمس سنين .
- (٢) اي غير تلك السنة من السنين الاخرى.
- (٣) اي السنة الثانية ، فلو بقيت الاستطاعة اليها وجبت حجة الاسلام ،
   والا فلا . لأن الحج المنذور واجب في السنة الاولى وهو مانع شرعي عن انيسان
   حجة الاسلام ، والمانم الشرعي كالمانم العقلي .
- (٤) يغي اذا كان المعتبر في حج النذر الاستطاعة الشرعية فاللازم هوتقدم حج النذر مع حصولالاستطاعة بعدالنذر ، لأن الاستطاعة الحاصلة محققة لموضوع النذر ، ثم إن بقيت الاستطاعة الىالسنة الثانية وجبت حجة الاسلام ايضاً ، وإلافلا
  - (٥) يعني و إن كان النذر مطلقاً وغير مقيد بتلك السنة .
    - (٦) الوسائل الباب ٨ من كتاب النذر والعهد .
- (٧) من التفصيل بين ما لو قيده بتلك السنة ، أو أطلق ، او قيده بغيرها
   حسب ما تقدم .
  - (٨) في الدروس .
- (٩) لأن الاستطاعة التي هي شرط وجوب (حجة الاسلام) و (حج النذر)
   قد حصلت ، فيصدق أنه كان مستطيعاً للحج إستطاعة ونذراً ولم يفعل .

فيكون من المؤنة ، (وكذا) حكم (المهدو اليمين ، ولو نذر الحج ماشياً وجب) مع إمكانه ، سواء جعلناه أرجح من الركوب ، أم لا على الأقوى (١) ، وكذا لو نذره راكباً . وقبل : لا ينعقد غير الراجح منها ، ومبدؤه بلد الناذر على الأقوى ، عملا بالعرف ، إلا أن يدل (٢) على غيره فيتبع . ويحتمل آول الأفعال ، لدلالة الحال (٣) عليه ، وآخره منتهى أفعاله الواجبة ، وهي رمي الجهار (٤) ، لأن المشي وصف في الحج المركب من الأفعال الواجبة ، فلايتم إلا بآخرها . والمشهور وهو الذي قطع به المصنف في الدوس أن آخره طواف النساء .

(ويقوم في المعبر ) لو اضطر إلى عبوره ، وجوبا على ما يظهر من العبارة وبه صرح جماعة ، استناداً إلى رواية تقصر ، لضعف سندها عنه (٥) :

لكن يشكل بأن الواجب في السنة الاولى هو حج النذر فاذا لم يفعله بني ديناً في ذمته ، فما لم يؤده لا يصدق أنه مستطيع لحجة الاسلام ، لأن اداء الديون من المؤنة التي هي شرط في وجوب حجة الاسلام .

<sup>(</sup>۱) لكونه مشروعاً في الجملة حيث لا يعتبر في انعقاد النذر أن يكون متعلقه ارجح ، بل يكفي مطلق الرجحان الذاتي ولو كان بالنسبة الى غيره مرجوحاً (۲) بالقرائن اللفظية ، او المقامية .

<sup>(</sup>٣) اي يحتمل اعتبار الركوب او المشي المنذور من اول افعال الحج ، لدلالة الحال اي دلالة قوله: « احج راكباً ». فراكباً حال وهو قبد للحج ، والحج هي الافعال المخصوصة.

<sup>(</sup>٤) بناء على تقديم طواف الزيارة والسعي وطواف النساء على المبيت بمى فلو أخرها كان آخر افعال الحج هو طواف النساء ، و بهذا التفصيل يمكن الجمع بين القولين .

اي عن اثبات الوجوب وان لم تقصر عن اثبات الاستحباب راجع =

وفي الدروس جعله أولى، وهو أولى خروجا من خلاف من أوجبه (١)، وتساهلا في أدلة الاستحباب. وتوجيهه بأن الماشي يجب عليه القيام وحركة الرجلين، فإذا تعسفر أحدهما لانتفاء فائدته بتي الآخر مشترك، لانتفاء الفائدة فيها (٢)، وإمكان فعلها بغير الفائدة.

(فلو ركب طريقه) أجمع ، (أو بعضه قضى ماشياً) الإخلال بالصفة (٣) فلم يجز . ثم ان كانت السنة معينة فالقضاء بمعناه المتعارف ، ويلزمه مع ذلك كفارة بسببه (٤) ، وإن كانت مطلقة فالقضاء بمعنى الفعل ثانيا ولا كفارة ، وفي الدروس لو ركب بعضه قضى ملفقا ، فيمشي ماركب ويتخبر فيا مشى منه ، ولو اشنبهت الأماكن إحتاط بالمشي في كل ما يجوز فيه أن يكون قد ركب . وما اختاره هنا أجود (٥) ، (ولو عجز عن المشي ركب) مع تعين السنة ، أو الإطلاق واليأس من القلدرة ولو بضيق وقته لظن الوفاة (٢) ،

- (١) يمي لو قلنا باولوية القيام في العبّر فهو قول وسط : لم نوجب ذلك ولم نخالف من قال بالوجوب ، فقد خرجنا عن مخالفة القائل بالوجوب مخالفـــة بالكلية . بل وافقناه في أصل الرجحان وان خالفناه في اللزوم والوجوب .
- (٢) يعني أن القيام في المعبر ايضاً خال عن الفائدة ، كما كانت حركة الرجلين فيه خالية عن الفائدة .
  - (٣) في نسخة ( بصفته ) . والمعنى واحد .
  - (٤) اي بسبب النذر المعبن الذي خالفه .
- (٥) اذمع التلفيق لا يصدق عنوان (الحج ماشياً)، فإن هنا حجبن كل منهما ملفق من الركوب والمشي، أما حج واحد موصوف بالمشيء فليس في البين (٦) تعليل لضيق الوقت .

<sup>=</sup> الوسائل ١/٣٧ ابواب وجوب الحج وشرائطه .

وإلا توقع المكنة (١) .

(و) حيث جاز الركوب (ساق بدنة). ، جبراً للوصف الفائت ، وجويا على ظاهر العبارة ، ومذهب (٢) جماعة ، واستحبابا على الأقوى ، جما بين الأدلمة (٣) ، وتردد في الدروس . هسذا كله مع اطلاق نلمر الحج ما شيا ، أو نذرهما (٤) لا على معنى جعل المشي قيداً لازما في الحج بجيث لا يريد إلا جمعها ، وإلا سقط الحج أيضاً مع العجز عن المشي .

(ويشترط في النائب) في الحج (البلوغ والعقل والحلو) أي خلو ذمته (من حج واجب) في ذلك العام ، (مع التمكن (ه) مَنه ولو مشيا) حيث لا يشترط فيه الاستطاعة (٦) كالمستقر من حج الاسلام ثم يذهب المال ،

<sup>(</sup>١) يعنى إن لم يعيّن ولم ييأس بعد ُ انتظر وقتاً يمكنه الوصف :

<sup>(</sup>۲) مجرور عطفاً على « ظاهر » .

<sup>(</sup>٣) الدالة بعضها على الوجوب، وبعضها على العدم، ففي رواية الحلبي: « فليركب وليسق بدنة »، وفي رواية ( ابن ادريس ): « اذبح فهو أحب الي . . الى ان قال: من جعل لله على نفسه شيئاً فبلغ فيه مجهوده فلا شيء عليه وكان الله أعلى لعبده » .

راجع الوسائل ٣ ـ ٣٤/٦ أبواب وجوب الجبج

<sup>(</sup>٤) أي: نذر حجاً ونذر مشياً الى الحج .

 <sup>(</sup>٥) قيد للخلو من حج واجب. اي لايكون عليه حج واجب وهو قادر
 على أداءه عن نفسه ولا يفعله وهو بريد النيابة عن الغير :

 <sup>(</sup>٦) يعني أنه بعد استقرار الوجوب لانشترط الاستطاعة الشرعية فيجب
 عليه ولو تسكعاً .

فلا تصح نيابة الصبي (١) ، ولا المجنون مطلقا (٢) ، ولا مشغول الذمة به يا عام النيابة ، للتنافي (٣) ، ولو كان في عام بعده (٤) كمن نذره كذلك أو استؤجر له صحت نيابته قبله ، وكذا المعبن (٥) حيث يعجز عنه ولو مشيا لسقوط الوجوب في ذلك العام ، للعجز وإن كان باقيا في الذمة ، لكن يراعى في جواز استنابته ضيق الوقت ، بحيث لا يحتمل تجدد الاستطاعة على خلاف المعادة . فلو استؤجر كذلك (٦) ، ثم اتفقت الاستطاعة على خلاف المعادة لم ينفسخ (٧) ، كما لو تجددت الاستطاعة لحج الاسلام بعدها (٨) ، فيقد م

(والاسلام) إن صححنا عبادة المخالف ، وإلا اعتبر الايمان أيضاً ، وهو الأقوى . وفي الدروس حكى صحة نبابة غير المؤمن عنــــه (٩) قولا

- (١) تفريع على قوله: يشترط في النائب البلوغ . . . الخ
- (٢) الاطلاق بالنسبة الى الصبي والمجنون كليمها وهو ناظر الى التقييد بالنسبة الى مشغول الذمة . فإن ذاك لاتجوز له النيابة عام الاشتغال فقط ، أما هما فلايجوز له النيابة مادام وصف عدم البلوغ والجنون باقياً .
  - (٣) أي بين النيابة عن الغير ذلك العام ، وبين اشتغال ذمته فيه أيضاً .
    - (٤) أي كانت ذمته مشغولة بالحج في عام بعد عام النيابة .
- (٥) يهني او تعين عليمه الحج في عام خاص لكنه لعجزه عن الأداء مطلقاً
   حتى مشياً يسقط عنه فيصح له أن ينوب عن الغير
  - (٦) أي في ضيق الوقت ، مع عدم احتمال تجدد الاستطاعة .
    - (٧) أي عقد الاجارة والنيابة .
    - (A) أي حصلت الإستطاعة بعد أن آجر نفسه للنيابة .
- (٩) أي نيابة غير المؤمن عن المؤمن . فقد حكى المصنف (ره) هذا القول بنحو « قيل » ، وهذا يشعر باستضعافه لهذا القول .

مشعراً بتمريضه ، ولم يرجح شيئا ، (وإسلام المنوب عنه ، واعتقاده الحق ) فلا يصح الحج عن المخالف مطلقا (۱) ، ( إلا أن يكون أبا للنائب ) وإن علا للأب ، لا للأم ، فيصح وإن كان ناصبيا (۲) . واستقرب في الدروس اختصاص المنع بالناصب ، ويستنى منه الأب (۳) . والأجود الأول ، للرواية (٤) ، والشهرة ، ومنعه بعض الأصحاب مطلقا (٥) . وفي الحاق باقي المبادات به وجه (٦) ، خصوصا إذا لم يكن ناصبيا (٧) .

(ويشترط نية النيابية) بأن يقصد كونه نائباً ، ولما كان ذلك أعم من تعيين من ينوب عنه نبه على اعتباره أيضا بقوله ، (وتعيين المنوب عنه قصداً) في نيسة كل فعل يفتقر إلها. ولو اقتصر في النية على تعيين المنوب عنه ، بأن ينوي أنه عن فلان أجزاً ، لأن ذلك يستلزم النيابية

<sup>(</sup>١) سواء كان من أقاربه أم لا ، وسواء كان ناصبياً أم غير ناصبي .

 <sup>(</sup>۲) أي كان الأب ناصبياً ، والناصبي : من نصب العداء لأهل البيت عليهم السلام .

 <sup>(</sup>٣) يعني تصح النيابة عن المخالف مالم يكن ناصبياً ، إلا في الأب فإنها تجوز وإن كان ناصبياً .

<sup>(</sup>٤) المروية في الوسائل الباب ٢٠ من أبواب نيابة الحج .

<sup>(</sup>a) أي واو كان أباً للنائب

 <sup>(</sup>٦) يعني مل تصح النبابة \_ في سائر العبادات كالصلاة والصوم \_ عن المخالف إذا لم يكن ناصبياً ، أو كان أبا للنائب كما في الحج ؟.

لــه وجــه للجواز ، استفادة من التعليل الوارد في جواز النيابة في الحج بأنه تخفيف له في العذاب ، وهذه العلة تجري في سائر العبادات أيضاً .

راجع الوسائل ١٣/٨ أبواب قضاء الصلوات

<sup>(</sup>٧) لأنه أولى بتخفيف العذاب عنه .

عنه (١) ، ولا يستحب التلفظ بمدلول هذا القصد (٢) ، (و) انما (يستحب) تعيينه (لفظا عند باقي الأفعال) ، وفي المواطن كلها بقوله: اللهم ما أصابني من تعب ، أو لغـوب ، أو نصب (٣) فأجر فلان بن فلان ، وأجرني في نيابتي عنه . وهذا أمر خارج عن النية (٤) متقدم عليها ، أو بعدها ، وتبرأ ذمته ) أي ذمـة النائب من الحج ، وكذلك ذمة المنوب عنه . إن كانت مشغولة (لو مات) النائب ( محر ما بعد دخول الحرم ) ظرف للموت لا للاحرام ، (وإن خرج منه ) من الحرم ( بعده ) أي بعد دخوله ومثله ما لو خرج من الإحرام أيضا كما لو مات بين الإحرامين ، الاأنه لا يدخل في العبارة ، لفرضه الموت في حال كونـه محرما ولو قال بعد الاحرام ، ودخول الحرم ، الصدة البعدية بعدهما (٢) وأو لوية (٧) الموت

- (١) لأنه لامعني لتعيين المنوب عنه في نية الاحرام سوى أنه عنه .
- (٢) لأن الاعتبار بالمنيـة وهي القصد، أما اللفظ الخاص فلا اعتبار به من
   حيث هو .
- (٣) تعب (كحسن) مصدر (تَعَيِّب) بكسر العين بمعنى أعيى. ولغوب (كَقَعُود) مصدر لَغُنُّب بضم العين بمعنى الأعياء الشديد. ونصب (كحسن) أيضاً مصدر بمعنى تعب .
  - (٤) يعني هذا دعاء مستحب خارج عن اعتبار النية ، وليس جزءاً منها .
- (٥) اي شمل لفظه صورة موته بعد الخروج عن الاحرام وصورة موته بعد الحزوج عن الحرم .
- (٦) لصدق الموت بعد الاحرام ودخــول الجرم على الموت بعد الحروج عن الحرم وبعد الحروج عن الاحرام .
- (٧) جواب عن سؤال مقدر ، توضيح السؤال : أنه اذا كان الموت في اثناء الاحرام مهرء للذمة فالموت بعد إتمام الإحرام اولى بالامراء .
- ( والجواب ) : أنالاولوية ممنوعة ، لأن الأولوية هنا قياس محض . نظر آ =

بعده (۱) منه (۲) حالته (۳) ممنوعة ، (ولو مات قبل ذلك (٤)) سواء كان قد أحرم ، أم لا لم يصح الحج عنها ، وإن كان النائب أجيرا وقد قبض الأجرة (استُميد من الأجرة بالنسبة ) أي بنسبة ما بني من العمل المستأجر عليه (٥) ، فإن كان الاستشجار على فعل الحج خاصة ، أو مطلقاً (٦) ، وكان موته بعد الإحرام استحق بنسبته إلى بقية أفعال الحجج ، وإن كان عليه وعلى الذهاب استحق أجرة الذهاب والإحرام ، واستُميد الباقي ، وإن كان عليها وعلى العود (٧) فبنسبته إلى الجميع ، وإن كان موته قبل

- محتاج الى نص خاص في كل مورد ، وهو منني ، فالفارق النص .
  - (١) مرجع الضمير ( الاحرام ) .
     (٢) مرجع الضمير ( الموت ) .
    - را) عربع السهار (الوت) .
  - (٣) مرجع الضمير ( الاحرام ) .
- (٤) اي قبل الإحرام ، وقبل دخول الحرم معاً ، بأن لم يحرم اصلا ، اواحرم ولم يدخل الحرم بعد .
  - (a) فإن بتي نصفه استعيد نصف الاجرة ، وإن بتي ثلثه استعيد ثلثها .

ولكن يجب أن يلحظ العمل الواقع عليه ضيغة الأُجرة . هل هي نفس أعمال الحج ، أو هي مع مقدماتها ، فإن النسبة نختلف في كل من الصورتين .

- (٦) اي غير مين أنه للأعمال فقط ، او هي مع المقدمـــات والمؤخرات من الذهاب والاياب ، فإن في هذه الصورة تحمل الاجارة على الأعمال فقط ، لأن لفظة الحج ظاهرة في ذلك .
  - (٧) اي على فعل الحج وعلى الذهاب اليه وعلى العود منه .

الإحرام ، فني الأولسين (١) لا يستحق شيئاً ، وفي الأخيرين (٢) بنسبة ما قطع من المسافة إلى ما بني من المستأجر عليه .

وأما القدول بأنه يستحق مع الإطلاق بنسبة ما فعسل من الذهباب إلى المجموع منسه ومن أفعال الحج والعود كما ذهب إليه جماعة ، فني غاية الضعف ، لأن مفهوم الحج لا يتناول غير المجموع المركب من أفعالسه الخاصة (٣) ، دون الذهاب إليسه ، وإن جعلناه مقدمة للواجب (٤) ، والعود (٥) الذي لا مدخل له في الحقيقة ، ولا ما يتوقف عليها (٦) بوجه.

(ويجب على الأجبر الإتيان بما شرط عليه) من نوع الحج ووصفه (حتى الطريق مع الغرض) قيد في تعيّن الطريق بالنميين: بمعنى أنه لا يتعين به لملامع الغرض المقتضي لتخصيصه ، كمشقته و بعده ، حيث يكون داخلا

 <sup>(</sup>١) اي فى صورة الاجارة على فعل الحج فقط : وفى صورة الإطلاق التي
 تنصرف الى فعل الحج فقط .

 <sup>(</sup>۲) اي فى صورة الاجارة على الذهاب وفعل الحج ، وفى صورة الاجارة على الحج والذهاب والاباب .

 <sup>(</sup>٣) إلا أن الإستيجار إن كان من البلد فظاهره دخول الذهاب والإياب فى الإجارة .

 <sup>(</sup>٥) لأن الذهاب الذي كان مقدمة للحج اذا لم يدخل في الإجارة . فالعود
 الذي لا توقف لفغل الحج عليه خارج بطريق اولى م

<sup>(</sup>٦) في نسخة : ﴿ عليه ﴾ ـ باعتبار لفظ ( ما ) الموصولة .

في الإجارة (١) ، لاستلزامها زيادة الثواب ، أو بُعد (٢) مسافة الإحرام ، ويمكن كونه قيداً في وجوب الوفاء بما شرط مطلقاً (٣) ، فلا يتعين النوع كذلك إلا مع الغرض كتمين الأفضل (٤) ، أو تعينه على المنوب عنه ، فع انتفائه (٥) كالمندوب والواجب الخير كنذر مطلق ، أو تساوي منزلي المنوب عنه في الإقامسة يجوز العدول عن المعين إلى الأفضل ، كالعدول من الإفراد إلى القران ، ومنها إلى التمتع ، لامنه إليها (٦) ، ولا من القران إلى الإفراد .

ولكن يشكل ذلك في الميقات ، فإن المصنف وغيره أطلقـــوا (٧) تعينه بالتعين ، من غير تفصيل بالعدول إلى الأفضل وغيره ، وإنما جوزوا

(٤) مثال للغرض الملحوظ في النوع .

 <sup>(</sup>١) يعني أن النزام الطريق على الأجير إنما يكون اذا وقعت الاجـــارة
 على الطريق ايضاً .

<sup>(</sup>٢) بأن يشترط عايه سلوك طريق يكون الميقات منه ابعد الى مكة .

 <sup>(</sup>٣) اي أن قوله: ١ مع الغرض ١ قيسد لكل شرط يشترط على الأجير ١ فلا بجب عليه العمل باي شرط إلا اذا كانت هناك فائدة عقلائية في الاشتراط ...

نعم لا يجوز له العمل بالأدنى على اي حال .

على المنوب عنـه ، بل كان مندوباً ، أو كان عليه وأجباً مخيراً ... فيجوز للنائب في هذه الصور أن يعدل عن المشترط عليه الى الاعلى ، دون الأدنى .

<sup>(</sup>٦) اي لا من التمتع الى القران والافراد .

 <sup>(</sup>٧) اي حكموا بتعيين الميقات على النائب مع الاشتراط عليه مطلقاً ، سواء
 كانت هناك فائدة ملحوظة ، ام لم تكن .

ذلك (١) في الطريق والنوع بالنص (٢) ، ولما انتنى في الميقات أطلقوا تعينه به (٣) ، وإن كان التفصيل (٤) فيه متوجها أيضاً ، إلا أنه لا قائل به . وحيث يعسدل إلى غير المعين مع جوازه يستحق جميع الأجرة ، ولا معه (٥) لا يستحق في النوع شيئاً ، وفي الطريق يستحق بنسبة الحج إلى المسمى للجميع (٦) ، وتسقط (٧) اجرة ما تركه من الطريق ، ولا يوزع (٨) للطريق المسلوكة (٩) ، لأنه غير ما استؤجر عليه وأطلق المصنف وجماعة (١٠) الرجوع عليه بالتفاوت بينها ، وكذا (١١) القول في الميقات

- (٢) الوسائل ١ /١٢ ابواب النيابة في الحج.
- (٣) اي تعين الميقات به اي بالتعيين مطلقاً ، لعدم النص على التفصيل .
- (٤) اي التفصيل بين ما اذا كانت فائدة في الاشتراط ، ومـــا اذا لم تكن
   ليجوز له في الصورة الثانية العدول الى الافضل .
  - (٥) اي وحيث بعدل لا مع الجواز .
- (٦) يعني خالف الطريق المشترط عليه . فإنه يستحق أجرة ففس فعل الحج
   فيأخذ منها ، ما قابل فعل الحج ، ويرد منها ما قابل الطريق .
  - (٧) في نسخة : ﴿ ويسقط ﴾ لأن الفاعل مؤنث مجازي .
- (٨) اي لايقسط للنائب شيء من الثمن بازاء الطريق الذي سلكه على خلاف الإجارة . لأنه غير المستأجر عليه .
  - (٩) فى نسخة: « المسلوك » لأن الطريق يذكر ويؤنث.
- (١٠) اي أمم حكموا بأخذ النسبة بين الحج المأتي به ، والحج المستأجر عليه مطلقاً بشمول الطريق المسلوك ، فيقاس بين من حج من طريق كذا ، ومن حج من طريق كذا .
- (١١) يعني أن الكلام في مخالفة الميقات المعبن كالكلام في مخالفة الطريق المعبن

<sup>(</sup>١) اي العدول الى الأفضل .

ويقع الحج عن المنوب عنه في الجميع وإن لم يستحق في الأول (١) أجرة . (وليس له الإستنابة إلا مع الإذن) له فيها (صريحا) ممن يجوز له الإذن فيها كالمستأجر عن نفسه ، أو الوصي ، لا الوكيـــل ، إلا مع إذن الموكل له في ذلك ، (أو إيقاع المقد مقيداً بالإطلاق) ، لا ايقاعه مطلقا (٢) فإنه يقتضي المباشرة بنفسه ، والمراد بتقبيده بالاطلاق أن يستأجره ليحج مطلقاً بنفسه ، أو بغيره (٣) ، أو بما يدل عليه . كأن يستأجره لنحصيل الحج عن المنوب . وبايقاعه مطلقاً (٤) أن يستأجره ليحج عنه ، فإن هذا الإطلاق يقتضي مباشرته ، لا استنابته فيه . وحيث يجوز له الاستنابة بشترط في نائبه العدالة ، وإن لم يكن هو عدلا (۵) .

(ولا يحج عن اثنين في عام) واحد، لأن الحج وإن تعددت أفعاله عبادة واحدة فلا يقع عن اثنين (٦) . هذا إذا كان الحج واجباً على كل واحـــد منها ، أو أريد إيقاعه عن كل واحد منها . أما لو كان مندوبا

<sup>(</sup>١) وهو المخالف في النوع المعنن له .

 <sup>(</sup>٢) اي وقع العقد بينها . بقيد الإطلاق ، اعم من مباشرته وغيره ، دون
 ما اذا كان العقد مطلقاً اي غير مقيد بشيء ، فإن الاطلاق ينصرف الى المباشرة .

<sup>(</sup>٣) هذا تفسير للاطلاق المشترط في العقد .

<sup>(</sup>٤) اي والمراد بايقاعه مطلقاً هو العقد المحرد عن الاشتراط .

<sup>(</sup>٥) فيما لا تعتبر عدالة النائب. وسيجيء تفصيل ذلك.

 <sup>(</sup>٦) لأن العمل الواحد المحـــدود بزءان خاص والذي يبتدء بوقت معين
 وينتهي في وقت معين لا يمكن إيقاعه مرتين في نفس الزمان

مثلا الوقوف بعرفات بعد ظهر يوم عرفة حتى الغروب وقوف واحــد ، واليوم واحـــد لا يمكن تكرار هذا الوقوف ، وهكذا بقية المواسم ، والمشاعر .

ج ۲

بأن ينذرا الإشتراك في حج (٢) يستنيبان فيه كذلك (٣) فالظاهر الصحة المنع لو فعله عنها لم يقع عنها ، ولا عنه ، أما استئجاره لعمرتين ، أو حجة مفردة ، وعمرة مفردة فجائز ، لعدم المنافاة (٤) .

(ولو استأجراه لعام) واحـــد ( فان سبق (٥) أحدهما ) بالإجارة (صبح السابق) وبطل اللاحق ، ( وإن اقترنا ) بأن أوجباه معا فقبلهما ، أو وكل أحدهما الآخر ، أو وكلا ثالثاً فاوقع (٦) صيغة واحدة عنهما ( بطلا ) لاستحالة الترجيح من غير مرجح، ومثله مالو إستأجراه مطلقاً (٧) لاقتضائه التعجيل ، أما لو اختلف زمان الإيقاع (٨) صح ، وإن اتفق العقـدان ، إلامع فوريّة (٩) المتأخر ، وإمكان استنابة من يعجله فيبطل .

- (١) بأن نذرا مثماً حجاً واحداً عنها حميماً .
  - (٢) في نسخة: ( في الحج )) .
    - (٣) أي: بالاشتراك .
- (٤) لظراً الى عدم تحـــديــد العمرة بيوم خاص كي يتنافى مع عمرة أخــرى في ذلك العام ، أو مع حج الافراد .
  - (٥) في بعض النسخ: « فسبق » .
- (١) يعني أوقع الآخر أوالشخص الثالث صيغة واحدة عنـه وعن موكله أو عن موكلين .
  - (٧) غبر مقيد بالفور ، أو التراخي ٠
    - (٨) أي: ايقاع الحج .
- (٩) يعنى كانالحج المستأجر عليه المتأخر واجباً على المنوب عنه فوراً ، وكان هناك أشخاص بمكنهم الاستنابة في ذلك الحج . فلا يجوز استنابة ذلك الشخص =

(وتجوز (۱) النيابة في أبعاض الحبح) التي تقبل النيابة (كالطواف) وركعيته (۲) ، (والسمي والرمي) ، لا الإحرام ، والوقوف ، والحلق ، والحليت بخى ( مع العجز ) عن مباشرتها بنفسه ، لغيبة (۳) ، أو مرض يعجز معه ولو عن أن يطاف أو يسمى به (٤) . وفي الحاق الحيض به فيا يفتقر إلى الطهارة وجه (٥) ، وحَكَمَ الأكثر بعدو لها إلى غير النوع لو تعذر إكاله لذلك (١) ، (ولو أمكن حمله في الطواف والسمي وجب) مقدماً على الإستنابة ، (ويحتسب لها) او نوياه (٧) ، إلا أن يستأجره للحمل

<sup>=</sup> الذي هو أجير لغيره ذلك العام .

<sup>(</sup>١) في أغلب النسخ : «ويجوز» .

<sup>(</sup>٢) بأن يطوف بنفسه ، ثم يستنيب من يصلي عنه صلاة الطواف .

<sup>(</sup>٣) بأن ينسي الطواف، أوالسعي حتى يخرج من مكة ولايستطيع العوداليها .

<sup>(</sup>٤) أي يعجز عن الطواف والسعي مطلقاً ، مستقلا ومحمولا .

<sup>(</sup>٦) أي للحيض بأن انفق حيضها قبل طواف عمرتها وهي في عمرة التمتم بالحج وكان المجال ضيفاً للصبر حتى بعد الحيض . فعند ذلك تعدل عن حج النمتم الى حج الافراد أو القران . وتجعل احرامها احسرام الحج فتذهب الى عرفات للوقوف بها وتقضي مناسك الحج ، وبعد ذلك تأتي بالعمرة المفردة ، والتفصيل فيا بعد انشاء الله .

<sup>(</sup>٧) أي الحامل والمحمول .

لا في طوافه ، أو مطلقاً (١) ، فلا يحتسب للحامل ، لأن الحركة (٢) ، مع الإطلاق قد صارت مستحقة عليه لغيره ، فلا يجوز صرفها إلى نفسه، واقتصر في الدروس على الشرط الأول (٣) :

( وكفارة الإحرام ) اللازمة يسبب فعل الأجير موجها ( في مال الأجير ) لا المستنيب ، لأنه فاعل السبب ، وهي كفارة الذف اللاحق به (٤) ( واو أفسد حجة قضى في ) العام (القابل ) ، لوجوب بسبب الإفساد ، وان كانت معينة بذلك العام (٥) ، (والأقرب الإجزاء ) عن فرضه المستأجر عليه ، بناء على أن الأولى فرضه (٦) ، والقضاء عقسوبة ، ( ويملك الأجرة ) حينئذ ، لعدم الإخلال بالمعين ، والتأخير في المطلق . ووجه عدم الإجزاء في المعينة ، بناء على أن الثانية فرضه ظاهر (٧) للإخلال بالمشروط وكمان أن المستقل في الدروس ، من أن تأخيرها عن السنة الأولى لا لعدد يوجب عدم الأجرة ، بناء على أن الإطلاق عن السنة الأولى لا لعدد يوجب عدم الأجرة ، بناء على أن الإطلاق يقتضى التعجيل فيكون كالمعينة . فإذا جعلنا الثانية فرضه كان كتاخير

- (١) أي تقع الاجارة على الحمل من غر تقييد .
- (٢) هذا تعليل لكون الاجارة المطلقة تنصرف الى المقيدة بالعدم .
  - (٣) أي صورة القيد بـ ( لا في طوافه ) .
- (٤) أي بفاعل السبب لأنالكفارة تخفيف للذنب الحاصل لفاعل السبب.
- (٥) يعني أن سبب الفضاء هو الإفساد . فهو واجب تكليفاً على النائب يسبب أفساده للحج ، ولا يكون حجاً عن المنوب عنه كي لايجوز أداؤه في غير عام التعين .
- (٦) أي أن الذي وقع فاسداً يحتسب فرضاً فيقع عن المنوب عنه .
   وأما القضاء فهو عقوبة على النائب نفسه .
  - (٧) بالرفع : خبر قوله : «وجه العدم» .

ج ۲

المطلق ، فلا يجزىء ولا يستحق أجرة ، والمروي (١) في حسنة زرارة أن الأولى فرضه ، والثانية عقوبة ، وتسميتها حينئل فاسدة مجاز (٢) ، وهو (٣) الذي مال إليه المصنف . لكن الرواية مقطوعة ، ولو لم نعتبرها لكان القول بأن الثانية فرضه أوضح (٤) ، كما ذهب إليه ابن إدريس . وفصل العلامة في القواعد غربيا (٥) ، فأوجب في المطلقة (٦) قضاء الفاسدة في السنة الثانية ، والحج عن النيابة بعد ذلك ، وهدو خارج عن الاعتبارين (٧) ، لأن غايته أن تكون العقوبة هي الأولى ، فتكون عن الثانية فرضه ، فلا وجه للثالثة ، ولكنه بني على أن الإفساد يوجب المعج

ثانياً ، فهو سبب فيه كالاستنجار ، فإذا جعلنا الأولى هي الفاسلة لم تقع عن المنسوب ، والثانية وجبت بسبب الإفساد ، وهو خارج عن الإجارة فتجب الثالثة . فعلى هـلما ينوى الثانية عن نفسه ، وعلى جعلها الفرض

(١) الوسائل ٣/٩ أبواب كفارات الاحرام .

(٢) لأن الأولى ان كانت فريضة فتقتضي كونها مأموراً بهما وهو يستلزم كونها صحيحة وإلا لم تكن مصداقاً للمأمور به . اذن فتسميته حجاً فاسداً تكون من باب المحاز .

(٣) أي كون الأولى فرضه ، والثانية عقوبة .

- (٤) لأن الثانية هي الصحيحة فهي المبرءة للذمة وبها بسقط الأمر. أما الاولى فوقعت فاسدة وهي لاتصلح مصداقاً للمأمور به الذي يقتضي الامتثال الصحيح:
  (٥) أي تفصيلا غربهاً. فـ (غربهاً) صفة لمصدر محذوف وهو (تفصيلا) وهو مفعول مطلق.
  - (٦) أي غير المقيدة بتلك السنة التي وقع الحج فيها فاسداً .
- (٧) أي اعتبار كون الاولى فريضة والثانية عقوبة ، واعتبار المكس .
   فإن العلامة رحمه الله جعل الفريضة هي الثالثة .

ينوبها عن المنوب ، وعلى الرواية ينبغي أن يكون عنه ، مع إحمّال كونها عن المنوب أيضاً (١) .

( ويستحب ) للأجير ( إعادة فاضل الأجرة ) هما أنفقه في الحج ذه اباً وعوداً ، (والإنمام له ) من المستأجر عن نفسه ، أو من الوصي مع النص ، لا بدونه (٢) (لو أعوز) ، وهل يستحب لكل منها إجابة الآخر إلى ذلك (٣) تنظر المصنف في الدروس ، من أصالة البراءة (٤) ومن أنه معاونة على البر والتقوى (٥) (وترك (٦) نيابة المرأة الصرورة) وهي التي لم تحج ، للنهي عنه في أخبار (٧) ، حتى ذهب بعضهم إلى المنطلات ، وحملها على الكراهة طريق الجمع بينها وبين ما دل على الجواز ، (وكذا الحنثي الصرورة) ، الحاقا لها بالأنثى ، للشك في الذكورية، ويحتمل عدم الكراهة ، لعدم تناول المرأة التي هي مورد النهي (٨) لها .

( ويشترط علم الأجبر بالمناسك ) ولو أجمالا ، ليتمكّن من تعلمها تفصيلا

 <sup>(</sup>١) لاحتمال أن الثانية من تبعات الأولى ومن متماتها ، فاذا كانت الأولى
 عن المنوب عنه فالثانية التي هي من مستنبعاتها تكون عنه أيضاً .

<sup>(</sup>٢) أي ان الوصي بكمل اعواز النائب معنص المنوب عنه على الاكمال .

 <sup>(</sup>٣) أي قبول المنوب عنهرد الفاضل، وقبول النائب إكمال إعوازه فقوله:
 « الى ذلك ، اشارة الى الرد و الاتمام .

<sup>(</sup>٤) بناء على جريانها في المستحبات وهو دليل عدم الاستحباب .

<sup>(</sup>٥) وهو دليل الاستحباب .

<sup>(</sup>٦) أي يستحب رّك نيابة المرأة الصرورة .

<sup>(</sup>٧) الوسائل الباب التاسع من أبواب نيابة الحج .

 <sup>(</sup>A) الوسائل الباب الناسع من أبواب نيابة الحج

ولو حج مع مرشد عدل أجزأ ، (وقدرته عليها) على الوجه الذي عين ، فلو كان عاجزاً عن الطواف بنفسه ، واستؤجر على المباشرة لم يصح ، وكذا لوكان لا يستطيع القيام في صلاة الطواف . نعم لو رضي المستأجر بذلك حيث يصح منه الرضا (۱) جاز ، (وعدالته) حيث تكون الإجارة عن ميت ، أو من يجب عليه الحج ، (فلا يستأجر فاسق) ، أما لو استأجره ليحج عنه تبرعا (۲) لم تعتبر (۳) العدالة ، لصحة حج الفاسق ، وإنما المانع عدم قبول خبره (٤) ، (ولو حج ) الفاسق عن غيره (اجزأ) عن المنوب عنه في نفس الأمر ، وإن وجب عليه استنابة غيره لوكان واجباً ، وكذا القول في غيره من العبادات كالصلاة والصوم والزبارة المتوقفة على النبة (٥) ؛ (والوصية بالحج) مطلقاً من غير تعيين مال (ينصرف إلى أجسرة المثل) وهو ما يبذل غالباً للفعل المخصوص ، لمن استجمع شرائط النبابة في أقل مراتبها (٢) ويحتمل إعتبار الأوسط (٧) هذا إدا لم يوجد من بأخذ

<sup>(</sup>٢) قيد للاستيجار .

<sup>(</sup>٣) فى نسخة : « لم يعتبر » .

<sup>(</sup>٤) فلا يضر بالنطوع عن نفسه .

 <sup>(</sup>٥) فإن الفاسق لوأخبر بايقاع هـذه الأعمال لايقبل منـه ، لعدم الاعتماد على صدقه في أنه نوى .

<sup>(</sup>٦) وهو صلاً-يته للقيام بأعمال الحج مع كونه مؤمناً بالغاً عاقلا عدلا .

 <sup>(</sup>٧) لأن المتفاهم العرقي في غالبية الأمور هو الأوسط في كل شيء فتحمل الاطلاقات الشرعية على ذلك ?

أقل منها ، وإلا اقتصر عليه ، ولا يجب تكانَّف تحصيله (١) ، ويعتبر ذلك من البلد ، أو الميقات على الخـــلاف (٢) ، (ويكني) مع الاطلاق (٣) (المرّة إلا مع إرادة التكرار (٤)) فبكرر حسب ما دل عليه اللفظ ، فإن زاد عن الثلث (٥) اقتصر عليه ، إن لم يُجز الوارث ، ولوكان بعضه، أوجميعه واجباً فن الأصل (٦) .

(ولو عبن الفدر والناثب تعينًا) إن لم يزد القدر عن الثلث في المندوب (٧) وعن أجرة المثل في الواجب (٨)، وإلا اعتبرت الزيادة من الثلث مع عدم إجازة الوارث، ولا يجب على النائب القبول ، فإن إمتنع طلبساً للزيادة لم يجب إجابته ، ثم يستأجر غيره (٩) بالقدر إن لم يعلم إرادة تخصيصه به ، وإلا فيأجرة المثل إن لم يزد عنسه ، أو يعلم إرادته خاصة فيسقط بامتناعه بالقدر، أو مطلقاً (١٠)، ولو عين النائب خاصة أعطي أجرة مثل

- (٢) المتقدم في أن الواجب أصالة هي النيابة من البلد ، أو من الميقات .
  - (٣) أي اطلاق الوصية بالحج عنه .
  - (٤) حسب مادل عليه لفظ الوصية .
- أي زادت إجرة المقـــدار الموصى بــه من تكرار الحبح عن الثلث .
   فيقتصر على ماوفى به الثلث من التكرار .
  - (٦) يعني أن الحج الواجب بالأصل ، أو بالنذر يخرج من أصل المال .
    - (٧) لأن المندوب يخرج من الثلث فيجب أن لازيد عنه .
  - (٨) يعنى لايكون المقدار الذي عينه للحج الواجب زائداً عن أجرة المثل .
    - (٩) أي غير هذا النائب الذي لارضي بذلك المقدار .
    - (١٠) أي يمتنع من النيابة مطلقاً وإن بذل له مابذل .

 <sup>(</sup>١) يعني إن كان هناك من يأخذ الأقل اقتصر عليه ، و إلافلا يجب السعي المفرط في سبيل تحصيل نائب هكذا صفته .

من يحج مجزيا، ويحتمل أجرة مثله (١)، فإن إمتنع منه، أو مطلقاً استؤجر غيره، إن لم يعلم إرادة التخصيص (٢)، وإلا سقط.

(ولو عين لكل سنة قدراً) مفصلا كألف ، أو مجملا كفلة بستان ، (و قصر كُمُّل من الثانية فإن لم تسع ) الثانية ، (فالثالثة ) ، فصاعداً ما يتمم (۱۳) أجرة المذبل ، ولو بجزء وصرف الباقي مع ما بعده كذلك ولو كانت السنون معينة ففضل منها فضلة لا تني بالحج أصلا فني عودها إلى الورثة ، أو صرفها في وجوه البر وجهان (٤) ، أجودهما الأول إن كان القصور ابتداء ، والثاني إن كان طارئاً (٥) ، والوجهان آتيان فيا لو تحصر المعين لحجة واحدة ، أو تحصر ماله أجمع عن الحجة الواجبة ، ولو أمكن استنائه (١) ، أو رُجي إخراجه في وقت آخر وجب مقسدماً على

( وجه الثاني ) : أن ذلك المبـــلغ خرج عن صلاحية ملك الورثة بالوصية فيجب صرفه في وجوه البر .

 (٥) لأن القصور اذا كان ابتــداءاً كانت الوصية من أول أمرها فاسدة فالمبلغ داخل في ملك الورثة ابتداء .

أما اذا طرأ القصور بعد أن كان وافياً حين الوصية ، فإن الوصية في حينها وقعت صحيحة فخرج المال عن ملك الورثة ولا يعود .

(٦) فى نسخة: ( استثاره ) .

 <sup>(</sup>١) أي يلحظ المقام والرتبة التي يحويها ذلك الشخص المعين ، وأن مثله ماذا يستحق من الأجرة او حج نائباً .

 <sup>(</sup>٢) أي ارادة الموصي نيابة خصوص ذلك الشخص المعين ، دون غيره .

<sup>(</sup>٣) في نسخة: ﴿ مايتم ﴾ .

 <sup>(</sup>٤) (وجه الأول): ان تعيين ذلك المبلغ إنما كان لأجل الحج وغايته ،
 فاذا قصر فيرجع الى الورثة .

الأمرين (١) ،

- (١) هما الرد الى الورثة ، والصرف في وجوه البر .
  - (٢) أي من نائبين اثنين عن المنوب عنه الواحد .
- (٣) التي يقول أكثر العلماء بوجوب الترتيب فيها . فلا يمكن ايقاع صلاتين من ذائبين عن منوب عنه واحد في عرض واحد .
  - (٤) من الوجهين في رده الى الورثة ، أو صرفه في وجوه البر .
- (٥) (عليه ) متعلق بقوله : الواجب ، و (عنه ) متعلق بقوله : اخراج ،
   والضميران راجعان الى الميت الذي أودعه المال .
- (٦) أي غير الحج حكم حكم الحج في وجوب اداءه على الودعي لو علم
   بامتناع الورثة من الأداء لو أعلمهم بالحال .
  - (٧) أي قوله: يستأجر ، براد به الوجوب .
    - (٨) أما لو أخذوه منه قهرآ فلا ضمان .

وجب الدفع إليهم ، وإلا استأذن من يؤدي مع الإمكان وإلا سقط (١). والمراد بالهم هنا ما يشمل الظن الغالب المستند إلى القرائن . وفي اعتبار الحج من البلد او الميقات ما مر (٢) (ولو كان عليه حجتان إحداهما نذر فكذلك) يجب إخراجها فا زاد (إذ الأصح أنها من الأصل) لاشتراكها في كونها حقاً واجباً مالياً ومقابل الأصح إخراج المنذورة من الثلث ، استناداً إلى رواية (٣) محمولة على نذر غير لازم كالواقع في المرض (٤) ولو قصر المال عنها تحاصتنا فيه (٥)، فإن قصرت الحصة (١) عن إخراج الحجة بأقل ما يمكن ووسع الحج خاصة أو العمرة صرف فيه ، فإن قصر عنها (٧) ، ووسع أحدهما ، فني تركها والرجوع إلى الوارث ، أو البرعلي ما تقدم (٨)، أو تقديم حجة الإسلام ، أو القرعة أوجه (٩) ولو وسع

- (١) أي سقط وجوب الاستيذان مطلقاً .
  - (٢) سابقاً من الخلاف .
- (٣) الوسائل ٢٩/١ أبواب وجوب الحج وشرائطه .
- (٤) الذي مات فيه ، فان وصاباه في تلك الحالة غمير نافذة إلا مع اجازة الوارث .
  - (٥) أي جعل المال حصتين : حصة لحجة الاسلام، وحصة للحج المنذور .
- (٦) أي قصرت حصة كل حجة عن أجرة حج كامل مع عمرته ، ووسع لحج مفرد ، أو عمرة مفردة .
  - (٧) أي قصر المال عن الحجين : حجة الاسلام ، وحج النذر .
  - (٨) من التفصيل بين كونه قاصراً من أول الأور أو طرأ القصور .
    - (٩) أربعة : ( الأول ) تركها والرد الى الورثة .
      - ( الثـاني ) تركها والصرف في وجوه البر .
        - ( الثالث ) تقديم حجة الاسلام .

الحج خطعة ، أو العسرة فكذلك (١) ، ولو لم يسع أحدهما فالقولان (٢) ، والعضميل آت (٣) فيا لو أقر بالحجتين . أو علم الموارث أو الوصي كونها عليه ( ولو تعددوا ) من عنده الوديعة أو الحق ، وعلموا بالحق وبعضهم ببعض ( وز عت ) أجرة الحجة ، وما في حكمها (٤) عليهم بنسبة ما بليديهم من الحسال (٥) ، ولو أخرجها بعضهم باذن الباقين ، فالظاهر الإجزاء ، لاشتراكهم (٢) في كونه مال الميت الهذي ويقد م إخراج ذلك منه على الإرث ولو لم يعلم بعضهم بالحق تعين على العسالم بالتفصيل (٧) ، ولو علموا به ولم يعضهم بعض فأخرجوا جمعة . أو حجوا فلاضمان مع الاجتهاد (٨)

- الرابع ) أن يقرع في تقديم أحدهما .
  - (١) تأتي الوجوه الأربعة المذكورة .
  - (٢) أي الوجهان ( الأول والثاني ) .
- - (٤) من الحقوق المالية كالخمس والزكاة وغيرهما .
- (٥) فإن كان بيد أحدها خمسون، وبيسد الآخر مائة. فعلى (الاول)
   اخراج ثلث الواجب على الميت، وعلى (الثاني) ثلثاه .
- (٦) أي لاشتراك الجميع في كون «ابأيديهم مال الميت ، فأيهم أخرج
   الواجب فقد وقع في مجله .
- (٧) أي التفصيل المذكور في أول المسألة الى هنا ، من ردها الى الوارث مسع اداء كلهـم ، أو بعضهم ، واستيـــذان من لا يمتنج مع انحتــــلافهم في ذلك . . الخ .
- (٨) يعنى : اجتهد كل واحد منهم في أنه هل هناك غيره من يكون عنده
   شيء من مال الميت ، فلم يعثر عليه ، فحجوا جميعاً ثم تبين لهم ذلك . فلاضمان حينثار .

على الأقوى ولا محه (١) ضمنوا ما زاد على الواحدة . ولو علموا في الاثناء سقط من وديعة كل منهم ما يخصه من الأجرة (٢) ، وتحللوا ما عدا واحد بالقرعة ، إن كان بعد الإحرام (٣) ، ولو حجوا علمين بعضم ببعض صبح السابق خاصة ، وضمن اللاحق فإن أحرموا دفعة ورقم الجميع عن المنوب وسقط من وديعة كل واحد ما يخصه من الأجرة الموزعة (٤) ، وغرم الباقي وهقط من وديعة كل واحد ما يخصه من الأجرة الموزعة (٤) ، وغرم الباقي وهل يتوقف تصرفهم على إذن الحاكم ؟ الأقوى فلك مع القدرة على إثبات الحتى حنده ، لأن ولاية لخراج ذلك قهراً على الوارث إليه (٥) ، ولو لم يمكن (٢) فالمدم أقوى ، حدراً من تعطيل الحتى الذي يعمل من بيده المال ثبوته ، وإطلاق النص (٧) إذن له (وقبل: يفتقر إلى إذن الحداثاً ) مظلقاً (٨) ، بناء على ماسبق (وهو بعيد) لإطلاق النص (٩) وإفضائه إلى غالفته حيث يتعدر (١٠) .

- (۲) الى حين علم بغضهم ببعض .
- (٣) لأنه لوكان قبلالاحرام إنصرفوا فوراً إلاواحداً منهم يتعين بالقرعة
  - (٤) عليهم بنسبة مابأيديهم من المال :
- (٥) متعلق بقوله : «ولاية ، يعنى : أن التصدي للملك موكول الى الحاكم :
  - (٦) يعنى أو لم يمكن اثبات الحق عند الحاكم فلا يعتبر اذنه :
    - (٧) الوسائل ١٣/١ أبواب النيابة في الحج .
    - (A) سواء أمكن اثبات الحق أم لم يمكن
      - (٩) المتقدم في التعليقة رقم (٧) :
- (١٠) يعني لو اعتبر الاذن على الاطلاق لزم في صورة عـدم امكان اثبات
   الحق ان يتعطل الحق و بذلك يازم مخالفة النص القائل بوجوب الحج عنه مطلقاً

 <sup>(</sup>١) أي لو حجوا جميعاً بدون الفحص والاجتهاد ، ضمنوا المقطلار
 المصروف زائداً عن حجة واحدة .

(الفصل الثاني: في أنواع الحج – وهي ثلاثة: تمتع) وأصله التلذذ سمّي (١) هذا النوع به ، لما يتخلل بين عمرته وحجه من التحلل الموجب لحواز الانتفاع والتلذذ بما كان قد حبّرمه الإحرام (٢)، مع ارتباط عمرته بمجه حتى أنها كالشيء الواحد شرعاً ، فإذا حصل بينها ذلك فكأنه حصل في الحج (وهو فرض من نأى) أي بعد (عن مكة بثانية وأربعين ميلا من كل جانب على الأصح ) المذخبار (٣) الصحيحة الدالة عليه . والقول المقابل للأصح اعتبار بعده باثني عشر ميلا . حملا المأنية والأربعين على كونها موزعة على الجهات الأربع ، فيخص (٤) كل واحدة اثنى عشر . على كونها موزعة على الجهات الأربع ، فيخص (٤) كل واحدة اثنى عشر . سعتها جداً (٥) ، وإلا فحلته . ويمتاز هذا النوع عن قسيميه (٦) (أنه بقدم عرته على حجه ناوياً بها التمتع ) ، مخلاف عرتبها فإنها مفردة بنية (٧) .

(وقران وإفراد ) ويشتركان في تأخير العمرة عن الحج و مُحمـــلة ٍ

<sup>(</sup>١) في نسخة : ١ وسمتَّى ١ .

 <sup>(</sup>۲) ومنه التلذذ بالنساء . والعمدة فى تسمية حج التمتع هي هذه الناحية من التمتع الجنسى .

<sup>(</sup>٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب أقسام الحج .

<sup>(</sup>٤) في نسخة : • فيختص، وهو فعل لازم محتاج الى تقدير جار أي يختص

بكل واحدة .

<sup>(</sup>٥) أي سعة خارجة عن المتعارف .

<sup>(</sup>٦) الإفراد والقران .

 <sup>(</sup>٧) يمني أن عمرة التمتع ينوى فيها وعمرة التمتع الى الحج ، أما في عمرتي
 الافراد والقرآن ، فنية العمرة فيهما نية مفردة لايضاف اليها قصد الحج .

الأفعال (١) . وينفرد القران (٢) بالتخير في عقد إحرامه بين الهدي والتلبية ، والإفراد بها (٣) وقبل القران: أن يقرن بين الحج والعمرة بنية واحدة ، فلا يحل إلا بنهام أفعالها مع سوق الهدي (٤) . والمشهور الأول (وهو) أي كل واحد منها (فرض من نقص عن ذلك المقدار) من المسافة غيراً بين النوعين ، والقران أفضل (ولو أطلق الناذر) وشبه للحج (٥) غيراً بين النوعين ، والقران أفضل (ولو أطلق الناذر) وشبه للحج (٥) واتعم في الثلاثة ) مكياً كان أم أفقيا (٦) (وكذا يتخير من حج ندبا) والتمتع أفضل مطلقا (٧) وان حج ألفا وألفا (٨) (وليس لمن تعين عليه نوع) بالأصالة أو العارض (٩) (العدول إلى غيره ، على الأصح ) عملا

<sup>(</sup>١) أي مجموع أفعال الحج .

<sup>(</sup>٢) يعني يمتاز القران عن الافراد بـ . . . الخ ،

 <sup>(</sup>٣) أي يمتاز الافراد عن القران بأن إحرامه ينعقد بالتلبية فقط .

<sup>(</sup>٤) تعييناً لاتخيراً .

 <sup>(</sup>a) متعلق بقوله: الناذر. أي الناذر للحج :

 <sup>(</sup>٦) أي كان من آفاق مكة أي بعيداً عنها ، فذكر الافق كناية عن البعد المفرط .

 <sup>(</sup>٧) في المندوب ، سواء الممكي ، والافقي ، وسواء كان قد تكرر منه الحج
 كثيراً ، أم لا .

<sup>(</sup>A) الوسائل ٤/٢١ أبواب أقسام الحج .

بظاهر الآية (۱) ، وصريح الرواية (۲) ، وعليه الأكثر . والقول الآخر جواز التمتع للمكي ، وبه روايات حملها على الضرورة طريق الجمع (۳) .

بور سميع تعلي ما ربه روبيات سمه على المعرورة طريق الجمع (١٠).

أما الناني فلا يجزئه غير النمتع اتفاقا ( إلا لضرورة ) استثناء من عدم جواز العسدول مطلقا (٤) ويتحقق ضرورة المتمتع بخوف الحيض المتقدم على طواف العمرة ، بحيث يفوت اختياري عرفة قهال اتمامها (٥)، وووفه (٧) من الرفقة إلى عرفية حيث يحتاج إليها ، وخوفه (٧) من دخول مكة قبل الوقوف لابعده ونحوه (٨) ، وضرورة المكي بخوف من دخول مكة قبل الوقوف لابعده ونحوه (٨) ، وضرورة المكي بخوف

- (١) وهو قوله تعالى : ٥ ذلك \_ أي حج التمتع \_ لمن لم يكن أهمله حاضيري المسجد الحرام » البقرة ١٩٦ ، وظاهر الآية هو تمين النمتع لهؤلاء .
- (٢) المتضافرة في الباب ٣ و ٦ من أبواب أقسام الحبح من وسائل الشيعة :
- (٣) أي الجمع بينها وبين مادل على عدم جواز العدول لمن عليسه فرض نوع خاص .

## راجع الوسائل الباب ٤ و ٧ من أبواب أقسام الحج

- (٤) سواء فيمن فرضه التمتع ، أو القران ، أو الإفراد .
- (٥) أي قبل إتمام العمرة المتمتع بها. فإنها تعدل بنيتها في الاحرام المحج الافراد ، أو القراف .
- (٦) عطف على قوله: ٩ بخوف الحيض » أي يتحقق ضرورة المتمتع
   أيضًا بخوف التخلف عن للرفقة .
- (٧) عطف على قوله و بخوف الحيض و أي يتحقق ضرورة التمتع \_أيضاً\_
   بخوف دخول مكة حينذاك لأجل الطواف والسعى .
- (A) كضيق الوقت للطواف والسعى والاحلال ثم الإحسرام والذهاب
   الى عرفات .

الحيض المتأخر عن النفر (١) مع عدم إمكان تأخير العمرة إلى أن تطهر وخوف (٢) عدو بعده ، وفوت الصحبة كذلك (٣) (ولا بقع) وفي نسخة لا يصح (الإحرام بللج) بجميع أنواعه (أو عمرة التمتع إلا في أشسهر الحجج (شوال وذي القعلة وذي الحجة ) على وجه يدرك بافي المناسك في وقتها ، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن أشهر الحجج الشهران وتسع من في الحجة لفوات اختياري عرفة اختياراً (٤) بعدها . وقبل : عشر الإمكان إدراك المشعر وحده ، حيث لا يكون (٥) فوات عرفة اختياريا ، ومن جعلها الثلاثة نظر إلى كونها ظرفا زمانيا لو قوع أفعاله في الجمسلة (٦) ، وفي جعل الحج أشهراً بصيغة الجمسع

(١) أي النفر من منى لأجـــل الطواف والسعي للحج. فتخاف لو أخرت عرتها أن تخيض حينذاك ، ولا تمكنها الممرة بعد الحج.

(٣) بأن يخاف عدو آ ينتظره بعد أعمال الحج. فلو أخر عمرته صادفه ذلك العدو". فهذا 'يقدم عمرته لئلا ممكث ممكة بعد أعمال الحج، وبغادرها فورآ.

(٣) أي أن رفقته يرحلون من مكة بعد قضاء أعمال الحج مباشرة ، وهذا
 لا ممكنه البقاء وحده . فيُقدم عمرته .

 (٤) قيد الهوات. يعني بعد التاسع يفوت اختياراً اختياري عرفة. وفوته اختياراً موجب لفوت الحج.

 (ه) قيد لامكان ادراك الحج. يعني انه انما يمكن ادراك اليوم العاشر اذا لم يفته الوقوف بعرفة في اليوم التاسع إختياراً.

(٦) يعني لا يلزم أن يكون جميع ايام الاشهر النسلائية ظرفاً لجواز اداء العمال الحج فيها ، بل اذا صح وقوع جملة من افعال العمرة والحج في هذه الاشهر كني وصف هذه الاشهر بأنها ظرف للحج والعمرة ، فإن جملة أعمال العمرة المتمتع بها يصح وقوعها في شوال ، وذي القعدة ، وهسذا لا يقتضي جواز اداء جميع افعال الحج فيها ايضاً :

ج ۲

في الآية (١) إرشاد إلى " جيحه . وبذلك يظهر أن النزاع لفظي (٢) . وبتي العمرة المفردة (٣) ووقتها مجموع أيام السنة (ويشترط في التمتع جمع الحج والعمرة لعام واحد) فلو أخر الحج عن سنتها صارت مفردة ، فيتبعها بطواف النساء (٤) . أما قسماه فلا يشترط إبقاعها (٥) في سينة في المشهور ، خلافا للشيخ حيث اعتبرها (٦) في القران كالتمتع (والإحرام بالحج لــه) أي للتمتع (من مكة) من أي موضع شاء منها (وأفضلها المسجد) الحرام (ثم) الأفضل منــه (المقـام ، أو تحت الميزاب) غيراً بينها (٧) وظاهره تساويها في الفضل . وفي الدروس الأقرب أن فعـــله في المقام أفضل من الحجر تحت المزاب، وكلاها مروي (٨) ( ولو أحرم ) المتمتع بجه (٩) (بغيرها) أي غير مكة (لم يجز إلا مع التعدر المتحقق)

(١) في قوله تعالى : 3 الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج الخ . « البقره ۱۹۷ »

(٢) لعـــدم اختلافهم في المعنى وفي زمان امكــان ادراك الحج اختيـــاراً واضطراراً.

(٣) يعنى لم يذكر وقتها الى الآن .

(٤) اشـــارة الى ما يأتي من وجوب طواف النساء في كل نسك غبر عمرة

التمتع. فحيث انقلب عمرة التمتع الى عمرة مفردة لزم فيها طواف النساء.

(٥) اي لايشترطايقاع العمرة والحج ـ فيالإفراد والقران ـ فيسنةواحدة.

(٦) اي السنة الواحـــدة . يعني اعتبر وقــوعهــا في ســنة واحــــدة . لكن في القران فقط.

(٧) اي بين المقام والمنزاب .

(A) في رواية واحدة راجع الوسائل ١ / ٢١ ابواب المواقيت .

(٩) في نسخة: «لحجه» وعليه فاللام متعلق بقوله: أحرم ، ايأحرم للحج .

بتعلر الوصول إايها ابتداء (١) ، أو تعدر العود إليها مع تركه بها نسيانا أو جهلا لا عمدا (٢) ولا فرق بين مروره على أحد المواقيت وعدمه (٣) (ولو تلبس) بعمرة التمتع (وضاق الوقت عن إنمام العمرة) قبل الإكال وإدراك الحج (٤) (بحيض أو نفاس أو عددر) مانع عن الإكال بنحسو ما مر (٥) (عدل) بالنية من العمرة المتمتع بها (إلى) حج (الإفراد) وأكمل الحج بانياً على ذلك الإحرام (وأتى بالعمرة) المفردة (من بعد) وأجزأه عن فرضه كما بجزىء لو انتقل ابتداء للعذر . وكذا يعمدل عن الإفراد وقسيمه (٦) إلى التمتع للضرورة . أما اختياراً فسأتى الكلام فيه . ونية العدول عند إرادته (٧) قصد الانتقال إلى النسك المخصوص متقربا .

(ويشترط في) حج (الإفراد النية) والمراد بها نية الإحرام بالنسك المخصوص . وعلى هـذا (٨) يمكن الغنى عنها بذكر الإحرام ، كما يستغنى

(١) اي لا يمكنه دخول مكة فعسلاً لاجل الطواف والسعي والاحلال من عمرته، أو أنه خرج من مكة ناسياً للطواف والسعي والاحلال واراد العود الها لذلك لكنه لم يتمكن .

- (٢) لأنه لا عذر للعامد .
- (٣) دفعاً لما يتوهم أنه لوكان مروره على أحد المواقيت كفاه الإحرام منه.
- (٤) يعني ضاق الوقت ، لأن يكمل العمرة و بتحلل ثم يستأنف الإحرام للحج.
  - (٥) في شرح قوله : إلا لضرورة .
    - ای القران
    - (٧) اي عند ارادة العدول .
- (A) اي بناءً على أن يكون المراد بالنية هي نية الاحرام . فذكر الاحرام كاف عن ذكر النية ، حيث الإحرام عبادة ، وبحاجة الى نية في أوله .

عن باقى النيات بأفعالها . ووجه تخصيصه (١) أنه الركن الأعظم باستمراره ومصاحبته لأكثر الأفعال وكثرة أحكامه . بل هو في الحقيقة عبارة عن النية لأن توطين النفس على ترك المحرمات المذكبورة لا يخرج عنها (٢) ، إذ لا يعتبر استدامته (٣) ، وبمكن أن بريد (٤) بــه نية الحج جملة ، ونيـــة الخروج من المنزل كما ذكره بعض الأصحاب . وفي وجومها نظر (٥) أقربه العـــدم . والذي اختــاره المصنف في الدروس الأول ( وإحرامـــه ) .ــه (من الميقات) وهو أحد الستة الآثية وما في حكمها (٦) (أو من دوبرة (٧) أهله ، إن كانت أقرب ) من الميقات ( إلى عرفات ) اعتبر القرب إلى عرفات لأن الحج بعد الإهلال (٨) به من الميقات لا يتعلق الغرض فيه بغير عرفات بخلاف العمرة فإن مقصدها بعد الإحرام مكة . فينبغي اعتبار القرب فها إلى مكة ، ولكن لم يذكره هنا (٩) ، وفي الدروس أطلق (١٠) القرب ،

- (١) اي وجه تخصيص الإحرام بإفراد ذكر نيته : أن الاحرام ركن .
- (٢) اي أن توطين النفس اليس بخارج عن النية القلبية ، وكلاهما فعل النفس.
- (٣) اي ان التوطين النفسي كالنية في سائر العبادات لايجب استدامته تفصيلا بل تكني استدامته حكماً .
  - (٤) اى يكون مراده من ذكر النية هنا نية إتيان الحج جملة ...
- (٥) اذ لا دليل على وجوب هذه النية بالاضافة الى النيّات المعتبرة في كلِّ نسك نسك .
  - (٦) اي ماكان محاذياً لأحد المواقيت على ما سيأني .
- (٧) تصغير دار والتاء لتانيث الدار . لأن التصغير برد الاشياء الى اصولها .
  - (A) الاهلال بالحج هو التلبية المعتمرة في عقد الاحرام .
    - (٩) اي في هذا الكتاب :
- (١٠) منغير تبيين بانه الى عرفات أو الى مكة . في احرام حج ، أوعمرة .

ج ۲

وكذا أطلق جماعة . والمصرح به في الأخبار الكثيرة (١) هو القرب إلى مكة مطلقا (٢) فالعمل به متعن ، وإن كان ما ذكره هنا متوجها (٣). وعلى ما اعتبره المصنف من مراءاة القرب إلى عـرفات فأهـل مكة محرمون من منزلهم ، لأن دورتهم أقرب من الميقات إلهـــا ، وعلى اعتبــار مكة فالحكم كذلك (٤) ، إلا أن الأقربية لا تتم لاقتضائها المغايرة بينهما، ولوكان المنزل مساويا للميقات أحرم منه (٥) ، ولو كان مجاوراً بمكة قبل مضى سنتين خرج إلى أحـــد المواقيت ، وبعـدهما يساوى أهلهـا (و) يشترط ( في القران ذلك ) المذكور (٦) في حج الإفراد ( و ) يزيد ( عقده ) لإحرامه (٧) (بسياق الهدي ، وإشعاره) بشق سنامه من الجانب الأنمن، ولطخه بدمه (إن كان بدنة ، وتقليده إن كان) الهدي (غبرها) غير البدنة ( بأن يعلِّق في رقبته نعلا قد صلى ) السابق ( فيه ولو نافلة ، ولو قلد الإبل )

- (١) الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت .
  - (٢) من غمر تقييد باحرام حج، أو عمرة .
- (٣) لأن الغرض في احرام الحبح لايتعلق إلا بعرفات فيقتضي اعتبار القرب في ذلك المها .
- (٤) يعني لو اعتبرنا الاقربية الى مكة . فاهل مكة ايضاً مُحرمون منها ، لأن دوبرتهم اقرب مكان الى مكة ، لأنها هي .

ولكن يشكل . بأن القائل بالاقربية ناظر الى اعتبار التغام بين محل الميقات ومكة ، فمن كان من إهلها فيلبغي الخروج والاحرام من الميقات : لأن الاقربيــة المعتبرة مختصة بغبره على هذا الفرض ،

- (٥) اي من الميقات .
- (٦) من النية والإحرام من الدوبرة ، أو احدا المواقيت .
- (٧) اي زيد القرآن على الافراد أن الاول يعتبر فيه سياق الهدي .

ج ۲

## ( amith ):

الأولى – (يجوز لمن حج ندبا مفردا العدول إلى ) عمرة (التمتع) إختيارا وهذه هي المتعة التي أنكرها الثاني (١) (لكن لا يلبي بعد طواف وسعيه) لأنها محللان من العمرة في الجمــلة (٢) والنابية عاقدة للإحرام فيتنافيان ولأن عمرة التمتع لا تلبية فها بعد دخول مكة ( فلو لَّسَى ) بعدهما (بطلت متعته) التي نقل إليها (وبقي على حجه) السابق لرواية (٣) اسحاق ابن عمار عن الصادق عليه السلام ولأن العدول كان مشروطا بعدم التلبية ولا ينافي ذلك (٤) الطواف والسعى، لجواز تقديمها للمفرد على الوقوف، والحكم بذلك هو المشهور، وإن كان مستنده لا يخلو من شيء (٥) (وقيل) والقائل ابن ادريس ( لا إعتبار إلا بالنيـة ) إطراحا للروايــة (٦) وعملا بالحكم الثابت (٧) من جواز النقل بالنية ، والتلبية ذكر لا أثر له في المنع (ولا يجوز العـدول للقارن ) تأسيا بالنبي صلى الله عليــه وآله حيث بقي

<sup>(</sup>١) اي عمر بن الخطاب، حرمها في قصة طويلة بأتي شرحها في كتاب ١ المتعة».

<sup>(</sup>٢) لأن الإحلال الكامل إنما هو بعد النقصير .

<sup>(</sup>٣) الوسائل ٩/٥ أبراب اقسام الحج .

<sup>(</sup>٤) اي أن التلبية بعد الطواف والسعى لا تضر بصَّحتها .

<sup>(</sup>٥) لأن اسحق بن عمار \_ راوى الحديث \_ فطحى المذهب ، فهو فاسد

<sup>(</sup>٦) نظراً الى ضعف السند باسحق بن عمار الفطحي .

<sup>(</sup>٧) اى القاعدة الاولية من جواز النقل بالنية .

على حجه لكونه قارنا ، وأمر من لم يسق الهدي بالعدول (١) (وقيل) لا يختص جواز العدول بالإفراد المندوب (بل يجوز العدول عن الحج الواجب أيضاً) سواء كان متعينا أم مختيرا بينه وبين غيره كالناذر مطلقا (٢) ، وذي المنزلين المتساويين ، لعموم الأخبار الدالة على الجواز (٣) (كما أمر به النبي صلى الله عليه وآله من لم يسق من الصحابة ) من غير تقبيد بكون الممدول عنه مندوبا أو غير مندوب (٤) (وهو قوي ) لكن فيه سؤال الفرق (٥) بين جواز الغدول عن المعين إختيارا وعدم جوازه إبتداء ، بل ربما كان الابتداء أولى للأمر بإنمام الحج والعمرة لله (٦) ، ومن ثم خصه بعض الأصحاب بما إذا لم يتعين عليه الإفراد وقسيمه كالمندوب والواجب الخير جعاً بين ما دل على الجواز مطلقا (٧) ، وما دل على المحتصاص كل

مخصوص .

<sup>(</sup>١) راجع الوسائل ٢/٤ ابواب اقسام الحج .

<sup>(</sup>٢) من غير تقييد نذره بالتمتع او غيره .

<sup>(</sup>٣ ـ ٤) الوسائل الباب الخامس والرابع من ابواب اقسام الحج .

 <sup>(</sup>٥) يعني يتوجه الى ( المصنف ) رحمه الله اعتراض وهو أن العدول ابتداء اولى بالجواز من العدول بعد الشروع ، لأن الثاني ربما يتصادم مع قواه تعالى هواتموا الحج والعمرة ع (١) بناءً على كونها ناظرة الى وجوب الآيمام .

اذن فلماذا لايجوز العدول ابتداءاً مع انه أهون في حينانه بجوز بعد الشروع (٦) اي من جهة ما ذكرناه من اولوية جواز العدول ابتداءاً من العدول يعد الشروع فمن هذه الجهة خصص بعضهم جواز العدول بما اذا لم يتعين عليه نوع

<sup>(</sup>٧) من غير تقييد بالمندوب ، او الواجب المحيز .

<sup>(</sup>١) البقرة: الآية ١٩٦.

قوم بنبوع ، وهو أولى (١) إن لم نقــل بجواز العـــدول عن الإفراد إلى التمتم إبتداء .

(الثانية - يجوز للقارن والمفرد إذا دخلا مكة الطواف والسعي) ، للنص على جوازه مطلقا (٢) ، (إما الواجب او الندب) يمكن كون ذلك على وجه التخير ، للإطلاق (٣) ، والترديد (٤) ، لمنع بعضهم من تقديم الواجب ، والأول محتاره في الدروس ، وعليه (٥) فالحكم محتص بطواف الحج ، دون طواف النساء ، فلا يجوز تقديمه إلا لضرورة كخوف الحيض المتأخر . وكذا يجوز لهما تقسديم صلاة لطواف يجوز تقديمه كما يدل عليه قوله (لكن يجددان التلبية عقيب صلاة الطواف ) بعقسدان بها الإحرام لئلا يحلا .

( فلو تركاها أحلا على الأشهر ) ، للنصوص الدالة عليه (٦) . وقيل

(١) يعني هذا التخصيص والجمع اولى من العمل بعموم جواز العدول ، وهذه الأولوية بناء على عدم جواز العدول من الافراد الى التمتع صحيحة ، وأما اذا جوزنا العدول ابتداء عن الافراد إلى التمتع فالعمل بالعموم هو الأولى .

(۲) من غير تقييد بالإضطرار ، ولا بالندب . راجع النص في الوسائل
 الباب ١٤ من ابواب اقسام الحج .

(٣) اي اطلاق ما دل على جواز الطواف للقارن والمفرد اذا دخلا مكة م
 من غير تقييد بالطواف والسعي الواجبين مقدماً على الوقوفين

ر إجع الوسائل الباب ١٤ من ابواب اقسام الحج .

- (٤) عطف على التخبير ، فالمعنى أنه إما على وجه التخبير ، او البرديد .
- (٥) اي على الوجه الاول الذي اختاره (المصنف) رحمه الله في الدروس
- (٦) اي على التحلل بترك التلبية . راجع النصوص فى الوسائل الباب ١٦ ابواب اقسام الحج .

لا يحلان إلا بالنية ، وفي الدروس جعلها أولى (١) ، وعلى المشهور ينبغي الفورية بها عقبها ، ولا يفتقر الى إعادة نية الإحرام ، بناء (٢) على ماذكره المصنف من أن التلبية كتكبيرة الإحرام لا تعتبر (٣) بدونها ، لعدم الدليل على ذلك (٤) ، بل إطلاق هذا دليل على ضعف ذلك . ولو أخلا بالتلبية (٥) صار حجها عمرة وأنقلب تمتعا ولا يجزىء عن فرضها ، لأنه عدول اختياري واحترز بهها عن المتمتع فلا يجزل له تقديمها على الوقوف اختيارا ، ويجوز له تقديم الطواف وركعتيه خاصة مع الاضطرار كخوف الحيض المتأخر (٦) وجيئن فيجب عليه التلبية ، لإطلاق النص (٧) ، وفي جواز طوافه ندبا وجهان (٨) فإن فعل جدد التلبية كغيره (٩) .

(الثالثة – او بعـد المكي) عن الميقات ( ثم حج على ميقات أحرم

- (١) يعني جعل التلبية او لي ، فلا بأس بتركها ، ولا يتحلل إلا بالنية :
  - (٢) هذا وجه إعتبار اعادة النية .
    - (٣) في نسخة : (لا يعتبر ) .
- (٤) قوله: لعدم الدليل ... وجه لعدم الحاجة الى اعادة النية . وحاصله: أن الدليل دل على لزوم اعادة التلبية ، وليس فيه بيان لزوم اعادة النية ايضاً ، بل إن اطلاق دليل لزوم إعادة التلبية دليل على عدم اعتبار النية ، والا لذكرها .
  - (٥) يعني أو أخلا بالتلبية فتحللا ـ على المشهور ـ صار حجها عمرة .
    - (٦) في صورة عدم تمكنها من الصبر حتى ينتهي حيضها حينذاك .
      - (٧) الوسائل ١٦/١ ابواب اقسام الحج .
- (٨) وجه الجواز : أنه عبادة وهي مستحبة على الاطلاق ، ووجه العدم : أن الطواف محلل ، وهذا محرم يجب البقاء في احرامه حتى آخر منساسك الحج وهو بعد لم يذهب إلى عرفات وغيرها .
  - (٩) لمي كغير المندوب الذي كان عليه اعادة التلبية بعد الطواف .

- 717 -

منه وجوبا) ، لأنه قد صار ميقاته بسبب مروره كغيره من أهل المواقيت إذا مر بغير ميقاته ، وإن كان ميقاته دويرة أهله (۱) ، (ولو كان لـــه منزلان بمكة) ، أو ما في حكمها (۲) ، (وبالآفاق) الموجبة للتمتم (وغلبت إقامته في الآفاق تمتم) ، وإن غلبت بمكة ، أو ما (۳) في حكمها قرن ، أو أفرد ، (ولو تساويا) في الإقامة (نخبر) في الأنواع الثلاث .

هذا إذا لم يحصل من إقامته بمكة ما يوجب إنتقال حكمه كما لو أقام بمنزله الآفاق للاث سنين ، وبمكة سنين متواليتين ، وحصلت الاستطاعة فيها فإنه حينئذ يلزمه حكم مكة ، وإن كانت إقامته في الآفاق أكثر لما سأني (٤) ، ولا فرق في الإقامة بين ما وقع منها حال التكليف وغيره ولا بين ما أتم الصلاة فيها ، وغيره (٥) ، ولا بين الاختيارية والاضطرارية (١) ولا المنزل المملوك عينا ومنفعة ، والمفصوب ، ولا بين أن يكون بين المنزلين مسافة القصر ، وعدمه ، لإطلاق النص (٧) في ذلك كله ، ومسافة السفر الى كل منها لا يحتسب عليها . ومتى حكم باللحوق بأحد المنزلين اعتبرت

- (١) أذا كانت أقرب من الميقات.
  - (٢) اي في نواحيها الملحقة مها .
    - (٣) في نسيخة: « وما » .
- (٤) من انقلاب الفرض إلى القرآن والإفراد بعد الاقامة بمكة سنتين متواليتين .
- (٥) كما لو فرض أنــه لم يقم بمكة قاصداً عشرة أيام . إلا وهو متزلزل في البقاء ثم خرج منها لدون شهر ، ثم رجع اليها وهكذا حتى انقضت السنتان وهو في هذه الحالة الترددية .
  - (٦) اي كانت اقامته فيها اضطرارية .
  - (٧) الشامل لجميع الفروض . راجع الوسائل ٩/١ ابواب اقسام الحج .

الاستطاعة منه ، ولو اشتبه الأغلب منه تمتع (١) .

(١) بناءً على جواز العدول الى الأفضل لمن عليه الأدنى . فإن المشكوك كرنه نائياً ، أو من اهل مكة لو فرض كونه ـ في الواقع ـ نائياً ، فأتى بالتمتع فقد امتثل وظيفته الخاصة ، وانكان ـ في الواقع مناهل (مكة) فقد عدل الى الافضل من فرضه الذي هو القران ، او الإفراد .

وأما على القول بعدم جواز العدول لمن عليه فريضة خاصــة . فالحكم بإجزاء التمتع مطلقاً مشكل . ولابد له من الاحتياط .

 (٢) اي وان لم تنجدد الاستطاعة ، بل كانت قبل اقامته بمكة فالواجب عليه هو فرضه السابق .

(٣) يعني أن الاستطاعة تمتبر في السنتين اذاكانت الاقامة بقصد الدوام ، وحينئذ تتبع الاستطاعة فريضة أهل مكة ، والا يعني اذا لم تكن له نيــة الدوام فتعتبر الاستطاعة من بلده ووطنه .

(٤) يعني كما أن الآفاقي لا ينقلب فرضه الى الإفراد والقران مسالم ينو الإقامة الدائمية بمكة ومضي سنتين ، كذلك لا ينقلب فرض من كان من أهل مكة الى التمتع حتى ينوي الاقامة في الآفاق دائماً ، وتمضي عليه سنتان .

(ه) في المحاور الذي كانت استطاعته قبل مجاورته . فهذا عكسه . يعني =

في الآفاقي لو انتقل من بلد إلى آخر يشاركه في الفرض (١) ، ولا فرق أيضا بين الإقامة زمن العكليف وغيره (٢) ، ولا بين الاختيارية والاضطرارية للإطلاق (٣) :

(ولا يجب الهدي على غير المتمتم) وإن كان قارنا ، لأن هــدي القران غير واجب إبتــداء (٤) وإن تعين بعد الإشعار أو التقليد للذبح ، (وهو) أي هدي التمتع (نسك (٥)) كفــيره من مناسك الحج ، وهي أجزاؤه من الطواف ، والسعي ، وغيرهما ، (لاجبران) لما فات من الإحرام له (١) من الميقات على المشهور بين أصحابنا ، و (للشيخ رحمه الله) قول:

لو هاجر مكة الى غيرها من الآفاق ، لكن استطاعته كانت في زمن كونـه بمكة فالواجب عليه هو فرض أهل مكة .

<sup>(</sup>١) كما لوكان في بلد يكني لمؤلة الحج منه مبلغ خاص ، ثم انتقل الى بلد آخر محتاج الى مؤنة اكثر ، لكنه حصلت استطاعته في ذلك البلد قبل انتقاله فهذا مستطيع ، ولا تعتبر الاستطاعة من بلده الجالي .

 <sup>(</sup>٢) بأن يقيم في بلد صبياً ، ثم يبلغ وهو باق على اقامته في ذلك البلد . فاذا
 كان اول بلوغه مستطيعاً ففرضه الحج من بلد أقامته .

 <sup>(</sup>٣) اي سواء كانت اقامته عن اختياره ، ام عن اضطرار ، او اجبار ،
 وهذا الاطلاق مستفاد من اطلاق الاخبار . راجع الوسائل ب ٣ ـ ٩ ابواب السام الحج .

<sup>(</sup>٤) لما عرفت من تخيره بينالسوق والتلبية .

<sup>(</sup>٥) اي فريضة . والنسك بتثليث النون وسكون السين .

<sup>(</sup>٦) اي لحج التمتع.

بأنه جبران ، وجعله تعالى من الشعائر (١) ، وأمره بالأكل منه (٢) يدل على الأول (٣) .

وتظهر الفائدة فيا لو أحرم به من المبقات (٤) ، أو مر بـه بعد أن أحرم من مكة ، فيسقط الهدي على الجـــبران ، لحصول الغرض ، ويبقى على النسك ، أما لو أحرم من مكـــة وخرج إلى عرفات من غير أن يمر بالمبقات وجب الهدي على القولين وهو موضع وفاق .

(الرابعة – لا يجوز الجمع بين النسكين) الحج والعمرة (بنية واحدة) سواء في ذلك القران ، وغيره على المشهور (فيبطل كل منها) للنهي (٥) المفسد للعبادة كما لو نوى صلاتين ، خلافا للخلاف (٦) حيث قال : ينعقد الحج خاصة ، وللحسن حيث جوز ذلك وجعله تفسيراً للقران مع سياق الهدي : (ولا إدخال أحسدهما على الآخر) بأن ينوي الثاني (قبل) اكمال

<sup>(</sup>١) في قوله تعالى : « والبدن جعلناها لكم من شهائر الله » (١) .

<sup>(</sup>٢) في قوله تمالى : « فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر » (٢)

 <sup>(</sup>٣) اي على كونه فريضة ونسكاً ، كما جفلت سائر اعمال الحج شعائر ،
 ولأنها لو كانت كفارة لكانت كسائر الكفارات صدقات محضة تدفع كلها المفراء .

<sup>(</sup>٤) وذلك في حال الضرورة ، فإنه لا يجوز ذلك إختياراً .

 <sup>(</sup>٥) عن الجمع بين نسكين ، او إدخال احدهما على الآخر ، وذلك للنص
 الوارد في الوسائل ب ١٨ ابواب اقسام الحج ، ولكونه تشريعاً محرماً .

<sup>(</sup>٦) اي كتاب ( الخلاف ) ( للشيخ الطوسي ) رحمه الله .

<sup>(</sup>١) الحج: الآية ٢٢ ،

<sup>(</sup>٢) الحج: الآية ٣٦.

(تحلله من الأول) وهو الفراغ منه ، لا مطلق التحلل (١) ، ( فيبطل الثاني إن كان عمرة ) مطلقاً حتى لو أوقعها قبل المبيت بمنى ليالى التشريق ، (أو كان ) الداخل (حجاً ) على العمرة (قبل السعي ) لها ، (ولو كان ) بعده و (قبل التقصير وتعمد ذلك فالمروي (٢) ) صحيحاً عن أبي بصمر عن أبي عبد الله عليه السلام (أنه يبقى على حجة مفردة ) بمعنى بطلان عمرة التمتم ، وصيرورتها بالإحرام قبل إكالها حجة مفردة فيكملها ثم يعتمر بعدها عمرة مفردة .

ونسبته إلى المروي بشعر بتوقفه في حكمه من حيث النهي (٣) ، عن الإحرام الثاني ، وبوقوع (٤) خلاف ما نواه إن أدخل حج التمتع ، وعدم صلاحية الزمان إن أدخل غيره ، فبطلان الإحرام أنسب ، مع أن الرواية ليست صريحة في ذلك (٥) ، لأنه قال « المتمتع إذا طاف وسعى ثم لّي قبل أن يقصر فليس له أن يقصر وليس لــه متعة (٦) » . قال المصنف في الدروس يمكن حملها على متمتع عــدل عن الإفراد ثم لّي بعد السعي ، لأنه رُوي التصريح بذلك في رواية أخرى (٧) . والشيخ بعد السعي ، لأنه رُوي التصريح بذلك في رواية أخرى (٧) . والشيخ

<sup>(</sup>١) لأن مطلق التحال بحصل بالطواف والسعي ، أما التحال الكامل فيحصل بالفراغ عن حميم مناسك الحج .

<sup>(</sup>٢) الوسائل ٥٩ / ٥٤ ابواب الاحرام.

 <sup>(</sup>٣) وهو يقتضي بطلان العبادة فكيف تقع صحيحـة وتنقلب مفردة ؟
 والنص في الوسائل ٥٩ / ٥٤ ابواب الاحرام .

<sup>(</sup>٤) هذا وجه ثان للبطلان رأساً ، ايأن ماوقع لم يُقصد ، وما تُقصيد لم يقع

<sup>(</sup>٥) اي في القلاب تمتعه الى الإفراد .

<sup>(</sup>٦) الوسائل ٤/٤ ابواب الاحرام .

<sup>(</sup>٧) الوسائل ٩/٥ ابواب اقسام الحبج.

رحمه الله حملها على المتعمد (١) ، جمعاً بينها ، وبين حسنة عمار المتضمنة وأن من دخل في الحج قبل التقصير ناسيا لاشيء عليه » (٢) .

وحيث حكمنا يصحة الثاني وانقلابه مفرداً لا يجزى عن فرضه، لأنه عدول اختياري ولم يأت بالمأمور به على وجهه (٣)، والجاهل عامد (٤).

(ولو كان ناسيا صح إحرامه الثاني) وحجه، ولا يلزمه قضاء التقصير لأنه ليس جزءً ، بل محللا (٥) ، (ويستحب جبره بشاة) ، للرواية (٦) المحمولة على الاستحباب جمعا (٧) ، ولو كان الإحرام قبل إكمال السغي بطل ووجب إكمال العمرة . واعلم أنه لا يحتاج إلى استثناء من تعذر عليه إتمام نسكه فإنه يجوز له الانتقال إلى الآخر قبل إكماله ، لأن ذلك لايسمى إدخالا ، بل انتقالا وإن كان المصنف قد استثناه في الدروس .

(القصل الثالث – في المواقبت) واحدها ميقات . وهو لغة الوقت المضروب للفعل ، والمرضع الممين له ، والمراد هنا الثاني (٨) ، (لا يصح الإحرام قبل الميقات إلا بالنذر وشبهه) من العهد واليمين (إذا وقع الإحرام

<sup>(</sup>١) في إدخال الحج على العمرة .

 <sup>(</sup>۲) الوسائل ۳ / ٥٤ أبواب الإحرام ، والحديث مروي عن (معاوية ابن عمار).

<sup>(</sup>٣) المعتبر شرعاً . وهو النمتع .

<sup>(</sup>٤) اي محكم العامد.

 <sup>(</sup>٥) فلا حاجة اليه بعد الإحرام الثاني .

<sup>(</sup>٦) الوسائل ٥/٤٥ ابواب الاحرام.

 <sup>(</sup>۷) بینها و بین ما دل علی عدم وجوبه . راجع الوسائل ۳ / ۵۶ ابواب الاحرام .

<sup>(</sup>A) لأنه على الاول اسم زمان ، وعلى الثاني اسم مكان .

في أشهر الحج) هذا شرط لما بشترط وقوعه فيها ، وهو الحبج مطلقا (۱) وعمرة النمتم ، (ولو كان عمرة مفردة لم يشترط) وقوع إحرامها في أشهر الحج ، لجوازها في مطلق السنة فيصح تقديمه على الميقات بالنذر مطلقا (۲) والقول بجواز تقديمه بالنذر وشبهه أصح القولين وأشهرهما ، وبه أخبار (۳) بعضها صحيح فلا يسمع إنكار بعض الأصحاب له استضعافا لمستنده (٤) .

(ولوخاف مريد الاعتمار في رجب تقضيه جاز الله الإحرام قبل الميقات) أيضا ، ليدرك فضيلة الاعتمار في رجب الذي يلى الحج في الفضل وتحصل بالإهلال فيه (٥) وإن وقعت الأفعال في غيره ، وليكن الإحرام في آخر جزء من رجب (٦) تقريبا لاتحقيقا (٧) (ولا يجب (٨) إعادته فيه (٩)) في الموضعين (١٠) في أصح القولين ، للإمتثال المقتضى للإجزاء

<sup>(</sup>١) سواء كان تمتعاً ، ام غبره .

<sup>(</sup>٢) سواء وقع في اشهر الحج ، ام لا .

<sup>(</sup>٣) راجع الوسائل ب ١٣ ابواب المواقيت .

 <sup>(</sup>٤) وهو العلامة: استضعف الحديث في المحتلف ، لكنه صححه في المنتهى
 والتذكرة .

<sup>(</sup>٥) اي عقد الإحرام في رجب.

<sup>(</sup>٦) لأنه قبل ذلك غير مضطر الى الاحرام قبل الميقات فلا يجوز .

 <sup>(</sup>٧) لعدم امكان معرفة ذلك عن تحقيق ، لاحمال دخول شعبان قبل اكمال
 رجب ثلثين .

<sup>(</sup>٨) في نسخة : ( ولا تجب ) .

<sup>(</sup>٩) إي اعادة الإحرام في الميقات.

<sup>(</sup>١٠) فيما لو نذر الاحرام قبل الميقات ، وفيما او خاف تقضي رجب .

نعم يستحب خروجا من خلاف من أوجبها (١) .

(ولا) يجوز لمكلف (أن يتجاوز الميقات بغير إحرام) عدا ما استثني من المتكرر ، ومن دخلها اقتال ، ومن ليس بقاصد مكة عند مروره على الميقات ، ومتى تجاوزه غير هؤلاء بغير إحرام (فيجب الرجوع إليه) مع الإمكان ، (فلو تعذر بطل) نسكه (إن تعمده) أي تجاوزه بغير إحرام علما بوجوبه ووجب عليه قضاؤه وإن لم يكن مستطيعاً ، بل كمان سببه إرادة الدخول ، فإن ذلك موجب له (٢) كالمنفور ، نعم لو رجع (٣) قبل دخول الحرم فلا قضاء عليه ، وإن أثم بتأخير الإحرام ، (وإلا يكن) متعمداً بل نسي ، أو جهل ، أو لم يكن قاصداً مكة ثم بدا له قصدها (أحرم من حيث أمكن ، ولو دخل مكة ) معدوراً ثم ال عذره بذكره وعلمه ونحوهما (٤) (خرج إلى أدنى الحل (٥) ) وهو ما خرج عن منتهى الحرم إلى أدنى الحيل (قن موضعه) عكة ، (ولو أمكن الرجوع إلى الميقات إلى أدنى الحرام وحيب ) ، لأنه الواجب بالأصالة ، وإنما قام غيره مقامه للضرورة ، ومع إمكان الرجوع إلى الميقات وحم إمكان الرجوع إلى الميقات المرم ومع إلى المكان الرجوع إلى المعتورة ، والو كل غيره المكلف بالبلوغ والمتق

<sup>(</sup>١) يعني :كي لا نخرج عن مخالفته بالكلية ، بل نوافقه في أصل الرجحان

 <sup>(</sup>۲) يعني نفس إرادة الدخول سبب لوجوبه كالمنذور ، حيث يكون النذر
 سبباً لوجوبه ، فاذا فاته الواجب في وقته وجب عليه القضاء .

<sup>(</sup>٣) لأن السنب (وهو دخول مكة) لم بحصل له .

<sup>(</sup>٤) كالمكره على دخول مكة .

<sup>(</sup>٥) يعني اول نقطة بعد الحرم .

<sup>(</sup>٦) يعني اذا امكنه الوصول الى أحد المواقيت وجب .

بعد تجاوز الميقات فكن لا يربد النسك (١) .

(والمواقيت) التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل الآفاق ثم قال: هن لهن ، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن (٢) (ستة ذو الحُليَفة) بضم الحاء وفتح اللام (٣) والفاء بعد الياء بغير فصل تصغير الحُلفة بفتح الحاء واللام واحد الحلفاء (٤). وهو النبات المعروف (٥) قاله الجوهرى أو تصغير الحلفة وهي اليمين (٢) لتحالف قوم من العرب به . وهو ماء على ستة أميال من الملينة . والمراد الموضع الذي فيه الماء ، وبعه مسجد الشجرة ، والإحرام منه أفضل وأحوط للتأسي (٧) ، وقيل : بل يتعين منه لنفسير ذي الحليفة به في بعض الأخبار (٨) ، وهو جامع بينها (المدينة . والجحفة (٩) ) وهي في الأصل مدينسة أجحف بهما السيل ، على ثلاث مراحل من مكة (الشام) وهي الآن لأهل مصر (١٠) ، (ويلملم) ويقال :

<sup>(</sup>١) فبرجع الى الميقات إن امكنه ، والا فمن حيث الممكن .

<sup>(</sup>٢) سنن النسائي ج ٥ ص ٩٤ باب ميقات اهل اليمن .

<sup>(</sup>٣) وقبل: بكسره.

<sup>(</sup>٤) بكسر الحاء وسكون اللام ومد الفاء .

<sup>(</sup>٥) ينبت في المياه وتصنع منه السلال ، والبواري الضخام .

<sup>(</sup>٦) بمعنى القسم والحلف.

 <sup>(</sup>٧) برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راجع الوسائل ٣ / ٢ ابواب اقسام الحج.

<sup>(</sup>٨) الوسائل ٣ / ١ ابواب المواقيت.

<sup>(</sup>٩) بضم الجيم وسكون الحاء وفتح الفاء . تقرب من (رابغ) .

<sup>(</sup>١٠) أما اهل الشام فيحجون برآ على طريق المدينة ، وبحرآ على طريق جدة

ألم (١) . وهو جبل من جبال تهامة (٢) ( لليمن . وقرن المنازل ) بفتح القاف فسكون الراء ، وفي الصحاح بفتحها ، وأن أوبساً منها ، وخطأوه فيهما ، فإن أو يساً منها ، وخطأوه فيهما ، فإن أو يساً يمني منسوب إلى قرن بالتحريك : بطن من مراد ، وقرن (٣) : جبل صغير ميقات ( للطائف . والعقبق ) وهو واد طويل زيد على بريدين (٤) ( للغراق وأفضله المسلخ ) وهو أوله من جههة العراق ، وروي (٥) أن أولسه دونه بستة أميال ، وليس في ضبط المسلخ شيء يعتمد عليه . وقد قيل : أنه بالسين والحاء المهملتين واحد المسالح وهو المواضع العسالية وبالخاء المعجمة لنزع الثياب به (٢) ، (ثم ) يليسه في الفضل (غرة (٧)) وهي في وسط الوادي ، (ثم ذات عرق (٨)) وهي آخره إلى جهة المغرب ، و بُعدها عن مكة مرحلتان قاصدتان (٩) كبعد يلمل وقرن عنها (١٠) .

(وميقات حج التمتع مكة) كما مر (١١)، (وحج الإفراد منزله)،

- (١) كلاهما وزان غضنفر .
- (٢) بكسر التاء : بلاد في جنوب مكة .
  - (٣) بسكون الراء .
- (٤) وزان « أمير » : اربعة فراسخ = اثنا عشر ميلا .
  - (٥) الوسائل ٢/٢ ابوب المواقيت .
- (٦) لأن السلخ هو نزع الثياب ، ومنه مسلخ الحمام .
  - (٧) وزان « تمرة ».
  - (٨) بكسر العين وسكون الراء: جبل صغير .
    - (٩) اي متوسطتان في المسافة .
      - (١٠) اي عن مكة .
    - (١١) عند بيان اقسام الحج والفرق بينها :

لأنه أقرب إلى عرفات من الميقات مطلقاً (١) ، لما عرفت من أن أقرب المواقيت إلى مكة مرحلتان هي ثماليـة وأربعون ميلًا وهي منتهـي مسافـة حاضري مكة (كما سبق) من أن من كان منزله أقرب إلى عرفات فيقاته منزله . ويشكل بإمكان زيادة منزله بالنسبة إلى عرفة والمساواة (٢) فيتعن الميقات فيهها وإن لم يتفق ذلك ممكة (٣) .

(وكل من حج على ميقات) كالشامي بمر بذي الحليفة ( فهو له ) وإن لم يكن من أهله ، ولو تعددت المواقيت في الطريق الواحد كذي الحليفة والجحفة والعقبق بطريق المدني أحرم من أولهـــا مع الاختيار ، ومن ثالمها مع الاضطرار ، كمرض يشق معه التجريد وكشف الرأس ، او ضعف ، أو حر، أو برد بحيث لا يتحمل ذلك عادة ، ولو عدل عنه (٤) جاز التأخير إلى الآخر اختياراً . ولو أخر إلى الآخر عمداً (٥) أثم وأجزأ على الأقوى (٦) . (ولوحج على غبر ميقات كفته المحاذاة) للميقات . وهي مسامتته

<sup>(</sup>١) بالنسبة الى جميع المواقيت .

 <sup>(</sup>٢) اي مكن أن يكون منزله أبعد من المبقات الى عرفات ، او مساوياً له فكيف اطلق القول بالاحرام من منزله ؟

<sup>(</sup>٣) يعنى : نعم من كان منزله عكة فهذا لا عكن أن يكون منزله ابعد من الميقات الى عرفات.

<sup>(</sup>٤) يعني أعرف في طريقه إلى مكة ، فأخذ طريقاً لا بمر بذلك الميقات ، لكنه مر عميقات آخر .

<sup>(</sup>٥) بعني مربالمبقات ولكنه لم يحرم وأخَّر احرامه الى ميقات آخر عمداً .

<sup>(</sup>٦) لصدق الاحرام من المبقات على الفرض ، ولا وجه لتعيين ميقـــات مخصوص ، ومع ورود الرخصة بذلك ايضاً .

بالإضافة إلى قاصد مكة عرفا إن اتفقت (١) ، (ولو لم يحاذ ميقانا أحرم من قدر تشترك فيه المواقبت) وهو قدر بعد أقرب المواقبت من مكة وهو مرحلتان كما سبق علماً ، أو ظنا (٢) ، في بر ، أو بحر . والعبارة أعم مما اعتبرناه ، لأن المشترك بينها يصدق باليسير (٣) ، وكأنه أراد تمام المشترك (٤) ، ثم ان تبينت الموافقة ، أو استمر الاشتباه أجزأ ، ولو تبين تقدمه قبل تجاوزه أعاده وبعده (٥) ، أو تبين تأخره وجهان من المخالفة (٦) وتعده (٧) بظنه المقتضي للإجزاء .

وتتفق المسامنة بفرض دائرة مركزها مكسة ، محيطها يمربذلك المبقسات فالمسافة بين الميقات ومكة نصف قطر تلك الدائرة ، فما كانت المسافة بين محاذى الميقات ومكة بقدر تلك المسافة فهي المسامنة مع الميقات ، ولكن الدقة العقلية غير معتبرة ، بل الصدق العرفي كاف .

- (٢) اي الوقوف على ذلك البعد يكون عن علم ، او عن ظن .
- (٣) لأن الاشتراك أعم من الاشتراك في مجموع المسافة ، او في بعضها ،
  - (٤) لأن لفظة ( الاشتراك ) اذا اطلقت تنصرف الى اليام ،
- (٥) عطف على (قبل) اي لو تبين تقدم احرامه على الميقات بعد تجاوزه
   عنه رجع وأعاد .
  - (٦) دليل لوجوب الرجوع والاعادة .
- (٧) بالجر عطفا على مدخول ( من الجارة ) وهو دليــل على عدم وجوب
   الرجوع والاعادة ، لأنه عمل بظنه ، والعمل بالظن مقتض الإجزاء ظاهراً .

<sup>(</sup>۱) اي ان انفقت المسامتة العرفية ، وأما ان لم تتفق المسامتة فله حكم آخر يذكره بعد ذلك .

(الفصل الرابع: في أفعال (۱) العمرة ) المطلقة (۲) (وهي الإحرام والطواف والسمي والتقصير) وهذه الأربعة تشترك (۳) فيها عمرة الإفراد والمعتمة ، (ويزيد في عمرة الإفراد بعد التقصير طواف النساء) وركعتيه، والثلاثة الأول منها أركان دون الباقي، ولم يذكر التلبية من الأفعال كما ذكرها في اللدوس ، إلحاقاً لها بواجبات الإحرام كلبس ثوبيه، (ويجوز فيها ) أي في العمرة المفردة (الحلق) غيراً بينمه، وبين التقصير، (لا في عمرة المنمتع)، بل يتعين التقصير، ليتوفر (٤) الشعر في إحرام حجته المرتبط بها . القول في الإحرام – يستحب توفير شعر الرأس لمن أراد الحج) عتما وغيره (من أول ذي القعدة وآكد منه) توفيره (عنسد (٥) هلال ذي الحجة) وقيل : يجب النوفير (٦) وبالإخلال به دم شاة ، ولمن أراد الرحرام (بقص الأظفار، وأحذ الشارب، والإطلاء (٨)) لما تحت رقبتة من بدنه وإن قرب العهد به ، (ولوسبق) الإطلاء (٨)) لما تحت رقبتة من بدنه وأصل السّنة وإن كانت الإعادة أفضل (ما لم يمض خسة عشر يوما)

<sup>(</sup>١) في نسخة : ١ اعمال العمرة ١ .

<sup>(</sup>٢) المتمتع بها ام المفردة .

<sup>(</sup>٣) في نسخة : ﴿ يَشْتُرُكُ ﴾ .

 <sup>(</sup>٤) لأن عمرة التمتع تستتبع حجها الواجب فيه التقصير أو الحلق ايضاً فينبغي أن يبني من شعره ما يمكنه ذلك .

<sup>(</sup>٥) في نسخة : «عند » خارج عن المن .

<sup>(</sup>٦) القول بالوجوب منقول عن الشيخين .

<sup>(</sup>٧) عطف على ( لمن ارأد الحج ) .

<sup>(</sup>٨) اي استعال النورة.

فيعاد (١) .

(والغسل) ، بل قيل بوجوبه ، ومكانه الميقات إن أمكن فيه ، ولوكان مسجدا فقربه (٢) عرفا ، ووقته يوم الإحرام بحيث لا يتخلل بينها حدث ، أو أكل ، أو طيب ، أو لُبُس ما لا يحل للمحرم ، ولوخاف عوز الماء (٣) فيه قد مه في أقرب أوقات إمكانه إليه فيلبس ثوبيه بعده وفي التيمم لفاقد الماء بدله قول للشيخ لا بأس به ، وإن بجهل مأخذه (٤) وصلاة سنة الإحرام) وهي ست ركعات ، ثم أربع ، ثم ركعتان (٥) قبل الفريضة إن جمعها ، (والإحرام عقيب) فريضة (٦) (الظهر ، أو فريضة ) إن لم يتفق الفهر ولو مقضية إن لم يتفق وقت فريضة مؤداة (ويكني النافلة) المذكورة (عند عدم وقت الفريضة) ، وليكن ذلك كله بعد الغسل ، ولبكس الثوبين ليحرم عقيب الصلاة بغير فصل (٧) .

(ويجب فيه النية المشتملة على مشخصاته ) من كونه إحرام حج ، أو عمرة تمتع ، أو غيره ، اسلامي أو منذور ، أو غيرهما ،كل ذلك (مع القربة ) التي هي غاية الفعل المتعبد به ، (ويقارن بها ) (٨) قوله (لبَسِيُكَ اللَّهُمُّ مَّ

<sup>(</sup>١) أي الأطلاء.

<sup>(</sup>٢) تحفظا على حرمة المسجد من النلطخ والبلل .

<sup>(</sup>٣) اي فقده .

 <sup>(3)</sup> وقـــد يستدل له بعموم « التيمم احد الطهورين » الوسائل ٢١/١
 ابواب التيمم .

<sup>(</sup>٥) يعني الافضل هي الست وبعدها الاربع وبعدها الركعتان .

<sup>(</sup>٦) في نسخة « فريضة » داخل في المتن.

<sup>(</sup>٧) لأنه لوليس الثوبين بعد الصلاة وقع الفصل بين الاحرام والصلاة .

<sup>(</sup>A) اي بالنية مع القربة .

لَبَيْكَ لَبَيْكَ ، إِنَّ الحمد والنعمة والملك لك ، لاشريلك لك كبيك كبيك ) وقد أوجب المصنف وغيره النية للتلبية أيضاً وجعلوها مقدمة على التقرب بنية الإحرام بحيث بجمع النيتين (١) جملة ، لتحقق (٢) المقارنة بينها كتكبيرة الإحرام (٣) لنية الصلاة ، وإنما وجبت النية للتلبية دون التحريمة لأن أفعال الصلاة متصلة حسا وشرعا فيكني نية واحسدة للجملة كغير التحريمة من الأجزاء ، بخلاف التلبية فإنها من جملة أفعال الحج وهي منفصلة (٤) شرعا وحسا ، فلابد لكل واحد من نية . وعلى هذا فكان إفراد التلبية عن الإحرام وجعلها من جملة افعال الحج أولى كما صنع في غيره (٥) ، عن الإحرام وجعلها من جملة افعال الحج أولى كما صنع في غيره (٥) ، وبعض الأصحاب جعل نية النلبية بعد نية الإحرام وإن حصل بها فصل (٢) وكثير منهم لم يعتبروا المقارنة بينها مطلقاً (٧) . والنصوص خالية عن اعتبار المقارنة ، بل بعضها صريح في عدمها (٨) .

ولبيك نصب على المصدر ، وأصله لبًّا لك أي إقامة ، أو إخلاصا من لب بالمكان إذا أقام به ، أو من لبًّ الشيء وهو خالصه . وُتنيًّ تأكيداً أي إقامة بعد إقامة وإخلاصا بعد إخلاص ، هذا بحسب الأصل.

<sup>(</sup>١) اي بين نية الاحرام ، ونية التلبية .

<sup>(</sup>٢) في نسخة « ليتحقق » .

<sup>(</sup>٣) حيث اقترنت التكبيرة مع نية الصلاة .

<sup>(</sup>٤) عن سائر افعال الحج .

 <sup>(</sup>٥) اي جعل ـ في غير هذا الكتاب ـ النلبية من جملة افعال الحج ، لاجزءاً من الإحرام .

<sup>(</sup>٦) اي فصل بين نية الاحرام ، ونفس الاحرام بسبب نية التلبية .

<sup>(</sup>٧) سواء حصلاالفصل بيننية الاحرام والاحرام بنية النلبية ، ام لم يحصل

<sup>(</sup>A) الوسائل ٣ / ٣٥ إبواب الاحرام.

وقد صار موضوعا للإجابة وهي هنا جواب عن النداء الذي أمر الله تعالى به (۱) ابراهيم بأن يؤذن في النباس بالحج ففعل ، ويجوز كسر إن (۲) على الاستثناف ، وفتحها بنزع الخسافض وهو لام التعليل ، وفي الأول تعميم (۳) فكان أولى .

أُ (ولُبُس ثوبي الإحرام) الكائنين (من جنس ما يُصلي ً فيه) المحرم فلا يجوز أن يكون من جلد ، وصوف، وشعر ، و و رَ بر ما لا يؤكل لحمه ولا من جلد المأكول مع عدم التذكية ، ولا في الحرير الرجال ، ولا في الشاف(٤) مطاقا (٥) ، ولا في النجس غير المعفو عنها في الصلاة ، ويعتسبر كونها غير مخيطين ، ولا ما أشبه المخيط من اللبد (٦) ، والدرع المنسوج كذلك (٧) ، والمعقود (٨) ، واكتنى المصنف (٩) عن هذا الشرط بمفهوم جوازه للنساء .

- (١) في قوله تعالى : وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا » . (١)
  - (۲) في قوله: « إن الحمد ... الخ ه .
- (٣) حيث لم تعلل التلبية بشيء ، فالتلبية عامة ، ووقع إنشاء الحمد انشاء مستقلا . غير مرتبط بالتلبية .
  - (٤) اي الشفاف: الثوب الرقبق الحاكي لما تحته .
    - (٥) سواء في ذلك المرأة والرجل.
  - (٦) وزان ( فرس ) ثوب غليظ بصنع من الصوف من غير نسج .
    - (٧) اي على نحو يكون محيطاً .
    - (٨) اي ما عقد بعضه ببعض حتى أحاط بالبدن.
- (٩) اي لم يذكر اشتراط عدم المخيط للرجال ، لان الاجازة للنساء تدل
   على عدم الجواز للرجال .

<sup>(</sup>١) الحج: الآية ٢٧.

(يأزر بأحدهما، ويرتدي بالآخر) بأن يغطي به منكبيه ، أو يتوشح به بأن يغطي به أحدهما، وتجوز (١) الزيادة عليهما، لا النقصان، والأقوى أن لُبسها واجب ، لا شرط في صحته ، فلو أخل بــه اختياراً أثم وصح الإحرام (٢) .

(والقارن يعقد إحرامه بالتلبية) بعد نية الإحرام ، (أو بالإشعار ، أو التقليد) المتقدمين ، وبأيها بدأ استحب الآخر (٣) ومعنى عقده بها على تقدير المقارنة (٤) واضح فبدونها لا يصح أصلا ، وعلى المشهور (٥) يقم ولكن لا يحرم محرمات الإحرام بدون أحدهما (٦) .

(ويجوز) الإحرام (في الحرير والمخيط للنساء) في أصع القولين (٧) على كراهة ، دون الرجال والحنائي (٨) ، (وُمُجزيء) لُبُس (القباء) ،

<sup>(</sup>١) في لسخة : « نجوز » .

 <sup>(</sup>٢) لأن الاحرام ينعقد ـ صحيحاً ـ بالنية والتلبية ، ولبس ثوبي الاحرام ليس شرطاً في صحته ، بل هو واجب مستقل .

 <sup>(</sup>٣) يعني لو بدأ بالتلبية كان الاشعار ، او التقليد مستحباً . فلو لم يفعل
 ذلك وقع مفرداً ، ولو بدأ بالإشعار ، أو التقليد كانت التلبية مستحبة بالنسبة اليه

<sup>(</sup>٤) اي اعتبار مقارنة نية الاحرام بالتلبية ، او بالإشعار ، او التقليد .

 <sup>(</sup>٥) من عدم اعتبار المقارنة . فهو يحرم بمجرد نية الاحرام ، لكن محرمات الإحرام لا تحرم عليه الا بعد التلبية ، او ؤلاشعار ، او النقليد .

<sup>(</sup>٦) اي ( التلبية ) و ( الاشعار ، او التقليد ) .

 <sup>(</sup>٧) لدلالة بعض الاخبار على جوازه للنساء راجع الوسائل ب ٣٣ ابواب الاحرام .

 <sup>(</sup>٨) لعدم العلم بكونهن نساء ، والجواز مختص بالنساء .

أو القميص ( مقلوباً ) بجعل ذيله على الكتفين ، أو باطينه (١) ظاهر م من غير أن ُيخرج يديه من كيه ، والأول أولى (٢) وفاقاً للدروس والجمع أكمل . وإنما يجوز لُبس القباء كذلك (٣) ( لو فقد الرداء ) ليكون بدلا منه ، ولو أخل بالقلب ، أو أدخل يده في كمه فكلبس المخبط (٤) ، (وكذا ) يجزىء (السراويل (٥) لو فقد الإزار ) من غير اعتبار قلبه (٦) ولا فدية في الموضمين (٧) .

(ويستحب للرجل)، بل لمطلق الذكر (٨) (رفع الصوت بالنلبية) حيث ُ يحرم إن كان راجلا بطريق المدينة، أو مطلقاً بغيرها (٩)، وإذا علت راحلته البيداء (١٠) راكباً بطريق المدينة، وإذا أشرف على الأبطح (١١) متمتعاً (١٢)، وتُسر المرأة والحنثي، ويجوز الجهر حيث لا يسمم الأجنبي

- (١) بالجر عطفا على ( ذيله ) اي ( بجعل باطنه ) .
  - (٢) يعني قلبه على النحو الاول اولى .
    - (٣) اي مقلوباً .
  - (٤) تكون عليه كفارة . ويكون احرامه صحيحاً .
- (٥) جمع سروالة : معرب . (شلوار) وهو ثوب مخيط يستر اسفل البدن
  - (٦) اي لا يجب قلب السروال .
- (٧) اي في لُبس القباء المقلوب ، ولُبس السروال اذا كان لعذر الفقدان .
  - (٨) وان لم يكن بالغاً .
  - (٩) اي بغېر طريق المدنينة .
  - (١٠) البيداء: تل على ميل من مسجد الشجرة عن يسار الطريق .
- (۱۱) الابطح: مسبل مكة ، اوله عندمنقطع الشعب بينوادي منى، وآخره
   متصل ممقسرة و المعلى » .
  - (١٢) يعني المحرم بإحرام حج التمتع من مكتّة .

وهذه التلبية غير ما يعقد به الإحرام إن اعتبرنا المقارنة ، وإلاجاز العقسد بها ، وهو ظلهر الأخبار (1) .

(وليجدد عند غتلف الأحوال) بركوب ونزول ، وعلَّو وهبوط، وملاقاة أحد ويقظة، وخصوصاً بالأسمار، وأدبار الصلوات، (ويضاف إليها التابيات المستحبة) وهي لبيك ذا المعارج (٢) الحر.

(ويقطعها المتمتع (٣) إذا شاهد بيوت مكة ) وحد ما (٤) عقبة المَدَنيين إن دخلها من أعلاها ، وعقبة ذي طوى إن دخلها من أسفلها (والحاج إلى زوال عرفة ، والمعتمر مفردة إذا دخل الحرم ) إن كان أحرم بها من أحمد المواقبت ، وإن كان قد خرج لها من مكة إلى خارج الحرم ، فإذا شاهد بيوت مكة إذ لا يكون حينئذ بين أول الحرم وموضع الإحرام مسافة (٥) .

(والاشتراط (٦) قبل نية الإحرام) متصلا بها بأن يحله حيث حبسه. ولفظه المروي (٧): « اللَّهُمُ ۚ إِنِي ۖ أَرِيدُ النَّتَمَتُعَ بِالعُمرَةَ لِلَىَّ الحَجُّ عَلَى كِيتَابِلَكَ وَسُنَّةً نَبِيلًكَ صَلَى ً اللهُ عليه وآله، وَإِنْ عَرَضَ

<sup>(</sup>١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الاحرام .

 <sup>(</sup>۲) تمامــه: « لبيك ذا المعارج لبيك ، لبيك داعياً الى دار السلام ،
 لبيك لبيك غفار الذنوب » . : ، الى اخر ما روي في المستدرك ٧ ـ ٨ / ٢٦ أبواب الإحرام .

<sup>(</sup>٣) اي المعتمر بعمرة التمتع .

<sup>(</sup>٤) اي حد مشاهدة البيوت ، أو حد التلبية في منتهى استحباسها .

<sup>(</sup>٥) اي لا مسافة بينهاكي يمكنه أن يقولها في تلك المسافة .

<sup>(</sup>٦) عطف على « رفع الصوت » اي ويستحب الاشتراط .

<sup>(</sup>٧) الوسائل ١٦/١ ابواب الاحرام .

لي شي ٌ تيجيسُني أَفْحُلَني حَيثُ حَبَسَنني لَقَدَرُكَ الذي أَقَدَّرِتُ الذِي أَقَدَّرِتُ عَلَيَّ اللَّهُمُ الذَي أَقَدَّرِتُ عَلَيَّ اللَّهُمُ الذَي تَشْهُرِي وَبَشَهُرِي النَّهُمُ إِنَّ النَّهُ وَمُشَرِي وَحَصَبِي مِنِ النِساءِ وَالثَيْسَابِ وَالْحَمْسِي مِنِ النِساءِ وَالثَيْسَابِ وَالطَّيْبِ اَبْتَغَى بَذَلَكُ وَالدَارَ الآخَرةِ وَ .

(ويكره الإحرام في) الثياب (السُود)، بل مطلق الملوّنة بغسير البياض كالحمراء (والمصفرة (۱) وشبهها (۲))، وقيدها في الدروس بالمشبعة (۳)، فلا يكره بغيره، والقضل في البيض من القطن، (والنوم عليها) أي نوم المحكّر م علي الفرّش المصبوغة بالسواد، والعصفير وشبهها (٤) من الألوان، (والوسَخة (٥)) إذا كان الوسخ إبتداء ، أما لو عرض في أثناء الإحرام كره غسلها، الا لنجاسة (٦)، (والمُعلَمَة) بالبناء للمجهول، وهي المشتملة على لون آخر يخالف لونها حال عملها كالثوب المحبول كم ن لونين، أو بعده (٧) بالمطرز والصبغ.

( ودخول الحهام ) حالة الإحرام ، ( وتلبية المنادي ) بأن يقول له : « لبيك » ، لأنه في مقام التابية لله ، فلا يُشرك غيره ، فها بل يجيبه بغيرها

- (٢) اي شبه المعصفرة من الألوان القريبة منها .
  - (٣) اي ذات اللون الشديد .
  - (٤) في نسخة : « وشمه » اي شبه المذكور .
- (٥) عطف على المعصفرة اي يكره في الثوب الوسخ .
- (٦) فلا يكره غسلها ، بل يجب حينثذ ، أو تبديلهـــا لوجوب طهـــارة ثوبي الاحرام .
  - (V) اي جملت الأعلام بعد النسج .

من الألفاظ كقوله ياسعد ، أو ياسعديك .

(وأما التروك المحترمة (١) فثلاثون – صيد البر) ، وضابطه الحيوان المحلل الممتنع بالأصالة . ومن المحترم : الثملب والأرنب والفسّب (٢) والتربوع (٣) والقُسْقُدُ والقُسُمُ والنُرنبور والعظامة (٤) ، فلا يحرم قتل الأنعام وإن توحشت ، ولا صيد التَصْبُع (٥) والنمر (١) والعمقر (٧) وشبهها من حيوان البر ، ولا الفأرة (٨) والحيسة ونحوهما (٩) ولا يختص التحريم بمباشرة قتلها، بل يحرم (١٠) الإعانة عليه، (ولو دلالة) عليما (١١)،

 <sup>(</sup>١) اي الترك للامـور المحرمــة . فإن الترك ليس محرّماً فالوصف هنا
 يجال المتعلق .

<sup>(</sup>۲) وهو حيوان من نوع الزحاً فات ذنبه كثير العقد .

 <sup>(</sup>٣) بفتح الياء وضم الباء: نوع من القواضم يشبه الفار قصير اليادين طويل الرجلين وله ذنب طويل .

 <sup>(</sup>٤) بفتحالعين والهمزة: دُويبـة ملساء اصغر من الحرذون وتعرف بالسقاية تشبه الضب .

هنتح الضاد وضم الباء وسكونها: ضرب من السِّباع الخطرة .

 <sup>(</sup>٦) بفتح النون وكسر الميم ، أو بفتح النون وكسرها وسكون الميم:ضرب من السباع من عائلة السندور اصغر من الأسد .

<sup>(</sup>٧) بفتح الصاد وسكون القاف : طائر يصيد .

 <sup>(</sup>٨) بفتح الفاء وسكون الهمزة: دُويبّة في البيوت يصظادها الهّرة.

<sup>(</sup>٩) من حشرات الأرض.

<sup>(</sup>١٠) في نسخة : (تحرم) .

<sup>(</sup>١١) اي يدل "الصائد على تلك الحيوانات المحرّرمة .

(وإشارة) إليها بأحد الأعضاء وهي أخص من الدلالة (١) .

ولا فرق في تحريمها على المحكرم بين كون المدلول محيرماً ومُحكالاً، ولا بين الحفية والواضحة (٢)، نهم لو كان المدلول عالما به بحيث لم يفده (٣) زيادة انبعاث عليها فلا حكم لها (٤)، وإنما أطلق المصنف صيد البر مع كونه غصوصاً بما ذكر تبعاً للآية (٥)، واعتاداً على ما اشتهر من التخصيص (٦). (ولا يحرم صيد البحر، وهو ما يبيض ويُفتِّرخ (٧)) معا (فيه)، لا إذا تخلف أحدهما وإن لازم المساء (٨) كالبط، والمتولد بين الصيد وغيره يتبع الاسم، فإن انتفيا عنه (٩) وكان ممتنعاً فهسو صيد إن لحق بأحد أفراده (١٠)، (والنساء بكل استمتاع) من الجاع ومقدمانه (حتى

العقد) ، (ولا) الشهادة عليه (١١) وإقامتها وإن تحملها محملا، أو كان

<sup>(</sup>١) لأنه قد يدلّه بغير إشارة ِ

<sup>(</sup>٢) اي الدلالة الحفية والواضحة .

<sup>(</sup>٣) اي لم يستفد ـ في الوقوف على الصيد ـ شيئاً من دلالة المحرم .

<sup>(</sup>٤) اي لا توجب هذه الدلالة حرمة ولا فساداً .

 <sup>(</sup>٥) وهي قوله تعالى: ٥ و حُرَّم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً ٥ .
 ( المائدة : الآية ٩٩ )

<sup>(</sup>٦) اي تخصيص الآبة بما ذكر من الانعام المتوحشه والضبع والنمر .

 <sup>(</sup>٧) يقال: فترخت الطائرة ـ من باب التفعيل ـ : صارت ذات فرخ .

<sup>(</sup>٨) اي غالباً.

<sup>(</sup>٩) اي اسم الصيد واسم غير الصيد .

<sup>(</sup>١٠) فيكون الحاقه بالصيد ـ حكماً ـ مشروطاً بأمرين : إمتناعه ، وإلحاقه باحد أفراد الصيد اسماً .

<sup>(</sup>١١) بأن يحضر العقد لغاية تحمل الشهادة عليه .

ج ۲

العقد بين ُعلين (١) ، (والاستمناء) وهو استدعاء المني بغسير الجاع ، (وتُبس المخيط) وإن قلّت الحياطة ، (وشبه ) مما أحاط كالدرع المنسوج واللبد المعمول كذلك (٧) ، (وعقد الرداء) وتخليله (٣) و زَرّه (٤) ونحو ذلك (٥) ، دون عقد الإزار ونحوه (٦) فإنه جائز ، ويستثنى منه الهميان (٧) فعني عن خياطته ، (ومطلق الطيب) وهو الجسم ذو الربح الطبية المتخذ لشم غالباً (٨) غير الرباحين كالمسك (٩) والعنبر (١٠) والزعفران وماء الورد وخرج بقيد الاتحاذ للشم ما يطلب منه الأكل ، أو التداوى (١١) غالباً كالمَرْنفُل (١٢) ،

<sup>(</sup>١) اي كان الزوجان محلين .

<sup>(</sup>٢) اي بخيث يحيط بالبدن .

<sup>(</sup>٣) بأن يشد طرفيه على وسطه .

<sup>(</sup>٤) بأن يجمل له ازراراً .

<sup>(</sup>٥) بأن يشد طرفيه بخيط مثلاً ،

<sup>(</sup>٦) كالتخليل والإزرار على ماعرفت .

<sup>(</sup>٧) بكسر الهاء: كيس من جلد تجعل فيه النفقة ويُشد على الوسط .

 <sup>(</sup>٨) قيد بالغالبية ، نظراً الى أن بعض أقسام الطيب يستعمل دواء فليس
 الغرض منه الشم ، لكن مع ذلك يصدق عليه اسم الطيب :

<sup>(</sup>٩) بكسر المم : طيب معروف معرّ ب أ.

<sup>(</sup>١٠) بفتح الغين وسكون النون: طيب يؤخذ من وجه ماء البحر :

<sup>(</sup>١١) في نسخه : « والتداوي » .

<sup>(</sup>۱۲) القَدَرنفُلُ : ثمدر شجرة تشبه الياسمين ، لـه راثحـــة طيبة تستعمل كأدوية حارة المزاج :

والأقوى تحريم شمه أيضاً (٨). وعليه المصنف في الدروس وظاهره هنا عدم التحريم ، واستثنى منه الشيح (٩) والخزامى (١٠) والإذخر (١١) والقيصوم (١٢) إن سميت ريحانا (٦٣) ، ونبه بالاطلاق على خلاف الشيخ

(۱) شجر هندي بشبه شجر الرمان يستعمل قشره كأقسام التوابل، أويخدر
 كالشاى .

- (٢) أي التوابل المستغملة غالباً في الطعام والشراب وتحوهما :
  - (٣) معر"ب ٩ پونه » نبت يشبه النعناع .
- (٤) بكسر الحاء وتشديد النون: شجر يؤخذ ورقــه ويجفف ثم يسحق و يستعمل في الخضاب الأحمر .
  - (a) وزان قنفذ ـ وقد تقدم ·
  - (٦) وهو الورد الأحمر المعروف .
  - (٧) نبت معروف له أزهار طيبة الرائحة .
  - (A) كما يحرم شم الطيب. وقد ورد النهى عنه.

( في الوسائل ٢-٣/٥٢ أبواب تروك الإحرام )

- (٩) بكسر الشين وآخره حاء مهملة : نبات طيب الرائحة .
  - (١٠) بضم الحاء وفتح المم : نبت صحراوي طبب الازهار .
    - (١١) بكسر الهمزة والخاء : نبت طيب الرائحة .
- (١٢) بفتح القاف وضم الصاد: نبات صحراوي كثير الأزهار .
  - (١٣) أما لو لم تسمّ ريحاناً فلا تشملها عمومات المنع .

ج ۲

حيث خصه (١) بأربعة : المسك والعنبر والزعفران والورس (٢) وفي قول آخر له (٣) بستة بإضافة العود (٤) والكافور إلها . ويستثنى من الطيب خلوق (٥) الكعبـة والعطر في المسعى (٦) ، ( والقبض (٧) من كريــه الرائحة) ، لكن لو فعل فلا شيء عليه غبر الإثم ، بخلاف الطيب (٨) .

(والاكتحال بالسواد والمطيب) ، لكن لا فدية في الأول ، والثاني من أفراد الطيب (٩) (والإدّهان (١٠)) بمطيب وغيره اختيارا ولاكفارة في غير المطيب منه ، بل الإثم ، (ويجوز أكل الدهن غير المطيب) إجماعا (والجـدال ، وهو قول لا والله وبلي والله) ، وقيـــل : مطلق اليمن ، وهو خيرة الدروس . وإنما بحرم مع عدم الحساجة إليه فلو اضطر إليمه لإثبات حق ، أو نغي باطل فالأقوى جوازه ، ولا كفارة .

<sup>(</sup>١) أي خص تحريم الطيب.

<sup>(</sup>٢) بفتح الواو وسكون الراء : نبت يشبه السمسم ينبت في منى ،

<sup>(</sup>٣) يعنى للشيخ قول آخر بحرمة ستة منها .

<sup>(</sup>٤) بضم العين: نوع من الطيب يتبخّر به .

الكهة وأستارها .

<sup>(</sup>٦) وقد ورد النص مجوازه .

<sup>(</sup>الوسائل ۲۰/۱ أبواب تروك الاحرام)

<sup>(</sup>٧) أي القبض على الأنف.

<sup>(</sup>٨) فإن فيه كفارة كما ستأتى .

<sup>(</sup>٩) حيث كان الطيب مطلقاً حراماً.

<sup>(</sup>١٠) بتشديد الدال: مصدر باب الافتعال قلبت التاء دالا مم ادغمت .

(والفسوق وهو الكـــذب) مطلقا (۱) (والسباب (۲)) للمسلم ، وتحريمها ثابت في الإحرام وغيره ، ولكنه فيه آكد كالصوم (۳) والاعتكاف ولا كفارة فيــه سوى الاستففار (٤) ( والنظر في المرآة ) بكسر المــيم وبعد الهمزة ألف ولا فدية له ، (وإخراج الدم اختياراً) ولو بحلف الجسد والسواك . والأقوى أنه لا فدية له (٥) ، واحترز بالإختيار عن إخراجه لضرورة كبط (٦) جرح ، وشتى دمل ، وحجامة ، وفصد عند الحاجة إلمها فيجوز إجماعا .

(وقلع الضرس) والرواية (٧) مجهـــولــة مقطوعة ، ومن ثم أباحه جماعة خصوصا مع الحـــاجة . نعم يحرم من جهــة لمخراج الدم ، ولكن لا فدية له ، وفي روايته (٨) أن فيه شاة ، (وقصّ الظفر) ، بل مطلق لم الله ، أو بعضه اختياراً ، فلو انكسر فله لمزالته (٩) . والأقوى أن فيه (١٠)

- (١) سواء كان على الله ، أو على رسوله ، أو أحد الأثمة عليهم السلام .
  - (٢) بفتح السين: الشتم .
- (٣) أي أن سبّ المؤمن حرام في نفسه ، وتغلّط الحرمة في الحج والصوم و الاعتكاف
  - (\$) أي التوبة وطلب المغفرة من الله تعالى .
    - (٥) لأصالة البراءة .
    - (٦) بط" الجرح: شقه .
- (٧) الوسائل باب ١٩ ، أبواب بقية كفارات الإحـــرام ، والرواية وردت بلفظ: « عن رجل من أهل خراسان » .
- أي أن تلك الرواية الواردة في الضرس ذكرت اراقة دم وأقله شاة .
  - (٩) لأن في بقاء المكسور أذيّـة .
  - (١٠) أي في قصّ الظفر المكدور .

الفدية كغيره للرواية (١) .

(وإزالة الشعر) بماق وننف وغيرهما مع الاختيار ، فلو اضطر كما لو نبت في عينه جاز إزالته ولا شيء عليه ، ولو كان التأذي بكثرته ، لحر ، أو قل (٢) جاز أيضاً لكن يجب الفداء ، لأنه محل المؤذي ، لا نفسه (٣) والمعتبر إزالته بنفسه ، فلو كشط (٤) جلدة عليها شعر فلا شيء في الشعر ، لأنه غير مقصود بالإبانة ه

(وتغطية الرأس للرجل) بثوب وغيره حتى بالطين والحناء والارتماس وحمل متاع يستره ، أو بعضه . نعم يستثنى عصام (٥) القربسة ، وعصابسة السُصداع وما يستر منه بالوسادة ، وفي صدقه باليد وجهان (٦) ، وقطع في التـذكرة بجوازه ، وفي الدروس جعــل تركه أولى . والأقوى الجواز لصحيحة معاوية بن عمار (٧) ، والمراد بالرأس هنا منابت الشعر حقيقة ، أو حكما (٨) ، فالأذلان ليستامنه ، خلافا للتحرير .

<sup>(</sup>١) الوسائل ١٢/٤ أبواب بقيّة كفارات الاحرام .

<sup>(</sup>۲) أى كان التأذي لوجود القمل في شعره .

<sup>(</sup>٣) أي ايس الشعر نفسه مؤذياً ، بل كان محلاً للموذي .

<sup>(</sup>٤) أي ازالها بالحك .

<sup>(</sup>٥) حبل يشتُّد بالقربة وبجعله السقَّاء على عاتقة عند حمل القربة .

<sup>(</sup>٦) يعني في صدق التغطي المنهي عنه شرعاً بمجرد تظايل الرأس باليد ،

وجهـــان : صدق الستر لغـــةً . وكون الستر في نظر العـــرف منصرفاً الى غير ذلك .

<sup>(</sup>٧) الوسائل ٣/٣ ابواب تروك الإحرام.

<sup>(</sup>A) بأن يكون أصلع ، أو أقرع .

(و) تغطية (الوجه)، أو بعضه (للمرأة)، ولا تصدق (١) باليد كالرأس، ولا بالنوم عليه، ويستثنى من الوجه ما يتم به (٢) ستر الرأس لأن مراعاة الستر أقوى، وحق الصلاة أسبق، (وبجوز لها سدل القناع (٣) لمل طرف أنفها بغسير إصابة وجهها) على المشهور، والنص (٤) خال من اعتبار عدم الإصابة، ومعهه (٥) لا يختص بالأنف، بل يجوز (٦) الزيادة، ويتخير الحنثى بين وظبفة الرجل والمرأة فتغطي (٧) الرأس، أو الوجه، ولو جمعت بينها كفرت (٨)، (والنقاب (٩)) للمرأة، وخصه مع دخوله في تحريم تغطية الوجه تبعاً للرواية (١٠)، وإلا فهو كالمستغنى عنه (١١) مع دخوله في تحريم تغطية الوجه تبعاً للرواية (١٠)، وإلا فهو كالمستغنى عنه (١١) للمرأة، والمشهور فيها (١٢) المالتهد، وكدانا يحرم قبل الإحرام إذا بتي أثره إليه. والمشهور فيه

- (١) اي التغطية .
- (٢) لاجل المقدّمة العلميّة لوجوب ستر الرأس عليها .
  - (٣) اي ارخاؤه والقاؤه .
  - (٤) الوسائل ٤٨/٢ ابواب تروك الاحرام.
    - (٥) اي مع عدم اصابة الوجه .
      - (٦) في نسخة : و تجوز ٥ .
- (٧) يعني إن أخذت لنفسها وظيفة المرأة فتغطي رأسها وجوباً ، وإن أخذت وظيفة الرجل فيجوز له تغطية وجهه .
- (A) لأنها علمت ـ اجمالاً ـ أنها فعلت محرماً ، إنا ستررأسها أو ستروجهها.
  - (٩) عطف على « تغطية الرأس » .
  - (١٠) الوسائل ١/٨٤ ابواب تروك الإحرام.
  - (١١) لأن ذكر « ستر الوجه » يشمل النقاب .
    - (١٢) في كونه لازينة أو للسنة .

الكراهة ، وإن كان التحريم أولى (١) . (والتختم للزينة) لا للسنة والمرجع فيها إلى القصد أرضاً (٢).

(والُبس المرأة ما لم تعتده من الحلي ، وإظهار المعتاد) منه (للزوج) وغيره من المحارم (٣) ، وكذا يحرم علمها لنُّبسه للزينة مطلقاً (٤) والقول بالتحريم كذلك هو المشهور (٥) ولا فدية له سوى الاستغفار .

(ولُبس الحفين للرجل وما يستر ظهر قدميه) مع تسميته لبساً (٦). والظاهر أن بعض الظهر كالجميع إلاما يتوقف عليه لُبس النعلين (والتظليل للرجل الصحيح سائرًا) فلا بحرم نازلا إجماعاً، ولا ماشياً إذا مرتحت المحمل ونحوه (۷) ،

## (١) نظراً الى روابة حريز .

راجع الوسائل ٩/٩٤ ابواب تروك الإحرام

لكن المشهور حملهما على الكراهة ، جمعاً بينها وبن خبرابي الصلاح الكناني الوسائل ٢ / ٢٣ ابواب تروك الاحرام.

(٢) كما في الحناء.

- YEE -

- (٣) أما غير المحارم فيحرم إظهار الزينة لهم مطلقاً ، سواء كانت هيمحرمة ام محلة .
  - (٤) سواء المعتادة وغيرها .
- (٥) اسناده الى المشهور بلحاظ عدم جزمه بذلك ، بل في صحيحة محمد بن مسلم جوازه إلا حلياً مشهوراً للزينة .
  - الوسائل ١٤ / ٤٩ ابواب تروك الاحرام.
  - (٦) فلا بأس بوضع حجر عليها ، او تطليتها بطنن ونحوه .
- (٧) ممسا ممكن للمحرم الاستظلال بظله الجانبي ، ومن دون أن بجعله فوق رأسه .

والمعتسبر منسه (۱) ما كان فوق رأسه ، فسلا يحرم الكسون في ظلل المحمل عند ميل الشمس إلى أحد جانبيه . واحترز بالرجل عن المرأة والصبي فيجوز لها الظل اتفاقاً ، وبالصحيح عن العليل ، ومن لا يتحمل (۲) الحر والبرد بحيث يشتى عليسه بما لا يتحمل عادة ، فيجوز له الظل لكن تجب الفدية ، (ولبُس السلاح اختيارا) في المشهور وإن ضعف دليله (۳) ، ومع الحاجة إليه يباح قطعا ، ولا فدية فيه مطلقا (٤) .

( وقطع شجر الحسرم وحشيشه ) الأخضرين ، ( إلا الأذخر (ه) وما ينبت (٦) في ملكه ، وعودي المحالة ) بالفتح وهي البكرة الكبيرة (٧) التي يستتى بهما على الإبل قالــه الجوهري . وفي تعمدي الحكم إلى مطلق البكرة (٨) نظر ، من (٩) ورودها لغة مخصوصة ، وكون الحكم على خلاف

- (٣) لأن الدليل هو المفهوم المستفاد من روايات وردت في الوسائل باب ٥٦ .
   أبواب تروك الاحرام .
  - (٤) سواء كان محتاجاً اليه ، ام لا .
  - (٥) نظراً الى جواز قطمه على المحرم .
    - (٦) بصيغة المبني للفاعل .
  - (٧) مُتعلَّق على البثر بمعلِّقين من جانبيها .
    - (٨) ولو كانت لغير الإستقاء .
  - (٩) دليل على عدم جواز النعدي ، حاصله :

أن الدابل على جواز القطع ورد بلفظ «عودي المحالة» وحيث إن هذا الجواز على خلاف الأصل اي خلاف القاعدة الاولية في الإحرام من حرمة قطع الاشجار. فيجب الاقتصار على لفظ الرواية.

<sup>(</sup>١) اي من الظل المحتَّرم.

<sup>(</sup>۲) في نسخة : « لا يحتمل » .

ج ۲

الأصل (وشجر (١) الفواكه) ، ويحرم ذلك (٢) على المحُلُل أيضًا ، ولذا لم يذكره في الدروس من محرمات الإحرام ، (وقتل هوام" الجسد) بالتشديد جمع هامة (٣) ، وهي دوابه كالقمل والقراد ، وفي الحاق البرغوث (٤) بها قولان (٥) أجودهما العدم . ولا فرق بن قتله مباشرة وتسبيبا كوضع دواء يقتله ، ( ويجوز نقله ) من مكان إلى آخر من جسده ، وظاهر النص (٦) والفتوى عدم اختصاص المنقول إليــه بكونه مساويا للأول ، أو أحرز ، نعم لا يكني ما يكون معرضا لسقوطه قطعا ، أو غالبا .

(القول في الطواف ــ ويشترط فيه رفع الحدث ) مقتضاه عدم صحته من المستحاضة والمتيمم ، لعدم إمكان رفعه في حقها وإن استباحا العيادة بالطهارة (٧) . وفي الدروسِ أن الأصح الاجتزاء بطهارة المستحاضة والمتيمم

ووجه الالحاق: ظاهر صحيحة معاوية بن عمار على حرمة قتل الدواب مطلقاً فيمكن شمولها لمثل البرغوث ايضاً .

## الوسائل ٢ / ٨١ ابواب تروك الاحرام ،

(٦) الوسائل ٥ / ٧٨ ابواب تروك الاحرام.

(٧) حيث تغنتسل وتتوضأ المستحاضة وتصلي ، وكذلك المتيمم ، لكنها باقيان على الحدث.

<sup>(</sup>١) عطف على « الإذخر » .

<sup>(</sup>۲) اي قطع شجر الحرم وحشيشه.

<sup>(</sup>٣) بتشديد المم .

<sup>(</sup>٤) وزان عصفور .

<sup>(</sup>٥) وجه عدم الالحاق : أن الحكم نحتص بهو ام الجسد ، وظاهره ماله اختصاص بالبدن ، أما البرغوث فليس مما محتص بذلك ، بل يعم في البـــدن وفي غيره من الواضع الندية في الارض ونحوها .

مع تعلى المائية ، وهو المعتمد ، والحكم مختص بالواجب ، أما المندوب فالأقوى عدم اشتراطه بالطهـــارة وإن كان أكـــل ، وبه صرح المصنف في غير الكتاب (١) .

(و) رفع (الحبث) ، واطلاقه أيضاً يقتضي عدم الفرق بين مايعنى عنسه في الصلاة وغيره . وهو يتم على قول من منبع من إدخال مطلق النجاسة المسجد ليكون منهياً عن العبادة به (٢) ، ومختسار المصنف تحريم المُللَّوثة خاصة فليكن هنا (٣) كذلك ، وظاهر الدروس القطع به . وهو حسن ، بل قبل: بالعفو عن النجاسة هنا مطلقا (٤) ، (والختان في الرجل) مع إمكانه فلو تعذر وضاق وقنه سقط ، ولا يعتبر في المرأة ، وأما الخنثى فظاهر العبارة (٥) عدم اشتراطه في حقه ، واعتباره قوي ، لعموم النص (٦) لا ما أجمع على خروجه ، وكذا القول في الصبي (٧) وإن لم يكن مكلفا (٨) كالطهارة بالنسبة إلى صلانه ، (وستر العورة) التي يجب سترها في الصلاة كوضتك بحسب حال الطائف في الذكورة والأنوثة .

<sup>(</sup>۱) اى في غير « اللمعة ، من ساثر كتبه .

 <sup>(</sup>۲) والنهي في العبادة موجب لفسادها . وبما أن الطواف عبادة ، والدخول
 في المسجد لاجل الطواف بثوب متنجس منهى فلا يجتمعان .

<sup>(</sup>٣) اى في الإحرام.

<sup>(</sup>٤) سواء كانت مما يعفى عنها في الصلاة ، ام لا .

<sup>(</sup>٥) حيث خص الذكر بالرجل ، والخنثي غير معلوم الرجولية .

<sup>(</sup>٦) الوسائل ١ - ٤ / ٣٣ ابواب مقدمات الطواف.

<sup>(</sup>٧) لعموم النص في الذكور .

 <sup>(</sup>٨) لأن شرطية شيء في صحة العبادة تعم المكلف وغير المكلف ممن يريد
 انان تلك العبادة .

(وواجبه النية) المشتملة على قصده في النسك المعين من حج أو عمرة إسلامي ، أو غيره ، تمتع ، أو أحد قسيميه ، والوجه على ما مر (١) والقربة والمقارنة للحركة في الجزء الأول من الشوط (٢) ، (والبداءة بالحبجر الأسود) بأن يكون أول جزء من بدنه بإزاء أول جزء منسه حتى يمر عليه كله ولو ظنا (٣) . والأفضل استقباله (٤) حال النية بوجهه للتأسي (٥) . ثم يأخذ في الحركة على اليسار (٦) عقيب النية . ولو جعله على يساره ابتداء (٧) جاز مع عدم التقية ، وإلا فلا (٨) ، والنصوص (٩) مصرحة باستحباب الاستقبال ، وكذا جمع من الأصحاب ، (والختم به ) بأن يحاذيه في آخر شوطه ، كما أولا (١٠) ليكمل الشوط من غير زيادة ولا نقصان .

(وجعل البيت على يساره) حال الطواف ، فلو استقبله بوجهــه ،

<sup>(</sup>١) في باب الوضوء والصلاة .

<sup>(</sup>٢) وهي الدورة الواحدة حول الكعبة .

 <sup>(</sup>٣) اى لايشترط العلم بذلك ، لتعذر حصوله .

<sup>(</sup>٤) يعنى استقبال الحجر الاسود والتوجه اليه .

 <sup>(</sup>٥) بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يستفاد ذلك من الروايات.

راجع الوسائل باب ١٢ ابواب الطواف

<sup>(</sup>٦) اى يسار الطائف ، فيكون يساره الى الكعبة في الطواف .

<sup>(</sup>٧) من غبر أن يتوجه اليه حال النية •

 <sup>(</sup>٨) فيجب في حال التقية استقبال الحجر موافقة لهم ٠

<sup>(</sup>٩) الوسائل باب ١٢ – ١٥ ابواب الطواف .

<sup>(</sup>١٠) بأن يحاذي اولجزء منبدنه اولجزء من الحجر عند اكمال الشوط.

أو ظهره (١) ، أو جعله على يمينه (٢) ولو في خطوة منه بطل ، (والطواف بينه وبين المقام (٣) ) حيث هو الآن ، مراعيا لتلك النسبة من (٤) جميع الجهات ، فلو خرج عنها (٥) ولو قليلا بطل ، وتحتسب (٢) المسافة من جهة الحيجر (٧) من خارجه وإن جملناه خارجا من البيت . والظاهر أن المراد بالمقام نفس الصخرة ، لا ما عليه من البناء ، ترجيحاً للاستمال الشرعي على العرفي لو ثبت (٨) .

( وإدخال الحيجر (٩) ) في الطواف للتأسي ، والأمر به ، لا لكونـه من البيت ، بل قد رُوي (١٠) أنه ليس منـه ، أو أن بعضه منه (١١) وأما

- (١) اى استدهره بظهره ٠ وهذا من قبيل العطف في قول الشاعر :
  - ه علَّفتها تبنآ وماءً بارداً ﴾ ای وسقیتها ماءً بارداً ٠
    - (۲) بأن يطوف بعكس المشروع ٠
    - ۳) یعنی به مقام ابراهیم علیه السلام •
- (٤) بأن يكون بعده عن البيت بمقدار بعد المقام عن البيت في جميع الدور
   وهو اربع وعشرون ذراعاً .
  - (٥) اى عن النسبة والمسافة المذكورة
    - (٦) في نسخة : ﴿ وَيُحتَّسَبُ ﴾ .
  - (٧) بكسر الحاء وسكون الجيم : حجر اسمعيل عليه السلام ٠
- (٨) يعني لو فرض ثبوت استعال ١ الحجر ٥ في نفس البناء إستهالا عرفياً
   فحينئذ يقدم الاعتبار الشرعى على العرفى ٠
  - (٩) بأن يجعل الحجر منضها الى البيت في الطواف ٠
    - (١٠) الوسائل ١ ٦ / ٣٠ ابواب الطواف •
- (١١) عطف على «كونه من البيت » اي لا لـــكونه من البيت ، او كونه بهضاً منه ، بل لاجل التأسى برسول الله صلى الله عليه وآ له فقط .

ج ۲

الحروج عن شيء آخر خارج الحبجر فلا يعتـــبر إجماعا (١) ، (وخروجه بجميع بدنيه عن البيت) فلو أدخل بده في بابيه حالته (٢) ، أو مشي على شاذروانه (٣) ولو خطوة ، أو مسّ حائطه من جهته ما شيا بطل فلو أراد مسه وقف حالته ، لثلاً يقطع جزءً من الطواف غير خارج عنه .

(وإكمال السبع) من الحَمَجَر إليه شوط، (وعدم الزيادة عليها فيبطل ان تعمَّده) ولو خطوة ، ولو زاد مسهواً فإن لم يكمل الشوط الثامن تعمن القطع ، فإن زاد فكالمتعمد (٤) وإن بلغمه (٥) تخــير بين القطع وإكمال أسبوعمن، فيكون الثاني (٦) مستحباً، ويقدم صلاة الفريضة (٧) على السعي ويؤخر صلاة النافلة :

(والركعتان خلف المقام) حيث هو الآن ، أو إلى أحــد جانبيه ،

<sup>(</sup>١) يعنى لا يعتبر أن يجعل شيئاً آخر غير الحجر نفسه منضماً الى الحجر في الطواف .

<sup>(</sup>٢) اي حالة الطواف أدخل يده في باب البيت ، فحينتذ لا يكون طائفاً بجميع بدنه ، حيث خرجت بده عن الطواف :

<sup>(</sup>٣) بفتح الذال : هو من جدار البيت ، ترك من عرض الأساس خارجاً . روي انه كان من البيت : الوسائل ٩/٣٠ ابواب الطواف .

<sup>(</sup>٤) اي أنه بعد وجوب القطع عليه إنزاد فهو كمن تعسّمد الزيادة مناول الشوط .

<sup>(</sup>٥) اي بلغ إكمال الشوط الثامن .

<sup>(</sup>٦) اي الاسبوع الثاني :

<sup>(</sup>٧) اي صلاة الاسبوع الاول الذي كان وأجباً ، يصليها قبـــل السعى ، أما صلاة الاسبوع الثاني الذي هو مستحب فيصليها بعد السعى .

و إنما أطلق فعلها خلفه تبعاً لبعض الأخبار (١). وقد اختلفت عبارته في ذلك فاعتبر هنا خلفه ، وأضاف إليه أحد جانبيه في الألفية ، وفي الدروس وَعَمَلها في المقام ، ولو منعه زحام ، أو غيره صلى خلفه ، أو إلى أحد جانبيه ، والأوسط (٢) أوسط ، ويعتبر في نينها قصد الصلاة للطواف المعين متقرباً ، والأولى إضافة الأداء ، ويجوز فعل صلاة الطواف المندوب حيث شاء من المسجد ، والمقام أفضل .

( وتواصل أربعة أشواط فاو قطع ) الطواف ( لدونها بطل ) مطافاً (٣) ( وإن كان لضرورة ، أو دخول البيت ، أو صلاة فريضة ضاق وقنها (٤) ) وبعد الأربعة يباح القطع اضرورة ، وصلاة فريضة ونافلة يخاف فوتها ، وقضاء حاجة مؤهن ، لا مطلقاً (٥) . وحيث يقطعه يجب أن يحفظ موضعه ليكمل منه بعد العود ، حدراً من الزيادة أو النقصان ، ولو شك أخسل بالإحتياط (١) . هذا في طواف الفريضة . أما النافلة فيبني فيها لعدر مطلقاً (٧) ، ويستأنف قبل بلوغ الأربعة ، لا له مطلقاً (٨) ، وفي الدروس أطلق البناء فيها مطلقاً (٩) .

<sup>(</sup>۱) الوسائل ۱۰/۲۲ و ۷/ ۳۲ ابواب الطواف .

<sup>(</sup>٢) يعنى ما اختاره رحمه الله في الألفية أولى .

<sup>(</sup>٣) يعني حتى لو كان القطع لضرورة كما صرح به ( المصنف ) رحمه الله .

<sup>(</sup>٤) وهو من الضرورة الشرعية :

<sup>(</sup>٥) يعني القطع لقضاء الحاجة يجوز اذا كانت الحاجة لمؤمن ، لا لغيره .

<sup>(</sup>٦) ولا ينافي احمال الزيادة حينئذ ، لأن الأصل عدمها .

 <sup>(</sup>٧) ولو كان قطعه قبل اكمال اربعة أشواط.

<sup>(</sup>٨) يعني لا لعذر مطلقاً ، لا عذراً شرعياً ، ولا عقليا ، ولا عرفياً .

<sup>(</sup>٩) سواء أكمل الاربعة ، أم لا ، لعذر ، ام لغيره .

( ولو ذكر ) نقصان الطواف ( في أثناء السعي ترتبت صحته وبطلانه على الطواف ) ، فإن كان نقصان الطواف قبل إكال أربع استأنفها (١) ، وإن كان بعده بني عليها وإن لم يتجاوز نصف السعى ، فإله تابع للطواف في البناء والاستثناف ، ( ولو شك في العدد ) أي عدد الأشواط ( بعده ) أي بعد فراغه منه ( لم يلتفت ) مطلقاً ( ٢ ) ، ( وفي الأثناء يبطل إن شك في النقيصة ) كأن شك بين كونه تاما ، أو ناقسا ، أو في عدد الأشواط مع تحققه عدم الإكال ، ( وبيني على الأقل إن شك في الزيادة على السبع ) إذا تحقق اكالها ، إن كان على الركن (٣ ) ولو كان قبله بطل أيضا مطلقا ( ٤ ) كالنقصان ، لتردده بين محدورين : الإكال ( ٥ ) المحتمل للزيادة على الشك في النقصان ، وأم نفل الطواف فيبني ) فيه ( على الأقل مطلقا ) إلى الشك في الزيادة ، أم النقصان ، وسواء بلغ الركن ، أم لا . هذا سواء شك في الزيادة ، أم النقصان ، وسواء بلغ الركن ، أم لا . هذا سواء شك في الزيادة ( ٧ ) جاز الترداد ( ٧ ) جاز

<sup>(</sup>١) اي الطواف والسعي .

<sup>(</sup>٢) من غير فرق بين الشلك في الزيادة أو النقيصة .

<sup>(</sup>٣) اي الركن العراقي الذي فيه الحجر الاسود.

 <sup>(</sup>٤) من غير فرق بين تحققه اكمال السبع ، وعدمه .

<sup>(</sup>٥) اى اكمال الشوط الذي بهده .

 <sup>(</sup>٦) اي اقتصر على قوله: ١ ان شك في الزيادة على السبع ٩ ولم يزد قيد
 و كونه على الركن ٩ ، لأن الشك في الزيادة ملازم لكونه على الركن ، والاكان شكاً في الزيادة والنقصان معاً ، لاحمال كونه الشوط السابع .

أبضا كالصلاة.

(وسننه – الغسل) قبل دخول مكة ( من بئر ميمون ) بالأبطح ، (أو) يثر (فخ) (١) على فرسخ من مكة بطريق المدينة ، (أو غيرهما (٢) ومضغ الإذخر) بكسر الهمزة والخاء المعجمة ، (ودخول مكة من أعلاها) من عقبة المدنيين للتأسي (٣) ، سواء في ذلك المدني وغيره (حافيا) ونعلم بيسده ( بسكنية ) وهو الإعتدال في الحركمة ( ووقار ) وهو الطمأنينة في النفس ، وإحضار البال والخشوع .

(والدخول من باب بني شيبة) ليطأ مُعبل (٤) وهو الآن في داخل المسجد بسبب توسعته ، بإزاء باب السلام عنـــد الأساطين ( بعــد الدعاء بالمأثور (٥)) عند الباب ، ( والوقوف عند الحجر ) الأسود ، ( والدعاء

= يستلزم الزيادة على المشروع .

(١) بفتح الفاء وتشديد الخاء : هو المكان المعروف الذي قتل فيسه :
 الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب ، عليهم السلام .
 (٢) اي غمر البئرين المذكورتين .

(٣) بالنبي صلى الله عليه وآ له وسلم حيث وردت الروايات بفعله ذلك
 صلى الله عليه وآله وسلم .

راجع الوسائل ١٤/١ ابواب مقدمات الطواف

(٤) وزان (( مُصرد ٥ : اعظم صنم في الجاهلية كان العرب يعبدونه .

(٥) وهو: ٥ السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، يسم الله وبالله وما شاء الله ، والسلام على أنبياء الله ورسله ، والسلام على رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ، والسلام على ابراهيم خليل الله ... الح. . ... وهناك دعاء طويل . وهناك دعاء آخر أطول .

راجع الوسائل الباب ٨ ابواب مقدمات الطواف

فيه) أي في حالة الوقوف مستقبلا، رافعا يديه ، (وفي حالات الطواف) بالمنقول (١) ، ( وقراءة القدر ، وذكر الله تعالى ، والسكينة في المشي ) بمعنى الاقتصاد فيه مطلقا في المشهور (٢) ، (والرَّمَ ل) بفتح المم وهمو الإسراع في المشي مع تقارب الخطى ، دون الوثوب والعسدو (ثلاثا) وهي الأولى ، (والمشي أربعا) بقية الطواف (على قول الشيخ) في المبسوط في طواف القدوم خاصة ، وإنما أطلقه (٣) لأن كلامه الآن فيه (٤) ، وإنما يستحب على القول به للرجل الصحيح ، دون المرأة ، والحني ، والعليل بشرط أن لا يؤذي غيره ، ولا يتأذى به ، ولو كان راكباً حرك دابنه (٥) بشرط أن لا يؤذي غيره ، ولا يتأذى به ، ولو كان راكباً حرك دابنه (٥) لم يقضه (٧) .

(واستلام الحجر) بما أمكن من بدنه ، والاستلام بغير همز المس من السلام بالكسر وهي الحجارة بمعنى مس السلام ، أو من السلام وهــو التحية (٨) ، وقيل : بالهمز من اللامة (٩) وهي الدرع ، كأنه اتخـــذه

<sup>(</sup>١) راجم تفصيله في الوسائل الباب ٢٣ و ٢٦ وغيرهما من ابواب الطواف

 <sup>(</sup>۲) ويقابل المشهور : التفصيل بين الثلاثة الأول ، فقيل : بذلك فيها دون الاربعة الاخبرة .

<sup>(</sup>٣) ولم يقيده بطواف القدوم .

<sup>(</sup>٤) اي في طواف القدوم .

<sup>(</sup>٥) في الاشواط الثلاثة الأول ، ليحضل الاسراع بدلا عن الرمل :

<sup>(</sup>٦) اي الركن العراق والياني . والتثنية باليانيين تغليب .

 <sup>(</sup>٧) في الاشواط الاربعة الباقية ، لفوات محله.

<sup>(</sup>A) لتكون تحية الحجر الاسود هي إمساسه ببشرة البدن.

<sup>(</sup>٩) بفتح اللام والممروسكون الهمزة يقال: إستلأم الرجل اي الهسالدرع:

جنة (١) وسلاحا ، (وتقبيله ) مع الامكان ، وإلا استلمه بيده ، ثم قبلَّمَها ( او الإشمارة اليه ) إن تعمملز (٢) ، وليكن ذلك في كل شوط ، وأقله الفتح والحتم (٣) .

(واستلام الأركان) كلها متر بها خصوصا الياني والعراقي ، وتقبيلها للتأسي (٤)، واستلام (المستجار في) الشوط (السابع) وهو بحذاء الباب (٥)، دون الركن الياني بقليل ، (وإلصاق البطن) ببشرته به في هذا الطواف ، لإمكانه (٦)، وتتأدى السنة في غيره من طواف مجامع للنبس المخيط ولو من داخل الثباب (٧)، (و) إلصاق بشرة (الحدّبه) أيضاً. (والدعاء وعد ذنوبه عنسده) مفصلة ، فليس من مؤمن يقر لربه

بذنويه فيه إلا غفرها له إن شاء الله ، رواه معاوية بن عمار (٨) عن الصادق عليه السلام ، ومتى استلم حفظ موضعه بأن يثبت رجليه فيه ، ولا يتقدم بها (٩) حالته ، حذراً من الزيادة في الطواف ، أو النقصان .

يا (٩) حالته ، حدرا من الزيادة في الطواف ، أو أ

<sup>(</sup>١) بضم الجيم وتشديد النون : الـُترس .

<sup>(</sup>٢) اي النقبيل والاستلام باليد .

<sup>(</sup>٣) اي افتتاج الشوط الاول ، واختتام الشوط الأخير .

<sup>(</sup>٤) بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث فعل ذلك كما ُروي في الوسائل ٢ / ٢٢ أبواب الطواف

<sup>(</sup>٥) اي باب الكعبة.

 <sup>(</sup>٦) لكونه لابساً ثوبي الاحرام، ويسهل معها كشف البطن، أما في طواف الحج فلا يمكن بسهولة، لانه لابس للقميص حينذاك.

<sup>(</sup>٧) بأن يكون الثوب فاصلا بينه وبين البطن .

<sup>(</sup>A) الوسائل ٥ / ٢٦ ابواب الطواف.

<sup>(</sup>٩) اي برجليه حالة الاستلام ، بل ُيثبتها في محله ، لثلا تحصل زيادة =

(والتداني من البيت) ولمن قلست الخطى، فجاز اشهال الفليلة على مزية وثواب زائد عن الكثيرة. ولمن كان قد ورد (١) في كل خطوة من الطواف سبهون ألف حسنة، وبمكن الجمع بين تكثيرها والتداني، بتكثير الطواف (٢) (ويكره الكلام في أثنائه بغير الذكر والفرآن)، والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله. وما ذكرناه يمكن دخوله في الذكر (٣).

## مسائل:

الأولى – (كل طواف) واجب (ركن) يبطل (٤) النسك بتركه عداً كغيره من الأركان (إلا طواف النساء)، والجاهل عامد، ولا يبطل بتركه بتركه نسيانا لكن يجب تداركه (فيعود اليه وجوبا مع المكنة) ولو من بلده (ومع التعسدر). والظاهر أن المراد بمه المشقة الكثيرة وفاقا للدروس، ويحتمل إرادة العجز عنه مطلقاً (٥) (يستنيب) فيسه ، ويتحقق البطلان بتركه عمداً، وجهدلا بخروج ذي الحجة قبل فعله إن كان طواف الحج مطلقاً (٦)، وفي عمرة التمتع يضيق وقت الوقوف إلا عن التلبس بالحج

- (١) الوسائل ٦ / ٤٣ ابواب وجوب الحج وشرائط .
- (٢) فلو طاف كثيراً مندانياً منالبيت فقد احرز الحطى الكثيرة فيالطواف
- (٣) لأن الدعاء والصلاة على النبي وآله عليهم السلام من جملة الأذكار ،
   بل هو ذكر الله تعالى .
  - (٤) في نسخة : « تبطل » ولعله بلحاظ أن المراد من النسك هي العبادة .
- (٥) سواء كان عجزاً عقلباً ـ وهو التعدر ـ أم عجزاً شرعياً ، ام عجزاً عرفياً ،
   والأخر يتحد مع المشقة الكثيرة .
  - (٦) سواء کان حج تمتع ، ام حج إفراد ، او قران .

<sup>=</sup> في الطواف ، او نقصان .

قبله (۱) ، وفي المفردة المجامعة للحج والمفردة عنـــه لمشكال (۲). ويمكن اعتبار نية الإعراض عنه .

(واو نسي طواف النساء) حتى خرج من مكة (جازت الإستنابة) فيه ( اختيارا ) وإن أمكن العود لكن او انفق عوده لم يجز (٣) الاستنابة أما لو تركه عمداً وجب العود إليه مع الإمكان ، ولا تحل النساء بدونه مطلقاً حتى العقد ، ولو كان امرأة حرم عليها تمكين الزوج على الأصح (٤) والجاهل عامد كما مر (٥) ، ولو كان المنسي بعضاً من غير طواف النساء بعد إكمال الأربع جازت الإستنابة فيه (٦) كطواف النساء .

(الثانية - يجوز تقديم طواف الحج وسعيه للمفرد) ، وكذا القارن (على الوقوف) بعرفة اختياراً ، لكن يجددان التلبية عقيب صلاة كل طواف كما مر (٧) ، (و) كذا يجوز تقديمها (للمتمتع عند الضرورة) كخوف الحيض ، والنفاس المتأخرين ، وعليه تجديد التلبية أيضاً (٨) ، (وطواف

<sup>(</sup>١) اي قبل الطواف ، فلو اراد الإحرام بعد الطواف لم يدرك الوقوف .

 <sup>(</sup>۲) من حيث إنه لاخصوصية لطوافها بذي الحجة ، حتى بقال: إنه يبطل نخروج ذي الحجة .

<sup>(</sup>٣) في نسخة : ﴿ لَمْ تَجِزُ ﴾ .

 <sup>(</sup>٤) ومقابل الاصح : احمال جواز التمكين ، بل وجوبه عليها لدى طلب
 الزوج ، لعموم وجوب التمكين .

 <sup>(</sup>٥) في مواضع كثيرة ، حيث لا عذر إلا للناسي ، أما الجاهل بالحكم ،
 او الموضوع فهو والعالم سواء في كثير من الاحكام ، ولا سيا في أعمال الجيج .

<sup>(</sup>٦) وإن أمكنه الرجوع .

 <sup>(</sup>٧) في المسألة الثانية من الفصل الثاني في اقسام الحج.

 <sup>(</sup>A) اي كما يقدم الطواف والسعى يجب عليه التلبية بعدهما إيضاً.

النساء لا يقدم له إ (١) ، ولا للقارن ( إلا لضرورة . وهو ) أي طواف النساء ( واجب في كل نسك ) حجا كان ، أم عمرة ( على كل فاعل ) النساء ( إلا عمرة النمت ) فلا يجب فيها (٢) ، (وأوجيه فيها بعض الأصحاب) وهو ضعيف (٣) ، فيشمل قولم كل فاعل ، الذكر والأنثى ، الصغير والكبير ، ومن يقدر على الجاع وغيره . وهو كدلك ، إلا أن إطلاق الوجوب على غير المكلف مجاز ، والمراد أنه ثابت عليهم حتى لو تركه الصبي حرم عليه النساء بعمد البلوغ حتى يفعله ، أو يُفعل عنه ، (وهو متأخر عن السعي ) ، فلو قدمه عليه عامداً أعاده بعده ، وناسياً يجزىء ، والجاهل عامد .

( الثالثة – يحرم البس البر طلقة ) بضم البساء والطاء وإسكان الراء وتشديد اللام المفتوحة ، وهي قلنسوة طويلة كانت تلبس قديماً ( في الطواف ) لما روي (٤) من النهبي عنها معللا بأنها من زي (٥) اليهود ، ( وقيل ) والقائل ابن إدريس واستقربه في الدروس : ( يختص ) التحريم ( بموضع تحريم ستر الرأس ) كطواف العمرة ، لضعف مستند التحريم (٢) . وهو الأقوى ، ويكن حمل النهي على الكراهة بشاهد التعليل (٧) ، وعلى تقدير

<sup>(</sup>١) اي المتمتع والمفرد.

<sup>(</sup>٢) لارتباطها بالحج ، وطواف النساء الذي للحج يكون لها .

 <sup>(</sup>٣) لعدم مستند وثيق ، ولعدم ذكره في الروايات راجع الوسائل ابواب الطواف الباب الثاني .

<sup>(</sup>٤) الوسائل ٢ / ٦٧ ابواب الطواف.

<sup>(</sup>٥) الَّـزي : الهيئة الخاصة في الملهس.

<sup>(</sup>٦) وهي الرواية السابقة : الوسائل ٢ / ٦٧ ابواب الطواف وهي ضعيفة

<sup>(</sup>٧) لأنَّ مجرد التزَّيبي بزَّيهم لا يكون حراماً ، ما لم يكن هناكُ التشبه =

التحريم لا يقدح في صحة الطواف ، لأن النهي عن وصف خارج عنه (١) وكذا أو طاف لابسًا للمخيط .

(الرابعة – رُوي عن على عليه السلام (٢)) بسند ضعيف (في امرأة ندرت الطواف على أربع) يدبها ورجلبها (أن عليها طوافين) بالمعهود (٣) وعمل بمضمونه الشيخ [ رحمه الله] ، (وقيل) والقائل المحقق : (يقتصر ) بالحكم (على المرأة) ، وقوفا فيا خالف الأصل (٤) على موضع النص ، (ويبطل في الرجل) لأن هـذه الهيئة غير معتد بها شرعا ، فلا ينعقد في غير موضع النص ، (وقيل) والقائل ابن إدريس : (يبطل فيها (٥)) لما ذكر ، واستضعافا للرواية .

 (١) اي عن الطواف . لأن حقيقة الطواف هو الشوط ، أما وكون شيء على رأسه ، او بيده ونحو ذلك فهو خارج عن حقيقة الطواف .

- (۲) الوسائل ۱ ـ ۲ / ۷۰ ابواب الطواف.
- (٣) اي بالمتعارف وهو الطواف قائماً على رجلمن .
- (٤) لأن الأصل الأولى ـ وهي الفاعدة في إاب النذر ـ : أن ينعقد النذر حسب ما نذر الناذر ، أما وانعقاده بغير ذلك الوجه فهو خلاف الأصل ، وحيث ورد الدليل هنا بالخصوص فيقتصر عليه .
- (٦) لأن هذا النذر اذاكان مشروعاً في حق المرأة وهي أقرب الى التعقف فانعقاده في الرجل أولى .

<sup>=</sup> قصداً ـ على فرض حرمته ايضاً ـ .

(الحامسة - يستحب إكثار الطواف) لكل حاضر بمكة (ما استطاع أفضا من الصلاة تطوعاً الدارد (٤)) مطلقاً (٥) و والمحاور (٦)

وهـو أفضل من الصلاة تطوعاً للوارد (٤)) مطلقاً (٥) ، وللمجاور (٦) في الثالثة إلى الثالثة يتساويان (٧) ، فيشرَّك بينها ، وفي الثالثة تصبر الصلاة أفضل كالمقيم (٨) ، (وليكن) الطواف (ثلثاثة وستين طوافا فإن عجز) عنها (جعلها أشواطا) فتكون أحــداً وخمسين طوافاً ، ويتى ثلاثة أشواط تلحق بالمطواف الأخير ، وهو مستثنى من كراهة القران (٩)

لكن الاولوية ممنوعة ، ولا سيا أن هذا النذر ـ على فرض العقاده ـ إنما ينعقد على النحو المعهود المتعارف ، دون الكيفية التي وقع النذر عليها ، وعليه فلا فرق بن الرجل والمرأة .

- (١) لضعف السند، وعدم ثبوت الشهرة الجابرة، وأن الحكم على خلاف الأصل.
  - (٢) للمرأة والرجل .
  - (٣) فيكوز من قبيل و ما وقع لم 'يقصد ، وما 'قيصد لم يقع » .
  - (٤) اي من ورد ( مكة المكرمة ) ولم ينو المجاورة وان طال مكثه .
    - (٥) اي في جميع أيام السنة .
      - (٦) وهو الناوي للاقامة .
    - (٧) اي الصلاة تظوعا ، والطواف .
- (٨) اي كما أن المقيم تكون الصلاة بالنسبة اليه افضل كذلك المجـــاور
   في السنة الثالثة .
- (٩) هي الزيادة في الاشواط ، وهذه الزيادة مستثناة من كراهة الجمع بين الطوافين . والقران هنا بمعناه اللغوي ، لا بمعناه المصطلح ، فإن معناه المصطلح هو الجمع بين الاسبوعين .

في النافلة بالنص (١) ، واستحب بعض الأصحاب الحاقه (٢) بأربعة أخرى للتصير مع الزيادة طوافا كاملاً ، حذراً من القران . واستحباب ذلك (٣) لا ينافي الزيادة ، وأصل القران في العبادة مع صحتها (٤) لا ينافي الاستحباب (٥) وهو حسن وإن استحب الأمران (٦) .

( السادسة – القرآن ) بين أسبوعين بحيث لا يجعمل بينها تراخيا ، وقد يطلق على الزيادة عن العدد مطلقاً (٧) ( مبطل في طواف الفريضة ، ولا بأس به في النافلة ، وإن كان تركه (٨) أفضل) ، ونبه بأفضلية تركه على بقاء فضل معه ، كما هو شأن كل عبادة مكروهة . وهل تنعاق الكراهة

بل تحتمل هذا وذاك ، وتحتمل ايضاً تفريقها على اسابيع الطواف ، ودلالة الرواية على عدم الكراهية باتيان الزائد بالدلالة الااتزامية .

- (٤) اي ( مع صحة العبادة ) .
- (٥) وهي (زيادة اربعة اشواط اخرى).
- (٦) وهما : (زيادة اربعة اخرى) لتكون طوافاً كاملا كما ذهب اليه
   ابن زهرة رحمه الله و ( الاكتفاء بالثلاثة الباقية ) والحاقها بالطواف الاخر .
  - (٧) سواء بلغ اسبوعين أم لا .
  - (٨) اي ( ترك القران بين الاسبوعين ) .

<sup>(</sup>١) الوسائل كتاب الحج ابواب الطواف - باب ٧ - الحديث ١ - ٢ لكن الرواية ليست صريحة فى المطلوب وهو (الحاق الزيادة بالاسبوع الأخر) كما وأنها ليست صريحة في (الاتيان بالزيادة وحدها).

<sup>(</sup>٢) اي ( الحاق الباقي ) .

 <sup>(</sup>٣) اي استحباب (ثلاثمائة وستين شوطا) لا ينافي زيادة اربعة اشواط
 آخرى ، لأن الطائف قد آتى بالاستحباب مع الزيادة .

بمجموع الطواف ، أم بالزيادة ؟ الأجود الثاني (١) إن عرض قصدها (٢) يعد الإكبال ، وإلا (٣) فالأول ، وعلى النقسديرين (٤) فالزيادة يستحق عليها ثواب في الجملة (٥) وإن (٦) قل .

(القول في السعي والتقصير – ومقدماته) كلها مسنونة (٧) (استلام الحجر) عنسد إرادة الحروج إليه (٨)، (والشرب من زمزم، وصب الماء منه عليه) من الدلو المقابل للحَنجَر، وإلا فمن غيره (٩)، والأفضل استقاؤه بنفسه، ويقول عند الشُرب، والصبّ : اللّهُمُ اَجَعَله علماً نافعاً ، ورزقاً واسعاً، وشفاء من كل داء وسُقم .

(والطهارة) من الحدث على أصح القرلين. وقبل: يشترط ومن الخبث أيضاً ، (والخروج من باب الصفا) وهو الآن داخل في المسجد كيماب

- (٢) اي (قصد الزيادة).
- (٣) أي و إن كان قصده للزيادة من ابتداء الطواف تعلقت الكراهة بالمجموع
- (٤) وهما : (قصد الزيادة من ابتداء الطواف) ليكون المجموع مكروها أو (قصد الزيادة بعد الاكال) لتكون الزيادة وحدها مكه وهة .
  - (٥) اي (وإن لم يكن نفس الثواب المعن لمطلق الطواف).
    - (٦) بناء على أن الكراهة بمعنى (اقل ثواباً).
- (٧) اي كلها مستحبة واردة عن الرسول الاكرم والأثمة الاطهار عليهم الصلاة والسلام .
  - (٨) اي ( الى السعى ) .
  - (٩) اي (من غبر الدلو).

<sup>(</sup>١) وهو ( تعلق الكراهة بالاشواط الزائدة ) بعد اكمال الطواف ان عرض قصد الزبادة .

بني شيبة ، إلا أنه مُمَعَّادٌم (١) باسطوانتين فليخرج من بينها . وفي الدروس الظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لها أيضاً .

( والوقوف على الصفا ) بعد الصعود إليه حتى يرى البيت من بابه ( مستقبل الكعبة ، والدعاء والذكر ) قبل الشروع بقدد قراءة البقرة مترسلا (٢) ، للنأسي (٣) ، وليكن الذكر مائة تكبيرة ، وتسبيحة ، وتحميدة ، وتهليلة (٤) ثم ، الصلاة على الذي وآله صلى الله عليه وآله مائة .

( وواجبه النية ) المشتملة على قصد الفعل المخصوص متقرباً ، مقارنة للحركة وللصفا بأن يصعد عليه فيجزىء من أي جزءكان منه (٥) ، أو يُلصق عقبه به (٦) إن لم يصعد ، فإذا وصل إلى المروة ألصق أصابع رجليه بها إلى لم يدخلها (٧) ليستوعب سلوك المسافة الني بينها في كل شوط .

(والبدأة بالصفا، والختم بالمروة، فهذا شوط، وعوده) من المروة للى الصفا (آخر (٨) فالسابع) يتم (على المروة، وترك الزيادة على السبعة

- (٢) اي متأنياً وعلى مـَهـَل لا يستعجل .
- (٣) الوسائل : كتاب الحج ابواب السعى . باب . ٤ ه الحديث ١ » .
- (٤) ايكل واحد من هذه الأذكار ماءة مرة ، لا المجموع ماءة مرة .
  - اي من « الصفا ه .
    - (٦) اي « بالصفا » .
  - (٧) اي ان لم يدخل الساعي في ( المروة ) .

وانما عبر بالدخول دون الصعودكي يشمل مااذا ازيل مقدار من الجبل كما في عصرنا الجاضر، فانه أخذقهم وافر من المروة والصفا فيصدق الدخول حينتذ.

(٨) اي شوط آخر .

اي (جعلت له علامة) . من قولهم : عبّل الشيء : جعل له عــــلامة
 يعرف مها من باب التفعيل .

فييطل) لو زاد (عمداً) ، ولو خطوة (والنقيصة (١) فيأني بها) وإن طال الزمان ، إذ لا تجب الموالاة فيسه (٢) ، أو كان دون الأربع ، بل يبني ولو على شوط ، (وإن زاد سهواً نحير بين الإهدار (٣)) للزائد، (وتكيل أسسبوعين) إن لم يذكر حتى أكمل الثامن ، وإلا (٤) تمين إهداره ، (كالطواف (٥)) . وهسذا القيد (٢) يمكن استفادته من التشبيه (٧) ، وأطلق في الدروس الحكم وجماعة (٨) . والأقوى تقييده (٩) بما ذكر ، وحينئذ (١٠) فع الإكمال يكون الثاني (١١) مستحباً . (ولم يُشرع استحباب السمي إلا هنا (١٢)) ، ولا يُشرع ابتداء مطلقاً (١٣) .

- (١) بالجر عطفاً على مدخول ( ترك) اى ترك النقيصة .
  - (٢) اي في ( السعي ) .
- (٣) الإهدار: الابطال، اي مجعل الزائد كأن لم يكن.
- (٤) ای و اِن ذکر قبل اکمال الثامن .
- (٤) اي وإن ذكر قبل اكمال الثامن .
   (٥) اي كما أنه لو تذكر في (الطواف) قبـــل اكمال (الشوط الثامن)
  - رب) بي ع مد و مد طو مي ر مساو ك ) مبسل ، ع ق ر مساو ك المعمد المعمد المعمد المعمد المعمد المعمد المعمد المعمد ا تعين ابطاله و اهداره . كذلك فها نحن فيه .
    - (٦) وهو التذكر قبل اكمال الثامن .
      - (٧) وهو قوله (كالطواف) ،
- (A) اي المصنف رحمه الله في الدروس وجماعة من الفقهاء رضوان الله عليهم
   اطلقوا الحكم ولم يقيدوه بالتذكر بعد اكمال المانية .
  - (٩) اي تقييد الحكم بما ذكر وهو التذكر بعد اكمال البانية .
    - (١٠) اي مع التقييد .
    - (١١) اي ( السعى الثاني ) .
    - (١٢) وهو فيها اذا زاد سهواً .
- (١٣) اي لايشرع سعي بلاطواف في اي "زمان ، لاوجوبا ، ولااستحبابا .

(وهو) أي السعي (ركن يبطل) النسك (بتعمد تركه) وإن جهل الحكم ، لا بنسيانه بل يأتي به مع الإمكان، ومع التعذر يستنيب كالطواف ولا يحل له ما يتوقف عليه من المحرمات حتى يأتي به كملا (۱) أو نائبه (۲)، (ولو ظن فعله فواقع (۳)) بعد أن أحل ً بالتقصير ، ( أو قلم ً ) ظفره (فتين الحطأ) وأنه لم يُتم ً السعي (أعمه ، وكفر ببقرة) في المشهور ، استناداً إلى روايات (٤) دات على الحكم (٥). وموردها ظن إكال السعي بعد أن سعى ستة أشواط .

والحكم مخالف للأصول الشرعية من وجوه كثيرة : وجوب (١) الكفارة على الناسي في غير الصيد، والبقرة (٧) في تقلم الظفر أو الأظفار، ووجوبها (٨) بالجماع مطلقاً (٩) ، ومساواته (١٠) للمَقْلُم، ومن ثم (١١) أسقط وجوبها بعضهم وحملها على الاستحباب، وبعضهم أوجبها (١٢) للظن

<sup>(</sup>١) اي (كاملاً).

<sup>(</sup>٢) اي ( ناثب الحاج الذي نسى السعى ) .

 <sup>(</sup>٣) اي انى زوجته بعد ان أحل بالتقصر .

<sup>(</sup>٤) الوسائل كتاب الحج ابواب السعى باب ١٤ الحِديث ٢ .

<sup>(</sup>٥) وهو اتمام السعى ، والتكفير ببقرة .

<sup>(</sup>٦) هذا احد الوجوه .

<sup>(</sup>٧) هذا ثاني الوجوه .

<sup>(</sup>٨) هذا الثالث ، ومرجع الضمير ( البقرة ) .

 <sup>(</sup>٩) اي بدون التفصيل بين المعسر ، والموسر ، والمتوسط .

<sup>(</sup>١٠) هذا رابع الوجوه .

<sup>(</sup>١١) اي من جهة كون هذا الجِكم مخالفاً للاصول الشرعبة .

<sup>(</sup>١٢) اي د البقرة ، .

و إن لم تجب على الناسي ، وآخرون تلقوها (١) بالقبول مطلقاً (٢) .

ويمكن توجيهه (٣) بتقصيره (٤) هنا فى ظن الإكبال ، فإن من سعى ستة يكون على المروة تقصير ، ستة يكون على المروة تقصير ، بل تفريط واضح ، لكن المصنف وجماعة فرضوها قبل إتمام السعي مطلقاً (٥) فيشمل ما يتحقق فيه العذر كالخمسة . وكيف كان فالإشكال واقع .

( ويجوز قطعه لحاجة ، وغيرها ) قبل بلوغ الأربعة ، وبعدها على المشهور وقيل : كالطواف (٦) ، ( والاستراحة في أثنائه ) وإن لم يكن على رأس الشوط مع حفظ موضعه ، حذراً من الزيادة والنقصان .

(وَيجِب التقصير) وهو إبانة الشعر ، أو الظفر بحسديد ، ونتف ، وقرض ، وغيرها (٧) (بعده) أي بعد السعي (بمساه) وهو ما يصدق عليه أنه اخذ من شعر ، أو ُظفر : وإنما يجب التقصير متعيناً (إذا كان سعي (٨) العمرة) أما في غيرها فيتخبر بينه وبين الحسلق ( من الشعر )

ای د الروایات » .

<sup>(</sup>٢) اى وان خالفت الروايات الاصول الشرعية .

<sup>(</sup>٣) اي توجيه « الحكم » .

<sup>(2)</sup> اي تقصير «الساعي» والمراد من التقصير هنا التهاو نالا التقصير المعتبر في الاحلال.

<sup>(</sup>٥) سواء كان في السادس ، ام في الحامس .

<sup>(</sup>٦) اي « لا يجوز قطع السعى قبل اربعة اشواط » .

 <sup>(</sup>A) بالنصب بناء على أنه خبر لكان واسمه مستر اي كان السعي سعي العمرة . وهي عمرة النمتم .

متعلق بالتقصير ، ولا فرق فيه بين شعر الرأس ، والخية ، وغيرهما (١) ، (أو الظفر) من البد ، أو الرجل ، ولو حلق بعض الشعر أجزأ وإنما يحرم حلق جميع الرأس ، أو ما يصلق عليه عرفاً (٢) ، (وبه يتحلل من إحرامها) فيحل له جميع ما حرم بالإحرام حتى الوقاع .

(ولوحلق) جميع رأسه عامداً عالماً (فشاة)، ولا يجزىء عن التقصير للنهي (٣)، وقيل: يجزىء ، لحصوله بالشروع، والمحرم متأخر. وهمو متجه مع تجمدد القصد (٤)، وناسياً، أو جاهلا لا شيء عليمه، ويحرم الحلق ولو بعمد التقصير، (ولو جامع قبل التقصير عمداً قبدنة للموسر، ووقرة للمتوسط، وشاة للمعسر)، والمرجع في الثلاثة إلى العرف بحسب حالم ومحلهم (٥)، ولو كان جاهلا أو ناسياً فلا شيء عليمه،

( ويستحب النشبَّة بالمحرمين بعده ) أي بعد التقصير بترك لُبس المخيط وغيره كما يقتضيه إطلاق النص (٦) والعبـارة (٧) ، وفي الدروس اقتصر

<sup>(</sup>١) كالعانة والابط.

<sup>(</sup>٢) الصدق العرفي كمن محلق اكثر رأسه ويبق منه قليلا ،

<sup>(</sup>٣) الوسائل كتاب الحج ابواب التقصير باب ٤ ـ الحديث ٢ .

<sup>(</sup>٤) اي تجدد قصد حلق بقية رأسه بعد أن حلق البعض .

فالحاصل أن حلق البقية يكون بقصد جديد ، وهو وان كان مُـحَرَّماً ، لكنه لا ينافي التقصير ، لأنه في اول لحظة من لحظات الحلق يصدق التقصير .

 <sup>(</sup>٥) فأنه ريمايكونالشخصموسرا في محله ، ومعسرا في «مكة المكرمة».

<sup>(</sup>٦) الوسائل كتاب الحج ابواب التقصير ـ باب ٧ ـ الحديث ١ ـ ٢ ـ ٣ .

ج ۲

على التشبه بنرك المخييط ، ( وكـــذا ) يستحب ذلك (١) ( لأهــل مكـة في الملومم (٢)) أجمع أي موسم الحج ، أأولُه وصول الوفود إليهم عرمين وآخره الغيد عند إحلالهم .

(الفصل الحامس ــ في أفعال الحج. وهي الإحرام ، والوقوفان (٣) ومناسك منى (٤) ، وطواف الحسج ، وسعيه ، وطواف النساء ، ورمى الجمرات ، والمبيت بمني ) ، والأركان منها خسة ، الثلاثة الأولُ (٥) ، والطواف الأول (٦) والسعى .

(القول في الإحرام والوقوفين – بجب بعد التقصير الإحرام بالحج على المتمتم) وجوبًا موسعًا ، الى أن يبقى للوقوف مقدار ما يمكن إدراكه بعد الإحرام من محله (٧)، (ويستحب) إيقاعه (يوم التروية) وهو الثامن من ذي الحجة ، سمِّي بذلك لأن الحاج كان يتروِّي الماء لعرفة من مكة إذلم يكن بها (٨) ماء كاليوم ،

- (١) اي « التشبه بالمحرمن » .
- (٢) بفتح الميم وكسر السين .
- (٣) اي « الوقوف بعرفات ، والوقوف بالمشعر » .
- (٤) وهي رمي الجمرات ، والذبح ، والحلق مرتباً اي يبدأ بالرمي أولاً ، ثم بالذبح ثانياً ثم بالحلق ثالثاً .
- (٥) بضم الهمزة و فتحالوا وجمع اول فهوصفة للثلاثة. والمراد منها الاحرام ، وقوف عرفات ، وقوف المشعر .
  - (٦) و د هو طواف الحج ، .
  - (٧) قيد للاحرام اي الاحرام من عبل الاحرام و « هي مكة ٥ .
- (٨) اي لم يكن « في عرفة » في الزمان السابق ماء مخلاف زماننا هذا فإن الماء فيها كثير جداً .

فكان بعضهم يقول لبعض : ترويتم لتخرجوا (١) ( بعد صلاة الظهر ) ، وفي الدروس بعد الظهرين المنعقبين لسنة (٢) الإحرام الماضية . والحكم محتص بغمير الإمام ، والمضطر وسيأتي استثناؤهما ( وصفته (٣) كما مر (٤) ) في الواجبات والمندوبات والمكروهات (٥) .

(ثم الوقوف) بمعنى الكون (٦) (بعرفة من زوال الناسع إلى غروب الشمس مقروناً بالنية ) المشتملة على قصد الفمل المخصوص، متقربا بعد تحقق الزوال بغير فصل (٧)، والركن من ذلك (٨) أمر كلي وهو جزء من مجموع الوقت بعد النية ولو سائرا (٩) ، والواجب الكل (١٠) ، (وحسد عرفة

 <sup>(</sup>۱) «الجملة استفهامية». «ويحتمل ان تكون إخبارية» كما يقال :
 تروينا لنخرج.

<sup>(</sup>٢) اي لصلاة سنّة الاحرام وهي ست ركعات ، ثم اربع ، ثم ركعتان فالمسنة ابتداء "سنة ، ودونها في الفضيلة اربع ، ودونها ركعتان . فلا بد لمن يريد درك الاستحباب والفضيلة من إتبان احدى هذه المراتب من الصلوات .

<sup>(</sup>٣) اي ( صفة الاحرام )) .

<sup>(</sup>٤) في «الفصل الرابع القول في الاحرام».

 <sup>(</sup>٥) اي «وصفة الاحرام في الواحبات والمندوبات والمكروهات كامر ».

<sup>(</sup>٦) وهو الحلول والوجود والمكث ،

<sup>(</sup>٧) اي « بغير تراخ » وفي اول لحظة من لحظات الزوال .

<sup>(</sup>٨) اي « من الوقوف » .

<sup>(</sup>٩) اي سواء كان راكباً ، ام ماشياً بحيث لم يستقر في مكان ما هناك .

<sup>(</sup>١٠) اي الواجب كل الوقت من اول الزوال الى الغروب.

من بطن ُعرَنة (١)) بضم العين المهملة، وفتح الراء والنون (وثوية (٢)) بفتح المثلثة، وكسر الواو ، وتشديد البساء المثناة من تحت المفتوحـة، (وتخررَة (٣)) بفتح النون، وكسر الميم ، وفتح الراء، وهي بطن ُعرَنة فكان يستغنى عن التحـديد بها (٤) ( إلى الأراك (٥)) بفتـح الهمزة (إلى ذي الحجاز (٢)). وهذه المذكورات حدود لا محدود (٧) فلا يصح الوقوف بها .

## (ولو أفاض) من عرفة (قبل الغروب عامدا ولم يعد فبدنة (٨) ،

- (١) «موضع بعرفة وليس من الموقف».
- (۲) «حد من حدود عرفة وليست منها».
- (٣) هي أيضاً « احد حدود عرفة وليست منها » . وهو الجبل الذي عليه
   انصاب الحرم . اي علامات الحرم وهي حدوده .
  - (٤) اي بنمرة ، فإنها بطن عُمر لَة وقد ذكرها في عُمر لَة .
- (٥) الأراك بفتح الهمزة وزان (( سحاب ) شجر يستاك بقضبانه اي يؤخمل منه السواك ، له حمل كعناقه العنب علا العنقود الكف .

والمرادبه هناموضع بعرفة من ناحية الشام قرب نمرة فهوحد من حدو دعرفة.

- (٦) « موضع عند عرفات » ويقال: بمنى . كان يقام به سوق من اسواق
   العرب في الجاهلية .
- (٧) اي ليست هذه من نفس عرفة ، بل خارجـة عنها فلا يصح للحاج
   الوقوف ها .
- (٨) بفتح الباء والدال مفردة ، جمعها « بُدْن » بضم الباء وسكون الدال
   وانما سميت ببدنة لعظم بدنها .
- وتقع على الجمل والناقة والبقرة عندجمهور اهل اللغة وخصها الفقهاء بالابل . والمراد هنا ذيج بغير ، أو ناقة .

فإن عجز صام ثمانية عشر يوما) سفرا ، أو حضرا ، متتابعة (١) ، وغير متتابعة في أصح القولين ، وفي الدروس أوجب فيها (٢) المتابعة هنا (٣) ، وجعلها (٤) في الصوم أحوط ، وهو (٥) أولى . ولو عاد قبل الغروب فالأقوى سقوطها (٦) وإن أثم ، ولو كان ناسياً ، أو جاهلا فلا شيء عليه إن لم يعلم بالحكم قبل الغروب ، وإلا (٧) وجب العود مع الإمكان ، فإن أخل به (٨) فهو عامد (٩) . وأما العود بعد الغروب فلا أثر له .

ر ويُكره الوقوف على الجبل) ، بل في أسفله بالسفح ، (وقاعدا (١٠)) أي الكون بها قاعدا ، (وراكباً) ، بل واقفاً ، وهو الأصل (١١) في إطلاق الوقوف على الكون ، إطلاقا لأفضل افراده (١٢) عليــه . (والمستحب

- (١) اي و متصلة ، .
- (٢) اي ٩ في صوم الثمانية عشر » .
  - (٣) اي « في الحج » .
    - (٤) اي « المتابعة » .
- (٥) اي «القول بالاحتياط اولى » .
- (٦) اي « سقوط البدنة وبدلها وهو الصوم ثمانية عشر » .
- (٧) اي وان علم بالحكم وهو « وجوب المكث ، وحرمة الحروج » .
  - اي بالعود بعد ان علم بالحكم .
  - (٩) فتجب عليه البدنة ، او بدلها وهو الصوم ثمانية عشر .
    - (١٠) اى ويكره الكون قاعداً وراكباً .
- (١١) اي ان المنشأ في إطلاق « الوقوف » على الكون بعرفهات هو أن « الوقوف » افضل أفراد الكون .
  - (١٢) اي أفراد الكون على الكون .

يعني يطلقون لفظ الو قوف على الكون بعر فات ،لكونه أفضل أفراد الكون :

المبيت عتى ليسلة التاسع إلى الفجر ) احترز بالغاية (١) عن توهم سقوط المبيت عتى ليسلة التاسع إلى الفجر ) ليالي التشريق ، ( ولا يقطع أحسَّرا (٤) ) بكسر السين وهو حــد منى إلى جهة عزفة ( حتى تطلع الشمس ، والإمام (٥) يخرج ) من مكة ( إلى منى قبل الصلاتين ) الظهرين يوم التروية ليصليها بمنى ، وهذا (٢) كالتقييد لما أطلقه سابقاً من استحباب إيقاع الإحرام بعد الصلاة المستلزم لتأخر الحروج عنها (٧) ، (وكــذا

<sup>(</sup>١) وهو قوله: ١ الى الفجر ۽ .

 <sup>(</sup>٢) اي لا يسقط المبيت في ليلة التاسع بعد نصف الليل بمنى ، بل هو باق
 الى الفجر ، كما أنه يسقط في ليالى التشريق .

 <sup>(</sup>٣) اي كالمبيت في منى ليالي التشريق وهي ليلة الحادى عشر ، والثاني عشر
 والثالث عشر

و إنما سميت ليالي التشريق ، لأن لحوم الاضاحي كانت تقدد في تلك الايام وتبسط في الشمس لتجف . والتقديد : التجفيف ، أو لأن العرب كانت لا تنحر الهدى والضحايا حتى تشرق الشمس .

 <sup>(\$)</sup> بكسر السين وتشديدها: واد معترض في الطريق بين جمع ومني ، وهو
 الى مني اقرب ، وهو من حدودها .

سمّي بذلك لما قبل : إن فيل « ابرهة » اعبى وكنَّل فيه فحسر اصحابه بفعله ، وأوقعهم في الحسرات .

<sup>(</sup>٥) او من نصبه و الامام » عليه السلام اميراً على الحجاج .

<sup>(</sup>٦) اي قبل الصلاتين.

<sup>(</sup>٧) اي عن الصلاة.

ذو العذر) كالهيم (١)، والعليل، والمرأة، وخائف الزحام.(٢)، ولايتقيد خروجه (٣) بمقدار الإمام كما سلف (٤)، بل له التقدم بيومين وثلاثة. (والدعاء عند الحدوج السا) أي المرمذ في انتدائه، (٥) عند

(والدعاء عند الخروج إليها) أي إلى منى في ابتدائه ، (و) عند الخروج (منها) إلى عرفة ، (وفيها (٥)) بالمأثور (٦)، (والدعاء بعرفة)

بالأدعية المأثورة (٧) عن أهل البيت عليهم السلام ، خصوصا دعاء (٨) الحسين ، وولده زين العابدين (٩) عليهما السلام ، ( وإكثار الذكر لله تعالى) ما ، ( وليذكر إخوانه بالدعاء ، وأقلهم أربعون ) .

روى الكليني عن على بن ابراهيم عن أبيله قال رأيت عبله الله بن جندب بالموقف فلم أرموقفا كان أحسن من موقفه . ما زال ما داً يده إلى السهاء ودموعه تسيل على خديه حتى تبلغ الأرض ، فلنًا انصرف الناس قلت : يا أبا محمد ما رأيت موقفا قط أحسن من موقفك قال : والله

- (١) الهم ـ بكسر الهاء ـ : الشيخ الفاني وجمعه : أهام .
  - (۲) اي « يخاف كثرة الناس ومدافعتهم » .
- (٣) اي خروج الحاج كا لهرم والعليل وخائف الزحام لا يتقيد بمقدار خروج الامام فإمهم يتقدمون بيوم ، او يومين ان شاؤا ، مخلاف الامام .
  - (٤) في تقييد خروج الامام قبل الصلاتين .
    - (٥) اي **ډ** في مني » .
  - (٦) راجع الوسائل كتاب الحج ابواب احرام الحج باب ٦ الحديث ١.
    - (٧) الوسائل كتاب الحج ابواب الحج والوقوف باب ١٤ الحديث ١ .
      - (A) الإقبال للسيد ابن طاووس: أعمال يوم عرفة.
- (٩) (الصحيفة الكاملة السجادية) زبور آل محمد صلى الله عليهم اجمعين الدعاء ٤٧ . وكان من دعائه عليهم يوم عرفة .

الحمد لله رب العالمين . . . الخ

ما دعوت فيه (١) إلا لإخوانى ، وذلك لأن (٢) أبا الحسن موسى عليه السلام (٣) أخبرنى أنه من دعا لأخيه بظهر الفيب نودي من العرش ولك مائة ألف ضعف مثله ، وكرهت (٤) أن أدع مائة ألف ضعف (٥) لواحدة (٦) لأأدرى تستجاب (٧) ، أم لا (٨) .

وعن عبد الله بن جندب قال : كنت في الموقف فلما أفضت أتيت (٩) الراهيم بن شعيب فسلمت عليه وكان مصابا بإحدى عينيه وإذا عينه الصحيحة حراء كأنها علقة ُ دم . فقلت له : قد أصبت بإحدى عينيك وأنا والله مشفق على (١٠) الأخرى ، فلو قصرت (١١) من البكاء قليلا قال : لا والله يا أبا محمد ما دعوت لنفسي اليوم دعوة (١٢) ، قلت (١٣) : فلمن دعوت

- (١) فى نسخة الكافي الطبعة الجديدة كتاب الحج باب الوقوف بعرفة الحديث ٧ كلمة ( فيه ) ليست موجودة .
  - (٢) في نفس المصدر لا يوجد حرف ( اللام ) .
  - (٣) فى نفس المصدر ( موسى بن جعفر ) عليهما السلام .
    - (٤) في نفس المصدر ( فكرهث ).
    - (٥) في نفس المصدر (مضمونة).
      - (٦) في نفس المصدر (لواحد).
    - (٧) في نفس المصدر (يستجاب).
- (A) الكافى كتاب الحج (باب الوقوف بعرفة) الحديث ٧ الطبعة الحديثة
  - (٩) نفس المصدر (لقيت) الحديث ٩.
    - (١٠) نفس المصدر (عينك الاخرى).
  - (١١) (بفتح القاف وضم الصاد بمعنى كففت ) :
    - (١٢) نفس المصدر (بدعوة) :
      - (١٣) نفس المصدر (فقلت).

قال : دعوت لإخواني لأني سممت أباعبد الله عليه السلام يقول : من دعا لأخيـه بظهر الغيب وكل الله به ملكا يقول : ولك مثلاه ، فأردت أن أكـون أنا (١) أدعو لإخرواني ، والملك (٢) يدعو لي ، لأني في شـك من دعائي لنفسي ، ولست في شك من دعاء الملك لي (٣) .

(ثم يفيض) أي ينصرف. وأصله الاندفاع بكثرة، أطلتق على الخروج من عرفة لما يتفق فيه من الدفاع الجمع الكثير منه كإفاضة الماء، وهو متعد ، لا لازم ، أي يُفيضُ تفسه ، (بعد غروب الشمس) المسلوم بذهاب الحمرة المشرقية بحيث لا يقطع حدود عرفة حتى تغرب (إلى المشعر) الحرام ، (مقتصداً) متوسطا (في سيره داعباً إذا بانم الكثيب (٤) الأحمر) عن يمن الطريق بقوله:

(اللهم ارحم موقني ، وزد في عملي ، وسلّم لي ديني ، وتقبل مناسكي . اللّهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف ، وارزقنيه أبداً ما أبقيتني (٥)، ثم يقف به ) ، أي يكون بالمشعر (ليلا إلى طلوع الشمس ، والواجب الكون) واقفا كمان ، أم نائما ، أم غيرهما من الأحوال (بالنية) عند وصوله . والأولى تجديدها بعد طلوع الفجر لتغاير الواجبين ، فإن الواجب الركني منه إختيارا المسمى فيا بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والباقي

<sup>(</sup>١) المصدر السابق ( إنما ) .

<sup>(</sup>٢) نفس المصدر (ويكون الملك).

 <sup>(</sup>٣) الكافي كتاب الحج باب الوقوف بعرفة الحديث ٩.

<sup>(</sup>٤) الكثيب : التلُّ من الرمل ، الجمع : "كثُّب و مُكشَّبان وأ كشبة .

الوسائل كتاب الحج ابواب الوقوف بالمشعر \_ باب ١ \_ الحديث ١ .

واجب لاغير كالوقوف يعرفة (١) .

- YYY -

(ويستحب إحياء تلك الليلة) بالعبادة ، (والدعاء ، والذكر والقرائة) فمن أحياها لم عت قلبه يوم تموت القلوب ، (ووطء الصرورة (٢) المشعر برجله) ، ولو في نعل ، أو بيعيره . قال المصنف في الدروس : والظاهر أنمه المسجد الموجود الآن ، (والصعود على قُرْح) بضم القساف وفتح الزاى المعجمة . قال الشيخ [ رحمه الله ] : هو المشعر الحرام ، وهو جبل هناك يستحب الصعود عليه ، (وذكر الله عليه) ، وجمع (٣) أعم منه .

## مسائــل:

(كل من الموقفين ركن ) وهو مسمى الوقوف في كل منها (يبطل الحج بتركه عمداً ، ولا يبطل) بتركه (سهواً) كما هو حكم أركان الحج أجمع . (نعم لو سهى عنهما ) معاً ( بطل ) ، وهذا الحكم مختص بالوقوفين (٤) وفواتها أو أحدهما لعذر كالفوات سهوا (٥).

(ولكل) من الموقفين (اختياري ، واضطراري ، فاختياري عرفة ما بين الزوال والغروب ، واختياري المشعر ما بين طلوع الفجر ، وطلوع

- (١) كما أن في عرفة يكون الركن منالوقوف مسهاه ، والباقي واجب لا غير كذلك هنا .
  - (٢) الصرورة يقال لمن لم يحج بعد .
  - (٣) ( الجمع اعم واوسع من المشعر ) .
    - (٤) اي الوقوف بعرفات والمشعر .
- (٥) اي وكما أن فوات الوقوفين كليها سهوا مبطل للحج، بخلاف احدهما فإنه لا يكون مبطلا للحج ، كذلك فوات الوقوفين كليهها لعذر مبطل للحج ، دون فو أت إحدها .

الشمس ، واضطراري عرفة ليلة النحر ) من الغروب إلى الفجر (واضطراري المشعر ) من طلوع شمسه (إلى زواله ) .

وله اضطراري آخر أقوى منه ، لأنه مشوب بالاختياري ، وهو اضطراري عرفة ليلة النحر . ووجه شوبه اجتراء المرأة به اختياراً والمضظر والمتعمد مطلقاً (١) مع جبره (٢) بشاة والاضطراري المحض ليس كذلك (٣) والواجب من الوقوف الاختياري الكل (٤) ، ومن الاضطراري الكلي (٥) كالركن من الاختياري (٦) .

وأقسام الوقوفين بالنسبة إلى الاختياري والاضطراري ثمانية ، أربعة مقردة ، وهي كل واحد من الاختياريين (٧) والاضطراريين (٨) ، وأربعة مركبة

- (١) سواء كان رجلا ، ام امرأة ، وسواء كان مضطرا ، ام لا .
  - (٢) اي (جبران الاضطراري بشاة).
    - (٣) اي ( لا يجبر بشاة ) .
- (٤) اي الواجب من الوقوف الاختباري كل الوقت من اول الزوال الى
   الغروب في (عرفات).
  - وفي ( المشعر ) من الفجر الى طلوع الشمس .
    - والركني منه ما يقع بعد طلوع الفجر .
      - (a) اي مسمى اأوقوف
- (٦) اي كما أن الوقوف الاختياري يكون الركن مسمى الوقوف وانكان
   الواجب الوقوف كله فكذلك فها نحن فيه ،
- (٧) اي درك وقوف ( عرفة) الاختياري فقط ، ودرك وقوف ( المشعر )
   الاختياري فقط .
- (A) اي درك (وقوف عرفة الإضطراري) فقط ، ودرك (وقوف المشغر
   الاضطراري) فقط .

وهي الاختياريان (١) والاضطراريان (٢)، واختياري عرفة مع اضطراري المشعر وعكسه :

(وكل أقسامه يجزى) في الجملة لا مطلقاً (٣) ، فإن العامد يبطل حجه بقوات كل واحد من الاختياريين ( إلا الاضطراري الواحد) فإنه لا يجزىء مطلقاً (٤) على المشهور ، والأقوى إجزاء اضطراري المشعر وحده لصحيحة (٥) عبد الله بن مسكان عن الكاظم عليه السلام . أما اضطراريه السابق (٦) فجزىء مطلقاً (٧) كما عرفت ، ولم يستثنه (٨) هنا ، لأنه

فهذه المواقف مفردات من دون ضمّ مع الآخر .

<sup>(</sup>١) وهما : (درك الوقوف بعرفة الاختياري) مع (درك المشغرالاختياري)

 <sup>(</sup>۲) وهما : (درك الوقوف بعرفسة الاضطراري) مع (درك المشعر الاضطراري).

<sup>(</sup>٣) اي لا عمدا فإنه في صورة العمد وترك كل من الاختياريين مبطل للحج.

<sup>(</sup>٤) اي سواء کان ( اضطراري المشعر ) ام ( اضطراري عرفات ) .

 <sup>(</sup>٥) الوسائل كتاب الحج ابواب الوقوف بالمشعر باب ٢٣ ـ الحديث ١٣ رواها عن الامام ( الصادق ) عليه السلام لا عن الامام ( الكاظم ) عليه السلام .

 <sup>(</sup>٦) اي السابق على طلوع الفجر وهو (ليلة الفجر) الذي قلنـــا : إنه الشوب بالاختيار .

و إنما قيد بالمسابق ، لإن اضطراريه الاخير مؤخر من طلوع الفجر ، فـــإنه من طلوع الشمس الى الزوال .

<sup>(</sup>٧) اي سواء كان ترك الاختياري عمداً ام اضطراراً .

<sup>(</sup>٨) اى الاضطرارى السابق و هو ليلة النحر.

جعله (۱) من قسم الاختياري ، حيث خصَّ الاضطراري بما بعـد طاوع الشمس ، ونبه على حكمه (۲) أيضاً بقوله : (ولو أفاض قبل الفجر عامداً فشاة) ، وناسياً لا شيء عليه . وفي إلحاق الجاهل بالعامد كما في نظائره ، أو الناسي قولان (۳) ، وكذا في ترك أحد الوقوفين (٤) .

(ويجوز) الإفاضة قبسل الفجر (للمرأة والخائف (٥)) ، بل كل مضطر كالراعي والمريض، (والصبي مطلقا (٦))، ورفيق المرأة (من غير جبر (٧))، ولا يخفى أن ذلك (٨) مع نية الوقوف ليلا كما نبته عليه (٩) بإيجابه النية له عند وصوله (وحد المشعر ما بين الحياض (١٠) والمأزمين (١١))

- (١) اي الاضطراري السابق.
  - (٢) الاضطراري السابق.
- (٣) قول بأن الجاهل كالعامد في وجوب الشاة عليه .
  - وقول بأنه كالناسي في عدم وجوب الشاة عليه .
  - (٤) كذا ـ اي تجب الشاة في ترك احد الوقوفين .
  - الوقوف بعرفة . والوقوف بالمشعر الحرام عن عمد .
- (٥) كالخائف على نفسه ، أو عرضه ، أو ماله ، أو من يخصه .
  - (٦) اي مع عذر ، وبدون عذر .
  - (٧) اي من غير حاجة الى جبران ذلك بفداء شاة ونحوها .

والمراد برفيق المراة : مرافقها . فهو ايضا بجوز له الإفاضة منها بلا جبران شاة قبل طلوع الفجر .

- (٨) اى جواز الإفاضة قبل طلوع الفجر .
  - (٩) اي على جواز الإفاضة مع النية .
    - (١٠) حدود وادي المحـُسـّر . آ
- (١١) بالتثنية: الحد الثاني لوادي محسر مقابل الحياض.

بالهمز الساكن ، ثم كسر الزاى المعجمة وهو الطريق الضيق بين الجبلين ، (ووادي ُعِمَسُمر) وهو طرف مني كما سبق (١) ، فلا واسطة بين المشعر ومني .

( ويستحب النقاط حصى الجار منه ) ، لأن الرمي تحبة لموضعه كما مر (٢) فينبغي التقاطه من المشعر ، لئلا يشتغل عنـــد قدومه بغيره (٣) ، ( وهو سيعون (٤)) حصاة . ذكِّر الضمير لعوده على الملقوط المدلول عليه أو عدم إصابته فلا بأس .

(والهرولة) وهي الإسراع فوق المشي ودون العدو ، كالرمل (٥) ( في وادي مُحَسِّر ) للماشي والراكب فيحَّرك دايتــه (٦) ، و تَدرُّها ماثة ذراع ، أو ماثة تُخطوة ، واستحبابها مؤكد حتى لو نسها رجع إليها وإن وصل إلى مكة ، ( داعياً ) حالة الهرولـة ( بالمرسوم ) وهو : اللَّهم سلَّم عهدي ، واقبل توبتي ، وأجب دعوتي ، واخلفني (٧) فيمن تركت

- YA. -

<sup>(</sup>١) في الهامش رقم ٤ ص ٢٧٢ .

<sup>(</sup>٢) في (كتاب الصلاة): أن تحية المسجد (الصلاة) ، وتحية المسجد الحرام (الطواف)، وتحية الحرم (الاحرام)، وتحية مني (الرمي).

<sup>(</sup>٣) اي بغير الرمي.

<sup>(</sup>٤) استحباب السبعين لإحتمال البقاء الى اليوم الثالث عشر فيضاف الى التسع والاربعين واحدة و عشرون فيصبر المجموع سبغين .

 <sup>(</sup>٥) الرَّرمَـل : الاسراع بالمشي كالهرولة فهو فوق المشي ، ودون العدو .

<sup>(</sup>٦) تأسياً بالرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم بعد عام ( الحديبية )

حين دخل المسجد الحرام ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم راكباً بعيره فجعــــل مهرول هكذا .

<sup>(</sup>٧) اى كُنُ خلَلْقاً عنتى عليهم ·

بغدي (١) .

(القول في مناسك منى (٢)) – جمع منسك ، وأصله موضع النُسك وهو العبادة ، ثم أطلق إسم المحل على الحال . ولو عبَّر بالنُسك كان هو الحقيقة ، ومنى بكسر الميم والقصر اسم مذكر منصرف قالمه الجوهرى ، وجوز غيره تأنيثه . مُسمَّى به المكان المخصوص لقول جبرائيل عليه السلام فيه لإراهم عليه السلام : تَمَنَّ على ربك ما شئت (٣) .

ومناسكها (يوم النحر) ثلاثــة (وهي رمي جمرة العقبة ) التي هي أقرب الجمرات الثلاث إلى مكة ، وهي حدها من تلك الجهة (٤)، (ثم اللهج ، ثم الحلق) مرتباً كما آذكر ، ( فلو عكس عمداً أثم وأجزأ وتجب

<sup>(</sup>١) الوسائل كتاب الحج ( ابواب وقوف المشعر ) باب ١٣ الحديث ١ .

<sup>(</sup>٢) (مني) وزان (عنب) مقصوراً: على بعد فرسخ من (مكة المكرمة)

والغالب عليها التذكير كما جاثت به الرواية وهو من العقبة الى وادي محسّر .

واختلف في وجه تسميتها ، فقبل : سمّي منى : لما مُيمَى به من الدمساء اي ( بهراق ) .

وقيل : سمّيت بذلك لأن جبرئيل اراد مفارقة آدم عليه السلام فقال له : تَمَنَّ قال : أنمنى الجنة َ فسمّيت منى، لامنية آدم مها .

وقيل : سمّيت بذلك لأن جبرئيل عليه السلام أنّى ابراهيم عليسه السلام فقال له : تَمَنَّ يا أبراهيم فسمّيت منى واصطلح عليها الناس .

وفي الحديث إن ابراهيم تمنى هناك ان يجعل الله مكان ابنه كبشاً يأمره بذبحه فدية له .

<sup>(</sup>٣) راجع تفصيل الحديث: مجمع البحرين مادة (مني )

<sup>(</sup>٤) اي من جهة مكة المكرمة .

النيــة في الرمي) المشتملة على تعيينه (١) ، وكونه في حج الإســـــلام ، أو غيره (٢) ، والأولى التعرض للأداء (٤) والعدد (٥) ، ولو تداركه بعد وقته نوى القضاء .

(ولمكال السبع) فلا يجزي ما دونها ولو اقتصر عليه استأنف إن أخل بالموالاة عرفا ولم تبلغ الأربع ، ولو كان قد بلغها (٦) قبل القطع كفاه الإتمام ، ( مصيبة للجمرة ) وهي البناء المخصوص ، أو موضهه وما حوله (٧) مما يجتمع من الحصا ، كذا عرفها المصنف في الدروس . وقبل : هي مجمع الحصا دون السائل (٨) ، وقبل : هي الأرض (٩) ، ولو لم يصب لم يحتسب .

ولو شك في الإصابة أعاد ، لأصالة العدم ، ويُعتبر كون الإصابة ( بفعله ) فلا يُجزي الإستابة فيه اختبارا ، وكذا لو حصلت الإصابة ممعونة

<sup>(</sup>١) اي تعين الرمي :

<sup>(</sup>٢) كالحيج النيابي والمندوب ونحوهما .

<sup>(</sup>٣) اي مقارنة النية لاول الرمي .

<sup>(</sup>٤) اي ينوي أن الرمى اداء ، او قضاء :

 <sup>(</sup>٥) اي أنه رمى الجمرة الاولى ، أو الثانية ، أوالثالثة ، وكذا أنها الحصاة الاولى ، أو الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة .

<sup>(</sup>٦) اي بلغ الأربع .

<sup>(</sup>٧) اي حول البناء.

<sup>(</sup>٨) اي دون المتفرق حول المكان .

<sup>(</sup>٩) اي ارض الجمرة.

غيره (١) ، ولو حصاة (٢) أخرى ، ولو وثبت حصاة بهـا (٣) فأصابت لم يحتسب الواثبـة ، بل المرمية إن أصابت ، ولو وقعت على ما هــو أعلى من الجمرة ثم وقعت على غير أرض الجمرة ثم وثبت إليها بواسطة صدم (٤) الأرض ، وشبهها .

واشتراط كون الرمي بفعله أعم من مباشرته بيده (٥) . وقد اقتصر هنا وفي الدروس عليه ، وفي رسالة الحبج اعتبر كوله مع ذلك (٦) بالبد وهو (٧) أجود ( بما يُسمَّى رميا ) ، فلو وضعها ، أو طرحها من غير رمي لم يُجزِ ، لأن الواجب صدق اسمه (٨) ، وفي الدروس نسب ذلك (٩)

(١) بأن يأخذ الغير يد الرامي فيرمي محصانه في يد الرامي، أو أن برمي الغير محصاة فتصيب حصانه حصاة هذا الشخص فتبعث فيها قوة الوصول الى الجمرة عيث لولاها لما وصلت المها بنفسها .

- (٢) بنصب (حصاة ) على أنه خبر لكان المحذوفة. اي ولو كان المُعين
   حصاة اخرى . كما في الفرض الثاني من التعليقة رقم . ١ . .
- (٣) اي اصابت حصاة "حصاة" اخرى فوثبت الحصاة الثانية فاصابت الجمرة.
  - (٤) اي الاصطدام مع الارض:
  - أو بغيرها من بقية الأعضاء والجوارح فإنه حينئذ يحتسب.
- (٦) اي علاوة على اعتبار كون الإصابة من فعله لابد ان يكون الرسي بيـــده ايضاً.
- (٧) اي الرمي باليد اجود ، لأله المعهود من فعل الرسول الاكرم والأثمة الاطهار صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين .
  - (٨) اي اسم الرمي .
  - (٩) اي ايصال الحصاة الى الجمرة بما يُسمَّى رمياً.

إلى قول . وهو يدل على تمريضه (بما يسمنَّى حجرا) ، فلا يُجزى الرمي بغيره ولو بخروجه (١) عنه بالإستحالة ، ولا فرق فيه بين الصغير والكبير ولا بين الطاهر والنجس ، ولا بين المتصل بغيره كفص الحاتم لو كان حجرا حرميا ، وغيره (٢) .

(حرميا) ، فلا يُجزي من غيره ، ويعتبر فيه أن لا يكون مسجداً ، لتحريم إخراج الحصا منه المقتضي (٣) للفساد في العبادة ( بكرا) غير مرمي بها رمياً صحيحا ، فلو رُمي بها بغير نبسة ، أو لم يصب لم يخرج عن كونها بكرا ، ويعتبر مع ذلك (٤) كليَّه تلاحق (٥) الرمي فلا يجزي الدفعة وإن تلاحقت الإصابة ، بل يحتسب منها (٦) واحدة ، ولا يعتبر تلاحق (٧) الاصابة .

( ويستحب النَّبرش (٨) ) المشتملة على ألوان مختلفة بينها (٩) وفي كل

- (١) اي واو بخروج الغير عن الجمرية بالاستحالة .
  - (٢) اي كغير فص الحاتم .
  - (٣) اي التحريم الذي هو النهسي .
    - (٤) اي مع الشروط السابقة .
  - (٥) وهو كونكل واحدة عقيب الاخرى .
- (٦) اي من الحصبات التي تلاحقت في الاصابة .
- (٧) اي لو رمى متلاحقاً فاصابتا دفعة واحدة اجزأت ، لأن المعتبر تلاحق الرمى ، دون تلاحق الاصابة .
- (A) البرش بضم الباء وسكون الراء جمع الابرش هو الحصاة المختلفة الالوان الانثى بدرشاء .
- (٩) اي بين كل حصاة وحصاة اخرى ، فيختلف لون كل واحسدة عن الاخرى .

واحدة منها (١) ، ومن ثمَّ اجترأ بها عن المنقطة (٢) ، لا كما فعل (٣) في غيره (٤) ، وعنيه (٥) ، ومن جمسع بين الوصفين (٦) أراد بالبرش المعنى الأول (٧) ، وبالمنقطة الثاني (٨) ، (الملتقطة) بأن يكون كل واحدة منها مأخوذة من الأرض منفصلة ، واحترز بها عن المكسَّرة من حجر ، وفي الخبر التقط الحصى ولا تَكَسِّرَنَّ منه شيئاً (٩) ( بَقَدر الأنمُلكة) بفتح الهمزة وضم المم رأس الأصبع .

(والطهارة) من الحدث حالة الرمي في المشهور ، جمعا بين صحيحة (١٠) محمد بن مسلم الدالة على النهي عنه بدونها ، ورواية (١١) أبي غسان بجوازه على غير طهر كذا علله المصنف وغيره ، وفيه نظر ، لأن المجوزة مجهولة الراوي فكيف يأول الصحيح لأجلها (١٢) ، ومن ثم ذهب جماعة من الأصحاب

<sup>(</sup>١) اي من الحصيات فتشتمل كل واحدة على الوان مختلفة .

<sup>(</sup>٢) اى الحصاة المشتملة على النقط المختلفة عن لونها الاصلى .

<sup>(</sup>٣) اي (المصنف) رحمه الله .

<sup>(</sup>٤) اى في غير هذا الكتاب .

 <sup>(</sup>٥) اي و (غير المصنف) حيث عبروا بالحصاة المنقطة ايضاً .

<sup>(</sup>٦) وهما: النُبرش. والمنقطة.

<sup>(</sup>٧) وهو اختلاف الالوان فيما بينها .

<sup>(</sup>٨) وهو اختلاف الالوان في كل واحدة من الحصيّات ،

<sup>(</sup>٩) الوسائل كناب الحج ابواب الوقوف بالمشعر باب ٢٠ الحديث ٣٨.

<sup>(</sup>١٠) الوسائل كتاب الحج ابواب رمى جمرة العقبة الباب ٢ الحديث ١ .

<sup>(</sup>١١) نفس المصدر الحديث ه

<sup>(</sup>١٢) اي لاجل الرواية المجهولة الراوي .

منهم المفيد والمرتفى إلى اشتراطها (١) ، والدليـــل (٢) معهم . ويمكن أن يريد طهارة الحصا فإنه مستحب أيضاً على المشهور ، وقيل: بوجوبه . وإنما كنان الأول (٣) أرجح ، لأن سياق أوصاف الحصا أن يقـــول : الطاهرة (٤) ، لينتظم مع ما سبق منها (٥) ، ولو أريد الأعم منها (١) كان أولى .

(والدعاء) حالة الرمي وقبله ، وهي (٧) بيده بالمأثور (٨) (والتكبير مع كل حصاة) ، ويمكن كون الظرف (٩) للتكبير والدعاء معا (وتباعد) الرامي عن الجمرة (نحو خمس عشرة ذراعا) إلى عشر ، (ورميها خذفا (١٠)) والمشهور في تفسيره أن يضع الحصاة على بطن إبهام اليد اليمني ويدفعها

- (١) اي الطهارة.
- (۲) وهي صحيحة (عمدبن مسلم) المشار اليها في الهامش رقم ١٠ ص ٢٨٥ لعدم امكان التأويل في ( الصحيحة ) لاجل الرواية المجهولة .
  - (٣) اى (الطهارة من الحدث).
- (\$) اي او كانت ( الطهارة ) وصفا للحصى ، لا للرامى كان اللازم اتيان الصفة مؤنثة فيقال : ( الطاهرة ) لتنسجم مع ما سبق من الاوصاف المذكورة للحصر .
  - (٥) اى ( من الأوصاف ) .
- (٦) اي ( لو اربد من الطهارة ) الاعم من الحـــدث والحبث بأن تكون الحصاة طاهرة ، والرامي متطهرا كان اولى .
  - (٧) اي ( الحصاة ).
- (٨) الوسائل كتاب الحج ابواب رمي حمرة العقبة الباب ٣ ـ الحديث ١ :
- (٩) الظرف هو قواه: (مع كل حصاة ) فيكبر ويدعو معاً في هذه الحالة
  - (١٠) الخذف بذال معجمة ساكنة وهو رمى الحصاة بالأنملة :

بظُّفر السبابة ، وأوجبه جماعة منهم ابن إدريس بهذا المعنى ، والمرتضى ، لكنه جعل الدفع بظنُّفر الوسطى .

وفي الصحاح الخدف بالحصا الرمي بها بالأصابع ، وهو غير مناف للمروي الذي فسروه به بالمهنى الأول (١) ، لأنه قال في روابة البزنطي عن الكاظم عليه السلام : تخذفهن خذفا ، وتضعها على الإبهام وتدفعها على الإبهام وتدفعها بظفر السبابة (٢) وظاهر العطف (٣) أن ذلك أمر زائد على الحذف (٤) فيكون فيه (٥) سنتان : إحداهما رميها خذفاً بالأصابع لا بغيرها وان كان باليد : والأخرى جعله بالهيئة المذكورة (٦) ، وحينئذ (٧) فتتأدى سنة الخذف برميها بالأصابع كيف انفق ، وفيه (٨) مناسبة أخرى للنباعد بالقدر المذكور ، فإن الجمع بينه (٩) وبين الحافف بالمعنين السابقين بعيد وينبغي

- (٢) الوسائل كتاب الحج ابواب رمى جمرة العقبة باب ٧ الحديث ١ .
- (٣) وهو قول عليه السلام: (وتضعها على الابهام) المعطوف على
   (تخذفهن خذفا).
- (٤) اي ( ليس تفسيرا للخذف ) كما توهمه بهض . والوضع على الابهـــام والدفع بظفر السبابة اخص من الخذف المطلق .
  - (٥) اي في الحديث .
  - (٦) وهو وضعها على بطن الابهام ودفعها بظفر السبابة .
  - (٧) اي حين كان المراد من الخذف مطلق الرمي بالاصابع .
- (A) اي وفي الخذف بالمعنى الاعم وهو رمي الحجر بالاصابع كيف اتفق
   يناسب البعد عن الجمرة خمس عشرة ذراعاً ، أو عشرة اذرع .
- (٩) اي الجمع بين التباعد المذكور وهو حمس عشرة ذراعاً ، أو عشرة =

 <sup>(</sup>١) وهو جعل الحصاة على بطن الهام البد اليمنى ودفعها بظفر السباية أو الوسطى على تفسر ( السبد المرتضى ) رحمه الله .

مع التعارض (١) ترجيح الخذف ، خروجاً من خلاف موجبه .

(واستقبال الجمرة هنا) أي في جمرة العقبة ، والمراد باستقبالها كونه مقابلًا لها (٢) ، لا عالياً علمها كما يظهر من الرواية (٣) ارمها من قبل وجهها ، ولا ترمها من أعلاها ، وإلا فليس لها (٤) وجه خاص يتحقق به الاستقبال . وليكن مع ذلك مستدراً القبلة .

( وفي الجمرتين الأخربين يستقبل القبلة ، والرمي ماشياً (٥) ) إليه

= اذرع، وبين المعنيين السابقين وهما : (جعل الحِصاة على بطن ابهام اليد اليمني ودفعها بظفر السبابة او الوسطى ) على تفسير (السيد المرتضى ) رحمه الله تعالى بعيد جداً لأنه لا يجتمع التباعد المذكور مع الحذف بهذين المعنيين، بل لا يجتمع إلاَّ مع الحذف بمعنى ( رميه بالاصابع كيف اتفق ) .

(١) اي اذا دار أمر الحاج بين تحصيل البعد المذكور مع ترك الخذف ، أو تحصيل الخذف مع ترك البعد المذكور عن الجمرة ، فإنه حينئذ يرجع اختيار الخذف خروجاً من خلاف مَن اوجب الخذف بالمعنيين السابقين .

(٢) اي يكون الحاج مقابلاً لها وجهاً لوجه ومتساوياً معها بأن لا يكون اعلى منها ، بل مقابلاً للجمرة حالة الرمي .

(٣) الوسائل كتاب الحج ابواب رمي حمرة العقبة باب ٣ الحديث ١ .

(٤) اى للجمرة .

لا يخني أن الجمرة ظهرها ملاصق بالجبل ، والرمى بكون من أمامها فاذن لها وجه خاص ممكن استقبالها .

فلا وجه لنغي ( الشارح ) رحمه الله الوجه الخـــاص للجمرة ولعل مراده رحمه الله من الاستقبال: أن لا يرميها ، من احد جانبيها .

 (٥) يحتمل أن يكون ماشيا بمعنى (راجلا) بقرينة ما يأتي قريباً أن النبي صلى الله عليه و آله وسلم كان يرمى راكبا . من منزله 4 لاراكباً . وقبل : الأفضل الرمي راكباً ، تأسيا (١) بالنبي صلى الله عليه وآله ويضعف بأنه صلى الله عليــه وآله وسلم رمى ماشيا أيضاً رواه (٢) على من جعفر عن أخبه عليه السلام .

(ويجب في اللّدبع) لهدي التمتع ( جدّع من الضأن ) قد كمل سنه سبعة أشهر : وقيل : ستة ( أو ثني من غيره ) وهو من البقر والمعز ما دخل في الثانية ، ومن الإبل في السادسة ، ( تام الخلقة ) ، فلا يُجزي الأعور ولو ببياض على عينه ، والأعرج والأجرب (٣) ومكسور القرن الداخل (٤) ومقطوع شيء من الأذن ، والخصي (٥) ، والأبتر (٦) ، وساقط الأسنان لكسبر وغيره (٧) ، والمريض ، أما شق الأذن من غير أن يذهب منها شيء وثقها ووسمها ، وكسر القرن الظاهر ، وفقدان القرن والأذن خلقة

 و يحتمل أن يراد من (ماشيا) (المشي) من محلمه الى موضع الجمرة على رجليه بقرينة قول (الشارح) رحمه الله: (ماشياً اليه من منزله).

وجحتمل ايضاً كلا المعنيين في حـــالة واحدة اي المشي من منزله للرمي ، راجلا في حالة الرمي .

- (١) الوسائل كتاب الحج ابواب رمي جمرة العقبة باب ٨ الحديث ١ .
- (٢) الوسائل كتاب الحج ابواب رمي جمرة العقبة باب ٩ الحديث ١ .
- (٣) وهو داء ُبحد بِثُ في الجلد ُبثوراً صفاراً لهاحكة شديدة فهو(جيرب وجربان واجرب ) وجمه (جربي وجُرب) كحمتى وحمق والمؤنث جرباء كحمقاء
  - (٤) وهو ( الابيض الذي في وسط الغلاف الخارجي ) .
- (٥) الخصي بفتح الحاء وزأن فعيل وهو الذي سلت خصيتاه ونزعتا ،
   حمه ( خصية وخَصَيان ) .
  - (٦) المراد هنا مقطوع الذنب، أو الألية .
  - (٧) الظاهر من العبارة سقوط حميع الاسنان.

ورضّ (١) الحصيتين فليس بنقص ، وإن كره الأخير (٢) ، (غير مهزول ) بأن يكون ذاشجم على الكليتين وإن قلَّ .

(ويكني فيه الظن) المستنيد إلى نظر أهل الحبرة ، لتعدر العسلم به غائباً ، فنى ظنه كذلك (٣) أجزاً ، وإن ظهر مهزولا ، لتعبده بظنه ، (بخلاف ما لوظهر ناقصاً ، فإنه لا يُجزيء ) ، لأن تمام الحلقة أمر ظاهر (٤) فتبين خلاف مستند إلى تقصيره . وظاهر العبارة أن المراد ظهور المخالفة فيها (٥) بعد الذبيح ، إذ لوظهر التمام قبله (٦) أجزاً قطعا ، ولوظهسر الهزال قبله (٧) مع ظن سمنه عند الشراء فني إجزائه قولان أجودهما الإجزاء ، للنص (٨) ، وإن كان عدمه (٩) أحوط ، ولو اشتراه من غير اعتبار (١٠) ، أو مع ظن نقصه ، أو هزاله لم يُجز ، إلا أن تظهر الموافقة (١١) قبل الذبح . ويختمل قوياً الإجزاء لو ظهر سمينا بعسده ، لصحيحة (١٢) قبل الذبح . ويختمل قوياً الإجزاء لو ظهر سمينا بعسده ، لصحيحة (١٢)

- (١) الرض: الدق (والمراد هنا دق الحصيتين).
  - (٢) وهو رض الخصيتين .
  - (٣) اي ( ذا شحم ) .
  - (٤) اي بمكن مغرفته قبل ذبحه بسهولة ،
  - (٥) اي في (المهزول وناقص الحلقة).
    - (٦) اي (قبل الذبح).

    - (٧) اي (قبل الذبح).
- (A) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٢٤ الحديث ١ .
  - (٩) اي (عدم الإجزاء) :
  - (١٠) اي ( من غير اختبار وامتحان ) .
    - (١١) اي ( السلامة وعدم العيب ) ۽
- (١٢) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ١٦ الحديث ٦ .

العيص ابن القاسم عن الصادق عليه السلام .

(ويستحب أن يكون بما عرف به) أي حضر عرفات وقت الوقوف ويكني قول بائعسه فيه (١) (سمينا) زيادة على ما يعتبر فيهه (٢) ( ينظر وعشي ويبرك (٣) في سواد) الجار متعلق بالثلاثة على وجه التنازع (٤)، وفي رواية ويبعر في سواد (٥)، إما بكون هذه المواضع وهي العين والقوائم والبط والمبعر سوداً، أو بكونه ذا ظل عظيم لسمنه، وعظم جثته بحيث ينظر فيسه ويبرك ويمشي مجازا في السمن ، أو بكونه رعى ومشى ونظر وربك وبعر في السواد، وهو الخيضرة والمرعى زمانا طويلا فسمن لذلك (٢) قبل: والتفسيرات الثلاثة مروية (٧) عن أهل البيت عليهم السلام ( إذانا من الإبل والبقسر أذكر انا من الغنم) وأفضله الكبش (٨) والتيس (٩)

- (١) بأنه حضر عرفات ، فقول بائعه هنا مصدق .
- (۲) اي يعتبر في الهدي زيادة على اعتبار وجود الشحم على كليته: أن يكون
   كثير الشحم عليها.
  - (٣) اي (وبجلس) .
- (\$) اي (فيسواد) متعلق بالافعال الثلاثة (ينظر) و (يمشي) و (يبرك) بناءً على تنازع الغوامل الثلاثة على معمول واحد وهو الجار والمجرور فكل واحد منها يريده معمولا له .
  - (٥) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح ـ الباب ١٣ ـ الحديث ٦ .
    - (٦) اي لكونه رعي زمانا طويلاً في الخضرة .
    - (٧) لم نعثر على مصدر هذه التفسيرات في مظانها .
- (A) الكبش : فحل الفـــأن فى أي سن كان وقبل اذا ثنى اي دخل في الثانية من العمر جمعه كباش ككتاب .
  - (٩) التيس بالفتح :ذكر المعز جمعه ( تيوس واتياس وتبيَّسة ) .

من الضأن والمَعز .

( وتجب النية ) قبل الذبح مقارنة له . ولو تعذر الجمع بينها (١) ،

وبين الذكر (٣) في أوله (٣) قامها (٤) عليه (٥) ، مقتصرا منه (٦) على أقله جمعا بين الحقين (٧) (ويتولاها (٨) الذابع) صواء كان هو الحاج أم غيره ، إذ يجوز الاستنابة فيها (٩) اختياراً ، ويستحب نيتها (١٠)، ولا يكني نية المالك وحده .

( ويستحب جعل يده ) أي الناسك (معه ) مع الذابح لو تغايرا (١١) ( و ) يجب ( قسمته بين الإهداء ) إلى مؤمن ، ( والصدقة ) عليه مع فقره ( و الأكل ) ولا ترتيب بينها (١٢) ، ولا يجب النسوية (١٣) ، بل يكني من الأكل

<sup>(</sup>١) اي بن النية .

<sup>(</sup>٢) اي اسم الله لقوله تعالى : ( فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ) .

<sup>(</sup>٣) اي اول الذبح .

<sup>(</sup>٤) اي ( النية ) .

<sup>(</sup>ه) اي (على الذكر).

<sup>(</sup>٦) اي من الذكر .

<sup>(</sup>٧) اي بين حق النية وحق الذكر .

<sup>(</sup>٨) اي النية .

<sup>(</sup>٩) ( في النية والذبح ) .

<sup>(</sup>١٠) اي نية المالك الحاج والذابح .

ر ( اي ( لوتغاير الناسك والذابح ) .

<sup>(</sup>١٢) اي بين هذه الثلاثة : ( الاهداء ) و ( الصدقة ) و ( الاكل ) .

<sup>(</sup>١٣) اي (تسوية التقسيم بين الاهداء والصدقة والاكل).

مساه ، ويعتسبر فيها (١) أن لاينقص كل منها عن ثلثه . وتجب النية لكل منها (٢) مقارنة للتناول ، أو التسليم الى المستحق ، أو وكيله ولو أخل بالصدقة ضمن الثلث ، وكسذا الإهداء (٣) إلا أن يجعله (٤) صدقة ، وبالأكل (٥) يأثم خاصة .

( ويستحب نحر الإبل قائمة قد ربطت (٦) يداها ) مجتمعتن ( بين الحف والركبة ) ليمنع من الإضطراب ، أو تُعقل يدها اليسرى من الخف إلى الركبة ويوقفها (٧) على البنى ، وكلاهما مروي (٨) ، ( وطعنها من ) الجسانب (الأممن ) بأن يقف الذابح على ذلك الجسانب ، ويطعنها في موضع النحر ، فإنه (٩) متحد (١٠) .

- (١) اى ( في الاهداء ) و ( الصدقة ) .
- (٢) اي لكل من الاهداء والصدقة والاكل.
  - (٣) اي لواخل به ضمن الثلث .
    - (٤) اي ( الأهداء ) :
- اي اذا اخل بالاكل ولم يأكل فقد أثم خاصة من غير ضان .
  - (٦) اي (شدت).
    - (٧) اي ( الأبل ) .
- (A) الوسائل كتاب الحج أبواب الذبح باب ٣٥ الحديث ١ ٣.
  - (٩) اي ( موضع النحر ) .
    - (۱۰) دفع وهم .

حاصله : أن وقوف الناحر على الجانب الايمن يستلزم أن ينحره من ذلك الجانب .

والجواب أن موضع النحر متحد وهي( ثغرة النحر بين المرقوتين) كما يأتي في (كتاب الصيد والذباحة) ان شاء الله تعالى . (والدعاء عنده) بالمأثور (١) ،

لو عجز عن التام ، للأمر بالإنبان بالمستطاع (٢) المقتضي إمتثاله للإجزاء ، ولحسنة (٣) معاوية بن عمار و إن لم تجد فما تيسسًر لك ، وقبل : ينتقسل إلى الصوم لأن المأمور به هو الكامل فإذا تعذر انتقل إلى بدله وهو الصوم ؟

(ولو وجد الثمن دونه (٤)) مطلقاً (٥) (خلَّمه (٦) عند من يشتريه وبهديه) عنه من الشِقات إن لم يُقْرِم بمكة (طول (٧) ذي الحجة) فإن تعذر فيه (٨) فمن القابل فيه (٩) ، ويسقط هنا (١٠) الأكل فيصرف الثلثين في وجههما (١١) ، ويتخسر في الثلث الآخير

فاذن لا فرق بين أن يكون الناحر واقفا على جانب الايمن ، او الايسر ،
 لأنه لابد أن يكون النحر في ( موضع ثفرة النحر بين النرقوتين ) .

- (١) الوسائل كتاب الحيج ابواب الذبح باب ٣٧ الحديث ١ .
- (٢) لقوله صلى الله عليه و آله وسلم : (اذا أمر نكم بشيء فأتوا به مااستطعتم)
- (٣) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ١٢ ـ الحديث ٧ والحديث
  - مروي بلفظ ( فما استيسر من الهدى ) .
    - (٤) اي ( دون الهدي ) .
  - (٥) قيد لعدم وجدان الهدي لا تاماً ولا ناقصا .
    - (٦) اي (الثمن).
    - (٧) اي ( الى آخر ذي الحجة ) .
      - (٨) اي (في ذي الجِجة).
  - (٩) اي ( فعي العام القابل من ذي الحجة ايضا ) .
    - (١٠) اي (عند عدم حضور الحاج).
    - (١١) اي ( الإهداء والصدقة في موردهما).

بين الأمسرين (١) ، مع احمال قيام النائب مقامه (٢) فيه (٣) ولم يتعرضوا لهذا الحكم (٤) .

(ولو عجز) عن تحصيـل الثقـة ، أو (عن الثمن) في محلـه (٥) ولو بالاستدانة على ما في بلــده ، والإكتساب اللالتي محاله وبيـــع (٦) ما عـدا المستثيـات في الدين (صـام) (٧) بداه عشرة أيام (ثلاثة أيـام في الحج متـواليـة) إلا ما استثـني (٨) (بعـد التلبس بالحـج) (٩) ولو من أول ذي الحجة (١٠)، ويستحب السابع وتالياه (١١) وآخر وقنها (١٢)

- (١) وهو الإهداء والصدقة في الثلث الثالث .
  - (٢) اي ( مقام الحاج ).
    - (٣) اي (في الاكل).
- (٤) و ( هو قيام النائب مقام الحاج في الاكل ) .
  - (٥) اي ( محل الهدي ) .
- (٦) بالجر عطفا على (مذخول باء الجارة ) اي ولو عجزمن بيع غير داره .
- (٧) جواب للشرط وهو (ولو عجز عنائمن) فهو جواب لجميع الشروط المتقدمة (وهو العجز عن الثمن وعن الاستدانة وعن الكسب اللائق بحاله وعن

بيع ما عد المستثنيات ) .

(A) و (هي ايام العيدبن الاضحى والفطر وايام التشريق : الحادي عشر
 والثاني عشر والثالث عشر ) .

- (٩) اي ( ولو بعمرة ) . وقيل : ( بعد التلبس باصل الحج ) .
- (١٠) ومقابل هذا القول (هوالقول: بعدم جواز الهدي قبل اليوم السابع)
   ( وعلى كلا القولن لا بجوز الهدي قبل ذي الحجة) .
  - (١١) اي ( الثامن والتاسع ) .
  - (١٢) اي (الثلاثة الايام) .

آخر ذي الحبجة (وسبعة إذا رجع إلى أهله) حقيقة (١) ، أو حكمًا كمن لم يرجع ، فينتظر مدة لو ذهب لوصل إلى أهلمه عادة (٢) ، أو مُمِضيّ شهر (٣). ويفهم من تقييد الثلاثة بالموالاة دون السبعة (٤) عدم اعتبارها (٥) فيها (٢) ، وهو أجود القولين ، وقد تقدم (٧) .

<sup>(</sup>١) بأن أتى بلده وحل فيه .

<sup>(</sup>٢) بأن تمضى مدة كان محتاجاً اليها في قطع المسافة الى بلده سيراً معتاداً.

<sup>(</sup>٣) كمن توقّف في مكان مترددا الىشهر ، فإنه بجب عليه صوم سبعة ايام

<sup>(</sup>٤) ( للشك في الموالاة ) والاصل عدمها وان كانت الموالاة افضل .

<sup>(</sup>٥) اي (الموالاة).

<sup>(</sup>٦) اي ( في السبعة ) للاصل كما عرفت .

<sup>(</sup>٧) في كتاب الصوم في المسألة الثامنة .

<sup>(</sup>٨) اي ( عن العبد الماذون ) .

<sup>(</sup>٩) اي (العبد الماذون) .

<sup>(</sup>١٠) اي (عن الاهداء).

<sup>(</sup>١١) اي (عن غبر المولى).

<sup>(</sup>١٢) اي (على العبد).

<sup>(</sup>١٣) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٢ ـ الحديث ١-٢-٣.

<sup>(</sup>١٤) أي (العبد).

لا يملك شيئا ، وإلا (١) اتجمه وجوب الهدي مع قدرته (٢) عليه (٣) ، والحجر (٤) عليه (٥) غير مانع منه (٦) كالسفيه :

(ولا يجزيء) الهدى ( الواحد إلا عن واحد ، ولو عند اللهم ورة )

على أصح الأقوال . وقبل : ُيجزىء عن سبعة وعن سبعين أولى (٧) خوان (٨) واحد . وقبل : مطلقا (٩) وبه (١٠) روايات (١١) محمولة على المندوب (١٢)

- (١) اي بناء على تملك ( العبد ) .
  - (٢) اي ( العبد ) .
  - (٣) اي (على الهدي).
- (٤) دفع وهم حاصله: أنالعبد بناء على تملكه يكون محجورا عن التصرف من قبل مولاه فلا يجوز له ذبح الهدي اذن فلا تفيده الملكية فاجاب (الشهيدالثاني) رحمه الله بما حاصله: أن الحجر لا يمنع العبد عن التصرف في ماله في الهدي كما أن السفيه لا يمنع من التصرف في الهدي .
  - (٥) اي على العبد.
  - (٦) اي ( من الهدي ) .
- (٧) اي (كانوارفقة واصدقاء في الطريق والمصرف) و الاكل اي ياكلون
   على السفرة الواحدة فإنه بجوز الهدي الواحد عن السبعين .
- (٨) الخوان بالضم والكسر: ما يوضع عليه الطعام ليؤكل. وتسميه العامة ( السفرة ) وهو فارسي ( معرب ) خوانچه جمعه ( اخيونة وخيُون ) وفي الحديث ما اكل النبي صلى الله عليه وآله على خوان قط تواضعا لله عز وجل ، ألأنه كان من فعل الجبارين .
  - (٩) اي سواء كانوا اولي خوان ام لا .
    - (١٠) اي بهذا ( الاطلاق).
  - (١١) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ١٨ .
    - (١٢) اي ( الهدي المندوب ) .

علمها (٤) الهدي أما الواجب ولو بالشروع في الحج المندوب (٥) فلا ُيجزيء

إلا عن واحد فينتقل مع العجز (٦) ولو بتعذره (٧) الى الصوم .

( ولو مات ) من وجب عليه الهدي قبل إخراجه (٨) ( أخرج ) عنه (٩) ( من صلب (١٠) المال ) أي من أصله وإن لم يوص به (١١) ،

(١) اي بن الاخبار الدالة على عدم إجزاء الهدي الواحد الاعن الحاج الو احد .

والاخبار الذالة على إجزاء الهدي الواحد عنالسبعة ، او السبعين حاجاً .

(٢) اي كما أن القارن لابد ان يمن هديه بالاشعار ، او التقليد فيتمن عليه بذلك الاشعار ، أو التقليد كذلك الهدى عن نفسه فقط ، دون آخرين .

لكن قيل: تعين ذلك يجزي عن حماعة أن بشعروا ، أو بقلدوا هدياً واحداً عنهم

(٣) اي ( قبل تمن الهدي ) .

- YAA -

(٤) اي على الاضحية .

(٥) بناء على وجوب إتمام الحج بالشروع فيه ولو ندباً .

(٦) اي (عنالهدي). بأن لم يوجد الهدي، أو وجد ولم يقدر على الثمن وغير ذلك .

(٧) اي ( بتعذر الهدي ) .

(٨) اى (قبل إخراج الهدي).

(٩) اي (عن الحاج الميت).

(١٠) اي ( من مجموع التركة ، لا من الثلث ) .

(١١) اي (بالإخراج) ،

كغيره (١) من الحقوق المالية الواجبة (٢) ، (ولو مات،) فاقده (٢) (قبل الصوم صام الولي) ، وقد تقدم بيانه في الصوم (٤) (حنه العشرة على قول) لمموم (٥) الأدلة بوجوب قضائه (١) مافاته (٧) من الصوم .

(ويقوى مراعاة تمكنه (٨) منها (٩)) في الوجوب . فلو لم يتمكن لم يجب كفيره (١٠) من الصوم الولجب. ويتحقق التمكن في الثلاثة بإمكان فعلها (١١) في الحج ، وفي السبعة بوصوله لمل أهله ، أو مضي الملقال (١١)

<sup>(</sup>١) اي (كغر الهدي).

<sup>(</sup>٢) كالزكاة والحس والحج والدين فإنها تخرج من اصل الركة .

<sup>(</sup>٣) أي فاقد الهدي بأن لم يوجد .

<sup>(</sup>٤) اي في كتساب الصوم أنه يشرط في قضاء الولي عن الميتهمّكن الميت من الصوم حمى يجب على الولي موالا فلا.

<sup>(</sup>٥) الرسائل كتاب العموم لبواب. احكام شهر ومغمان بلب ٢٣ الحديث٧

<sup>(</sup>١) اي (الولي).

<sup>(</sup>٧) اي (الميت).

<sup>(</sup>٨) اي يشرط تمكن الحاج الفاقد الهدي الذي يجب عليه الصوم في الحج وقدرته على الصوم فحينئذ يجب على الولي قضاء ذلك الصوم بخلاف ما اذا لم يكن قادرا في الحج على الصوم ، فإنه لا يجب على الولي قضاء ذلك الصوم .

<sup>(</sup>٩) اي من العشرة .

<sup>(</sup>١٠) اي كغير هذا الصوم .

<sup>(</sup>١١) اي نعل الثلاثة.

<sup>(</sup>١٢) اي ينتظرمدة لو كان.متوجها الى اهله لوصل اليه وكان يتمكن ، فإنه حينتذ بجب عليه الصوم في ذاك المكان .

إن أقام بفسيره (١) ومضي مدة (٢) يمكنه فيهـــا الصوم ، ولو تمكـن من البعض قضاه خاصة . والقول الآخر وجوب قضاء الثلاثة خاصة (٣) ، وهو ضعيف .

(وعمل الذبح) لهدي التمتع (والحلق منى . وحَدَّدها من العقبة) وهي خارجة عنها (إلى وادي تُحسَّر) ، ويظهر من جعله حداً خرو ُجه (٤) عنها (٥) أيضاً . والظاهر من كثير أنه (٦) منها (٧) .

( ویجب ذبح هدی القران متی ساقه وعقد به (۸) إحرامه ) بأن أشعره ، أو قلدًه ، وهذا (۹) هو سياقه شرعا ، فالعطف (۱۰) تفسيري وإن كان ظاهر المبارة تغارهما (۱۱) ، ولا يخرج (۱۲) عن ملك سائقه

<sup>(</sup>١) اي بغير بلده .

<sup>(</sup>٢) اي سواء كان في اهله ، ام في غير اهله .

<sup>(</sup>٣) اى قضاء الثلاثة فقط على الولى ، دون السبعة ۽

<sup>(</sup>٤) اي (وادي محسّر) :

<sup>(</sup>a) اي عن مني

<sup>(</sup>٦) اي (وادي محسَّر).

<sup>(</sup>٧) اي من مني .

<sup>(</sup>٨) اي عقد بالهدي إحرامه .

<sup>(</sup>٩) اي الإشعار أو التقليد .

<sup>(</sup>١٠) اي قول (المصنف) ره. و (عقد به إحرامه) عطف على قوله:

<sup>(</sup> منى ساقه ) عطف تفسيري ، اذ المعطوف يفسر المعطوف عليه .

<sup>(</sup>١١) لأن ظاهر العطف تغاير المعطوف والمعطوف عليه .

<sup>(</sup>١٢) اي الهدي المسوق بالإشعار ، أو التقليد .

بذلك (١) ، وإن تعين ذبحسه فله (٢) ركوبه ، وشرب لبنه ما لم يضر "

به (۳) ، أو بولده ، وليس له إبداله بعد سياقه المتحقق بأحد الأمرين (٤) . ( ولو هلك ) قبل ذبحه ، أو نحره بغير تفريط ( لم يجب ) إقامــة (بدله ) ، ولو فرَّط فيه (٥) ضمنه (١) ، ( ولو عجز (٧) ) عن الوصول إلى محله الذي يجب ذبحه فيه ( ذبحه ) ، أو نحره (٨) وصرفه في وجوهه (٩) في •وضع عجزه (١٠) ، ( ولو لم يوجد ) فيه (١١) مستحق ( أعلمه علامة

الصدقة) بأن يغميسَ نعله في دمه ، ويضرب بها (١٢) صفحة سنامه (١٣)

- (١) اي بالسوق بالمعنى المذكور .
  - (۲) اي للسائق.
- (٣) اي ما دام لم يضر الركوب بالهدي ، وشرب اللن بولد الهدى ،
  - (٤) وهما الإشعار والتقليد .
    - (٥) اي في الهدى .
  - (٦) اى ضمن الهدي ووجب إبداله بآخر .
- (٧) اى لو عجز الهدي عن الدخول الى محل الذبح بأن اصابه خلل في اعضائه أو مرض ، أو غير ذلك .
- (A) اى ذبح الهدي العاجز عن الوصول الى مكان الذبح ان كان مما يذبح ،
   ونحره ان كان مما ينحر .
  - (٩) اى في مصارف الهدي المقررة .
  - (١٠) اى في موضع عجز الهدي عن الوصول الى محل الذبح .
    - (۱۱) ای فی موضع العجز .
      - (۱۲) ای بنعل الحاج .
- (١٣) السنام بالفتح: حدبة في ظهر البغير جمعه (أسنمة) فالمعنى أن الحاج يضرب نعله باحد جانبي سنام البعير بعد أن يغمسه بدم البعير ليعلم أنه هدى .

أو يكتب رقعة ويضمها عنده يؤذن (١) بأنه هدي ، ويجوز التعويل عليها (٧)

هنا في الحكم بالتذكية ، وإباحة الأكل ، للنص (٣) . وتسقط النيـة (٤)

المقارنـة لتناول المستحق . ولا تجب الإقامة عنده (٥) إلى أن يوجد (٦) وإن أمكنت :

(ویجوز بیعه لو انکسر) کسراً بمنع (۷) وصوله، (والصدقة بثمنه) ووجوب (۸) ذبحه فی محله مشروط" بإمکانه ، وقد تعلر فیسقط والفارق بین عجزه وکسره فی وجوب ذبحه (۹) ، وبیعه (۱۰) النص (۱۱) ب

<sup>(</sup>۱) ای یشعر ویعلم بأنه هدي .

<sup>(</sup>٢) اى يجوز للمارة ان يعتمدوا على هذه العلامة فياكلوا منه .

<sup>(</sup>٣) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٣١ الحديث ٣ ـ ٤ .

<sup>(</sup>٤) اى تسقط نية القربة من الحاج بعد أن ترك الهدي وذهب عنه .

<sup>(</sup>٥) اي عند الهدي المذبوح.

<sup>(</sup>٦) ای المستحق .

<sup>(</sup>۷) ای الکسر بمنع وصوله .

 <sup>(</sup>٨) دفع وهم ، حاصله أنه يجب وصول الهدي الى محله وهي منى لينديج
 هناك فلو بيم في غير محله وتصدق بثمنه فلا يجزي . فاجاب (الشارح) رحمه الله

بأن وجوب وصول الهدي الى محله وذبحه هناك مشروط بالقدرة .

اما لو تعذر ذلك فلا بجب الوصول فيسقط الوجوب :

<sup>(</sup>٩) اي ذبح الهدي العاجز عن الوصول .

<sup>(</sup>١٠) اي فيها لو انكسر الهدي كسرا يمنع وصواه الى محله .

<sup>(</sup>١١) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٢٧ الحديث ١ ،

(بولمو ضل فلبحه الواجد) عن صاحبه في محله (١) (أجزأ) عنه (٢)

للتمس (٣) . أما لو ذبحه في غيره (٤) ، أو عن غيره (٥) ، أو لابنيته (٦) لم يُعِيز ، (ولا يجزي ذبح هدي القمتع) من غير صاحبه لو ضل، (لعدم التعيين) للذبح ، يخلاف هدي القران فإنه يتعين ذبحه بالإشعار ، أو التقليد ، وهذا هو المشهور .

والأقوى وهو الذي اختباره في الدروس الإجزاء (٧) ، لدلالــة الأخبار (٨) الصحيحة عليه . وحينئذ (٩) فيسقط الأكل منه ، ويصرف في الجهتين الأخريين ، ويستحب لو اجده تعريفه قبل الذبح وبعده ما دام وقت الذبح باقيا ، لميدفع عن صاحبه غرامة الإبدال (١٠) :

<sup>(</sup>١) اي في محل الذبح .

<sup>(</sup>٢) اي عن صاحبه.

<sup>(</sup>٣) للوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ١٨ الحديث ٢ .

<sup>(</sup>٤) اي في خير محل الذبح .

<sup>(</sup>٥) اي عن غير صاحب الهدي .

<sup>(</sup>٦) اي لا بنية الهدي .

هذه الوجوه كلها في هدي ( القران ) .

 <sup>(</sup>٧) اي إجزاء ذبح الهدي الضال لووجده غيرصاحبه ان ذبحه عن صاحبه .

<sup>(</sup>٨) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٢٨ الحديث ٢ .

 <sup>(</sup>٩) لي حين يذبح هدي التمتع غير صاحبه يسقط وجوب الاكل منسه
 لصاحبه ، بل يصرفه الذابح في الجهتين الاخيرتين وهما :

<sup>(</sup>الصدقة ، والإهداء ) .

<sup>(</sup>١٠) حتى لا يشتري صاحب الهدي هديا آخر ويتضرر به ،

(ومحله) أي محمل ذبح هدي القران (مكة إن قرنه (١)) بإحرام (العمرة ، ومنى (٢) إن قرنه بالحج ) ويجب فيه (٣) ما يجب في هدي التمتع على الأقوى . وقيل : الواجب ذبحه خاصة (٤) إن لم يكن منذور الصدقة ، وجزم به (٥) المصنف في الدروس ، ثم جعل الأول (٦) قرباً وعبارته هنا تشعر بالثاني (٧) ، لأنه جعل الواجب الذبح وأطلق (٨) .

( ويجزي الهــدي الواجب عن الأضحية ) بضم الهمزة وكسرهـا وتشديد الياء المفتوحة فيهها . وهي ما يذبح يوم عيد الأضحى تبرعا وهي مستحبة استحبابا مؤكـدا ، بل قبل : بوجوبها على القادر ، وُروي (٩) استحباب الإقتراض لهـا وأنه دين مقضي ، فإن وجب على المكلف هدي أجزأ عنها (١٠) (والجمع) بينها (أفضل) وشرائطها وسننها كالهدي .

<sup>(</sup>۱) ای المدی،

<sup>(</sup>٢) اي ومحل ذبح الهــدي مني إن قرن الهدي بإحرام الحج.

 <sup>(</sup>٣) اي في هدي القران من صرفه في الوجوه الثلاثة (الصدقة الاهداء الاكل).

<sup>(</sup>٤) اي من دون صرفه في الوجوه الثلاثة .

<sup>(</sup>٥) اي بهذا القول الاخير وهو ذبحه فقط .

<sup>(</sup>٦) وهو صرفه في الجهات الثلاث .

<sup>(</sup>٧) وهو ذیحه خاصة .

 <sup>(</sup>٨) حيث لم يعين (المصنف) رحمه الله مصرفا اللهدي بعد ذبحه بقوله :
 (ومحله مكة إن قرنه بالعمرة ، ومنى إن قرنه بالحج) .

<sup>(</sup>٩) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٦٤ الحديث ١ .

<sup>(</sup>١٠) اي عن الأضحية.

(ويستحب النضحية بما يشتريه) وما في حكمه (١) ، (و يكره بمايربيه) للنهي عنه (٢) ، ولأنه يورث القسوة ، (وأيامها) أي أيام الأضحية (بمنى أربعة أولها النحر ، وبالأمصار) وإن كان بمكة (ثلاثة) أولها النحر كذلك (٣) . وأول وقتها من يوم النحر طلوع الشمس ومضي قدر صلاة العيد والخطبتين بعده (٤) ، ولو فاتت لم تقض ، إلا أن تكون واجبة بندر وشبهه (٥) (ولو تعذرت (٦) تصدق بثمنها (٧)) إن اتفق (٨) في الأثمان ما يجزي منها (٩) ، أو ما يريد إخراجه (١)

- (١) كما لو وهب له .
- (٢) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٦٦ الحديث ١ .
- (٣) اى كما في منى اولهـا النحر ، كذلك في الأمصار اولها النحر .
  - (٤) ای بعد طلوع الشمس .
    - (٥) كالعهد واليمين .
      - (٦) أي الأضحية .
    - (٧) اي بثمن الأضحية .
- (٨) فاعل انفق (ما الموصولة) الذي في قول (الشارح) رحمه الله:
   (ما بجزي).
  - (٩) اى من الأضحية .

فالمعنى أنه في صورة تعذر الاضحية وعدم وجودها يدفع ثمنها صدقة إن انفقت قيم الأضحية بأن كانت الاثمان في الجميع واحدة اىكل واحد من الغنم قيمته ديناران مثلا فهنا يدفع دينارين الى الفقير صدقة .

(١٠) اى في صورة تعذر الاضحية ودفع نمنها عنها صدقـــة او الذى يريد المكلف اخراجه أضحية كما او اراد إخراج بقرة لابد ان تكون البقرة في السن والسمن وخلقتها متفقة الثمن مع بقية أفرادها الى مثلها .

( فإن اختلفت (١) ، فثمن موزع عليها (٢) ) بمعنى إخراج قيمة منسوبة إلى القيم المختلفة بالسوية فمن الاثنين النصف ، ومن الثلاث الثلث . وهكذا . فاوكان قيمة بعضها مائة ، وبعضها مائة وخسين ، تصدُّق عائة وخسة وعشرين ، ولو كانت ثالثة بخمسين تصدق بمائة . ولا يبعد قيام (٣) مجمسوع القيمة مقام

والفرق بين الاول وهوالإجزاء عننوع الأضحية سواء كانت شاة أم بقرة ام ابلا مم الاتفاق في الاثمان ، وبن الثاني و (هو ما بريد إخراجــه) : هو اختصاص الثاني بارادة المكلف من الاخراج من حيث السن والسمن والثمن والحلقة هذا كله في صورة اتفاق الاثمان .

(١) اى اختلفت أثمان الاضحية عند تعذرها فطريقة معرفة إخراج تلك القم المختلفة مايلي :

و لو كانت قيمة احديها ثلاثة دنانبر وقيمة الاخرى سنة دنانبر ، فتجمع القيمتان تسعة دنانير ويؤخذ نصفها وهو ( اربعة دنانير ونصف ) .

ولوكانت قيمة إحدسها ثلاثسة والثانية ستة والثالثة تسعة يسكون المجموع ثمانية عشر فيؤخذ ثلثها وهي ( الستة ) .

ولو كانت احديها صتة والثانية اثنى عشر والثالثة ثمانية عشر والرابعة اربعة وعشرين فالمجموع ستون يؤخذ ربعها وهو (خمسة عشر ) .

(٢) اي على الأضحية كما عرفت في الهامش رقم ١ .

(٣) دفع وهم حاصله : أنه في صورة وجود الأضحية قلم بدفع ثلثها صدقة

فغي صورة تعذَّرها كيف يقال: بدفع جميع ثمنها ؟ فاجاب (الشارخ) رحمه الله بأنه لا مانِع من ذلك اى من قيام مجموع القيمة مقام ثلث الأضحيـــة لو كانت موجودة ، بعضها لو كانت (۱) موجودة ، وروي (۲) استحباب الصدقة بأكثرها وقيل : الصدقة (۳) بالجميع أفضل ، فلا إشكال حينئل (٤) في القيمة (ويكسره أخحل شيء من جلودها (٥) وإعطاؤها (٦) الجوزار) أجرة . أما صدقة إذا اتصف بها (٧) فلا باس ، وكذا حكم جلالها (٨) وقلائدها تأسياً (٩) بالنبي صلى الله عليه وآله ، وكذا يكسره بيمها وشبهه (١٠) (بل يتصدق بها)(١١) وروي (١٢) جعله (١٣) مصلى ينتفع به في البيت (١٤). (وأما الحلق فيخر بينه وبن التقصر ، والحلق أفضل) الفسردن

- (١) اى الأضحية.
- (٢) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٤٠ حديث ١ .
- (٣) اى قيل : بوجوب دفع الأضحية باجمعها صدقة اذن فلا اشكال
   في دفع جميع الثمن صدقة .
  - (٤) اى حين وجوب دفع نمام الأضحية صدقة .
    - (٥) اى الاضحية.
    - (٦) اى اعطاء الجلود الى الجزار وهو الذابح :
      - (V) اى اذا اتصف الجزار بالفقر.
  - (٨) بالكسر جمع جل بالضم والفتح وهو للدابة كالثوب الذي يلبس .
    - اى نكره اعطاء هذه الاشباء اجرة للجزار .
    - (٩) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٤٣ حديث ٣ .
      - (۱۰) کهبتها.
      - (۱۱) ای بالجلود .
    - (١٢) الوسائل كتاب الحج ابواب الذبح باب ٤٣ حديث ٥ .
      - (۱۳) ای الجلد .
      - (١٤) ای في داره .

(١) اسم فاعلمن باب التفعيل .

(٢) الصمغشيء يسيل من الشجرة وتجمدعا الها : الواحدة صمغة والجمع صموغ
 (٣) اصله : يوتسخ من الوسخ . فقلبت الواوتاء واذعت بناء على قاعدته

المشهورة .

(٤) الوسائل الباب ٧ من ابواب الحلق والتقصير .

 (٥) بين الأخبار الدالة على عـدم جواز غير الحلق ، والاخبار الدالة على جوازه .

(٦) اى الحلق ، بل المتعين على من كان في عمرة النمتع التقصير .

(V) اى الحلق ·

(٨) اى في الحلق ، او التقصير .

(٩) في التقصير حيث بجزى مسهاه، وفي الحلق ما يصدق عليه الحلق عرفاً

(۱۰) ای بغیر منی .

(١١) اي الى منى .

(۱۲) اىفىالدفن و فى بعث الشعر اىكل واحد منها مستحب بالاستقلال =

(و ُ يَمَّرُ فاقد الشعر الموسى (١) على رأسه) مستحبا إن وجد ما يُقصِّر منه غيره (٢) ، وإلا (٣) وجوبا ، ولا يُجزي الإمرار مع إمكان التقصير لأنه (٤) بدل عن الحلق اضطراري ، والتقصير قسيم اختياري ، ولا يعقل إجزاء الاضطراري مع القدرة على الإختياري . وربما قيل : بوجوب الإمرار على من حلق في إحرام العمرة وإن وجب عليه التقصير من غيره لتقصيره بفعل المحرم (٥) .

( ويجب تقديم مناسك منى ) الثلاثية (٦) (على طواف الحج فلو أخرها (٧)) عنه (٨) (عامدا فشاة ، ولا شيء على الناسي ، ويعيد الطواف ) كل منها العامد اتفاقا ، والناسي على الأقوى . وفي الحاق الجاهل بالعامد والناسي قولان ، أجودهما الثاني في نفي الكفارة ، ووجوب الإعادة (٩) ،

- (١) آلة للحلق.
- (۲) ای غیر راسه .
- (٣) اى وان لم يجد في غير راسه ما يقصر منه امتر الموسى على راسه
   وجوبا ، كما لو كان عادم الشعر والظفر ، وكان اصلع الراس اجمع .
  - (٤) ای إمرار الموسى .
    - (٥) وهو الحلق .
  - (٦) الرمى ، الذبح ، الحلق .
  - (٧) اى المناسك الثلاثة . ( الرمى ، الذبح ، الحاق ) ،
    - (٨) اي عن طواف الحج.
      - (٩) اي إعادة الطواف.

فلا يتوقف احدهما على الآخر فلو دفن ولم يبعث الشعر الى منى تادت السنة ،
 او بعث ولم يدفنه تادت السنة ايضا .

- 41. -

وإن فارقه (١) في التقصير ، ولو قدم السعى (٢) أعاده (٣) أيضًا على الأقوى ولو قدم الطواف أو هما (٤) على التقصير فكذلك (٥) ، ولو قدمه (٦) على الذبح ، أو الرمي فني الحـــاقه (٧) بتقديمـــه (٨) على التقصير خاصة وجهـان (٩) . أجودهما ذلك (١٠) . هـــذا كله في غير ما استثني سابقــا من تقديم المتمتع لها (١١) اضطرارا وقسيميه (١٢) مطلقا (١٣) .

(وبالحلق) بعد الرمي والذبح (يتحلل) من كل ما حَّرمه الإحرام،

(١) اى فارق الناسي الجاهل في التقصير حيث إن الناسي لا ذنب له ، والجاهل مذنب .

- (٢) اي على مناسك مني .
  - (٣) ای السعی .
- (٤) اى الطواف والسعي على التقصير ، حيث وظيفتــه نقــديم التقصير على الطواف والسعى .
  - (٥) اى يعيد الطواف والسعى.
    - (٦) اي الطواف
  - اي الحاق الطواف المقدم على الذبح أو الرمى .

  - (^) اي بتقديم الطواف فقط على التقصير ، فإنه يعيد الطواف .
- (٩) من تساوي تقديم الطواف على التقصير ، وتقديم الطواف على الذبح أو الرمى فما يجب في هذا يجب في ذاك فيلحق ، ومن عدَّل النص في هذا المورد فلا يلحق.
  - (١٠) اي اعادة الطواف بعد الذبح إو الرمى .
    - (١١) اي الطواف والسعي .
    - (١٢) اي القران والإفراد .
    - (۱۳) اى مع الاضطرار ويدونه .

( إلا من النساء والطيب والصيد ) ولو قدمه (١) عليهها . أو وسسطه (٢) بينهها (٣) ، فني تحلله (٤) به (٥) أو توقفه (٦) على الثلاثة (٧) قولان ، أجودهما الثاني (٨) ، ( فاذا طاف ) طواف الحج ، ( وسعى ) سعيه (حل الطيب ) ، وقيل : يحلل بالطواف خاصة (٩) ، والأول (١٠) أقوى للخبر (١١) الصحيح .

هذا إذا أخر الطواف والسعي عن الوقوفين (١٢). أما لو قدمها (١٣) على أحد الوجهين (١٤) فني حله (١٥) من حين فعلها (١٦) ، أو توقفه (١٧)

- (١) اى الحلق.
- (۲) ای الحلق.
- (٣) ای بین الرمی والذبح .
- ر) عربي رابي (٤) اي المحرم.
- (٥) اى بالحلق المتقدم على الرمي والذبح ، او المنوسط بينهها .
  - (٦) اي توقف التحلل.
  - (٧) اى اكمال الثلاثة (الرمي ، الذبح ، الحلق ) .
    - (٨) اى تو قف النحلل على إكال الثلاثة.
      - (٩) اى قبل السعى .
    - (١٠) وهو عدم حل الطيب إلا بعد السعى .
- (١١) الوسائل كتاب الحج ابواب الحلق والتقصير باب ١٣ ـ الحديث ١ .
  - (۱۲) ای وقوف المشعر ، ووقوف عرفة .
    - (۱۳) ای الطواف والسعی .
  - (١٤) وهما : اضطرارا في التمتع ،ومطلقا في القران والإفراد .
    - (١٥) أى حل الطيب .
    - (١٦) اى فعل الطواف والسعي .
  - (١٧) اى حل الطبب على افعال منى: الرمى ، الذبح ، الحلق .

على أفعال منى وجهان (١) . وقطع المصنف في الدروس بالشاني (٢) ، وبقي من المحرمات النساء والصيد (فإذا طاف للنساء حللن لسه) إن كان رجلا، ولوكان صبيا فالظاهر أنه كذلك (٣) من حيث الخطاب الوضعي (٤) وإن لم يحرمن عليه حينتذ فيحرمن بعدد البساوغ بدونه إلى أن يأتي (٥) بسه (٢) .

وأما المرأة فلا إشكال في نحريم الرجال عليها بالاحرام ، وإنما الشك في المحلل (٧). والأقوى أنها كالرجل، واو قدَّم طواف النساء على الوقوفين فني حلهن به ، أو توقفه على بقية المناسك الوجهان (٨)، ولا يتوقف المحلل على صلاة الطواف عملا بالإطلاق (٩)، وبتى حكم الصيد غير معلوم من العبارة

- (٢) اى توقف حلية الطيب على افعال مني .
  - (٣) اي محللن له .
  - (٤) اى يحللن له بعد البلوغ .
    - (٥) اي الصبي البالغ .
    - (٦) ای بطواف النساء.
  - (V) اي محلل الرجال عليهن .
- (A) اى الوجهان السابقان في الهامش رقم ٩ ص ٣١٠ .
- (٩) راجع الوسائل كتاب الحج ابواب الطواف باب ٢ في إطلاق الأخبار
   كي ترى اطلاقها .

اى عدم النوقف لأن حلية الطبب متوقفة على طواف الحج وسعيه
 وقد أداهما .

وكثير (١) من غيرها (٢) والأقوى حِلُّ الإحرامي منه (٣) بطواف النساء .

(وُ يُكره له لَبُس المخيط قبل طواف الزيارة) وهو طواف الحج ، وقبل السعى أيضاً ، وكذا أيكره تغطية الرأس ، والطيب حتى يطوف للنساء .

وقبل السلمي أيضاً و و دا يكره للطفية الراس ، والصيب عني يقول للسلم.

( القول في العود إلى مكة للطوافين (٤) والسعي - يُستحب تعجيل العود من يوم النحر ) منى فرغ من مناسك منى ( إلى مكة ) ليومه (٥) ، (ويجوز تأخيره (٦) إلى الغد ، ثم يأثم المتمتع ) إن أخره (٧) ( بعده (٨)) في المشهور . أما القارن والمفرد فيجوز لها تأخيرهما (٩) طول ذي الحجة لا عنه (١٠) ، (وقيل : لا إثم ) على المنمتع في تأخيره (١١) عن الغسد، ويجزيء طول ذي الحجة ) كقسيميه (٢١) . وهو الأقوى للالة الأخبار (١٣)

- (١) اى وكثير من العبائر من غير هذه العبارة .
  - (٢) اى من غير هذه العبارة .
- (٣) اى من الصيد وهو المحرم بالإحرام ، ومحل بطواف النساء .
  - (٤) اى طواف الحج وطواف النساء.
    - (٥) ای يوم النحر .
      - (٦) اى العود.
      - (V) اي العود.
  - (A) اى بعد اليوم الحادى عشر اى في اليوم الثاني عشر .
    - (٩) اى الطوافين والسعي ۽
- (١٠) اى لا عن ذى الحجة ، فالمعنى عدم جواز تأخير الطوافين والسعي
   للقارن والمفرد عن ذى الحجة .
  - (۱۱) ای العود .
  - (۱۲) ای القارن والمفرد .
- (١٣) الوسائل كتاب الحجابواب زيارة البيت باب ١ ـ الحديث ٢ ـ ٣ .

الصحيحة عليــه (۱) ، واختاره المصنف في الدروس وعلى القول بالمنــع لا يقدح التأخير في الصحة وإن أثم .

(وكيفية الجميع (٢) كما مر (٣)) في الواجبات (٤) والمندوبات ، حتى في سنن دخول مكة من الفسل ، والدعاء ، وغير ذلك (٥) و يُجزي الفسل بمنى ، بل غسل النهسار ليومه (٦) ، والليل لليلته (٧) ما لم يحدث فيعيده (٨) (غير أنه هنا (٩) ينوي بها) أي بهذه المناسك ( الحج) أي كونها (١٠) مناسكه ، فينوي طواف حج الاسلام حج النمتع ، أوغيرهما (١١) من الافراد ، مراعياً (١٢) للترتيب ، فيبدأ بطواف الحج ، ثم بركعتيه ،

- (١) اى على الإجزاء طول ذى الحجة .
  - (۲) ای الطوافین والسعی .
- (٣) في قول (المصنف) رحمه الله : القول في (اأطواف) وايضا قوله
   رحمه الله : القول في (السعى) .
- (٤) الجار والمجرور متعلق بقول ( المصنف ) رحمه الله ( وكيفية الجميع )
- (٥) مر في قول (المصنف) رحمه الله : في قوله في (فصل الطواف)
  - وسننه الغسل ومضغ الاذخر ، ودخول مكة من اعلاها بسكينة ووقار .
    - (٦) اى تمام النهار .
    - (٧) اى تمام الليلة .
  - (A) اى إن احدث يعيد الغسل سواء كان الحدث في الليل ام النهار .
    - (٩) اى في الحج.
    - (١٠) اى كون المناسك مناسك الحج.
- (۱۱) اى غيرحجالاسلام وهوحج النذر وشبهه وحج الاستيجار وغيرحج التمتع وهو حج القران والإفراد .
  - (١٢) حال لفاعل ينوى .

ثم السعي ، ثم طواف النساء ، ثم ركعتيه .

(القول في العود إلى منى ــ ويجب بعــد قضاء مناسكه بمنى العــود إنها) هكدا الموجود في النسخ .

والظاهر أن يقال: بعد قضاء مناسكه بمكة العدود إلى منى ، لأن مناسك مكة متخللة بين مناسك منى أولا وآخسراً . ولا يحسن تخصيص مناسك منى مع أن بعدها ما هو أقوى ، وما ذكرناه (١) عبارة الدروس وغيرها ، والأمر سهل . وكيف كان فيجب العود إلى منى إن كان خرج منها (الممبيت بها ليسلا) ليلتين ، أو ثلاثا كما سيأتي تفصيله (٢) ، مقرونا بالنية المشتملة على قصده في النسك المعين بالقربة بعد تحقق الغروب ، ولو تركها (٣) فني كونه كن لم يبت (٤) ، أو يأثم خاصة مع التعمد وجهان : من (٥) تعليق وجوب الشاة على من لم يبت ، وهو حاصل بدون النية ، ومن (٢) عدم الاعتداد به شرعا بدونها ، (ورمي الجمرات الثلاث نهاراً) في كل يوم يجب مبيت ليلته .

(ولو بات بغيرها فعن كل ليلة شاة ،) ومقتضى الإطلاق عدم الفرق

<sup>(</sup>١) من أن الحق في المقام ان يقال : بعد قضاء مناسكه بمكة العود الممنى

<sup>(</sup>٢) عند قول (المصنف) رحمه الله: ﴿ وَاذَا بَاتَ مِنْيَ لَيْلَتِينَ ﴾ :

<sup>(</sup>٣) اى النية .

<sup>(</sup>٤) اى فعليه الشاة.

<sup>(</sup>ه) تعليل لعدم وجوب الشاة ، لأن وجوبها منوط بعدم المبيت وقدحصل وان كان بدون النية .

 <sup>(</sup>٦) تعليل لوجوب الشاة ، لأن المبيت عبادة فيجب فيها النية ولم تحصل فلا تعتد بالمبيت بلا نية .

بين المختار ، والمضطر في وجوب الفدية ، وهو ظاهر الفتوى والنص (١) ه وإن جاز خروج المضطر منها لمانع خاص، أو عام ، أو حاجة ، أو حفظ مال ، أو تمريض (٢) مريض ، ويحتمل سقوط الفدية عنه (٣) ، وربما بني الوجهان (٤) على أن الشاة هل هي كفارة (٥) ، أو فدية (٦) وجبران (٧) فتسقط على الأول (٨) دون الناني (٩) ، أما الرعاة وأهل سقاية العباس (١٠)

- (١) الوسائل كتاب الحج ابواب العود الى منى باب ١ ـ حديث ٢ .
  - (٢) التمريض: الاعتناء بالمريض ومداواته.
    - (٣) اي عن المضطر .
  - (٤) وهما : وجوب الفدية على المضطر ، وسقوطها عنه .
    - (٥) اى موجب لإسقاط الذنب.
    - (٦) اى بدل عن المبيت فيجب على المضطر الفدية .
      - (٧) عطف تفسرى ، لا أنه في قبال الفدية .
    - (٨) وهو أن الشاة كفارة ، لأن المضطر لا ذنب له .
      - (٩) وهو أن الشاة فدية وجبران فلا تسقط الشاة .
- (١٠) السقاية موضع يستقيفيه الحاج ومنها الآية الكريمة الجعلم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لايستوون عندالله والله لا مهدي القوم الظالمن ».

خلاصة القصة كما رواها الحاكم ابوالقاسم الحسكاني بإسناده قال : بينا طلحة ان شيبة والعباس يتفاخران .

العباس يتفاخر بأن له السقاية والقامم عليها .

وطلحة بن شيبة يتفاخر باني صاحب البيت اى (سادنه) وبيدى مفتاحه ولو شئت لبت فيه .

اذ مر بها اميرالمؤمنين على بن ابي طالب عليه الصلاة والسلام فقال لمما : ==

ج ۲

فقد رخص (١) لهم في ترك المبيت من غير فدية .

ولا فرق في وجوبها (٢) بين مبيته بغيرها (٣) لعبادة وغيرها ( إلا أن يبيت بمكة مشتغلا بالعبادة ) الواجبة ، أو المندوبة مع استيعابه الليلة بها (٤) إلا ما يضطر إليه من أكل ، وشرب ، وقضاء حاجة ، ونوم يغلب عليه ومن أهم العبادة الاشتغال بالطواف والسعي ، لكن لو فرغ منها قبل الفجر وجب عليه إكمالها (٥) بما شاء من العبادة . وفي جواز رجوعه بعده (٦)

= لقد أوتيت على صغرى ما لم تؤتياها فقالا : وما أونيت يا علي فقال : ضربت خراطيمكما بالسيف حتى آمانتما بالله ورسوله فقام العباس مغضبا يجر ذيله حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وصلم وقال : أما ترى ما يستقبلني به علي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ادعوا لي عليا فدعى له .

فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ما حملك على ما استقبلت به عمك فقال علي عليه الصلاة والسلام : يا رسول الله صدمته بالحق فمن شاء فليغضب ومن شاد فلمرض .

فنزل جبراثيل بهذه الآية الكريمة .

فقال العباس: قد رضينا ثلاث مرات.

هذه خلاصة القصة في شأن نزول الآية الكريمة .

عن مجمع البيان الحزء الحامس في تفسير سورة التوبة الآية ٢٠ .

- (١) الوسائل كتاب الحج ابواب العود الى منى باب ١ الحديث ٢١.
  - (۲) ای وجوب الشاة ،
    - (۳) ای بغیر میی .
    - (٤) اى بالعبادة .
    - (٥) اي اكمال الليلة.
  - (٦) اي بعد الفراغ من الطواف والسعى .

ج ۲ إلى منى ليلا نظر : من (١) استلزامه فوات جزء من الليـل بغير أحـــد الوصفين ، أعنى المبيت بمنى وبمكة متعبداً ، ومن (٢) أنه تشاغل بالواجب ويظهر من الدروس جوازه (٣) وإن (٤) علم أنه لا يدرك مني إلا بعد انتصاف الليل.

ويشكل بأن مطلق التشاغل بالواجب غير مجوز (٥) .

(ويكني) في وجوب المبيت يمني (أن يتجاوز) الكون بها (نصف الليل) فله الخروج بعده منها ولو إلى مكة (٦)، (ويجب في الرمي الترتيب) بين الجمرات الثلاث (يبدأ بالأولى) وهي أقربها إلى المشعر تلي مسجد الخيف (ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، ولو نكس (٧)) فقدم مؤخراً (٨) (عامداً) كان، (أو ناسبا) بطل رميه أي مجموعه من حيث هو مجموع (٩)

(١) تعليل لعدم جواز الرجوع من مكة الى منى بعد الفراغ من الطواف والسعى .

- (٢) تعليل لجواز الرجوع الى منى بعد الفراغ .
- (٣) اي جواز الرجوع من مكة الى مبي بعد الفراغ.
  - (٤) إن هذه وصلية .
- (٥) نظراً الى أن التشاغل المحوز هو التشاغل بالعبادة في مكة ، لا مطلق التشاغل كالذهاب الى مني مثلا.
- (٦) إشارة الى ما ذهب اليه (الشيخ) رحمه الله حيث جوز الخروج بعد الانتصاف ولكنه منع من دخول مكة حتى يطلع الفجر .
- (٧) النكس بالفتح بمعنى القلب والعكس اي جعل مقدم الشيء مؤخره .
  - (٨) اي (الثاني والثالث).
- (٩) اي لم يحصل منه الرمي المطلوب وهو الترتيب وان كان بعضه صحيحا وهو الرمي الاول .

ج ۲

وأما رمي الأولى (١) فإنه صحيح . وإن تأخرت ، لصيرورتها أولا ، فيعيد على ما يحصل مسمه الترتيب . فإن كان النّكس محضاً كما هو الظاهر (٢) أعاد على الوسطى (٣) وجمرة العقبة وهكذا (٤) .

(ويحصل الترتيب بأربع ُحصيَيَّات) بمعنى أنسه إذا رمى الجمرة بأربع وانتقل إلى ما بعدها صح ، وأكمل الناقصة (٥) بعد ذلك (٦) ، وإن كان (٧) أقل من أربع استأنف التالبة (٨) وفي الناقصة (٩) وجهان (١٠) أجروهما الاستثناف أيضاً (١١) ، وكدا لو رمى الأخيرة دون أربع ، ثم

- (١) الأولى صفة للجمرة اي الجمرة الاولى .
- (٢) المراد أنه رمي الثالثة اولا ، ثم رمي الوسطى ، ثم الاولى .
- (٣) اي الجمرة الثانية مع جمرة العقبة وهي الثالثة . واما الاولى فلا تحتاج
   الى الاعادة .
- (٤) كما لو ابتداء بالجمرة العقبة التي هي الثالثة ، وكما أنه لو اتى بالاولى ،
   ثم بالثالثة ، ثم بالوسطى فإنه يعيد جمرة العقبة ،
  - اى الجمرة الاولى التي رماها باربع.
    - (٦) اي بعد أن اكمل الجمرة الثانية .
  - (٧) اي و إن كان رمي الجمرة الأولى اقل من اربع.
    - (٨) وهي الجمرة الثانية وان كان رميها تماما .
  - (٩) وهي الجمرة الثانية التي قد نقص رميها عن السبع .
- (١٠) وجه با كمال الثانية بثلاث بعد أن كان قدرماها باربع بعد أن اكمل الاولى .
  - ووجه بأنه بعد إكمال الاولى يستأنف الثانية .
- (١١) ايكما لوكان رمى الجمرة الاولى اقل من اربع فيجب استيناف الرمي من جديد ، كذلك يجب استيناف الثانية ايضا .

قطعه (۱) ، لو جوب الولاء .

هـذا كله مع الجهــل ، أو النسيان ، أما مع العمـد فيجب إعادة ما بعد التي لم تكمل مطلقا (۲) ، للنهي (۳) عن الاشتغال بغيرها (٤) قبل المكالها وإعادتها (٥) إن لم تبلغ الأربع ، وإلا (٦) بنى عليها واستأنف الباقي ويظهر من العبارة (٧) عدم الفرق (٨) بين العامد وغيره ، وبالتفصيل (٩) قطع في الدروس :

( ولو نسي ) رمي ( جمرة أعاد على الجميع ، إن لم تتعين (١٠) ) ، لجواز كونها (١١) الأولى فتبطل الاخيرتان(١٢) ، ( ولو نسى حصاة ) واحدة

- اي لو رمى الاخيرة اقل من اربع فإنه يجب استيناف الاخيرة ايضا
   لوجوب التتابع .
- (۲) اي وان كان قد رمى اربعا ، لأنه متعمد ونحالف لوظيفته الشرعية .
  - (٣) المستفاد من وجوب الترتيب .
    - (٤) اى بغير الجمرة الاولى .
    - (٥) اى إعادة الأولى و إكمالها
- (٦) اى وان بلغ الرامي الاربع بنى على الاربع واكملها ، ثم استأنف ،
   الجمرة الثانية والثالثة مثلا .
- (٧) وهي قول ( المصنف ) رحمه الله : ( ويحصل الترتيب باربع حصيات )
   حيث إنه اطلق ولم يقيدها بالعمد وغيره .
  - (A) اى عدم الفرق في حصول الترتيب بن الاربع.
    - (٩) وهو الْفرق بين العامد والناسي .
      - (١٠) اي الجمرة المنسية .
      - (١١) اي الجمرة المنسيه .
  - (١٢) اي الجمرة الثانية والثالثة في بعض النسخ ( الاخريان ) .

واشتبه الناقص (۱) من الجمرات (رماها (۲) على الجميع (۳)) ، لحصول (٤) الترتيب باكبال الأربع ، وكمانا لو نسي اثنتين وثلاثها ، ولا يجب الترتيب هنا (۵) ، لأن الفائت من واحدة ، ووجوب الباقي من باب المقدمة ، كوجوب ثلاث فرائض (۲) عن واحدة مشتبهة من الحمس .

نهم لو فاته من كل جمرة واحدة ، أو اثنتان ، أو ثلاث وجب النرتيب لتعدد (٧) الرمي بالأصالة ، ولوفاته ما دون أربع (٨) وشك في كونـــه من واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاث وجب رمى ما يحصل معه يقين البراءة

<sup>(</sup>١) اي ان ّ الناقص هل هو من الجمرة الاولي ، او الثانية ، او الثالثة .

<sup>(</sup>٢) اي الحصاة الواحدة .

<sup>(</sup>٣) اي على الجمرات الثلاث .

<sup>(</sup>٤) تعليل لعدم وجوب الاعادة اذا نسي حصاة واحدة ، اواثنتين اوثلاثة

 <sup>(</sup>٥) اي في الحصاة الواحدة او الاثنتين او الثلاثة المنسية اذا علم أنهــــا من جمرة واحدة .

<sup>(</sup>٦) اي صلاة ثنائية عن الصبح، وثلاثية عن المغرب، ورباعبة عن الظهر او العصر او العشاء بقصد ما في الذمة هذا اذا فانته فريضة واحدة ولم يعلمها بعينها (٧) تعليل لوجوب الترتيب، لأن تعدد الرمي هنا بالاصالة لا بالمقدمية كما كان هناك.

<sup>(</sup>٨) وهو الاثنتان او الثلاث لكنه شك في كون الفائت من حمرة واحدة ولا يعلم ابتها ، او الفائت من الجمرات الثلاث ، او من حمرتين فهنا يجب عليسه رمي ما تحصل به البراثة البقينية ، لاشتغال النمسة بالرمي يقينا فيحتاج الى البراثة اليقينية وذلك بان يرمي الاولى بثلاث ، ثم الثانية ، ثم الثالثه فتحصل البراثة على كل تقدير .

مرتباً لجواز (١) التعدد ، ولو شك في أربع كذلك (٢) استأنف الجميع .

( ويستحب رمي ) الجمرة ( الأولى عن يمينسه ) اي يمين الرامي وقبله ويسارها (٣) بالإضافة إلى المستقبل (٤) ، ( والدعاء ) حالة الرمي وقبله بالمأثور (٥) ، (والوقوف عندها) بعد الفراغ من الرمي ، مستقبل القبلة ، حامداً مصلياً داعياً سائلاً القبول ، (وكذا الثانية ) يستحب رميها عن يمينه ويسارها ، واقفاً بعده كذلك (٦) ، ( ولا يقف عند الثالثة ) وهي جمرة المعقبة مستحبا (٧) ، ولو وقف لغرض فلا بأس .

(وإذا بات بمنى ليلتين جاز له النفر في الثاني عشر بعد الزوال) ، لا قبله ( إن كان قد اتتى الصيد والنساء ) في إحرام الحبح قطعا ، وإحرام العجم المادة أيضاً إن كان الحج تمتعا على الأقوى (٨) . والمراد باتقاء الصيد

<sup>(</sup>۱) تعليل لوجوب الترتيب ، لانه محتمل أن يكون الفائت من الجمرات المتعددة .

 <sup>(</sup>٢) اي لا يدري من الاولى ، أو الثانية ، أو الثالثة استأنف الجميع ، لأنه
 محتمل كون الفائت من الاولى فيبطل الرمى كله .

<sup>(</sup>٣) اي يسار الجمرة.

<sup>(</sup>٤) اي بالإضافة إلى المستقبل للفبلة .

 <sup>(</sup>٥) الوسائل كتاب الحج ابواب رمي جمرة العقبة باب ١٠ \_ الحديث ٢

<sup>(</sup>٦) اي يدعو بالدعاء الماثور كما في المصدر السابق.

 <sup>(</sup>٧) اي عدم الوقوف مستحب . ويستفاد من الرواية كراهـــة الوقوف
 ايضا راجع الوسائل المصدر السابق .

 <sup>(</sup>A) مقابله قول من خص الحكم بمن اتنى في احرام الحبح فقط وان لم يتن
 في احرام عمرته حتى ولو كانت العمرة عمرة تمتع :

عدم قتله ، وباتقاء النساء عدم جماعهن ، وفي الحاق مقدماته (١) وباقي المحرمات المتعلقة بهن كالمقد (٢) وجه (٣) . وهل يفرق فيه ببن العمامد وغيره أوجه ثالثها (٤) الفرق بين الصيد والنساء ، لثبوت الكفارة فيه (٥) مطلقا (٢) ، دون غيره ، (ولم تغرب عليه الشمس ليلة الثالث عشر بحنى ) . (وإلا) يجتمع الأمران الاتقاء ، وعدم الفروب ، سسواء انتفيا ، أم أحدهما (وجب المبيت ليلة الثالث عشر بحنى ) ، ولا فرق مع غروبها عليه بين من تأهب للخروج قبله فغربت عليه قبل أن يخرج ، وغيره ، ولا بين من خرج (٧) ولم يتجاوز حدودها حتى غربت ، وغيره (٨) . ولا بين من خرج (٧) ولم يتجاوز حدودها حتى غربت ، وغيره (٨) .

 <sup>(</sup>۱) اي مقدمات الجهاع كالتقبيل واللمس ونحوهما .

<sup>(</sup>٢) وكذلك الشهادة على العقد .

 <sup>(</sup>٣) وجه الجاق الجميع بالجاع عدم صدق اتقاء النساء بواسطة ارتكابه
 هذه الاشياء .

ووجه عدم الالحاق أن ظاهر اتقاء النساء عدم اتيانهن كما في الرواية ومعنى اتيانهن حماعهن .

 <sup>(</sup>٤) اي ثالث الوجوه: الفرق بين الصيد والنساء ، فإن الاتقاء في الصيد يلزمأن يكون بهام معناه حتى نسياناً ، بخلاف النساء فإنه يعتبر انقاؤ هن عمداً لا نسياناً.

<sup>(</sup>٥) اي في الصيد:

<sup>(</sup>٦) سواء كان عامداً ، أم ناسياً .

<sup>(</sup>٧) خرج من مكانه .

<sup>(</sup>٨) اي ومن لم بخرج .

<sup>(</sup>٩) اي بعد الغروب .

المبيت ، وكذا لوعاد لتدارك واجب (١) بها ، ولو رجع قبــل الغروب لللك (٢) فغربت عليه بها فني وجوب المبيت قولان أجودهما ذلك (٣). (و) حيث وجب مبيت ليلة الثالث عشر ، ويجوز قبل الزوال بعد الرمي) : (فيه (٤) ، ثم ينفر في الثالث عشر ، ويجوز قبل الزوال بعد الرمي) وقبل : أوله الفجر ، وأفضله عند الزوال (ويرمي المعلور) كالحائف (٥) والمريض والمرأة والراعي (ليلا ، ويقضي الرمي لوفات) في بعض الأيام والمريض والمرأة والراعي (ليلا ، ويقضي الرمي يومين قدم الأول (٢) على الثاني (٧) ، وختم بالأداء ، وفي اعتبار وقت الرمي في القضاء قولان أجودهما ذلك (٨) ، ونجب نية القضاء فيه . والأولى الأداء فيه (٩) في وقته والفرق (١) وقوع ما في ذمته أولا على وجهين ،

- (٢) اي لتدارك واجب ، أو لأخذ شي نسيه .
  - (٣) اي المبيت .
  - (٤) اي في اليوم الثالث عشر .
  - (٥) على نفسه أو عرضه أو ماله .
  - (٦) اي قضاء رمي اليوم الاول .
    - (٧) اي على اليوم الثاني .
- (A) اي اعتبار الوقت وهو النهار من اواه الى آخره .
  - (٩) اي يعتبر في الرمي اذا وقع في وقته نية الاداء .
- (١٠) اي الفرق بين وجوب ثية القضاء واو لوية وجوب ثية الاداء في وقته
   هو أن في الاول يكون في ذمته واجبان : القضاء اولا ثم الاداء فيجب =

 <sup>(</sup>١) كما لو فاتته حصاة أو جمرة فإنه يجب عليــــه العود للتدارك ، ولكن
 لا يجب عليه المبيت وان كان عوده بعد الغروب .

دون الثاني (١) .

(ولو رحل) من منى (قبله) أي قبل الرمي أداء وقضاء (رجع له) في أيامه (۲) ، (فإن تعلر) عليه العود (استناب فيه (۳)) في وقته (٤) فإن فات استناب (في القسابل (ه)) وجوباً إن لم يحضر ، وإلا وجبت المباشرة . (ويستحب النفر في الأخير (١)) لمن لم يجب عليه والعود إلى مكة لطواف الوداع (٧) استحبابا مؤكدا ، وليس واجباً عندنا (٨) ووقته (٩) عند إرادة الحروج بحبث لا يمكث بهده إلا مشغولا بأسبابه . فلو زاد عنه (١) أعاده ، ولو نسيه حتى خرج استحب العود له (١١) ، وإن بلغ

=التمييز بينها .

بخلاف الثاني فإنه ليس في ذمته الا الاداء فيقع اداء ، نواه أم لم ينوه .

- (١) وهو ما اتى بالرمي في وقته .
- (٢) وهي ايام التشريق : الحادي عشر ـ الثاني عشر ـ الثالث عشر ،
  - (٣) اي في الرمي .
  - (٤) اي في ايام التشريق.
  - اي في العام القابل فالقابل صفة للعام ، لا للسنة .
- (٦) مقصوده رحمه الله أنه يستحب للحاج البقاء في منى الى اليوم الانجير الذي هو اليوم الثالث عشر من ايام التشريق لمن لم يجب عليسه التأخير الى اليوم الاخير وهو (من اتنى الصيد والنساء) ، (او لم تغرب عليه الشمس).
  - (٧) اي و داع البيت .
- (٨) خلافا للشافعي في احد قوليه واحمد بن حنبل فاوجبا طواف الوداع .
  - (٩) اي وقت طواف الوداع سواء كان ليلا أم نهارا .
- (١٠) اي لوزاد وقته عن ميئة اسباب الحروج اعاد مستحبا الطواف ايضا.
  - (١١) اي للطواف .

المسافة (١) من غير إحرام ، إلا أن يمضي له شهر ، ولا وداع للمجاور . و ُستحب الفسل لدخولها ، (والدخول من باب بني شيبة) ، والدعاء كما مر (٢) .

(ودخول الكعبة) فقد رُوي (٣) أن دخولها دخول في رحمة الله والحروج منهسا خروج من الدلوب وعصمة فيا بتي من العمر ، وغفران لما سلف من الذنوب ، (خصوصاً للصرورة (٤)) ، وليدخلها بالسكينة والوقار ، آخذاً بجلقتي الباب عند الدخول .

( والصلاة بين الاسطوانتين ) اللتين تليان الباب (٥) (على الرخامة الحمــراء ) .

ويستحب أن يقرأ في أولى الركعتين الحمــد وحمّ السجــدة (٦) ، وفي الثالية بعدد آيها (٧) وهي ثلاث أو أربع وخسون .

(و) الصلاة (في زواياها) الأربع، في كل زاوية ركعتين، تأسيا (٨) بالنبي صلى الله عليه وآله، (واستلامها) أي الزوايا، (والدعاء (٩))،

<sup>(</sup>١) الظاهر أنه يريد مسافة القصر الصلاة .

<sup>(</sup>٢) عند قول ( المصنف ) رحمه الله : القول في الطواف .

<sup>(</sup>٣) اأوسائل كتاب الحج ابواب العود الى منى باب ١٦ الحديث ١ .

<sup>(</sup>٤) وهو من لم يحج بعد وهذه اولى حجته .

<sup>(</sup>٥) اي باب الكعبة.

<sup>(</sup>٦) وهي سورة ( فصلت ) .

 <sup>(</sup>٧) اي بعدد آي سورة السجدة وهي فصلت بعد قرائة الحمد :

 <sup>(</sup>٨) الوسائل كتاب الحج ـ ابواب مقدمات الطواف باب ٣٦ ـ الحديث؟

<sup>(</sup>٩) نفس المصدر السابق - الحديث ٥ - ٦ .

والقيام بين ركني الغربي والياني ، رافعاً بديه ، ملصقاً به (۱) ، ثم كذلك (۲) في الركن الميان ، ثم يعود إلى الرخامة الحمراء فيقف عليها ، ويرفع رأسسة إلى السهاء ، ويطيل الدعاء ، ويبالغ في الحشوع ، وحضور القلب .

( والدعاء عند الحطيم (٣) ) سمي به ، لإزدحام الناس عنده للدعاء

(١) اي بالحائط الذي بين الركنين كما في الحديث واليك نصه :

رأيت ( العبد الصالح ) اى الامام موسى بن جعفر صلوات الله عليهها دخل الكعبة فصلى ركعتين على الرخامة الحمراء ثم قام فاستقبل الحسائط بين الركن اليماني والغربي فرفع يده عليه ولصق به ثم تمول الى الركن اليماني فلصق به ودعا ، ثم آتي الركن الغربي ثم خرج .

راجع الوسائل كتاب الحج ابواب مقدمات الطواف ـ باب ٣٦ ـ الحديث ٤ (٢) اي يصنع كما صنع بين الركنين : الغربي والياني كما عرفت في الهامش

رقم - ١ - . (٣) حطم محطم من باب (ضرب يضرب) بمعنى الرفع يقال: حطمه اي رفعه .

والحطيم هناكما في الحديث ما بين البيت والحجر الاسود وهو الموضيع الذي تاب الله فيه على آدم واليك نص الحديث .

إن تهيأ لك ان تصلي صلاتك كلها: الفرائض وغيرها عند الحطيم فافعل فإنه افضل بقعة على وجـــه الارض والحطيم ما بين البيث والحجر الاسود وهو الموضع الذي تاب الله فيه على آدم ، وبعده الصلاة في الحجر افضل وبعد الحجر ما بين الركن الشامي ( العراقي ) وباب البيت وهو الذي كان فيه المقام ، وبعده خلف المقام حيث هو الساعة ، وما إقرب الى البيت فهو افضل .

ر إجع الوسائل كتاب الصلاة ابو اب احكام المساجد \_ باب ٥٣ \_ الحديث ٧ . =

واستلام الحجر ، فيحطم بعضهم بعضا ، أو لانحطام الذنوب عنده ، فهو فعيل بمعنى فاعل ، أو لتوبة الله فيه على آدم ، فانحطمت ذنوبه ، ( وهو أشرف البقاع ) على وجه الأرض على ، اورد في الحبر عن زين العابدين وولده الباقر عليها السلام (١) ، ( وهو ما بين الباب والحجر ) الأسود ، ويلي الحطيم في الفضل عند المقام (٧) ، ثم الحجر ، ثم ، ادنى من البيت (٣) : ( واستلام الأركان (٤) ) كلّها ، ( والمستجار (٥) ، وإتيان زمزم والشرب منها ) ، والإمتلاء . فقد قال النبي صلى الله عليه وآله : ماء زمزم

فالحطيم هنا بمعنى حاطم كقدير بمعنى قادر ومليك بمعنى مالك وفهيم بمعنى فاهم وعليم بمعنى عالم .

وانما سُمِّي حطها لانحطام الذنوب عندها .

الحديث مروي في (الوافي) كتاب الحبح باب فضل الكعبة والمسجد إلحرام باب ٢ .

والبقاع بكسر الباء جمع البقعة بضم الباء : وهي القطعة من الارض :

<sup>(</sup>٢) اي مقام ابراهيم .

<sup>(</sup>٣) كما علمت في الهامش رقم ـ ٣ ـ ص ٣٢٧ .

<sup>(</sup>٤) اي اركان البيت الاربعة .

 <sup>(</sup>٥) المستجار هو: الحائط المقابل للباب دون الركن الياني بقليل ، لأنه
 كان قبل تجديد البيت هو الباب المسمى بذلك ، لاستجارة الناس عنده بالله
 من النار .

وقيل : لاستجارة ( فاطمة بنت اسد ) رضي الله تعالى عنها به عند ولادة ( امير المؤمنين على بن ابي طالب ) صلوات الله وسلامه عليـــه وهــــو المشهور ولا ريب فيه .

لما تُشرِبَ له (١) ، فينبغي شربه للمهات الدينية ، والدنيوية . فقد فعله جماعة من الأعاظم لمطالب مهمة فنالوها ، وأهمها طلب رضى الله والقرب منه ، والزلني (٣) لديه . ويستحب مع ذلك (٣) حمله ، وإهداؤه .

ر والخروج من باب الحتاطين ) سمي ً بذلك لبيع الحناطة عنسده ، أو الحنوط (٤) . وهو باب بني بُجم (٥) بإزاء الركن الشامي ، داخل في المسجد كفيره ، ويخرج من الباب المسامت له (٦) ماراً من عند الأساطين إليه (٧) على الاستقامة لينظفكر به (٨) .

( والصدقة بتمر يشتريه بدرهم ) شرعي ، ويجعلها قبضة قبضة بالمعجمة وُعلِّل في الأخبار (٩) بكونه كفارة لما لعله دخل عليه في حجه من حلَّت

نيل الاوطار ج ٥ ص ٩٢ باب ما جاء في ماء زمزم

(٢) ممعنى الدنو والقرب .

(٣) اي ويستحب مسع شرب ماء زمسزم لطلب الحساجات والمهات حله و اهداؤه .

(٤) وزان رسول ، طيب يوضع مع المبت .

(٥) وزان زُنر بضم الجيم و فتح الميم معسكون المهملة : قبيلة من قريش .

(٦) اي بازاء الركن الشامي .

(٧) اي الى الباب .

 (٨) اي ليظفر بباب الحناطين ، لإنه اذا خرج من الباب المسامت لباب بني جمع ماراً من عند الاساطين على الاستقامة فإنه يظفر ويمر بباب الحناطين .

(٩) الوسائل كتاب الحج ابواب العمرة باب ٢٠ الحديث ١ ،

 <sup>(</sup>١) بصيغة المجهول: اي يشرب ماء ُ زمزم لقضاء الجوائج وطلب المهمات
 الاخروبة والدنيوبة .

أو قلة سقطت، أو نحو ذلك. ثم إن استمر الإشتباه فهي صدقة مطلقة (١) وإن ظهر له (٢) موجب يتأدى بالصدقة فالأقوى إجزاؤها (٢) ، الطاهر التعليل (٤) كما في نظائره (٥) ولا يقدح اختسلاف الوجه (٦) لابتنائه على الظاهر ، مع أنا لا نعتبره (٧) .

(والعسرَم على العسود) الى الحبج ، فإنه من أعظم الطاعسات ، ورُوي (٨)

- (١) اي ليس لما سبب خاص.
  - (٢) اي الحاج.
- (٣) اي إجزاء الصدقة عن الموجب للكفارة .
- (٤) في قوله عليه السلام: فيكون كفارة لما لعله دخل عليه في حجه من حك
   او قملة سقطت او نخو ذلك . المصدر السابق الحديث ٢ .
- (٥) اي كما في لظائر المقام كحصوم يوم الشك فإنه يصوم ندبا اولا ثم يظهر أنه من رمضان فيجزيه ذلك .
- (٦) دفع وهم حاصل الوهم : أن الصدقة إنما كانت على وجه الاستحباب أما اذا ظهر لها موجب فيلزم ان يكون على وجه الوجوب فكيف يجزي المستحب عن الواجب ؟ فاجاب ( الشارح ) رحمه الله بعدم المنافاة في ذلك لأن الاستحباب مبني على الظاهر حيث لإيملم له موجب ، ولكنه واجب إن كان له موجب في الواقع وفض الامر :
- (٧) اي عدم اعتبار قصد الوجه في النية كما مر في كتاب الصلاة في فصل
   النية وفي كتاب الطهارة في فصل نية الوضوء .
- (A) الوافي كتاب الحج باب استطاعة الحج باب ١٧ ـ اليك نص الحديث ولما كان المذكور هنا مخالفا لما في الكافي نذكر نص الحديث بهامه ولعل(الشارح) رحمه الله نقل الحديث بالمعنى قال عليه السلام: ( من رجع من مكة وهو ينوي ـــ

أنه من المنششات (١) في العمر ، كما أن العــزم على تركه مقربً (٢) للأجل والعذاب ، ويستحب أن يضم إلى العزم سؤال الله تعالى ذلك (٣) عند الإنصراف .

(ويستحب الإكثار من الصلاة بمسجد الحيف ) (٤) لمن كان بمني فقد رُوي (٥) أنه من صلّى به ماءة ركعة عدلت عبادة سبعين عاما ، ومن سبّح الله فيه ماءة تسبيحة كتُب له أجر عتق رقبة ، ومن هلل (٦) الله فيه ماءة عدلت خراج الله فيه ماءة عدلت خراج المراقبن (٧) يُنفق في سبيل الله ، وإنما سُمّي خَيفا ، لأنه مرتفع عن الوادي ، وكل ما ارتفع عنه سُمّي خَيفاً .

الحج من قابل زيد في عمره ومن خرج من مكّة لا يريد العود اليها فقد اقترب أجله ودنا عذابه . الوافي باب استطاعة الحج باب ١٧ مجلد ٢ .

 المنشئات بالمعجمة بمعنى الانشاء والاحداث اي احداث عمر جديد لمن ينوى الرجوع في القابل الى زيارة بيت الله الحرام .

وفي بعض النسخ ( المنسيات ) بالسين المهملة بمعنى المؤخرات والمؤجلات .

(٢) هذه الجملة وماقبلها كلها مضمون الحديث الذي نقله بالمعنى (الشارح)
 رحمه إلله نفس المصدر السابق .

(٣) اي العود .

(٤) بفتح الحاء : ما أمحدر من فحلظ الجبل وارتفع عن سيل الماء ومنه سمي (مسجد الحيف) لإنه بني في خيف الجبل والاصل (مسجد خيف منى) فخفف فقيل : (مسجد الحيف) .

- الوسائل كتاب الصلاة ابواب احكام المساجد باب ١٥ الحديث ١ . .
  - (٦) المراد سبحان الله لا إله الا الله . '
    - (٧) الكوفة واليصرة.

ج ۲

(وخصوصاً عند المنارة) التي في وسطه ، ( وفوقها (١) إلى القبلة بنحو من ثلاثين ذراءـــأ) ، وكــذا عن ممينهــــا ويسارها وخلفها ، روى تحديده بذلك (٢) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام ، (٣) وإن ذلك (٤) مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأنه صلَّى فيــه ألف نبي . والمصنف اقتصر على الجهة الواحدة (٥) ، وفي الدروس أضاف عينها ويسارها كذلك (٦) ، ولا وجه للتخصيص (٧) . ومما نختص (٨) به (٩) من الصاوات صلاة ست ركعات في أصل الصومعة (١٠).

(وبحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجناية) بما يوجب حداً ، أو تعزيراً ، أو قصاصاً ، وكذا لا يُقام عليه فيه (١١) . ( نعم يُنضيَّقُ عليمه في المطعم والمشرب) بـأن لا نزاد منها على ما يَسدُّ الرمق (١٢)

- (١) الوسائل كتاب الصلاة ابواب احكام المساجد باب ٥٠ الحديث ١ .
  - (٢) اي التحديد بـ « ثلاثين ذراعا من كل جانب ، .
- (٣) الوسائل كتاب الصلاة ابواب احكام المساجد باب ٥٠ ـ الحديث ١ (٤) اى الحدود المذكورة.
  - (٥) اى الجهة القبلية من المنارة.
    - (٦) وهو ثلاثون ذراءا .
  - (٧) لأن الخلف محدود في الرواية إيضاكها عرفت في الهامش رقم ٢ .
    - (٨) فاعل يختص ضمير يعود الى المسجد.
- (٩) مرجع الضمير (ما) الموصولة في ومما والمراد العبادة المطلقة اوالصلاة
- (١٠) الوسائل كتاب الصلاة ابواب احكام المساجد ـ باب ٥١ الحديث ٢
- (١١) اي في الحرم يعني أنه لا يقام الحد في الحرم على الجاني خارج الحرم اذا التجأ الى الحرم .
- (١٢) الرمق بفتحتين : بقية الحيـــاة يعنى أنه يعطى من المأكل والمشرب ما محفظ به حياته .

ببيع (۱) ، ولا غيره (۲) ، ولا يُمسَكَّن من ماله زيادة على ذلك (۳)، (حتى يخرج) فيُستوفى منه . ( فلو جنى في الحرم قُوبِل) بمقتضى جنايته ( فيه ) ، لانتهاكه حرمة الحـرم ، فلا حرمة له ، والحق بعضهم به (٤) مسجد النبي ـ ومشاهد الأثمة عليهم السلام ، وهو ضعيف المستند (٥) .

## ( الفصل السادس : في كفارات الإحرام )

اللاحقة بفعل شيء من محرماته ( وفيه بحثان ) :

(الأول – في كفارة الصيـد . ففي النعامة (٦) بَـدَنَة) (٧) وهي من الإبل الأنثى (٨) التي كمل سنهـا خمس سنين ، سواء في ذلك كبير النعامة وصغيرها ، ذَكَرُهُ ا وأنثاها ، والأولى المماثلة بينهـا في ذلك (٩)

- (١) الجار متعلق بقولـه ، ( بان لا نزاد ) .
  - (٢) كالهبة والصدقة .
  - (٣) اي على (ما يسد الرمق) .
    - (٤) اي بالحرم.
- (٥) المستند هو اطلاق اسم الحرم على مشهد النبي الاكرم ومشاهد الأئمة الاطهار صلوات الله وسلامه عليهم ، لكنه ضعيف .
  - لأن الحرم ينصرف عند الاطلاق الى حرم الله .
    - (٦) بضم النون وفتح المبم .
      - (٧) بفتحتین .
    - (٨) فلا يجزي الذكر من الإبل .
- (٩) أى في الصغر والكبر والذكورة والانوثة ، لان الآية ذكرت الماثلة ،
   قال تعالى : « فجزاء مثل ما قتل من النعم » [ ٩٨/٥ ] .

(ثم الفض") (۱) أي فض ثمن البدئة لو تعلّرت (على البر (۲) وإطمـام ستين) مسكيناً ، (والفاضل) من قيمتها عن ذلك (۳) (له ، ولا يلزمه الإتمام لو اعوز) (٤) ، ولو فضل منه (٥) ما لا يبلغ مـدا ، أو مدين دفعه إلى مسكن آخر وإن قل .

(ثم صيام ستين يوماً) إن لم يقدر على الفض ، لعدمه ، أو فقره . وظاهره عدم الفرق بين بلوغ القيمة على تقدير إمكان الفض الستين وعدمه (٦) وفي الدروس نسب ذلك إلى قول مشعراً بتمريضه . والأقوى جواز الاقتصار على صيام قدر ما وسعت من الإطعام (٧) ، واو زاد ما لا يبلغ القدر (٨) صام عنه يوما كاملا .

(ثم صيام ثمانية عشر يوما) لو عجز عن صوم الستين وما في معناها (٩) وإن قدر على صوم أزيد من الثانية عشر ، نعم لو عجز عن صومها (١٠)

<sup>(</sup>١) بالفتح : التفريق والتوزيع .

 <sup>(</sup>۲) بضم الباء: الحنطة .

<sup>(</sup>٣) اي عن إطعام السنين مسكيناً .

<sup>(</sup>٤) اي نقص ولم يف باطعام الستن .

<sup>(</sup>٥) اي من البر

 <sup>(</sup>٦) يعني بجب عليه صيام ستين يوماً ، وان كانت القيمة على فرض امكان الفض لا تبلغ ستين مسكيناً .

<sup>(</sup>٧) اي يصوم على قدر ما كانت القيمة نبلغه من عدد المساكين .

<sup>(</sup>٨) اي المد من الطعام .

<sup>(</sup>٩) وهو قدر ما بلغته قيمة البدنة على تقدير الفض .

<sup>(</sup>۱۰) اي صوم ثمانية عشر يوماً .

وجب المقددور . والقرق (۱) ورود النص (۲) بوجوب النانية عشر لمن عجز عن الستين الشامل لمن قدر على الأزيد فلا يجب . وأما المقدور من النانية عشر فيدخل في عموم فأنوا منه ما استطعتم (۳) ، لعدم المعارض (٤) ، ولو شرع في صوم الستين قادراً عليها فتجدد عجزه بعد تجاوز النانية عشر القصر على ما فعل وإن كان شهراً ، مع احتال وجوب تسعة حينئذ (٥) لأنها بدل عن الشهر المعجوز عنه .

(والمدفوع إلى المسكين) على تقدير الفض (نصف صاع) مدّان في المشهور ، وقيل : مد (٦) . وفيه قوة (٧) ، (وفي بقرة الوحش وحماره بقرة أهليـــة ) مسنة (٨) فصاعدا ، إلا أن ينقص سن المقتول عن سنها

اي الفرق بين العجز عن السنين فينتقل الى ثمانية عشر وان كان يقدر
 على اذيد منها . والعجز عن الثمانية عشر ، فانه بجب عليه ما استطاع .

(٢) الوسائل الباب ٢ حديث ١ - ٣ - ٥ من ابواب كفارات الصد.

(٣) وهي ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله : « اذا أمرتكم بشيء فاتوا

منه ما استطعم » رواه صاحب كتاب التاج في فصل الحج الباب الثاني . (٤) يعيي في صورة القدرة على ازيد من ثمانية عشر كان يشمله النبوي

(4) يبني ي صووف المعاول على اربد من عالية عسر قال إلى يستمله البنوي المذكور لكن النص القائل بوجوب ثمانية عشر فقط كان يعارضه واما الأقل من ذلك فيشمله النبوي من غير معارض .

(٥) اي حين صام شهراً وعجز عن الشهر الثاني .

(٦) اي ربع الصاع.

 (٧) لما في صحيحة (معاوية بن عمار): « فعليه أن يطعم ستين مسكينــا لكل مسكين مد ، فيحمل ما ورد في غيرها من اعتبار « مدين ، على الاستحباب راجع ألوسائل ١ ـ ٢/٣ ابواب كفارات الصيد .

(A) وهي التي سنها ما بين السنتين الى الثلاث.

فيكفي مماثله فيه (١) ، (ثم الفض) للقيمة على البر لو تعملر ، (ونصف ما مضى) في الإطعام والصيام مع باقي الأحكام فيطعم ثلاثين ، ثم يصوم ثلاثين ، ومع العجز تسعة .

(وفي الظبي والثعلب والأرنب شاة (٢) ، ثم الفض) المذكور لوتعذرت الشاة ، (وسدس مامضي) فيطعم عشرة ، ثم يصوم عشرة ، ثم ثلالة (٣) ومقتضى تساويها في الفض والصوم أن قيمتها لو نقصت عن عشرة لم يجب الإكال ، وبتبعها الصوم (٤) . وهذا يتم في الظبي خاصة ، للنص (٥) . أما الآخران فألحقها به جماعة تبعا للشيخ ، ولا سند له ظاهراً . نعم ورد فيها (٦) شاة ، فمع العجز عنها (٧) يرجع إلى الرواية العامة (٨) بإطعام عشرة مساكين لمن عجز عنها ، ثم صيام ثلاثة . وهذا هو الأقوى ، وفي الدروس نسب مشاركتها له إلى الثلاثة (٩) . وهو مشعر بالضعف . وتظهر فائدة القولين في وجوب إكمال إطعام العشرة وإن لم تبلغها القيمة

- (٥) الوسائل ٢/٣ ابواب كفارات الصيد.
- (٦) الوسائل ٤/٤ ابواب كفارات الصيد.
  - (٧) اي عن الشاة .
- (A) الوسائل ۲/۱۱ ابواب كفارات الصيد.
- (٩) هم : (الشيخ المفيد) و (الشيسخ الطوسي) و (السيد المرتضى)
   عليهم الرحمة .

<sup>(</sup>١) اي مماثل المقتول في السن .

<sup>(</sup>٢) اي في كل واحد من المذكورات .

<sup>(</sup>٣) فالعشرة سدس الستين ، والثلاثة سدس الثمانية عشرة .

 <sup>(</sup>٤) يعني لو كانت قيمتها لا تني الا بإطعام سبعة من المساكين . فني بدلها
 بجب الصوم سبعة ايام .

على الثاني (١) ، والاقتصار (٢) في الاطعام على مد .

( و في كسر بيض النعام لكل بيضة بكرة (٣) من الإبل ) وهي الفتية (٤) منها بنت المخاض (٥) فصاعدا مع صدق اسم الفتي . والأقوى إجزاء البَكر ، لأن مورد النص البكارة وهي (٦) جمع ليبكر و بكرة (إن تحرك الفرخ) في البيضة ، (وإلا) يتحرك (أرسل فحولة (٧) الإبل في إناث) منها ( بعدد البيض ، فالناتج هدي ) بالغ الكعبة (٨) ، لا كغيره من الكفارات . واحتبر في الأنثى صلاحية الحمل ، ومشاهدة الطرق (٩) ، وكفاية الفحل للاناث عادة ، ولا فرق بين كسر البيضة بنفسه ودابته ، ولو ظهرت فاسدة ، أو الفرخ ميناً فلا شيء ، ولا يجب تربية الناتج ، بل يجوز صرفه من حينه (١٠) ، ويتخبر بين صرفه في مصالح الكعبة ومعونة الحاج كغيره من مال الكعبة (١١) .

- (١) ولا بجب الإكمال على الاول كما عرفت .
- (٢) عطف على(وجوب)اىوتظهر فائدةهذاالقولاايضاً فيالاقتصارعلى ...
  - (٣) بفتح الباء سكون الكاف : الشابَّة من الابل ، الحدثة السَّن .
    - (٤) بفتح الفاء وكسر التاء وتشديد الياء: الشابة .
      - (٥) سبق تعريفها في كتاب الزكاة ص ١٦.
        - (٦) أي نسخة : «وهو » .
    - (٧) بفتح الفاء وضم الحاء: جمع فحل وهو الذكر من الحيوان.
  - (٨) اى يبلغها الى الكعبة في صرف مصالحها ، ولا تصرف الى الفقراء .
    - (٩) بفتح الطاء وسكون الراء : نزو الفحل على الانثى .
      - (١٠) يعني من حين النتاج والولادة .
- (١١) فإن جميع الاموال الراجعة الى الكعبة إنما تصرف في تلك الجهات

المذكورة .

( فإن عجز ) عن الإرسال ( فشاة عن البيضة ) الصحيحة (١) ، (ثم )

مع العجز عن الشاة ( إطعام عشرة مساكين ) لكل مسكين مد . وإنما أطلق (٢)

لأن ذلك ضابطه حيث لأنص على الزائد ، ومصرف الشاة والصدقة (٣) كنيرهما (٤) ، لاكالمبدل ، (ثم صيام ثلاثة ) أيام لوعجز عن الإطعام .

(وفي كسركل بيضة من القطأ (٥) والقبح) يسكون الباء (٦) وهو الحجل (والدراج (٧) من صفار الغنم إن تحرك الفرخ) في البيضة . كذا أطلق (٨) المصنف هنا وجماعة ، وفي الدروس جعل في الأولين مخاضاً (٩) من شأنها الحمسل ، ولم يذكر الثالث : والنصوص خالية

<sup>(</sup>١) وأما الفاسدة فقد مر أنه لا شيء فما :

 <sup>(</sup>۲) يعني اطلق ( المصنف ) رحمه الله ١ إطهام المساكين » ولم يقيده بمد، او مدين . فعند ذلك يكون الضابط هو الإطهام بمد .

<sup>(</sup>٣) وهو إطعام عشرة مساكين ان عجز عن الشاة .

 <sup>(</sup>٤) يعني الشاة والصدقة كفيرهـــا من الكفارات تصرفان على الفقراء
 والمساكين . وليستا كمبدلها في وجوب الصرف على مصالح الكعبة .

 <sup>(</sup>٥) بفتح القاف : جمع قطاة : طائر في حجم الحام اسود اللون تأكل
 دقاق الحصى .

<sup>(</sup>٦) ويجوز بفتح الباء ايضا : معرب (كبك).

 <sup>(</sup>٧) بضم الدال وتشدید الراء : طائر فی حجم الحجل ، ارقط بسواد
 وبیاض ، قصیر المنقار .

<sup>(</sup>A) اى من غير تحديد للصغر بسن خاص .

<sup>(</sup>٩) مر بيانه في كتاب الزكاة ص ١٦.

عن ذكر الصغير ، والموجود في الصحيح منهـا (١) أن في بيض القطـاة بكارة (٢) من الغنم ، وأما المخاض فذكور في مقطوعــة (٣) ، والعمــل على الصحيح .

وقد تقدم أن المراد بالبكر (٤) الفتي ، وسيأني أن في قتل القطا والقبيج والدراج حمل (٥) مفطوم ، والفتى (٦) أعظم مند (٧) ، فيلزم وجوب الفداء للبيض أزيد مما يجب في الأصل (٨) ، إلا أن يحمل الفتى على الحمل فصاعدا ، وغايته حينئذ تساويها في الفداء . وهو سهل (٩) .

وأما بيض القبح والدراج فخال عن النص، ومن ثم اختلفت العبارات فيها ، فني بعضها اختصاص موضع النص وهو بيض القطا ، وفي بعض

 (۱) اى في الصحـــاح من النصوص : الوسائل ۲٤/٤ ابواب كفارات الصيد وتوابعها .

(٢) اي حدثة السن.

 (٣) هي مضمرة (سايان بن خالد) : الوسائل ٣/٢٤ ابواب كفارات الصيد وتوابعها .

(٤) الذى هو واحسد البكارة المذكورة في الرواية المتقدمة عن الوسائل
 ٢٤/٤ ابواب كفارات الصيد وتوابعها .

(٥) بفتحتين: ولد الضأن .

والمفطوم : المقطوع عن شرب اللبن .

(٦) لأن الفتى يرادف الشاب . وهواكبر ـ عرفاً ـ من المفطوم ، أوالحمل

(V) ای من حمل مفطوم .

(٨) وهو قتل القطا والقبح والدراج اذ فيها حمل مفطوم وفي كسر البيض
 الذى هو ( الفرع ) الفتية من الابل .

(٩) لنساوى الصغير والكبير في الحكم الشرعي ـ كثيراً ـ .

ومنه الدروس الحلق القبح ، وفي ثالث إلحاق الدراج بهما ، ويمكن إلحاق القبح بالحمام في البيض ، لأنه صنف منه (١) .

(وإلا) يتحرك الفرخ (أرسل في الغنم بالعدد) كما تقدم (٢) في النعام (فإن عجز) عن الإرسال (فكبيض النعام). كذا أطلق الشيخ تبعا لظاهر الرواية (٣)، وتبعه الجاعة، وظاهره (٤) أن في كل بيضة شاة، فإن عجز اطعم عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، ويشكل بأن الشاة لاتجب في البيضة ابتداء (٥)، بل إنما يجب نتاجها حين تولد (١) على تقدير حصوله، وهو أقل من الشاة بكثير، فكيف يجب مع العجز، وفسره (٧) جماعة من المتأخرين منهم المصنف بأن المراد وجوب الأمرين الأخيرين (٨) دون الشاة.

وهذا الحكم هو الأجود ، لا لما ذكروه (٩) ، لمنع كون الشاة أشق

<sup>(</sup>١) فما دل على حكم بيض الحهام يشمله ، ولا وجه لإلحاقه بالقطا .

<sup>(</sup>٢) من كفاية الفحل ، وقابلية الاناث للحمل ... الى آخر ما ذكر هناك.

 <sup>(</sup>٣) وهي مقطوعة (سليمان بن خالد) الوسائل ٢٤/٣ ابواب كفارات
 مد .

<sup>(</sup>٤) يعني ظاهر قوله : و إنه كبيض النعام » .

<sup>(</sup>٥) يعني قبل العجز . فكيف نجب بعد العجز .

<sup>(</sup>٦) بفتح الأول: فعل ماض من باب التفعل.

<sup>(</sup>٧) يعنى فسروا اللفظ المذكور في الرواية المتقدمة .

<sup>(</sup>A) وها : إطعام عشرة مساكين ، وصوم ثلاثة أيام مع العجز عن الإطعام

 <sup>(</sup>٩) من أنه لو أخذ بظاهره لزمت بعدد العجز عن الارسال الشاة التي
 هي اكثر من النتاج الذي قبل العجز .

من الإرسال (١) ، بل هي أسهل على أكثر الناس ، لتوقفه (٢) على تخصيل الإناث والذكور ، وتحري (٣) زمن الحمل ومراجعتها إلى حين النتاج ، وصرفه هدياً للكعبة وهذه أمور تعسر على الحاج غالبا أضهاف الشاة ، بل لأن الشاة يجب أن تكون مجزئة هنا (٤) بطريق أولى ، لأنها أعلى قيمة وأكثر منفعة من النتاج (٥) ، فيكون كبعض أفراد الواجب ، والارسال أقله . ومتى تعذر الواجب انتقل إلى بدله ، وهو هنا الأمران الآخران من حيث البدل العام ، لا الحاص ، لقصوره (١) عن الدلالة ، لأن بدليتها (٧) عن الشاق يقتضي بدليتها عما هو دونها قيمة بطريق أولى .

(وفي الحيامة وهي المطوقة (٨) أو ما تَعبُبُّ (٩) الماء) بالمهملة (١٠)

(١) يعني أن ما ذكروه لحمل الرواية على خلاف ظاهرهـــا ممنوع ، لأن

الشاة لو وجبت بعد العجز ـ وان كانت اكثر من النناج الواجب قبل العجز ـ لكنها أسهل منه لكثير من الناس .

- (٢) يعني لنوقف النتاج على ذلك .
  - (٣) بالمراقبة والمواظبة عليها .
  - (٤) في صورة العجز عن النتاج.
    - (٥) بالنظر الى المنفعة والقيمة .
- (٦) لأن فيه « في بيض القطاة كفارة مثل ما في بيض النعام » ، ولعل
- المثلية في أصل وجوب الكفارة ، لا في مقدارها . (٧) هذا بيان وجه دلالة «الدليل العام» المستفاد من الحــــديث المروى
  - من الوسائل ۲/۱۱ ابواب كفارات الصيد . (۸) علامة كالحلقة في عنقها .
    - (١١) عدمه داحمه في ممه
      - (٩) وزان «تمتد».
      - (١٠) يعني العبن المهملة .

أي تشربه من غير مصّ كما تعبُّ الدواب (١) ، ولا يأخذه بمنقاره قطرة قطرة كالدجاج والمصافير (٢) ،

وأوهنا يمكن كو نه للتقسيم بمعنى كون كل واحد من النوعين حماما وكو نه للترديد ، لاختلاف الفقهاء ، وأهل اللغة في إختيار كل منها (٣)، والمصنف في الدروس اختار الأول خاصة ، واختار المحقق والعلامة الثاني خاصة والظاهر أن التفاوت بينها قلبل ، أو منتف (٤)، وهو يصلح لجعل المصنف كللا منها معرفا (٥) ، وعلى كل تقدير فلابد من إخراج القطا والحجل من التعريف ، لأن لها كفارة معينة غير كفارة الحيام ، مع مشاركتها له في التعريف كل صرح به جماعة .

وكفارة الحيام بأي معنى اعتبر (شاة على المحرم في الحل ، ودرهم على المحل في الحرم) على المشهور، وروي أن عليه فيه القيمة (٦)، وربما قيل: بوجوب أكثر الأمرين من الدرهم ، والقيمة ، أما الدرهم فللنص (٧) وأما القيمة فلمه (٨) ، أو لأنها تجب للمملوك في غير الحرم ففيه اولى ،

<sup>(</sup>١) فإن الدواب تعب الماء عباً فهو مثال للعب.

<sup>(</sup>٢) فإنها تأخذ الماء قطرة قطرة .

<sup>(</sup>٣) في مقام تعريف الحامة . فبعضهم عبر بالاول وآخر عبر بالثاني .

<sup>(</sup>٤) فها متساويان في الصدق .

 <sup>(</sup>٥) حيث بجوز تعريف شيء واحد بعلامتين متلازمتبن كما هنا .

 <sup>(</sup>٦) يعني على المحل في الحرم قيمة الحمام . والرواية في الوسائل ٩ / ١٠
 ابواب كفارات الصيد .

<sup>(</sup>٧) اأوسائل ٦ / ١٠ ابواب كفارات الصيد .

<sup>(</sup>A) مرجع الضمير: ٩ النص » المتقدم.

والأقوى وجوب الدرهم مطلقا (١) في غير الحام المملوك ، وفيه الأمران مماً الدرهم لله ، والقيمة للمالك ، وكذا القول فىكل مملوك بالنسبة إلى فدائه وقيمته (٢) .

(ويجتمعان) الشاة والدرهم (على المحرم في الحرم) ، الأول لكونه عرما ، والثاني لكونه فى الحسرم ، والأصل عدم التداخسل ، خصوصا مع اختلاف حقيقة الواجب (٣) .

(وفي فرخها حمل) بالتحريك من اولاد الضأن ماسنه اربعة اشهر فصاعداً ، (ونصف درهم عليه) اي على الحرم في الحرم ، (وبتوزعان على احسل على احسل الأول على الحرم في الحل ، والثاني على الحسل في الحرم بقرينة ما تقدم (٤)، ترتيبا وواجبا، (وفي بيضها درهم وربع) على الحرم في الحرم .

(ويتوزعان على إحدهما) ، وفي بعض النسخ إحداهما فيهما (ه) الى الفاعلين ، اوالحالتين فيجب درهم على المحرم في الحل ، وربع على المحل في الحرم . ولم يُفرَرَق في البيض بين كوله قبل تحرك الفرخ وبعده . والظاهر أن مراده الاول (٦) ، أما الثاني (٧) فحكمه حكم الفرخ

<sup>(</sup>۱) سواء ساوت قیمته الدرهم ام زادت علیه ام نقصت عنه .

 <sup>(</sup>۲) فإنها واجبة لمالكه ، مضافة الى فداءه الشرعي لله .

<sup>(</sup>٣) فإن إحديها شاة ، والاخرى درهم .

 <sup>(</sup>٤) في قتل الحام شاة على المحرم ، ودرهم على المحل في المحرم .

<sup>(</sup>٥) يعني قوله : ( يتوزعان على احداهم ) في الموضعين .

<sup>(</sup>٦) اى قبل تحرك الفرخ .

<sup>(</sup>V) اى بعد تحرك الفرخ .

كما صحرح به في الدروس ، وإن كان الحاقه به مسع الاطلاق (١) ، لا بخلو من بُعد ، وكذلك لم يُنفر ق بين الحمام المملوك وغيره ، ولا بين الحرمي وغيره .

والحق ثبوت الفرق كما صرَّح به في الدروس وغير ُه (٢) ، فغير المملوك حكمه ذلك (٣) ، والحرمي منه (٤) ، يشترى بقيمته الشاملة للفداء علماً لحمامه ، وليكن قمحاً للرواية (٥) ، والمملوك كذلك (٦) ، مع إذن المالك ، أو كونه المتلف ، وإلا وجب ما ذكر لله وقيمته السوقية للمالك .

( وفي كل واحد من القطا والحَمَجَل والدراج حَمَّل مفطوم رَعَّى ) قد كل سنه أربعة أشهر ، وهو قريب (٧) ، من صغير الغنم في فرخها ، ولا بُعد في تساوي فداء الصغير والكبير كما ذكرناه (٨) .

وهو أولى (٩) من حمل المصنف المخاض الذي اختاره ، ثُـَم ً على بنت

<sup>(</sup>١) أي من غير تقييده مما قبل تحرك الفرخ.

<sup>(</sup>٢) بالرفع عطفا على فاعل صرح . اى وصرح غير صاحب الدروس .

<sup>(</sup>٣) المذكور في المتن.

<sup>(</sup>٤) اى الحمام الحرمي من غير المملوك.

<sup>(</sup>٥) الوسائل ٦ / ٢٢ إرواب كفارات الصيد.

<sup>(</sup>٦) اى الحام المملوك كغير المملوك يجب شراء القمح مقدار قيمته .

<sup>(</sup>٧) لأن ( الصغير ) يشمل ما دون اربع اشهر .

 <sup>(</sup>٨) سابقا من حمل (البكر) على (الحمل) فينحد مع صغار الغم الني
 ذكرها المصنف رحمه الله .

<sup>(</sup>٩) لأن حمــل (المخـاض) على (بنت المخـاض) بحاجـــة الى تقــدير أو تأويل .

المخاض ، أو على أن فبها (١) هنا مخاضاً بطريق أولى ، للاجماع (٢) ، على انتفاء الأمرين .

وكذا مما قيل (٣) : من أن مبنى شرعنا على اختلاف المتفقات ، واتفاق المختلفات ، فجاز أن يثبت في الصغير زيادة على الكبير (٤).

والوجه ما ذكرزاه ، لعدم التنافي بوجه . هذا على تقدير اختيار صغير الغنم في الصغيركا اختاره المصنف ، أو على وجوب الفتى كما اخترناه ، وحمله على الحَمَل ، وإلا بقى الأشكال (٥) .

( وفي كل من القنفذ والضب والبربوع جَدَي ) (٦) ، على المشهور . وقبل : حمل فطيم (٧) ، والمروي (٨) ، الأول ، وإن كان الثاني مجزءً بطريق أولى . ولعل القائل فستر به الجدي (٩) .

(وفي كل من القبّرة) (١٠) بالقاف المضمومه ثم الباء المشددة بغير

<sup>(</sup>١) اى في المذكورات من القطاء والحجل والدراج .

<sup>(</sup>۲) اي عدم وجوب بنت المخاض هنا .

<sup>(</sup>٣) في نسخة : « ما قبل » .

 <sup>(</sup>٤) لأن هذا مسلم حيث يثبت بالدليل ، لامطلقا . وتقدم نظيره في (كتاب الطهارة ) في (كيفية تطهير البثر ) : ص ٣٩ هامش رقم ٢ .

 <sup>(</sup>٥) وهو زيادة فداء الصغير على فداء الكبير .

<sup>(</sup>٦) بفتح الجيم وسكون الدال : ولد المعز .

 <sup>(</sup>٧) اي مفطوم بمعنى المنقطع عن لبن امه .

<sup>(</sup>٨) الوسائل باب ٦ ابواب كفارات الصيد .

<sup>(</sup>٩) اي فسر الجدي بالحمل.

<sup>(</sup>١٠) وهو العصفور البري.

نون بينها، (والصعوة) وهي عصفور صغير له ذنب طويل يَرَمَع به (۱) (المصفور) بضم العين وهو ما دون الحيامة (۲) ، فيشمل الأخيرين ، وإنما جمها تبعاً للنص (۳) ، ويمكن أن ريد به المصفور الأهلي كما سيأتي تفسيره به في الأطعمة ، فيغايرهما (مد) من (طعام) وهو هنا (٤) ما يؤكل من الحبوب وفروعها ، والتمر والزبيب وشبهها (۵) .

(وفي الجرادة (٦) تمرة) ، وتمرة خير من جرادة (٧) .

(وقيل: كف من طعام) وهو مروي أيضاً (٨) ، فيتخير بينهــا جماً (٩) واختاره في الدروس ، (وفي كثير الجراد شاة ) ، والمرجــع في الكثرة إلى العرف ، ويحتمل اللغة فيكون الثلاثه كثيراً ، ويجب لمــا دونه (١٠) في كل واحدة تمرة ، أو كف (١١) .

(ولو لم ممكن التحسرز) من قتلمه ، بأن كان على طريقه محيث

(١) اي مخركه كحركة الرمح.

۷) کي اصفر منها . (۲) ای اصفر منها .

(۲) الوسائل ۱ ـ ۳ / ۷ ابواب كَفَارَات الصيد .

(٤) اى في باپ كفارة الصيد ، لأنه قدراد منالطعام مجرد الحنطة والشعير

(٥) مما له غذائية من الفواكه.

٥) كا ته عدانية من العو

(٦) بفتح الجيم :

(۷) هوحدیث مروی فی الوسائل ۱ - ۲ / ۳۷ ابواب کفارات الصید .
 (۸) فی ال ادار ۲ / ۱۳۷۰ ایس کنا ایس الد.

(A) في الوسائل ٦ / ٣٧ ابواب كفارات الصيد .

(٩) بين الروايتين المذكورتين للتمرة والكف من الطعام كما في هامش
 رقم ٧ - ٨.

(١٠) يعنى دون الكثير العرفي ، أو اللغوى .

(١١) تخيراً بينها .

لا يمكن التحرز منه إلا بمشقة كثيره لا تتحمل عادة ، لا الإمكان الجقيقي (١) (فلا شيء . وفي القملة ) يُلقيها عن ثوبه ، أو بدنه وما أشبههها (٢)، أو يقتلها (كف) من (طعام) ، ولا شيء في البرغوث وإن منعنا قتله : وجميع ما ذكر حكم المحرم في الحل ، أما المحل في الحرم فعليه القيمة فيا لم ينص على غيرها ، ويجتمعان (٣) على المحرم في الحرم ، ولو لم يكن له قيمة فكفارته الاستغفار .

(ولو نفر (٤) همام الحرم وعاد) إلى محله ( فشاة ) عن الجميع ، (و إلا ) يَمُد ( فعن كل و احدة شاة ) على المشهور ، ومستنده غير معلوم ، وإطلاق الحكم يشتمل مطلق التنفير وإن لم يخرج من الحرم ، وقيده المصنف في بعض تحقيقاته بما لو تجاوز الحرم ، وظاهرهم أن هذا حكم المحرم في الحرم ، فلو كان محلا فمقتضى القواعد وجوب القيمة إن لم يعمد ، فنزيلا له منزلة الاتلاف .

ويشكل حكمه (٥) مع العود ، وكذا حكم (٦) المحرم لو فعل ذلك في الحل، ولو كان المُنفر (٧) واحدة فني وجوب الشاة مع عودها وعدمه

<sup>(</sup>١) بل المقصود: الإمكان العرفي.

<sup>(</sup>۲) کشعره وخفه .

 <sup>(</sup>٣) اى ما وجب على المحرم في الحل ، ومـــا وجب على المحل في الحرم .

<sup>(</sup>٤) من باب التفعيل :

 <sup>(\*)</sup> من جهة عدم الدليل على الفداء لفياً واثباناً . والاصل يقتضي عدمه .

<sup>(</sup>٦) فإنه لا دليل على ثبوت شيء عليه . والاصل عدمه .

<sup>(</sup>٧) بصيغة اسم المفعول.

تساوى (١) الحالتين وهو بعيد .

ويمكن عدم وجوب شيء مع العود وقوفا فيا خالف الأصل على موضع البقين وهو الحام (٢) ، وإن لم نجعله إسم جنس بقع على الواحدة (٣). وكذا الإشكال (٤) لو عاد البعض خاصة وكان كل من الذاهب والعائد واحدة . بل الإشكال في العائد وإن كثر ، لعدم صدق عود الجميع الموجب للشاة (٥) ، ولو كان المنفر (١) ، جماعة فني تعدد الفداء عليهم ، أو اشتراكهم فيه ، خصوصاً مع كون فعل كل واحد لا يوجب النفور وجهان (٧) وكذا (٨) في إلحاق غير الحام به ، وحيث لا نص ظاهراً ينبغي القطع بعدم اللحوق ، فلو عاد فلا شيء ، ولو لم يعد فني إلحاقه ينبغي القطع بعدم اللحوق ، فلو عاد فلا شيء ، ولو لم يعد فني إلحاقه

بالانلاف نظر ، لاختلاف الحقيقتين (٩) ، ولو شك في العدد بني على الاقل ،

 <sup>(</sup>١) يعني لو قلنا بأن فى نفر الحام شاة سواء عادت ام لم تعد يلزم تساوى
 حالتي المود وعدمه . وهذا بعيد ، اذ صورة عدم العود اسوأ من حالة العود .
 فكيف تتساويان ؟ !

<sup>(</sup>٢) وهو يصلح للاطلاق على الواحد وعلى الاكثر .

<sup>(</sup>٣) لأن اسم الجنس كالانسان يطلق على الواحد إطلاقاً حقيقياً.

<sup>(</sup>٤) ای اشکال تساوی حالتی العود وعدمه .

<sup>(</sup>٥) هذا وجه عدم وجوب الشاة .

<sup>(</sup>٦) بصيغة اسم الفاعل.

<sup>(</sup>٧) وجه عدم التعدد: أنه تنفرواحد موجب لفداء واحد:

ووجه التعدد : أن كل واحد نافر فعليه فداء بخصوصه .

<sup>(</sup>A) اشكال عدم النص في خصوص المورد.

<sup>(</sup>٩) لأن الإتلاف غير النفر عرفاً في امثال حمام الحرم .

وفي العود على عدمه عملا بالأصل فيهما (١) .

(ولو أغلق على حمام وفراخ وبيض فكالإنلاف ، مع جهل الحال ، أو علم التلف ) (٢) فيضمن المحرم في الحل كل حمامة بشاة ، والفرخ بحمل ، والبيضة بدرهم ، والمحل في الحرم الحيامة بدرهم ، والفرخ بنصفه ، والبيضة بربعه ، ويجتمعان على من جمع الوصفين (٣) ، ولا فرق بين حمام الحرم وغيره إلا على الوجه السابق (٤) .

(ولو باشر الإتلاف جماعة أو تسببوا) ، أو باشر بعض وتسبب الباقون ( فعلى كل فداه ) ، لأن كل واحد من الفعلين موجب له (ه) ، وكذا لو باشر واحد أموراً متعددة بجب لكل منها الفداء ، كا لو اصطاد وذبح وأكل ، أو كسر البيض وأكل أو دل على الصيد وأكل ، ولا فرق بين كوبهم محرمين ومحلين في الحرم ، والتفريق فيلزم كلا حكمه (١) ، فيجتمع على الحرم منهم في الحرم الأمران (٧) .

(وفي كسر قرني الغزال لصف قيمته ، وفي عينيـه ، أو يديه ،

<sup>(</sup>١) في العدد والغود .

<sup>(</sup>۲) أما لو علم بعدم التلف فلا شيء سوى الاثم والعصيان .

<sup>(</sup>٣) اى وصف كونه محرماً ، وكونه في الحرم .

 <sup>(</sup>٤) الذى اختاره (الشارح) رحمه الله وهو أن الحرمي يشترى بقيمتـــه طعاماً لحام الحرم.

 <sup>(</sup>٥) يعني التسبيب والمباشرة موجبان للفداء .

 <sup>(</sup>٦) اى يلزم المحرم في الحرم حكمه ، والمحل في الحرم حكمه ، والمحرم في الحل حكمه .

<sup>(</sup>٧) يعني كفارة المحرم في الحل ، وكفارة المحل في الحرم .

أو رجليه القيمة ، والواحمد بالحساب ) (١) ففيه (٢) نصف القيمة ، ولا ولي بينه وبين آخر من اثنين فيام القيمة ، وهكذا (٤) .

هـذا هو المشهور ومستنده ضعيف (٥) ، وزعموا أن ضعفه منجبر بالشهرة، وفي الدروس جزم بالحكم في العينين ، ونسبه في اليدين والرجلين إلى القيل .

والأقوى وجوب الأرش في الجميع ، لأنه نقص حدث على الصيد فيجب أرشه حيث لا مُعيِّن يعتمد عليه (١) .

(ولا يدخل الصيد في ملك المحرم بحيازة ، ولا عقد ، ولا ارث)، ولا غيرها من الأسباب المملِّكة كنذره له . هذا إذا كان عنده.

أما الناثي (٧) فالأقوى دخوله في ملكه إبتداء اختياراً كالشراء وغيره (٨) كالإرث ، وعدم (٩) خروجه بالإحبرام ، والمرجع فيسه إلى العرف (١٠) .

<sup>(</sup>١) فني كسر قرن واحد ربع القيمة ، وفي كسر يد واحدة نصفها .

<sup>(</sup>۲) يعنى الواحدة من اليد والرجل والعين .

 <sup>(</sup>٣) يعني لو جمع بين ما يوجب النصف من حيوان ، وما يوجب ايضاً
 من حيوان آخر .

<sup>(</sup>٤) كما لو جمع بين يد واحدة ورجل واحدة منغزال واحد مثلا .

<sup>(</sup>٥) وهي رواية 1 ابي بصر ، في الوسائل باب ٢٨ ابواب كفارات الصبد

<sup>(</sup>٦) كما في المقام حيث لا معين يعتمد عليه .

<sup>(</sup>٧) اى المبتعد عن المحرم فيملكه بارث ، او شراء وكيله ونحو ذلك :

 <sup>(</sup>A) ای وغیر الاختیار .
 (۵) مدان جا ددندا.

<sup>(</sup>٩) عطف على ( دخوله ) .

<sup>(</sup>١٠) في صدق النائي والقربب.

(ومن نتف ريشة من حمام الحرم فعليه صدقة بتلك اليد الجانية) ، وليس في العبارة أنه نتفها باليد حتى يشير اليها (١) بل هي (٢) أعم ، لجواز نتفها بغيرها ، والرواية (٣) وردت بأنه يتصدق باليد الجانية وهي سالمة من الايراد ، (٤) ولو اتفق التنف بغير اليد جازت الصدقة كيف شاء ويجزيء مساها (٥) ، ولا تسقط (٦) بنسات الريش ، ولا تجزيء بغير اليد الجانية (٧) .

ولو نتف أكثر من ريشة فني الرجوع إلى الأرش عملا بالقاعدة ، أو تعدد الصدقة بتعدده وجهان (٨) اختار ثانيهما المصنف في الدروس، وهو حسن إن وقع النتف على التعاقب ، وإلا فالأول أحسن ان أوجب أرشا ، وإلا تصدق بشيء ، لثبوته بطريق أولى (٩) ، ولو نتف غير الحامة ، أو غير الريش (١٠) فالأرش (١١) ، ولو أحدث ما لا يوجب الأرش

- (١) بقوله : « تلك ، .
  - (٢) اي العيارة.
- (٣) الوسائل ٥ / ١٣ ابواب كفارات الصيد .
  - (٤) اذ ليس فيها لفظ ( الاشارة ) .
    - (٥) اذ لا تقدر لها في النص .
    - (٦) في نسخة : [ولا يسقط ي .
    - (V) في صورة كون النتف بالمد.
- (٨) وجه الاول: كونه خارجاً عن مورد النص، لأن موردها: و ننف ريشة .
   وجه الثانى : صدق ذلك على ننف كل و احدة منها .
  - (٩) حيث لو ثبت في ريشة واحدة فني الاكثر بطريق اولى .
    - (١٠) ولو من الحامة .
    - (١١) وهو التفاوت بين قيمتها قبل النتف وبعده .

نقصا (١) ضمن أرشه ، ولا يجب تسليمه باليد الجانية للاصل (٢) .

(وجزاؤه) أي جزاء الصيد مطلقا (٣) يجب إخراجه ( بمني ) إن

وقع (في إحرام الحج ، وبمكة في إحرام العمرة) ، ولو افتقر إلى الذبح وجب فيها (٤) أيضاً كالصدقة ، ولا تجزىء الصدقة قبل الذبح ، ومستحقه الفقراء والمساكين بالحرم فعلا ، أو قوة كوكيلهم فيسه (٥) ، ولا يجوز الأكل منه إلا بعد انتقاله إلى المستحق بإذنه ، ويجوز في الإطعام التمليك والأكل (١) .

(البحث الثاني: في كفارة باقي المحرمات \_ في الوطء) عامداً عالماً بالتحريم ، (قبسلا ، او دبراً قبل المشعر وإن وقف بعرفة) على أصح القولين (٧) (بدنة، ويتم حجه ويأتي به من قابل) فورياً إن كان الأصل كذلك (٨) (وإن كان الحج نفلا (٩)) ، ولا فرق في ذلك بين الزوجة والأجنية، ولا بين الحرة والأمة، ووطء الغلام كذلك في أصح القولين (١٠)

<sup>(</sup>١) في قيمته.

<sup>(</sup>۲) اى أصالة البراءة عن وجوب ذلك .

<sup>(</sup>٣) فداء كان ، او أرشاً ، او قيمة .

<sup>(</sup>٤) اى في منى ومكة . فذبح الحج في منى ، وذبح العمرة في مكة .

<sup>(</sup>٥) او وكيل الفقراء في الحرم .

<sup>(</sup>٦) اى أكل المستحق.

<sup>(</sup>٧) لدلالة صحيحة معاوية بن عمار عن و الصادق ، عليه السلام ،

الوسائل ٢ / ٣ ابواب كفارات الاستمتاع ،

<sup>(</sup>A) اى فورياً ايضاً ، وإلا فلا .

<sup>(</sup>٩) لأنه بالشروع بجب الإتمام .

<sup>(</sup>١٠) لشمول أخبار الوطى والجماع له .

- 404 -

دون الدابة في الأشهر (١) .

وهل الأولى فرضه والثانية عقوبة ، أو بالعكس قولان ، والمروي (٢) الأول ، إلا أن الرواية مقطوعة وقد تقدم (٣) .

وتظهر الفائدة في الأجبر لتلك السنة ، أو مطلقا (٤) ، وفي كفارة خلف النذر وشبهه لو عينه بتلك السنة (٥) ، وفي المفسد (٦) المصدود إذا تحلل ثم قدر على الحج لسنته ، أو غبرها .

(وعليها مطاوعة مثلتُه (٧)) كفارة وقضاء. واحترزنا بالعالم العامد عن الناسي ولو للحكم، والجاهل (٨) فلا شيء عليها. وكان عليه تقييده (٩) وإن امكن إخراج الناسي من حيث عدم كونه عرسما في حقه، الها الجاهل

- (١) ونقل العلامة في المنتهي اختلاف العامة في ذلك .
  - (٢) الوسائل ٩ / ٣ ابواب كفارات الاستمتاع.
    - (٣) في حج الاسباب: أنها مقطوعة السند.
    - (٤) والاطلاق ينصرف الى تلك السنة ايضاً .
- (٥) فان كانت الاولى فرضه فقد وفى , وان كانت الثانية فقـــد خالف وحنث فعليه كفارة خلف النذر ,
- (٦) يعني إنجعلنا الاولى عقوبة وصد عرا كالها فتحلل سقطت عنه العقوبة فإن زال العذر وتمكن من الحج في نلك السنة وجب وأجزأ عن فرضه وهو حج يقضى لسنته ، وإن لم يتمكن قضاه في القابل ، وسقطت العقوبة ايضاً .

وإن جعلنــــا الاولى فرضه وصد عن الاكمال لم يسقط الفرض ، بل بجب القضاء في الك السنة ، أو بعدها ، ثم محج في القابل ، للمقوبة .

- (٧) وان كانت مكرهة فلا شيء عليها .
  - (٨) بالحكم الوضعي اي الإفساد .
- (٩) اي كان على (المصنف) رحمه الله تقييد حكم الجهاع بالعالم العامد .

- 40£ -فآثم (١) :

( ويفترقان (٢) إذا بلغا موضع الحطيثة بمصاحبة ثالث ) محترم (٣) ( في ) حج (القضاء ) إلى آخر المناسك .

(وقيل) : يفترقان (في الفاسد أيضاً ) من موضع الخطيئة إلى تمام مناسكه وهو قوى مروي (٤) وبه قطع المصنف في الدروس ، ولو حجًّا ا في القابل على غير تلك الطريق فلا تفريق ، وإن وصل (٥) إلى موضع يتفق فيه الطريقان كعرفة ، مع إحمّال وجوب التفريق في المتفق منــه ، ولو توقفت مصاحبة الثالث على أجرة ، أو نفقة وجيت عليها .

(ولوكان مكرها) لها (تحمل عنها البدنة لاغير) اي لايجب عليه القضاء عنها ، لعدم فساد حجها بالاكراه ، كما لا يفسد حجه لو أكرهته وفى تحملها عنه البدنة (٣) ، وتحمل الأجنبي (٧) لو أكرهها وجهان (٨) أقربها العمدم ، للأصل ، ولو تكرر الجماع بعد الإفساد تكررت البدنية . لاغير ، سواء كفَّر عن الأول ام لا . نعم لو جامع في القضاء (٩) لزمه

- (١) لتقصيره في ترك التعلم.
- (٢) هذا خبر معناه الامر.
  - (٣) اي من بحتشهانه .
- (٤) الوسائل ٢ / ٤ ابواب كفارات الاستمتاع.
  - (٥) اي وصل الطريق الى موضع .:. الخ ،
    - (٦) او أكرهته على الجماع.
    - (٧) عن الزوجين لو اكرهها على الجاع.
- (٨) وجه عدم التحمل: عدم النص ، وأصالة البراءة .
- ووجه التحمل: الاستفادة من تحمل الزوج عنها لو اكرهها .
  - (٩) اي فيها يأتي به من قابل :

مالزمه اولا ، سواء جملناها فرضه أم عقوبة ، وكذا القول في قضاء القضاء .

(ويجب (١) البدنة) من دون الافساد بالجاع (بعد المشعر إلى أربعة السيواط من طواف النساء . والأولى ) بل الأقوى (٢) ( بعد خمسة ) أي إلى تمام الخمسة ، أما بعدها فلاخلاف في عدم وجوب البدنة . وجعله الحكم أولى بدل على اكتفائه بالأربعة في سقوطها (٣) ، وفي الدروس قطع باعتبار الخمسة ، ونسب إعتبار الأربعة إلى الشيخ ، والرواية (٤) ، وهي ضعيفة . نعم يكني الأربعة في البناء عليه (٥) وإن وجبت (٦) الكفارة ، ولو كان قبل إكال الأربعة فلا خلاف في وجوبها .

(ولكن لو كان قبل طواف الزيارة) اي قبل إكاله وإن بتي منه خطوة ، ( وعجز عن البدنة تحير بينها وبين بقرة ، أو شاة ) . لا وجه للتخيير بين البدنة وغيرها بعد العجز عنها ، فكان الأولى أنه مع العجز عنها يجب بقرة أو شاة ، وفي الدروس أوجب فيه بدنة ، فإن عجز فشاة وغيره (٧) خير "بين البقرة والشاة ، والنصوص خالية عن هذا التفصيل (٨) لكنه مشهور في الجملة على اختلاف ترتيبه (٩) .

<sup>(</sup>١) في لسخة «تجب».

 <sup>(</sup>۲) لدلالةروايةمعاوية بعماراأوسائل باب ۱۷ ابواب كفارات الاستمتاع .

<sup>(</sup>٣) سقوط البدنة .

<sup>(</sup>٤) الوسائل ٢ / ١١ ابواب كفارات الاستمتاع :

 <sup>(</sup>٥) اي البناء على ذلك الطواف ، وعدم وجوب الاستيناف .

<sup>(</sup>٦) في نسخة : « وجب » .

<sup>(</sup>٧) بعني غير «المصنف».

<sup>(</sup>A) يين صورة العجز عن البدنة ، والقدرة عليها .

<sup>(</sup>٩) كما اشار و الشارح » رحمه الله الى مواضع اختلافاتهم .

وإنما أطلق (١) في بعضها الجزور ، وفي بعضها الشاة .

(ولو جامع أمته المحرمة بإذنه محلا فعليه بدنة ، أو بقرة ، أو شاة ، فإن عجز عن البدنة والبقرة فشاة ، أو صيام ثلاثية أيام ) هكيذا وردت الرواية (٢) وأفتى بها الأصحاب ، وهي شاملة بإطلاقها ما لو أكرهها ، أو طاوعته ، لكن مع مطاوعتها يجب عليها الكفارة أيضاً بدنة ، وصامت عوضها ثمانية عشر يوماً مع علمها بالتحريم ، وإلا فلا شيء عليها .

والمراد بإعساره (٣) الموجب للشاة ، أو الصيام إعساره عن البسدنة والبقرة ، ولم يقيد في الرواية (٤) والفتوى الجاع بوقت فيشمل سائر (٥) أوقات إحرامها التي يحرم الجاع بالنسبة إليه (٦) ، أما بالنسبة إليها فيختلف الحكم كالسابق ، فلوكان قبل الوقوف بالمشعر فسد حجها مع المطاوعة والعلم ، واحترز بالمحرمة بإذنه عما لو فعلته بغيره ، فإنه يلغو فلا شيء عليها ولا يلحق بها الغلام المحرم بإذنه وإن كان أفحش (٧) ، لعسدم النص ، وجواز اختصاص الفاحش (٨) بعدم الكفارة عقوبة كسقوطها عن معاود الصيد عمداً للانتقام .

<sup>(</sup>١) من غير تقييد بالقدرة ، او العجز .

<sup>(</sup>۲) الوسائل ۲ / ۸ ابواب کفارات الاستمناع .

<sup>(</sup>٣) المذكور في بعض العبائر والمعبر عنه في هذا الكتاب .

<sup>(</sup>٤) المتقدمة عن الوسائل ٢ / ٨ ابواب كفارات الاستمتاع.

<sup>(</sup>٥) اي جميع اوقات الاحرام .

<sup>(</sup>٦) اي الى المولى .

<sup>(</sup>V) لأنه لا نص عليه مخصوصه.

 <sup>(</sup>A) لا مكان أن الفاحش تبقى عقوبته الى دار الاخرى ولا تخفف بالكفارة
 في دار الدنيا .

(ولو نظر إلى اجنبية فأمنى) من غير قصد له ولاعادة (١) (فبدنة للموسر (٢)) أي عليه ، (وبقرة للمتوسط ، وشاة للمعسر ) ، والمرجع في المفهومات الثلاثة إلى العرف .

وقيل: ينزل ذلك على النرتيب فنجب (٣) البدنة على القادر عليها فإن عجز عنها فالبقرة ، فإن عجز عنها فالشاة ، وبه قطع في الدروس ، والروابة (٤) تدل على الأول ، وفيها أن الكفارة للنظر ، لا الإمناء (٥) ، ولو قصده (٦) ، أوكان من عادته فكالسندي وسيأني (٧) .

(ولو نظر إلى زوجته بشهوة فأمنى فبدنة) ، وفي الدروس جزور. والظاهر اجزاؤهما (٨) ، (وبغير شهوة لاشيء) وإن أمنى ، مالم يقصده أو يعتده (٩) ، (ولو مسها فشاة إن كان بشهوة وإن لم يمن ، وبغير شهوة لاشيء) وإن أمنى ، ما لم يحصل احد الوصفين (١٠) ، (وفي تقبيلها بشهوة جزور) أنزل ، أم لا ، ولو طاوعته فعليها مثله ، (وبغيرها) أي بغير

<sup>(</sup>١) اي لم يكن من عادته الإمناء.

<sup>(</sup>٢) اي ثابت ولازم له .

<sup>(</sup>٣) في نسخة : « فيجب » .

<sup>(</sup>٤) المروية في الوسائل ٢ / ١٦ ابواب كفارات الاستمتاع .

<sup>(</sup>٥) فمفاد الرواية غير المفتى به ، وظاهر فتاواهم غير مدلول الرواية .

<sup>(</sup>٦) اي الإمناء .

<sup>(</sup>٧) قريباً في كلام ((المصنف » رحمه الله .

 <sup>(</sup>A) لورود الجزور في صحيح « مسمع » والبدنة في خبر « معاوية بن عمار »
 راجم الوسائل ٣ ـ ١ / ١٧ ابواب كفارات الاستمناع .

<sup>(</sup>٩) أما إن قصد الإمناء، أو كان معتاده فكالمستمني .

<sup>(</sup>١٠) قصد الإمناء واعتباده.

شهوة (شاة) انزل ، أم لا ، مع عدم الوصفين (١) .

(ولو أمنى بالاستمناء، أو بغيره من الأسباب التي تصدر (٢) عنه (٣) فَسِدَ نَــَةً ﴾ .

وهل يفسد به الحج مع تعمده والعسلم بتحريمه قيل : نعم ، وهو المروي (٤) من غير معارض . وينبغي تقييده بموضع ُيفسيده الجماع (٥) ويستثنى من الأسباب التي عممها ما تقدم (٦) من المواضع التي لا توجب البدنة بالإمناء وهي كثيرة .

(ولو عقد المحرم (٧) ، أو المحــل لمحرم على امرأة فدخل فعلى كل منها) أي من العاقد والمحرم المعتود له (بدنة) ، والحكم بذلك مشهور ، بل كثير منهم لا ينقل فيه خلافا ، ومستنده رواية سماعة (٨) ، وموضع الشك وجوبها على العماقد المحـــل (٩) ، وتضمنت أيضاً وجوب الكفارة على المرأة المحلة مع علمها بإحرام الزوج .

وفيسه إشكَّال (١٠) ، لكن هنا قطع المصنف في الدروس بعسدم

- (١) اي قصد الإمناء واعتياده .
  - (۲) اى الأسياب.
    - (٣) اي عن المحرم.
- (٤) الوسائل ١ / ١٥ ابواب كفارات الاستمتاع.
  - (٥) وهو قبل المشعر .
- (٦) كما اذا نظر الى اجنبية ، او زوجته بشهوة فأمنى .
  - (٧) نحل.
  - (A) الوسائل 1 / ٢١ ابواب كفارات الاستمتاع.
    - (٩) لمحرم.
- (١٠) لأن الكفارة للحرمة الحاصلة بالاحرام وهي غير محرمة .

الوجوب علمها .

وفي الفرق (١) نظر ، وذهب جماعة إلى عدم وجوب شيء على المحل فيها سوى الإثم ، استناداً إلى الأصل ، وضعف مستند الوجوب أو بحمله على الاستحباب ، والعمل بالمشهور أحوط . نعم لو كان الشائلة محرمين وجبت على الجميع ، ولو كان العاقد والمرأة محرمين خاصة وجبت الكفارة على المرأة مع الدخول ، والعلم بسببه ، لا بسبب العقد وفي وجوبها على العاقد الإشكال (٢) ، وكذا الزوج (٣) .

(والعمرة المفردة إذا أفسدها) بالجاع قبل إكبال سعيها، أو غيره (٤) وقضاها في الشهر الداخل (٥)، بناءً على أنه الزمان بين العمرتين) ولو جعلناه عشرة أيام اعتبر بعدها . وعلى الأقوى من عدم تحديد وقت ببنها يجوز قضاؤها معجلا بعد إتمامها ، وإن كان الأفضل التأخير وسيأتي ترجيح المصنف عدم التحديد (٦) .

(وفي لُبِس المخيط وما في حكمه (٧) شاة ) وإن اضطر ، (وكذا)

<sup>(</sup>١) بنن المرأة المحلة ، والغاقد المحل .

ووجه النظر : أن الكفارة لو كانت لحرمة الاحرام فينهغي عدم وجوبهـا على كليها ، وان كانت للنص فهو متضمن لكليها معاً .

<sup>(</sup>٢) المتقدم بيانه في هامش (١).

<sup>(</sup>٣) اذا لم يكن محرماً .

<sup>(</sup>٤) اي غير الجماع .

<sup>(</sup>٥) اى الشهر الآتى .

<sup>(</sup>٦) بين العمرتين بشهر ونحوه .

<sup>(</sup>٧) كالاثواب التي تحاك بالاعمال الدوية .

تجب الشاة ( في لُبس الخفين ) ، أو أحـــدهما ، ( أو الشُمشك ) بضم الشين وكسر المم (١) ، (أو الطيب (٢) ، أو حلق الشعر ) وإن قل مع صدق اشمه (٣) ، وكذا إزالته بنتف ونورة وغيرهما (٤) .

(أوقص الأظفار) أي اظفــار يديه ورجليــه جميعا ( في مجلس ، أو يديه) خاصة في مجلس ، (أو رجليه) كذلك (٥) ، (وإلا (٦) فعن كل ظفر مد (٧)) ، ولو كفَّر لما لا يبلغ الشاة ثم أكمل اليدين ، أو الرجلين لم يجب (٨) الشاة ، كما أنه لو كفَّر بشاة لأحدهما ثم أكمل الباقي في المجلس تعددت (٩) والظاهر أن بعض الظفر كالكل (١٠)، إلا أن يقصُّه في دفعات مع اتحاد الوقت (١١) عرفا فلا يتعدد فديته .

(أو قلع شجرة من الحرم صغيرة) غير ما استثني (١٢)، ولا فرق هنا

<sup>(</sup>١) وسكون الشين الثاني .

<sup>(</sup>٢) يعني استعال الطيب .

<sup>(</sup>٣) اي اسم « حلق الشعر » .

<sup>(</sup>٤) كما لو قرض شعره بمقراض او أحرقه .

<sup>(</sup>٥) يعني في مجلس واحد .

<sup>(</sup>٦) يعني وإن لم يكن في مجلس واحد .

<sup>(</sup>٧) من الطعام بمعناه الاعم .

<sup>(</sup>A) في نسخة : « لم تجب » .

<sup>(</sup>٩) الشاة.

<sup>(</sup>۱۰) فيجب فيه مد .

<sup>(</sup>١١) وأما ان تعدد الوقت عرفا تعددت الفدبة ايضاً .

<sup>(</sup>١٢) من عودي المحالة وغيرهما.

بين المحرم والحـــل (١) ، وفي معنى قلعها قطعها من أصلهـــا ، والمرجع في الصغيرة والكبيرة إلى العرف والحــكم بوجوب شيء للشجرة مطلقاً (٢) هو المشهور ، ومستنده رواية مرسلة (٣) .

(أو ادَّ مَن بمُطَيَّب (٤)) ولو لضرورة ، أما غير المطيَّب فلاشيء فيه ، وإن أثم ، (أو قلع (٥) ضرسه) مع عدم الحاجة إليه في المشهور والرواية به مقطوعة (٦) ، وفي الحاق السن (٧) به وجه بعيد ، وعلى القول بالوجوب لو قلع متعدداً فعن كل واحد شاة وإن اتحد المجلس ، (أونتف أبطيه) أو حلقها .

(وفي أحدهما إطعام ثلاثة مساكين ) ، أما لو ننف بعض كل منها فأصالة البراءة تقتضي عدم وجوب شيء ، وهو مستثنى من عموم إزالسة الشعر الموجب للشاة ، لعدم وجوبها لمجموعه ، فالبعض أولى (٨) :

( أو أفتى بتقليم الظفر فأدمى المستفتي ) . والظاهر أنه لا يشترط كون المفتي محرما ، لإطلاق النص (٩) ، ولا كوزه مجتهدا نعم يشترط صلاحيته

- (١) لأنه من محرمات الحرم ، لا الاحرام .
  - (٢) اي شجرة كانت صغيرة او كبيرة.
- (٣) الوسائل ٣ / ١٨ ابواب بقية كفارات الاحرام .
  - (٤) بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل.
    - (٥) الظاهر أنه بصيغة الماضي.
- (٦) الوسائل ١ / ١٩ ابواب بقية كفارات الاحرام .
  - (٧) المراد من السن : القواطع والرباعيات .
    - والمراد من الضرس: الطواحن منها .
      - (٨) بعدم الوجوب :
- (٩) الوسائل ١ ٢ / ١٣ ابواب بقية كفارات الاحرام .

للافتاء برعم المستفتي ، ليتحقق الوصف (١) ظاهرا ، ولو تعمد المستفتي الإدماء فلا شيء على المفتي . وفى قبول قوله في حقه نظر (٢) ، وقرّب المصنف في الدروس القبدول ، ولا شيء على المفتي في غمير ذلك (٣) ، للأصل مع احتاله (٤) .

(أو جادل) بأن حلف بإحدى الصيغتين (٥) ، أو مطلقا (٦) (ثلاثا صادقا) من غير ضرورة إليه كإثبات حق ، أو دفع باطل يتوقف عليه (٧) ولو زاد الصادق عن ثلاث ولم يتخلل التكفير فواحدة عن الجميع . ومع تخلا فلكل ثلاث شاة (٨) .

(أو واحدة كاذبا (٩)، وفي الثنين كاذبا بقرة، وفي الثلاث) فصاعدا (بدنة) إن لم يكفِّر عن السابق، فلو كفَّر عن كل واحسدة فالشاة، أو اثنتين فالبقرة والضابط اعتبار العدد السابق (١٠) ابتداء، أو بعد التكفير فللواحدة شاة، وللاثنين بقرة، وللثلاث بدنة.

( وفي الشجرة الكبيرة عرفا بقرة ) في المشهور ، ويكفى فيها وفي الصغيرة

- (١) اي وصف الافتاء .
- (٢) أي قبول قول المستفتى في حتى المفتى: ((أنه أفتاني بكذا)) ،
  - (٣) من محرمات الاحرام.
  - (٤) يعني احتمال وجوب الفداء على المفنى في الجميع .
    - (٥) وهما: «لا والله » و « بلي والله » .
    - (٦) سواء كان بالصيغتين ، ام بغيرهما .
      - (٧) اي على الحلف.
      - (٨) أما في اثنىن فلا شيء عليه .
      - (٩) اي مميناً واحدة عنَّ كذب .
  - (١٠) المذكور في المن الموجب للشاة او البقرة او البدنة .

كون شيء منها في الحرم سواء كان أصلها أم فرعها ، ولاكفارة في قلع الجشيش وإن أثم في غير الاذخر وما أنيته الآدمي، ومحل التحريم فيها (١) الإخضرار ، أما اليابس فيجوز قطعه مطلقا (٢) ، لا قلعه إن كان أصله ثابتا .

( ولو عجز عن الشاة في كفارة الصيد ) التي لا نص على بدلهـا (٣) ( فعليه إطعـام عشرة مساكين ) لكل مسكين مد ، ( فإن عجز صام ثلاثــة أيام ) ، وليس في الرواية (٤) التي هي مستند الحكم تقييد بالصيد فتدخل (٥) الشاة الواجبة بغيره من المحرمات (٦) .

(ويتخير بين شأة الحلق لأذى ، أو غيره (٧) ، وبين إطعام عشرة) مساكين (لكل واحد مد، أو صيام ثلاثة ) أيام . أما غيرها (٨) فلا ينتقل اليها الامع العجز عنها ، إلا في شأة وطء الأمة فيتخير بينها وبين الصيام كما ور (٩) .

( وفي شعر سقط من لحيته ، أو رأسه ) قلَّ أم كثر ( بمسه (١٠)

<sup>(</sup>١) يعني في الشجر والحشيش.

<sup>(</sup>٢) سواء كان أصله ثابتاً ، ام لا .

<sup>(</sup>٣) كالشاة في قتل الحامة ، او تنفيرها .

<sup>(</sup>٤) الوسائل ١١ / ٢ ابواب كفارات الصيد :

 <sup>(</sup>a) اي في الحكم المذكور

<sup>(</sup>٦) كما في شاة لبس المحيط ، ولبس الحفين ، وقص الأظفار .

<sup>(</sup>٧) يعنى الحلق لغير اذى ، فإنه موجب للشاة :

<sup>(</sup>٨) اي غبر شاة الحلق.

<sup>(</sup>٩) في كلام و المصنف ، رحمه الله و فإن عجز عن البدنة » .

<sup>(</sup>۱۰) متغلق بـ « سقط » :

كف من طعام . ولوكان في الوضوء ) واجبا أم مندوبا ( فلا شيء ) والحق به المصنف في الدروس الغسل وهو خارج عن مورد النص (١) ، والتعليل (٢) بأنه فعل واجب فلا يتعقبه فدية يوجب الحاق التيمم وإزالة النجاسة بها (٣) ولا (٤) يقول به .

(وتتكرر الكفارات بتكرر الصيد عمداً أو سهواً) ، أما السهو فرضع وفاق ، وأما تكرره عمداً فوجهه صدق اسمه (ه) الموجب له ، والانتقام منه (٢) غير مناف لها ، لإمكان الجمع بينها . والأقوى عدمه (٧) واختاره المصنف في الشرح ، للنص عليه (٨) صريحاً في صحيحة ابن أبي عمير مفسراً به الآية ، وإن كان القول بالتكرار أحوط . وموضع الحلاف العمد بعد

- (١) الوسائل ٦ / ١٦ ابواب بقية كفارات الاحرام.
- (۲) مبتدأ خبره « بوجب » وحاصل التعليل : أن المس حيث كانواجبا فلا ينبغي ثبوت كفارة على اثر سقوط شعر بسببه .

وحاصل الجواب: أن التيمم وازالة النجاسة الحبثية ايضا واجبان مع أنه لا يقول بالعفو عن الكفارة عند سقوط شعر بسببها ، ولا يلحقها بالوفيوء .

- (٣) اي بالوضوء والغسل الواجبين .
- (٤) الواو حالية اي وإلحال أن « المصنف » رحمه الله لا يقول بالحساقهما بالوضوء كما عرفت في هامش رقم ٢ .
  - (٥) يعني صدق اسم الصيد ثانيا الموجب لتكرار الكفارة .
  - (٦) المذكور في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ عَبنتِهِمْ اللهُ مِنهُ ﴾ (١).
    - (٧) اي عدم التكرار في صورة العمد .
      - (٨) اي على عدم التكرار .
    - الوسائل ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ / ٤٨ ابواب كفارات الصيد ،

<sup>(</sup>١) المائدة: الآبة ٩٥.

العمد ، أما بعـــد الحظأ ، أو بالعكس (١) فيتكرر قطعا ، ويعتبر كونــه في إحرام واحد ، أو في التمتع مطلقا (٢) . أما لو تعدد في غبره تكررت (٣) .

في إحرام واحد، أو في التمتم مطلقا (٢). أما او تعدد في غيره تكررت (٣). (وبتكرر اللبس) الممخيط (في مجالس)، فلو اتحد المجلس لم يتكرر اتحد جنس الملبوس، أم اختلف (٤)، لبسها دفعة (٥)، أم على التعاقب طال الحجلس، أم قصر، (و) بتكرر (الحلق في أوقات) متكثرة عرفا وإن اتحد المجلس، (وإلا فلا) يتكرر:

وفي الدروس جعل ضابط تكررها في الحلق ، واللَّبُس ، والطيب ، والقبلة تعدد الوقت ، ونقل ما هنا عن المحقق ولم يتعرض لتكرر ستر ظهر القدم والرأس .

والأقوى في ذلك (٦) كله تكررها بتكرره مطلقا (٧) ، مع تعاقب الاستعال لُبساً ، وطبياً ، وستراً ، وحلقاً ، وتغطية للرأس (٨) وإن اتحد الوقت والمجلس ، وعدمه (٩) مع إيقاعها دفعة بأن جمع من الثياب جملة ووضعها على بدنه وإن اختلفت أصنافها .

<sup>(</sup>١) اي الخطاء بعد العمد:

<sup>(</sup>٢) واوكاناحدهما في العمرة والآخر في الحج ، لأفهما في التمتع عمل واحد

 <sup>(</sup>٣) يعني لو تعدد الصيد في غير ما ذكر كما اذا وقع احدها في حج الافراد
 والآخر في عمرة مفردة تكررت الكفارة حيفند بلا اشكال .

<sup>(</sup>٤) بأن لبس قباء وجبة وقميصاً .

<sup>(</sup>٥) بان يضع الجبة على القباء ويلبسها دفعة واحدة :

<sup>(</sup>٦) فيما تقدم في ستر الراس الى المس المخيط .

<sup>(</sup>٧) أي تتكرر الكفارة بتكرركل واحدمنها .

<sup>(</sup>٨) هذه الكلمة لا نوجد في اغلب النسخ .

<sup>(</sup>٩) عطف على (تكررها) ،

(ولا كفارة على الجاهل والناسي في غبر الصيد) ، أما فيـــه فتجب

ج ۲

مطلقاً (١) ، حتى على غير المكلف بمعنى اللزوم في ماله ، أو على الولي (٢) .

(ويجوز تخلية الإبل (٣)) وغيرها من الدواب (للرعى في الحرم)،

وإنما يحرم مباشرة قطعه (٤) على المكلف محرما وغيره (٥) .

الفصل السابع: ( في الإحصار والصد ) أصل الحصر (٦) المنع والمراد به هنا منع الناسك بالمرض عن نسك يفوت الحج، أو العمرة يفو اته مطلقاً (٧) كالموقفين (٨) ، أو عن النسك المحلـل على تفصيل يأتي ، والصد بالعـدو وما في معناه (٩) ، مع قدرة الناسك بحسب ذاته على الإكمال ، وهما (١٠) يشتركان في ثبوت أصل النحلل بها في الجملة ، ويفترقان في عموم التحلل (١١) فإن المصدود يحل له بالمحلل كلما حرمه الإحرام ، والمحصر ما عدا النساء ، وفي (١٣) مكان ذبح هدي التحلل فالمصدود يذبحه ، أو ينحره حيث وجد

<sup>(</sup>١) ولو كان ناسيا ، او جاهلا .

<sup>(\*)</sup> لعدم التكليف على غير البالغ.

<sup>(</sup>٣) اي عدم منعها.

<sup>(</sup>٤) اي قطع الحشيش.

<sup>(</sup>٥) لأن ذلك من محرمات الحرم ، ولا اختصاص له بالاحرام .

<sup>(</sup>٦) اي معناه اللغوي.

<sup>(</sup>٧) حيى الفوت الاضطراري .

<sup>(</sup>A) الوقوف بعرفات ، والوقوف بالمشعر .

<sup>(</sup>٩) كالسيل والمطر والحر والبرد اذا منعت الناسك عن اتيان نسكه :

<sup>(</sup>۱۰) اي الصد والحصر.

<sup>(</sup>١١) بالنسبة إلى المصدود ، وعدم عمومه بالنسبة إلى المحصر .

<sup>(</sup>١٢) عطف على ( عموم التحلل ) اي ويفترقان ايضاً في مكان الذبح .

المانع ، والمحصر يبعثه إلى محـــله بمكــة ومنى . وفي (١) إفادة الإشتراط تعجيل التحلل للمحصر ، دون المصدود ، لجوازه (٢) بدون الشرط .

وقد يجتمعان على المكلف بإن يمرض وبصده العدو فيتخبر في أخد حكم ما شاء منها، وأخذ الأخف من أحكامها (٣)، لصدق الوصفين (٤) الموجب للأخذ بالحكم، سواء عرضا دفعة، أم متعاقبين (٥) :

( ومتى أحصر الحاج بالمرض عن الموقفين ) معاً ، أو عن أحدهما مع فوات الآخر أو عن المشعر مع إدراك اضطراري عرفة خاصة ، دون العكس (٦) . وبالجملة متى أحصر عما يفوت بفواته الحج ، (أو) أحصر المعتمر عن مكة ) ، أو عن الأفعال بها وإن دخلها (بعث) كل منها (ما ساقه ) إن كان قد ساق هديا ، (أو) بعث (هديا ، أو ثمنه (٧)) إن لم يكن ساق . والاجتزاء بالمسوق مطلقاً (٨) هو المشهور ، لأنه هدي

(۱) عطف على (عمرم التحلل) اي ويفرقان ايضاً في افادة الاشتراط التعجيل بالنسبة الى المحصر ، دون المصدود . فهذه هي الامور الثلاثة الموجبة للافتراق .

- (٢) اي لجواز التحلل للمصدود بدون الاشتراط ايضاً . فهو تعليل لعدم إفادة الاشتراط تعجيلا في التحلل بالنسبة الى المصدود .
  - (٣) المصدود والمحصر .
    - (٤) الصدوالجصر.
  - (٥) لأن السابق لا ممنع الأخذ باللاحق .
- (٦) بأن أحصر عن «عرفة» وادرك اضطراري «المشعر» فإنه بجزي في نظر «الشارح» رحمه الله . فلا يفوت حجه .
  - (٧) ليشري به الهدي في محله .
  - (A) ولو وجب عليه بالاشعار ، او التقليد .

مستيسر (١) .

والأقوى عدم التداخل إن كان السياق واجباً واو بالأشعار ، أو التقليد لاختلاف الأسياب (٢) المقتضية لتعدد المسبب ، نعم لو لم يتعين ذبحه كني (٣) ، إلا أن إطلاق هدي السياق حينئذ عليه مجاز (٤) ، وإذا بعث واَعَد نائبه وقتاً معيناً (لذبحه) ، أو نحره .

(فإذا بلغ الهدى ُ محله (٥) ، وهي منى إن كان حاجا ، ومكة إن كان معتمراً) ، ووقت المواعدة (حلق ، أو قصر (٦) وتحلل بنيته (٧) إلا من النساء حتى يخج) في القابل ، أو يعتمر مطلقا (٨) (إن كان) النسك الذي دخل فيسه (واجبا) مستقراً (٩) ، (أو بطاف عنه للنساء (١٠)) مع وجوب طوافهن في ذلك النسك (١١) (إن كان ندبا) ، أو واجبا غير

- (١) اشارة الى دليل الحكم وهو قوله تعالى : « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي » (١) .
  - (٢) فإن الحصر والسوق كل منهها سبب مستقل لوجوب الهدي .
    - (٣) لحصره ولا يجب عليه هدي آخر .
    - (٤) لما عرفت أن السياق الشرعي هو الاشعار ، او التقليد .
  - (٥) بحسب المواعدة ، اذ لا يجب العلم بذلك ، لتعسره ، او تعذره .
    - (٦) على التفصيل السابق.
      - (٧) اي بقصد التحلل.
    - (٨) في اي وقت شاء .
    - (٩) بأن كانت استطاعته لعام سابق .
      - (١٠) إن لم يستقر عليه النسك.
    - (١١) بأن كان في حج مطلقاً ، او عمرة مفردة .

<sup>(</sup>١) البقرة: الآية ١٩٩.

مستقر بأن استطاع له في عامه (١) .

(ولا يسقط الهدي) الذي يتحلل به (بالإشتراط) وقت الإحرام أن يحله حيث حبسه كما سلف (٢)، (نعم له تعجيل التحلل) مع الإشتراط من غير انتظار بلوغ الهدي محله. وهذه فائدة الإشتراط فيه (٣).

وأما فائدته في المصدود فمنتفية لجواز تعجيله التحلل بدون الشرط. وقيل: أنها سقوط الهدي، وقيل: سقوط القضاء على تقدير وجوبه بدونه والأقوى أنه تعبد شرعي (٤)، ودعاء مندوب، إذ لا دليل على ما ذكروه (٥) من الفوائد.

(ولا يبطل تحلله) الذي أوقعه بالمواعدة (لوظهر عدم ذبح الهدي) وقت المواعدة ولا يعـده ، لإمتثاله المأمور المقتضي لو قوعه مجزيا يترتب عليه أثره (٦) ، (ويبعثه في القـابل) لفوات وققه في عام الحصر (٧) ، (ولا يجب الإمساك عند بعثه (٨)) عما يُمسكه المحرم إلى أن يبلغ محسله (على الأقوى) ، لزوال الإحرام بالتحلل السابق ، والإمساك تابم له .

<sup>(</sup>١) اي في ذلك العام الذي حج فيه .

<sup>(</sup>٢) في مستحبات الاحرام .

<sup>(</sup>٣) اي في الحصر حيث إنه بدون الاشتراط بجب انتظار بلوغ الهدي محله

 <sup>(</sup>٤) اذ لا يترتب عليه أثر ظاهر .

<sup>(</sup>٥) من سقوط الهدي ، وعدم القضاء .

<sup>(</sup>٦) وهو التحلل من الاحرام .

 <sup>(</sup>٧) غالباً ، والا فيمكن الاستخبار قبل فوات الوقت ، ولا سيا في مثل هذا العصر وسهولة المواصلات .

<sup>(</sup>٨) في العام القابل .

والمشهور وجوبه لصحيحة معاوية بن عمار (١)، وبيعث من قابل ويمسك أيضاً ،، وفي الدروس اقتصر على المشهور . ويمكن حمل الرواية على الإستحباب كإمساك باعث هديه من الآفاق تبرعا (٧) .

(ولو زال عذره التحق (٣)) وجوبا وإن بعث هديه (فإن أدرك، وإلا تحلل بعمرة) وإن تُذبح أو تُحر هديُه على الأقوى، لأن التحلل بالهدي مشروط بعدم التمكن من العمرة، فإذا حصل انحصر فيه (٤).

ووجه العدم (٥) الحسكم بكونه محللا قبسل التمكن وامتثال الأمر المقتضى له (٦) .

(ومن ُصدَّ بالعدو عما ذكرناه) عن الموقفين ومكة (٧) (ولا طريق غيره) أي غير المصدود عنه ، (أو) له طريق آخر ولكن (لانفقة له) تبلغه ، ولم بَرجُ زوال المانع قبل خروج الوقت (ذبح هدیه) المسوق ، أو غيره (٨) كما تقرر (٩) ، (وقصَّر ، أو حلق وتحلل حيث ُصدَّ حتى من النساء من غير تربص) ، ولا إنتظار طوافهن ، (ولو أحصر عن عمرة التمتم فتحلل فالظاهر حل النساء أيضا) ، إذ لا طواف لهن ما حتى يتوقف

- (١) الوسائل ١ / ٢ إبواب الإحصار والصد .
- (٢) فإنه يستحب له الإمساك عن محرمات الاحرام.
  - (٣) اي لحق بالحجاج لدرك الأعمال .
    - (٤) اي في الاتبان والامتثال .
      - (٥) اي عدم وجوب العمرة:
  - (٦) اي للنحلل وترتيب آثاره واقعاً .
- (٧) اي اعمالها بالنسبة الى المعتمر . والموقفين بالنسبة الى الحاج .
  - (٨) اي غير المسوق .
    - (٩) في المحصر.

حلهن عليه . ووجه التوقف عليه (١) إطلاق الأخبار بتوقف حلهن عليه مِن غير تفصيل (٢) .

واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا (٣) القدول بتحقق الصد والحصر بفوات الموقفين ومكة في الحج والعمرة (٤) ، واطبقدوا على عدم تحققه يالمنع عن المبيت بمنى ورمي الجار ، بل يستنيب في الرمي في وقته إن أمكن وإلا قضاه فى القابل (٥) . وبتى أمور (٦) .

منها منع الحساج عن مناسك منى يوم النحر إذا لم 'يمكنه الإستنابة في الرمي والذبح (٧) ، وفي تحققها به (٨) نظر . من إطلاق النص (٩) وأصالة البقاء (١٠) . أما لو أمكنه الإستنابة فيها فعل وحلق ، أو قصر مكانه وتحلل وأثم بافي الأفعال .

<sup>(</sup>١) اي توقف حل النساء على طوافهن .

<sup>(</sup>٢) بين الحج وعمرة التمتع .

راجع الوسائل ١/١ إبواب الاحصار والصد.

<sup>(</sup>٣) من غير تفصيل بين اقسام الحج ، والعمرة ، وزوال المانع وعدمه ،

<sup>(</sup>٤) بنحو اللف والنشر المرتبين . فالموقفين في الحج ، ومكة في العمرة ،

<sup>(</sup>٥) وأما المبيت فلا يستناب فيه ولا يقضى .

<sup>(</sup>٦) غير متفق عليها .

 <sup>(</sup>٧) وإن أمكن فيستنيب فيها وبحلق في مكسانه ويبعث بشعره الى منى
 إن امكن استحباباً كما مر

<sup>(</sup>٨) اي تخقق الصد والحصر بالصد عن مناسك مني يوم النحر .

<sup>(</sup>٩) الوسائل ١/٢ ابواب الاحصار والصد .

<sup>(</sup>١٠) اي البقاء على إحرامه .

ومنها المنع عن مكة (١) وأفعال منى (٢) معاً ، وأولى بالجواز هنا لو قيل به ثم ً (٣) . والأقوى تحققه هنا (٤) للعموم (٥) .

ومنها المنع عن مكة خاصة بعد النحلل بمنى . والأقوى عدم تحققه (٦) فيبقى على إحرامـــه بالنسبة إلى الصيد والطيب والنساء إلى أن يأتي ببقيـة الأفعال ، أو يستنيب فيها حيث يجوز (٧) ، ويحتمل مع خروج ذي الحجة النحلل بالهدي ، لما في التأخير إلى القابل من الحرج (٨) ،

ومنها منع المعتمر عن أفعال مكة بعد دخولها . وقد أسلفنا (٩) أنَّ حكمه حكم المنع عن مكة ، لانتفاء الغاية بمجرد الدخول (١٠) .

ومنها الصد عن الطواف خاصة فيها وفي الحج والظاهر أنه يستنيب فيه كالمريض مع الإمكان ، وإلا بتي على إحرامه بالنسبة إلى ما يحلله (١١) إلى أن يقدر عليه ، أو على الاستنابة (١٢) .

- (١) بعد الوقوفين .
- (٢) يوم النحر ، من الرمى والذبح والحلق .
  - (٣) اي هناك وهو الصدعن أعمال مكة.
  - (٤) اي في الصدعن أعمال مني .
- (٥) الوسائل باب ١ ـ ١ ـ ابواب الإحصار ، والصد .
  - (٦) أي عدم تحقق الصد .
  - (V) كما إذا لم يمكنه العود إلى مكة .
    - (٨) وهي المشقة والكلفة .
- (٩) عند قول ( المصنف » : « أو المعتمر عن مكة » .
  - (١٠) فهو مساو لعدم الدخول في حصول الغاية : (١٠)
    - (۱۱) ای ما محلله الطواف ه
    - (١٢) اذا تعذرت أو تعسرت عليه المباشرة .

ومنها الصد عن السعي خاصة ، فإنه محلَّل في العمرة مطلقاً (١) ، ومنها الصد على بعض الوجوه وقد تقدم (٢) ، وحكمه كالطواف (٣) ، واحتمل في الدروس التحلل منسه (٤) في العمرة ، لعدم إفادة الطواف شيئاً (٥) ، وكسلما القول في عمرة الإفراد لو صُدَّ عن طواف النساء . والاستنابة فيه أقوى من التحلل (٦) ، وهسلم الفروض يمكن في الحصر مطلقاً (٧) ، وفي الصد إذا كان خاصا (٨) ، إذ لا فرق فيه (٩) بين العام والخاص بالنسبة إلى المصدود ، كما لو حبس (١٠) بعض الحداج ولو بحق يعجز عنه (١١) ، أو أتفق له في تلك المشاعر من يخافه . ولو قبل مجواذ

<sup>(</sup>١) من جميع المحرمات.

<sup>(</sup>٢) في مناسك منى يوم النحر .

 <sup>(</sup>٣) فيستنيب مع الامكان ، وإلا فيبتى على احرامه الى أن يأتي به بنفسه ،
 او يستنيب فيه من قابل .

<sup>(</sup>٤) أي من إحرامه .

 <sup>(</sup>٥) اي أن الطواف لا يحلل شيئاً من عرمات الإحرام ، فلا وجه لجرمة شيء عليه من محرمات الاحرام لاجل الصد عن الطواف .

<sup>(</sup>٦) بالهدى ، لأنه قابل للنيابة .

<sup>(</sup>٧) سواء كان حصراً عاماً ، ام خاصاً بالنسبة اليه .

<sup>(</sup>٨) بالنسبة الى هذا الشخص.

 <sup>(</sup>٩) في حكم الصد ، يعني حتى لو فرض صدد عام فهو بالنسبة الى ذلك الشخص خاص .

<sup>(</sup>١٠) هذا وما بعده مثال للصد الحاص .

 <sup>(</sup>۱۱) فلو قدر على التخلص وجب ، فلو لم يفعل كان ذلك عن اختياره
 ولا بجري عليه احكام الصد .

الاستنابة في كل فعـــل يقبل النيابة حينئذ (١) كالطواف والسعي والرمي والذبح والصلاة كـان حسنا ، لكن يستثنى منــه ما اتفقوا على تحقق الصد والحصر به كهذه الأفعال (٢) للمعتمر .

خاتمة (تجب العمرة على المستطيع) إليها سبيلا (بشروط الحج (٣)) وإن استطاع إليها خاصة ، إلا أن تكون عمرة تمتع فيشترط في وجوبها الاستطاعة لها معا ، لارتباط كل منها بالآخر ، وتجب أيضاً (٤) بأسبابه الموجبة له لو انفقت لها كالنذر وشبه والاستئجار والافساد، وتزيد عنه (٥) بفوات الحج بعد الإحرام ، ويشتركان (٦) أيضاً في وجوب أحدهما نحيراً لدخول مكة لغير المتكرر ، والداخل (٧) لقتال ، والداخل عقيب إحلال من إحرام ، ولمناً يمض شهر منذ الاحلال ، لا الإهلال (٨) ،

(وبؤخرها الفارن والمفرد) عن الحج مبادراً بها على الفور وجوبا كالحج. وفي الدروس جّوز تأخرها إلى استقبال المحرم (٩)، وليس منافيا

<sup>(</sup>١) يعني حين الصد او الحصر عاماً ، او خاصاً :

<sup>(</sup>٢) اي مجموع أفعال العمرة .

<sup>(</sup>٣) اي بالشروط المذكورة في استطاعة الحج.

<sup>(</sup>٤) اي كما تجب العمرة بالاستطاعة ، كذلك تجب بالاسباب كالحج :

<sup>(</sup>٥) اي تزيد العمرة على الحج .

<sup>(</sup>٦) اي الغمرة والحج.

<sup>(</sup>٧) عطف على المتكرر ، .

<sup>(</sup>٨) وهو عقد الإحرام بالتلبية :

<sup>(</sup>٩) اى الى ماية ذى الحجة.

للفور (۱) ، (ولا تتعين) العمرة بالأصالة (۲) (بزمان مخصوص) واجبة ومندوبة، وإن وجب الفور بالواجبة على بعض الوجوه (۳)، إلا أن ذلك ليس تعيينا للزمان. وقد يتعين زمانها بنذر وشبهه، (وهي مستحبة مع قضاء الفريضة (٤) في كل شهر) على أصح الروايات (٥).

( وقيل : لاحد ً ) للمدة بين العمرتين ( وهو حسن ) ، لأن فيه جمعا بين الأخبار الدال بعضها على الشهر (٦) ، وبعضها على السنة (٧) ، وبعضها على عشرة أيام بتنزيل ذلك (٨) على مراتب الاستحباب .

فالأفضل الفصل بينها بعشرة أيام، وأكمل منه بشهر، وأكثر ماينبغي أن يكون بينها السنة، وفي التقييد بقضاء الفريضة إشارة إلى عدم جوازها تدبا مع تعلقها بذمته وجوبا، لأن الاستطاعة للمفردة ندبا يقتضي الاستطاعة وجوبا غالبا (٩) ،

<sup>(</sup>١) لأن المراد بالفورية : الفورية العرفية وهي تصدق الى نهاية ذي الحجة

<sup>(</sup>٢) ولا ينافي ذلك تعينها بالعرض كالنذر وشبهه .

<sup>(</sup>٣) كالمفردة الواجبة بأصل الشرع، او بعد انيان حج الإفراد والقران.

<sup>(</sup>٤) اي بعد انيان الواجب .

 <sup>(</sup>٥) وهي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن « الصادق » عليه السلام الوسائل باب ٦ ابواب العمرة .

<sup>(</sup>٦) الوسائل باب ٦ ابواب العمرة .

<sup>(</sup>٧) ولعله يستفاد من الباب ٤٦ من ابواب الحج وشرائطه من الوسائل .

<sup>(</sup>A) اي اختلاف الأخبار في هذا التحديد بين العمرتين .

 <sup>(</sup>٩) قيد «غالباً » نظراً الى أنه بعد قضاء الفريضة تكون الهمرة مندوبة على الاطلاق .

ومع ذلك (١) يمكن تخلفه لمتكلفها (٢) حيث يفتقر إلى مؤنة لقطع المسافة وهي مفقودة ، وكذا (٣) لو استطاع إليها وإلى حجتها ولم تدخل أشهر الحبح فإنه لا يخاطب حينتذ بالواجب فكيف يمنسع من المندوب ، إذ لا يمكن فعلها واجبا ، إلا بعد فعل الحجج. وهذا البحث كله في المفردة (٤) .

## **4.6.6.6.6.**

 <sup>(</sup>١) اي ومع عدم قضاء الواجب ايضاً يمكن فرض ندبيـــة العمرة كما
 لو تكلف العمرة.

<sup>(</sup>۲) في نسخة: « لتكلفها » .

<sup>(</sup>٣) يعنى يتخلف الندب عن الاستطاعة والفريضة .

 <sup>(</sup>٤) لأن العمرة المتمتع بهاتمدمع الحج عملا واحداً ، ولا تجب ، ولاتستحب إلا مهها .



## كتاب الجهاد (١)

(وهو أقسام) جهاد المشركين إبتداء . لدعائهم الى الاسلام . وجهاد من يكدّهم (٢) على المسلمين من الكفسار بحيث يخافهون (٣) استيلائهم على بلادهم ، او أخسل مالهم وما أشبهه (٤) وإن قل ، وجهاد من يريد قتل نفس محترمة ، أو أخل مال ، أو سبي حريم مطلقاً (٥) ، ومنه جهاد الأسير (٦) بين المشركين للمسلمين دافعاً عن نفسه . وربما أطاق على هذا التسم (٧) الدفاع ، لا الجهاد ، وهو أولى ، وجهاد البغاة (٨) على الإمام

 الجهاد مأخوذ من « الجهد » بضم الجيم وهو الوسع والطاقة ، كأن المجاهد يبذل ما لديه من الطاقة ويصرفها في سبيل الوصول الى هدفه .

ولذلك قالوا : الجهاد هو القتال محاماة ً عن الدين .

- (٢) وزان ﴿ يمنع ﴾ اي ڀهاجم .
- (٣) اي يخاف المسلمون من استيلاء الكفار على البلاد الاسلامية .
  - (٤) وما اشبه الأموال من الأعراض وثلمة شوكة الاسلام .
- (٥) حال للضمير في « يريد » اي سواء كان ذلك الكافر حربيا ام ذميا .
  - (٦) يعني من أفراد القسم الثالث وهو الدفاع عن النفس.
    - (٧) اي القسم الثالث .
  - (٨) جمع الباغي ، وهو الخارج على الإمام المعصوم عليه السلام .

ج ۲

(ويجب على الكفاية) بمعنى وجوبه على الجميع إلى أن يقـــوم بــه منهم (٣) من فيه الكفاية ، فيسقط عن الباقين . سقوطاً مراعى بإستمرار القائم به إلى أن يحصل الغرض (٤) المطلوب بــه شرعاً ، وقد يتعن بأمر الإمام عليه السلام لأحد على الخصوص وإن قام به من كان فيه كفايـة وتختلف (٥) الكفاية ( محسب الحاجة ) بسبب كثرة المشركين ، وقلتهم ، وقوتهم وضعفهم .

(وأقله مرة في كل عام) لقواه تعالى : ﴿ فَا ذَا انْسَلَخَ الْأَنْسُهُمُ الحُيْرُ مُ ۖ فَاقْتُلُو الْمُشْسِرِكِينَ (٦) ﴾ أوجب بعد انسلاخها (٧) الجهاد وجعله (٨) شرطـــا فيجب كلـــا وجــد الشرط ، ولا يتكرر بعــد ذلك بقية العــام ، لعدم إفادة مطلق الأمر (٩) التكرار .

- (۱) عمى ذكره في عرض الكلام تبعاً.
  - (٢) اي آخر كتاب الجهاد .
- (٣) و منهم » اي من الجميع . كما وأن الضمير في « به » برجع الى الجهاد اي بالجهاد يقوم مين الجميع مَن به الكفاية ·
  - (٤) وهو الدعاء الى الاسلام ، او دفع خطر الكفر .
    - (٥) في نسخة : « نختلف » .
      - (٦) التوبة: الآية ٥،
      - (٧) اي يعد انقضاءها :
    - (A) اي انقضاء اشهر الحرم:
- (٩) اى الامر بالطبيعة المطلقة والمحردة عن كل شيء لا يدل على التكرار ، ولا على المرة بناءً على أن الموضوع له الامر « الطلب المطلق الخالي عن جميع =

وفيه نظر يظهر من النعايل (١) هذا (٢) مع عدم الحاجة إلى الزيادة عليها في السنة ، وإلا وجب بحسبها ، وعدم المجزعنها فيها ، أو رؤية الإمام عدمه صلاحا . وإلا جاز القاخم بحسبه (٣) .

وإنما يجب الجهاد ( بشرط الإمام العادل ، أو نائبه ) الخاص وهو المنصوب للمجهاد ، أو لما هو أعم (٤) ، أما العام كالفقيه فلا يجوز له توليه حال الغيبة بالمعنى الأول (٥) ، ولا يشترط في جوازه (٦) بغيره من المعاني (أو هجوم (٧) عدو ) على المسلمين ( يُخشى منه على بيضة الإسلام (٨)) وهي أصله ومجتمعه فيجب حينئذ (٩) بغير إذن الإمام (١٠) أو نائبه .

<sup>=</sup>الخصوصيات ۽ .

 <sup>(</sup>١) لأن وقوع الأمرعقب الحظر لا يدل إلا على رفع المنع ، أما الوجوب فيجب استفادته من دليل آخر .

<sup>(</sup>٢) يغني الوجوب في كل عام مرة واحدة على تقدره .

<sup>(</sup>٣) اي محسب العجز ، أو الصلاح .

<sup>(</sup>٤) من الجهاد وغيره .

 <sup>(</sup>a) وهو الجهاد الابتدائي لغاية الدعاء الى الاسلام .

 <sup>(</sup>٦) يعني لا يشترط وجود الامام ، او نائبه الحاص ، او العام ، او الفقيه
 في الجهاد يممني الدفاع ونحوه .

<sup>(</sup>٧) بالجر . اي بشرط هجوم .

 <sup>(</sup>A) البيضة : أصل القوم ومجتمعهم ، وبيضة الاسلام : من بهم قوام الاسلام .

<sup>(</sup>٩) اي حين الخوف على بيضة الاسلام .

<sup>(</sup>١٠) اي لا يجب الاستيذان منه .

ويفهم من القيد (١) كونه كافراً ، إذ لا يخشى من المسلم على الإسلام انفسه وإن كان مبدعا، نعم لو خافوا على أنفسهم وجب عليم الدفاع (٢) ولو خيف على بعض المسلمين وجب عليه ، فإن عجز وجب على من يليه مساعدته ، فإن عجز الجميع وجب على من بعد . ويتأكد على الأقرب فالأقرب كفاية (٣) .

(ويشترط) في من يجب عليه الجهاد بالمعنى الأول (٤) (البلوغ والعقل والحرية والبصر والسلامة من المرض) المانع من الركوب والعدو (٥)، (والعرج) البالغ حد الإقعاد، أو الموجب لمشقة في السعي (٦) لا تتحمل عادة، وفي حكمه الشيخوخة المانعة من القيام به، (والفقر) الموجب للمجز عن نفقته ونفقة عياله، وطريقه، وثمن سلاحه، فلا يجب على الصبي والمجنون مطلقاً (٧)، ولا على العبد وإن كان مبعضا، ولا على الأعمى وإن وجد قائداً ومطية (٨)، وكذا الأعرج. وكان عليه أن يذكر والذكورية فإنها شرط فلا يجب على المرأة.

<sup>(</sup>١) وهو الخوف على بيضة الاسلام .

<sup>(</sup>٢) وهو المعنى الثالث من معاني الجهاد .

<sup>(</sup>٣) فاو لم يقم به الاقرب يجب على الباقين فوراً .

<sup>(</sup>٤) وهو الجهاد الإبتدائي لغرض الدعاء الى الإسلام .

 <sup>(</sup>٥) اي الركض والمشي السريع.

<sup>(</sup>٦) وهي مزاولة القتال .

 <sup>(</sup>٧) الاطلاق راجع الى الصبي والمجنون كليها. فلافرق في الصبي بين المراهق وغيره ، ولافي المجنون بين الادواري والاطباقي .

<sup>(</sup>٨) اي مركوباً .

هـذا في الجهـاد بالمعنى الأول (١) ، أما الشاني (٢) فيجب الدفع على القادر ، سواء الذكر والأنثى ، والسلم والأعمى ، والمريض والعبد ، وغيرهم (٣) .

(ويحرم المقام في بلد المشرك لمن لا يتمكن من إظهار شعائر الاسلام) من الأذان ، والصلاة ، والصوم ، وغبرها ، وسمِّي ذلك شعاراً (٤) ، لأنه علامة عليه ، أو من الشعار الذي هو الثوب الملاصق للبدن فاستعبر للأحكام اللاصقة اللازمة للدن .

واحترز بغسر المتمكن ممن عكنه إقامتها لقوة ، أو عشرة تمنعه (٥) فلأتجب عليه الهجرة . نعم تستحب (٦) لثلا يكثر سوادهم ، وإنما يحرم المقام مع القدرة علها (٧) ، فلو تغذرت لمرض ، أو فقر ، ونحوه (٨) فلاحرج ، وألحق المصنف فما نقل عنــه ببلاد الشرك بلاد الخلاف التي لا يتمكن فمها المؤمن من إقامة شعائر الإيمان ، مع إمكان إنتقاله إلى بلد يتمكن فيه منها .

اي الامور المذكورة شرط في الجهاد بالمعنى الاول الذي كان لغرض الدعاء الى الاسلام .

- (٢) اي الجهاد بالمعبي الثاني وهو الدفاع عن بيضة الاسلام .
  - (٣) كالخنثي والمبعض.
  - (٤) بكسر الشين وفتحه . حمعه شعائر .
    - (٥) اي تحميه وتدافع عنه .
      - (٦) اي المجرة.
      - (٧) اي على الهجرة.
  - (A) من اسباب العجز كسد الطربق مثلا .

<sup>(</sup>١) وهو الجهاد الإبتدائي .

( والأبوين منع الولد من الجهاد ) بالمهنى الأول (١) (مع عدم التعين ) عليه بأمر الإمام له ، أو بضعف المسلمين عن المقاومة بدونه إذ يجب عليه حينئذ (٢) عيناً فلا يتوقف على إذنها كغيره من الواجبات العينية (٣) :

وفي الحاق الأجداد بهما قول قوي (٤) فلو اجتمعوا توقف على إذن الجميع (٥)، ولا يُسترط حريتها على الأقوى (٦)، وفى اشتراط إسلامها قولان (٧) وظاهر المصنف عدمه، وكما يعتبر إذنها فيه يعتبر في سائر الاسفار المباحة والمندوبة والواجبة كفاية مع عدم تعينه عليه، لعدم من فيه الكفاية (٨)، ومنه (٩) السفر لطلب العلم، فإن كان واجباً عيناً (١٠) أو كفاية (١١) كتحصيل الفقه ومقدماته مع عدم قيام من فيه الكفاية،

<sup>(</sup>١) وهو الجهاد الابتدائي ٦

<sup>(</sup>۲) اي حين أمر الامام عليه السلام له بالخصوص .

<sup>(</sup>٣) كالصلاة والصوم والحج .

<sup>(</sup>٤) لاطلاق اسم الاب عليهم .

<sup>(</sup>٥) اى الأجداد والابوان .

 <sup>(</sup>٦) لاطلاق ادلة وجوب الاستيذان . راجع الوسائل ١ / ٢ ابواب جهاد العد.

<sup>(</sup>V) وجه عدم الاشتراط: اطلاق الادلة المتقدمة ،

ووجه الاشتراط : عدم استيلاء الكافر على المسلم .

 <sup>(</sup>۸) یعنی او لم یکن من به الکفایة وجب علیه عینا .

<sup>(</sup>٩) اي من السفر الواجب .

<sup>(</sup>١٠) بالأصالة.

<sup>(</sup>١١) بالذات مع تعينه عرضاً .

وعدم إمكان تحصيله في بلدهما ، وما قارب مما لا يُعمَدُ على الوجمه الذي يحصل مسافراً لم يتوقف على أذنها، وإلا توقف (١)، (والمدين) بضم أولـه وهو مستحق الدنن ( يمنـع ) المدبون (الموسر ) القــــادر على الوفاء (مع الحلول) حال الخروج إلى الجهـاد ، فلوكان معسراً أوكان الدين مؤجلا و إن حلَّ قبل رجوعه عادة لم يكن له المنع ، مم احتماله في الأخبر (٢) . ( والرباط (٣) ) وهو الارضاد (٤) في أطراف بلاد الإسلام للإعلام بأحوال المشركين على تقدير هجومهم (مستحب) استحباباً مؤكداً (دائماً) مم حضور الإمام وغيبته ، ولو وطنَّن (٥) ساكن الثغر (٦) نفسه على الإعلام والمحافظة فهو مرابط (٧)، (وأقله ثلاثة أبام) فلا يستحق ثوابه ولا يدخل في النذر ، والوقف والوصية للمرابطين بإقامة (٨) دون ثلاثة ، واو نذره وأطلق (٩) وجب ثلاثة بليلتين بينها ، كالاعتكاف .

(وأكثره أربعون يوماً) فإن زاد ألحق بالجهاد في الثواب ، لا أنه

- (١) اي توقف على اذبهما.
- (٢) اي احبال المنع في الاخير وهوحاولوقت الدين قبل رجوء، من الجهاد.
  - لأن الجهاد حينئذ موجب لتأخير الواجب .
    - (٣) هذا مبتدأ . خبره : « مستحب ، .
      - (٤) اى المراقبة.
      - (٥) اي تهيأ واستعد .
- (٦) اى ساكن الحدود ، وأنما يقال الثغر للحدود اذا كانت هناك مظنـة ثلمة يخاف منها على الاسلام والمسلمين.
  - (٧) اسم فاعل وهو المراقب والمواظب على حفاظة الحدود الاسلامية .
    - (٨) متعلق بقوله: « فلا يستحق » .
    - (٩) اي لم يقيد نذره بثلاثة او غبرها.

يخرج عن وصف الرباط (١) ، (ولو أعان بفرسه ، أو غلامه) لينتفع بهما من رابط (أثيب) ، لإعانته على البر ، وهو (٢) في معنى الإباحة لها على هذا الوجه ، (ولو نذرها) أي نذر المرابطة التي هي الرباط المذكور في العبارة (٣) ، (أو نذر صرف مال إلى أهلها وجب الوفاء) بالنذر (٤) (ولان كان الإمام غائباً) ، لإنها لا تتضمن جهاداً فلا يشترط فيها حضوره وقيل : يجوز صرف المندور للمرابطين في البرحال الغببة ، إن لم يخف الشنعة (٥) , بتركه ، لعلم المخالف (٢) بالمنذر ، ونحوه (٧) . وهو ضعيف (٨) .

## وهنا فصول – الأول فيمن يجب قتاله (٩) وكيفية القتال وأحكام الذمة

( يجب قتال الحربي ) وهو غير الكتابي من أصناف الكفسار الذين لا ينتسبون إلى الإسلام (١٠) فالكتابي لا يطلق عليه اسم الحربي ، وإن كان

- (۱) بل هو باق على الوصف.
- (٢) اي الاعانة بالفرس ونحوه .
- (٣) يعني تأنيث الضمير ناظر الى المعني .
- (٤) فيرابط في الاول ويصرف المال اليهم في الثاني .
  - (٥) اي المذمة والتعيير .
- (٦) يعني أن العدو علم بالنذر وأن الناذر لم يصرف نذره في المرابطة .
  - (٧) كما لو اشتهر بين الاعداء ذلك .
- (A) اي الصرف في وجوه البر لا دليل عليه ، بل يجب الوفاء وفق المنذور
  - (٩) من اضافة المصدر الى مفعوله :
  - (١٠) اي لا ينتحلون دين الاسلام ولو انتحالاً مزيفاً .

بحكمه على بعض الوجوه (١) ، وكذا فرق المسلمين (٢) وإن ُحكم بكفرهم كالحوارج ، إلا أن يبغُوا (٣) على الإمام فيقاتلون من حيث البغي وسيأتي حكمهم (٤) ، أو على غيره (٥) فيدافعون كغيرهم (١) ، وإنما يجب قتال الحربي (بعد الدعاء إلى الإسلام) باظهار الشهادتين ، والنزام جميع أحكام الإسلام (٧) ، والداعي هو الإمام ، أو نائبه (٨) . ويسقط اعتباره في حتى من عرفه بسبق دعائمه في قتال آخر ، أو بغيره (٩) ، ومن ثم غزا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بني المصطلق (١٠) ، من غير إعلام واستأصلهم (١١) نعم يستحب الدعاء حينتذ كما فعل علي عليه السلام بعمرو ، وغير ه (١٢) مع علمهم بالحال ، (وامتناعه) من قبوله . فاو أظهر قبوله ولو باللسان

(١٢) بالجر عطفا على مدُّخول (باء الجارة) اي كما فعل علي عليه الصلاة والسلام بغير عمرو من سائر الكفار حين بارزهم في ساحة القتال راجع البحار ــ

<sup>(</sup>١) كالنجاسة وكونه كافرآ.

<sup>(</sup>٢) اى لا يطلق عليهم إسم الحربي .

<sup>(</sup>٣) ای نخرجوا علیه .

<sup>(</sup>٤) اى حكم الباغىن .

<sup>(</sup>o) عطف على «على الامام».

<sup>(</sup>٦) اى كغير الباغين ممن عمد الى القتال ظلها .

<sup>(</sup>٧) من التكاليف العبادية وغيرها .

<sup>(</sup>A) الحاص

<sup>(</sup>٩) يعني عرفوا الاسلام بغير الدعاء ، بالمخالطة مع المسلمين او مجاورتهم .

 <sup>(</sup>١٠) بضم الاول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع : حي من خزاعة راجع تفصيل الغزوة في البحار الطبعة الحديثة ج ٢٠ باب ١٨ .

<sup>(</sup>١١) اي قتلهم لآخرهم .

· كف عنه (١) :

ويجب قتال هــــذا القسم (حتى 'يسلِم أو ُيقتَل) ، ولا يُقبل منــه غبره (۲) .

(والكتابي) وهو اليهودي والنصراني والمجوسي (٣) (كذلك) يُقاتل حتى يُسلِم أو يُقتل ، (إلا أن يلنزم بشرائط الذمة) فينُقبل منه (وهي بلدل الجزية ، والنزام أحكامنا (٤)، وترك التعرض للمسلمات بالنكاح (٥)) وفي حكمهن الصبيان ، (وللمسلمين مطلقا) ذكوراً وإناناً (يالفتنة عن دينهم وقطع الطريق) عليم ، وسرقة أموالهم ، (وإيواء (٦) عين المشركين)، وجاسوسهم ، (والدلالة على عورات المسلمين) وهو ما فيسه (٧) ضرر عليم كطريق أخذهم وغيلتهم (٨) ولو بالمكاتهة (٩) (وإظهار المنكرات في شريعة (إلإسلام) كأكل لحم الخنزير ، وشرب الخمر ، وأكل الربا

- \_ الطبعة الحديثة ج ٣٩ باب ٧٠ .
  - (١) اى ُكَتَّف عن قتاله .
- (٢) اى غير الاسلام . فلا تقبل منه الجزية .
- (٣) هناك احادیث تدل علی أن المجوسي من اهل الكتاب راجع الوسائل
   ١ / ٤٩ ابواب جهاد العدد .
  - (٤) في القضاء والآداب الاجتماعية .
    - (٥) ای الوطی .
  - (٦) مصدر باب الافعال من آوى يؤي ابواءاً اي انزله في منزله .
- (٧) اى العورة . والمراد بهاكل ما يكون في اطلاع العدو عليـــه ضرر
   على المسلمين .
  - (A) بكسر الغنن: الخديعة والقتل غفلة .
    - (٩) اى ولو كانت الدلالة بالمكاتبة.

ونكاخ المحارم ( في دار الإسلام ) .

والأولان (١) لابد منها في عقد الذمة ، وُيخرجون بمخالفتها عنها مطلقا (٢) . وأما باقي الشروط فظاهر العبارة أنها كذلك (٣) وبه صرح في الدروس . وقيل : لا يُخرجون بمخالفتها إلا مع اشتراطها عليهم ، وهو الأظهر (٤) .

(وتقسدر الجزية إلى الامام)، ويتخير بين وضعها على رؤوسهم، وأراضيهم، وعليها (٥)على الأقوى (٦)، ولا تُشَفَدَّر بما قدره علي (٧)

(١) وهما : بذل الجزية والنزام احكامنا .

(٢) سواء شرط عليهم صريحا ام لا . ومرجع الضمير في و بمخالفتها ، « الاولان ، وهما : بدل الجزية ، والتزام احكامنا . كما وأن مرجع الضمير في « عنها » الذمة اى و يُخر جون بمخالفتهم عن إعطاء الجزية وعن النزام احكامنا ـ عن الذمة فحكمهم حينئذ حكم بقية الكفار .

 (٣) اى مثل الاولين في خروجهم عن الذمة بمجردالمخالفة . وإن لم يشترط عليهم صريحا .

(٤) لأنهم في ذمة الاسلام فلا يخرجون عن الذمة حتى يخالفوا ما اشترط عليهم ، فاذا اشترط عليهم وخالفوا خرجوا عن الذمة ، ولا دليل على غير ذلك. والضمير في ٥ بمخالفتها » يرجع الى « شرائط الذمة » .كما و أن الضمير في اشتراطها برجع الى « شرائط الذمة » .

(ه) في نسخة أو اراضيهم ، أو عايهها .

(٦) لكن الرواية بهمذا الصدد تنني الجمع بين الوضع على الرؤوس ،
 والاراضي معاً .

راجع الوسائل ٣ / ٦٨ ابواب جهاد العدد .

(٧) وهو ان على الفقير اثني عشر درها ، وعلى المتوسط اربعة وعشرين ،
 وعلى الغنى ثمانية واربعين .

عليه الصلاة والسلام ، فإنه مُنزَّل على اقتضاء المصلحة في ذلك الوقت.

(وليكن) التقدير (يوم الجباية) لاقبله ، لإنه أنسب بالصغار (١) ، (ويؤخل منه صاغراً) فيه إشارة إلى أن الصغار أمر آخر غير لبهام قدرها عليه فقيل: هو عدم تقديرها حال القبض أيضاً ، بل يؤخذ منه إلى أن ينتهي إلى ما براه صلاحاً. وقيل: إلنزام أحكامنا عليهم مع ذلك (٢) أو بدونه . وقيل: أخدها منه قائماً والمسلم جالس ، وزاد في التذكرة أن يخرج الذمي يده من جيبه (٣) ويحني ظهره ، ويطأطيء (٤) رأسه: ويصب ما معه في كفة الميزان، ويأخذ المستوفي (٥) بلحيته ويضربه في لهزمتيه وهما مجتمع اللهم بين الماضغ (٦) والأذن .

(ويبدأ بقتال الأقرب) إلى الأمام ، أو من نصبه ، ( إلا مع الخطر في البعيد) فيسُدأ به كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحارث بن أبي ضرار (۷) لما بلغه (۸) أنه يجمع له وكان بينه (۹) وبينه (۱۰) عدو

<sup>(</sup>١) لأن في الإمهام والإخفاء ضغار للكافر .

<sup>(</sup>٢) يعنى أن الصغار هو الإبهام ، مع التزام احكامنا .

<sup>(</sup>٣) بفتح الجيم : طوق الفميص .

<sup>(</sup>٤) من باب دحرج ،

<sup>(</sup>٥) اى الجابي للجزية .

<sup>(</sup>٦) أي نهاية الفك ، والمراد من و ما بين الماضغ والاذن ، صفحة الوجه ،

<sup>(</sup>٧) البحار الطبعة الحديثة ج ٢٠ باب ١٨.

<sup>(</sup>٨) مرجع الضمير الرسول الاكرم صلى الله عليه وآ اه.

<sup>(</sup>٩) مرجع الضمير الرسول الاكوم صلى الله عليه وآله .

<sup>(</sup>١٠) مرجع الضمير حارث بن ابي ضرار .

أقرب ، وكـذا فعل بخالد بن سفيان الهزني (١) . ومثـله (٢) ما لوكان القريب مهادناً .

(ولا يجوز الفرار) من الحرب (إذا كان العدو ضعفا (٣)) للمسلم المأمور بالثبات أي قدره مرتين، (أو أقل إلا لمنحرف لفتال) أي منتقل إلى حالة أمكن (٤) من حالته التي هو عليها كإستدبار الشمس (٥) وتسوية اللأمة (٢)، وطلب السعة (٧)، ومورد الماء، (أو متحيز) أي منضم (إلى فئة) يستنجد (٨) بها في المعونة على الفتال، قليلة كانت أم كثيرة مع ضلاحيتها له (٩)، وكونها غير بعيدة على وجهه يخرج عن كونه مقاتلا عادة ؟

<sup>(</sup>۱) حيث كان بعيدا عن الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله وكان بينه وبين خالد بن ابي سفيان عدو اقرب ومع ذلك بدأ بخالد بن ابي سفيان ولم يبدأ بالعدو القريب :

 <sup>(</sup>٢) اي ومثل العدو القريب العدو المهادن في عدم الابتداء به ، بل بالبعيد الخطر ، لأن العدو القريب المهادن لا يخاف منه .

 <sup>(</sup>٣) اى كان العدو اكثر من المسلمين مرتبن في هذه الصورة لا يجوز الفرار
 على الاطلاق .

<sup>(</sup>٤) اي اسهل.

<sup>(</sup>٥) فإن الشمس اذا كانت على القفا كان القتال أيسر .

<sup>(</sup>٦) بالهمز ای الدرع.

<sup>(</sup>٧) من حيث المكان أو الطعام والماء والعلوفة .

<sup>(</sup>٨) اى يستعنن بتلك الفئة .

<sup>(</sup>٩) اي صلاحية تلك الفئة للاعانة.

ج ۲

هذا كله للمختار أما (١) المضطر كمن عرض له مرض ، او فقد سلاحه فإنه يجوز له الانصراف .

(وبجوز المحاربة بطريق (٢) الفتح كهدم الحصون (٣) والمنجنيق (٤) وقطع الشجر) حيث يتوقف عليمه (وإن كره) قطع الشجر وقد قطع النبي (٥) صلى الله عليه وآله اشجار الطائف ، وحدَّرق على بني النضير ، وخَّرب دیارهم (۱) .

(وكذا يكره إرسال الماء (٧)) عليهم، ومنعه عنهم ، (و) إرسال (النار، وإلقاء السم (٨)) على الأقوى إلا أن يؤدي إلى قتل نفس محترمة فيحرم ، إن امكن بدونه ، او يتوقف (٩) عليه الفتح فيجب (١٠) ورجح المصنف في الدروس تحريم القائه مطلقاً (١١) ، لنهي النبي صلىالله عليه وآله وسلم

<sup>(</sup>١) في نسخة ﴿ وأما » .

<sup>(</sup>٢) اي بجميع طرقه الممكنة . وهذا شروع في بيانكيفية القتال مع العدو

<sup>(</sup>٣) بضم الحاء: حمع الحصن بكسر الحاء.

<sup>(</sup>٤) وهي آلة حربية برمى بها الحجارة فتنهدم بها الحصون وهو معرب.

<sup>(</sup>٥) كما في البحار الطبعة الحديثة \_ ج ٢١ باب ٢٨.

<sup>(</sup>٦) كما قال تعالى: كُخرُ بُنُونَ أَبِيُو مَهُم باكيديهِم وَ آينْدى المُنْوَمَنِين .

فالإسناد الى الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله مجاز .

<sup>(</sup>٧) على نحو مهدم عليه بنيانهم ، ومهلك نفوسهم .

<sup>(</sup>٨) اى في مائهم وطعامهم .

<sup>(</sup>٩) اى إلا أن يتوقف.

<sup>(</sup>١٠) اى ارسال الماء والنار والقاء السم .

<sup>(</sup>١١) سواء توقف عليه الفتح ام لا .

عنه ، والرواية (١) ضعيفة السند بالسكوني .

( ولا يجوز قتل الصبيان والمجانين والنساء ، وإن عاونوا إلا مع الضرورة )

بأن تترسوا بهم (٢)، وتوقف (٣) الفتح على قتلهم، (و) كذا (لا يجوز) قتل (الشيخ الفاني) إلا أن يعاون برأي، أو قتال، (ولا الحنثى المشكل)

لأَنَّهُ بِحُكُمُ الْمُرأَةُ فِي ذَلِكُ (٤) .

(ويقتل الراهب (٥) والكبير) وهو دون الشيخ الفاني ، أو هو ، واستدرك الجواز بالقيد وهو قوله : (إذا كان ذا رأي ، أو قتال) وكان يغنى أحدهما عن الآخر (٦) .

(و) كذا (يجوز قتل الترس (٧) ممن لا يقتـل) كالنساء والصبيان (ولو تترسوا بالمسلمين ُكفَّ) عنهم (ما أمكن، ومع التعدر) بأن لايمكن التوصل إلى المشركين إلا بقتل المسلمين (فلا قود (٨)، ولادية)، للإذن

(١) الوسائل 1 / ١٦ ابواب جهاد العدو .

(٣) في نسخة (ويتوقف).

(٤) في عدم جواز القتل .

(a) وهو المعتزل عن الناس للعبادة عند النصارى.

(٦) لأن الشيخ الفاني ايضا كالكهير في جواز قتله اذا كان ذا رأي ، او

قتال . فكان يغني ذكر احدها عن الآخر ، لعدم الفرق بينها في الحكم .

 (٧) بضم الناء وهم الذين يترس الكفار بهم ممن لا يجوز قتلهم كالصبيان والمجانين والنساء . فلو جعل الكفار هاؤلاء امامهم وسيلة لحفظ انفسهم جاز قتلهم وإن لم بجز ابتداء" .

(A) بفتح القاف والواو: الفصاص.

في قتلهم حينتذ شرعاً : ( نعم تجب الكفارة ) وهل هي كفارة الخطأ ، أو العمد وجهدان : مأخسلاهما كونه (١) في الأصل غير قاصد للمسلم ، وإنما مطاوبه قتل الكافر ، والنظر (٢) إلى صورة الواقع ، فإنه متعمد لقتله : وهو أوجه. وينبغي أن تكون من بيت المال ، لأنه للمصالح وهذه من أهمها ، ولأن في إيجابها على المسلم إضراراً يوجب التحاذل (٣) عن الحرب ليكشسير .

و ويكره التبييت) وهو النزول عليهم ليلا ، (والفتال قبل الزوال)، بل بعده (٤) ، لأن أبواب الساء تفتح عنده ، وبنزل النصر ، وتقبل الرحمة . وينبغي أن يكون بعد صلاة الظهرين ، (ولو أضطر ) إلى الأمرين (٥) (زالت (٦) : وأن يُعمّر قيب (٧) ) المسلم (الدابة) ، ولو وقفت به (٨)، أو أشرف على القتل ، ولو رأى ذلك (٩) صلاحاً زالت كما فعسل جعفر

<sup>(</sup>١) هذا وجه عدم ثبوت كفارة العمد.

<sup>(</sup>٢) هذا وجه ثبوت كفارة العمد .

<sup>(</sup>٣) اى الضعف عن المقاومة .

<sup>(</sup>٤) اى يترجح القتال بعد الزوال .

<sup>(</sup>٥) وهما : التبييت ، والقتال قبل الظهر .

<sup>(</sup>٦) اي كراهة القتال .

 <sup>(</sup>٧) فعل رباعي من باب دحرج ، اى قطع عرقوب الفرس وهو عصب غليظ فوق عقب الدابة ، وهنا كناية عن قطع قوائمه بالسيف ونحوه وهو عطف على ( ويكره ) اي ويكره ان يعرقب المسلم الدابة .

<sup>(</sup>٨) بأن عجزت عن المثهى .

 <sup>(</sup>٩) مرجع الاشارة عرقبة الدابة اى لو راى المسلم في الحرب عرقبة الدابة صلاحاً زالت الكراهة .

بمؤنة (١) ۽ وذبحُها اجودُ (٢) واما دابـة الكافر فلا كراهة في قتلهـا ، كما في كل فعل يؤدي إلى ضعفه ، والظفر به :

(والمبارزة (٣)) بين الصفين (من دون إذن الإمام) على اصح القولين وقيـــل : تحرم (٤) ، (وتحرم إن منـع) الامام منهــا ، (وتجب) عيناً ( إن الزم) بها شخصا معيناً ، وكفاية إن امر بها جماعة ليقوم بها واحد منهم (٥) ، وتستحب إذا ندب إليها (١) من غير امر جازم .

(وَتِجِبُ مُوارَاةُ الْمُسَلِمُ الْمُقْتُولُ (٧)) في الْمُمْرَكَةُ ، دُونُ الْكَافَرِ ( فَإِنَّ الشَّبَهِ ) بالكَافَرِ ( فَلِنَّ اللَّهِ ) بالكَافَرِ ( هُلَا ) باللهُ رُويَ مِن فَعْلِ النّبِي صَلَى اللّه عليه وآله وسلم في قتلى بدر ، وقال : لا يكون ذلك إلا في كرام الناس (٩) ، وقيل : يجب دفن الجميع إحتياطا . وهو حسن ، وللقرعة وجه (١٠) أما الصلاة عليه فقيل : تابعة للدفن (١١) وقيل :

- (١) بلد بارض بلقاء من ناحية الشام .
  - (۲) ای أجود من عرقبتها ;
- (٣) وهو البروز بين الصفين لمقابلة الأبطال.
- (٤) للنهي الوارد في رواية عمر بن جمع عن اميرا لمؤمنين عليه الصلاة والسلام راجع الوسائل ١/ ٣١ ابواب جهاد العدو .
  - (٥) اى من الجاعة الذين أمرهم الامام عليه الصلاة والسلام :
    - (٦) اى طلب طلباً غير الزامي .
      - (۷) ای دفنه حسب المشروع .
        - (A) لعله كناية عن ختانه .
    - (٩) الوسائل ١ / ٦٥ ابواب جهاد العدو .
  - (١٠) لعموم دليلها: راجع الوسائل ١ / ٤ ابواب ميراث الحنثي :
    - (١١) فمن عينته القرعة مسلما يصلي عليه ويدفن .

يُصليَّ على الجميع وُيفردُ المسلم بالنية . وهو حسن .

## (الفصل الثاني \_ في ترك القتال ، وُيتركُ )

القتال وجويا (لأمور أحدها الأمان) وهو الكلام وما في حكمه (۱) الدال على سلامة الكافر نفساً ، ومالاً اجابة لسؤاله ذلك (۲) ، ومحله (۳) من يجب جهاده ، وفاعله (٤) البالغ العاقل المختار ، وعقده ما دل عليه من لفظ ، وكتابة ، وإشارة مفهمة (٥) ، ولا يشترط كونه (٦) من الإمام بل يجوز :

(ولو من آحاد المسلمين (۷) لآحاد الكفار) . والمراد بالآحاد العدد اليسير . وهو هنا العشرة فما دون (۸) ، (أو من الإمام أو نائبه (۹) ) عاما أو في الجهة التي أذم فيها (۱۰) (اللبلد) وما هو أعم منـه (۱۱) ، والآحاد

- (٣) اى محل الامان.
- (٤) اى فاعل الامان.
- (٥) اى متيقنة المراد.
- (٦) اى الامان .
- (٧) بشرط البلوغ والعقل والاختيار.
- (A) لأن ١ آحاد » ـ وزان أفعال ـ : حمع قلة اكثرها عشرة .
  - (٩) اى الذى نصيه الإمام شخصياً.
  - (١٠) اي في خصوص اعطاء الذمة المعينة .
    - (١١) أي من البلد كالقطر والمنطقة .

<sup>(</sup>١) من الكتابة و الأشارة.

 <sup>(</sup>۲) مرجع اسم الاشارة (الامان)كما وأن مرجعالضمير في لسؤاله (الكافر)
 و(اجابة)منصوب على المفعول لاجله فالمغنى أن الكافر بعطى الامان اجابة لسؤاله الامان.

بطريق أولى (١) .

(وشرطه) أي شرط جوازه ( أن يكون قبل الأسر) إذا وقع من الآحاد ، أما من الإمام فيجوز بعده ، كما يجوز له المن عليه (٢) ، (وعدم المفسدة) . وقيل : وجود المصلحة (٣) كاستهاملة الكافر ليرغب في الإسلام ، وترفيه الجند (٤) ، وترتيب أمورهم ، وقلتهم (٥) ، وليتقل الأمر منه إلى دخولنا دارهم فنطلع على عوراتهم ، ولا يجوز مع المفسدة (كما لو أمن (٦) الجاسوس فإنه لا ينفذ (٧) ) ، وكذا من فيه مضرة (٨) وحيث يختل (٩) شرط الصحة برد الكافر إلى مأمنه ، كما لو دخل بشبهة الأمان مثل أن يسمع لفظاً فيعتقده أماناً ، أو يصحب رفقة (١٠) فيظنها الداخل

- (۲) ای اطلاقه و تخلیة سبیله .
- (٣) فلو استوى الأمران لم بجز .
- (٤) اى استراحتهم واذهاب الاتعاب عنهم .
- (٥) اى قلة جند المسلمين ، فتقضي المصلحة بايقاف الحرب كي يصل المدد
  - (٦) في نسخة ٩ آمن » من باب الإفعال .
    - (٧) ای لم بجز ولم يصح .
    - (A) على الاسلام والمسلمين .
      - (٩) في نسخه : « تختل ٥ .
  - (١٠) بكسر الراء وضمها : جماعة المصاحبين في السفر .
  - (١١) بأن لا يسمع حرف النني فيظن أنه قال له : ﴿ نَلْمَلُّكُ ﴾ .

<sup>(</sup>١) يعني أن المصنف رحمه الله لم يذكر الآحاد ، لكن يفهم ذلك من قوله « للبله » بطريق اولى حيث الإذمام إذا كان جائزاً لأهل بلد كبير ، فللأفراد القلائل جائز بالاولى .

بسفارة (١) ، أو ليسمع كلام الله (٢) .

(وثانيهها ــ النزول (٣) على حكم الإمام ، أو من يختاره ) الإمام . ولم يذكر شرائط المحتار إنكالا على عصمته المقتضية لاختيار جامع الشرائط وإنما يفتقر إليها من لا يشترط في الإمام ذلك (٤) ( فينفذ حكمه ) كما أقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنى قريظة (٥) حين طلبوا النزول على حكم سعد بن معاذ فحكم فيهم بقتل الرجال ، وسبى الذراري ، وغنيمة المال ، فقال له النبي صلى الله عليه و آله وسلم : لقد حكمت بما حكم الله تعالى به من فوق سبعة أرقعة (٦) . وإنما ينفـــذ حكمه ( ما لم يخالف الشرع ) بأن يمكم بما لاحظ (٧) فيه للمسلمين ، أو ما يناني حكم الذمة لأهلها (٨) .

(الثالث ، والرابع – الإسلام وبذل الجزية) فمتى أسلم الكافر حرم

(التوبة: الآية ٧)

<sup>(</sup>١) الرسالة الى رئيس المسلمين.

<sup>(</sup>٢) كما في قوله تعمالي : ﴿ وَانْ أَحَمَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينِ اسْتَجَارَكُ فَأَجِيرُهُ حَتَى ۚ يَسْمُنَعَ كَلَامَ الله ثُنُّمَ ۚ اَلِمَعْنُهُ مُنَّامَنَنَهُ ﴾ .

<sup>(</sup>٣) يعنى الاستسلام والقبول .

<sup>(</sup>٤) اي العصمة الى نشر طها نحن - الامامية - في الإمام عليه الصلاة والسلام. ومعها لاحاجة الا اشتراط آخر .

<sup>(</sup>٥) بضم القاف وفتح الراء : قبيلة مهودية من خبير .

<sup>(</sup>٦) البحار ـ الطبعة الحديثة ـ ج ٢٠ ص ٢٦٢ . والارقعة : جمع رقيـــع بمعنى السماء والمراد السماوات السبع .

<sup>(</sup>٧) اي لا فائدة ترجع الى المسلمين .

<sup>(</sup>٨) بأن يحكم بقتل الكتابي الذي يلتزم بشرائط الذمّة .

قتاله مطلقاً حتى لوكان بعد الأسر الموجب للتخيير بين قتله وغيره (١)، أو بعد تحكيم الحاكم عليه، فحكم بعده بالقتل (٣)، ولوكان (٣) بعد حكم الحاكم بقتله وأخد ماله وسبي ذراريه (٤) سقط القتل (٥) وبقي الباقي، وكدا (٦) إذا بذل الكتابي ومن في حكمه (٧) الجزية وما يعتسبر معها من شرائط الذمة . ويمكن دخوله في الجزية ، لأن عقدها لا يتم إلا بعه فلا يتحقق بدونه (٨).

(الخامس – المهادنة) وهي المعاقدة من الإمام عليه السلام أو من نصبه لذلك (٩) مع (١٠) من يجوز قتاله (على ترك الحرب مدة معينة) بعوض وغيره بحسب ما يراه الإمام قلة ، (وأكثرها عشر سنين) فلا تجوز (١١) الزيادة عنها مطلقاً (١٢) ، كما يجوز أقل من أربعة أشهر إجماعا ، والمختار

<sup>(</sup>١) اي غير القتل وهو الاسترقاق .

<sup>(</sup>٢) اي فحكم الحاكم بعده اي بعد اسلامه ـ بالقتل.

<sup>(</sup>٣) د لو ، شرطية . والجوب قوله ، سقط » .

<sup>(</sup>٤) جمع ذرّية وهي الاهل والاولاد .

 <sup>(</sup>٥) بسبب اسلامه و إن كان بعد حكم الحاكم .

<sup>(</sup>٦) اي يسقط قتله .

<sup>(</sup>٧) وهو المجوسي .

<sup>(</sup>A) اي بدون ما يعتبر في شرائط الذّمة .

<sup>(</sup>٩) اي لعقد المهادنة .

<sup>(</sup>١٠) « مع » ظرف متعلق بقوله « المعاقدة » .

<sup>(</sup>١١) في نسخة : « فلا مجوز » .

<sup>(</sup>١٢) سواء كانت هناك مصحلة ام لا، وسواء بذل الذميّ زيادة على ذلك ام لا.

جــواز ما بينها على حسب المصلحة (١) ، ( وهي جائزة مع المصلحة المسلمين ) لقلتهم ، أو رجاء إسلامهم مع الصبر ، أو ما يحصل (٢) به الاستظهار . ثم مع الجواز قد تجب (٣) مع حاجة المسلمين إليها وقد تباح لمجرد المصلحه التي لا تبلغ حد الحاجة ، ولو انتفت انتفت الصحة (٤) .

## (الفصل الثالث - في الغنيمة)

وأصلها المال المكتسب والمراد هنا (ه) ما أخذته الفئة المجاهدة على سبيل الغلبة ، لا باختلاس (٦) وسرقة ، فإنه لآخذه (٧) ، ولا بانجلاء (٨) أهله عنه بغير قتال ، فإنه للإمام ، (وتملك النساء والأطفال بالسبي ) وإن كانت الحرب قائمة (والذكور البالغون يقتلون حتما ، إن أخذوا والحرب قائمة إلا أن يسلموا ) فيسقط قتلهم ، ويتخبر الإمام حينئذ (٩) بين استرقاقهم والمذاء .

وقيل : يتعين المن عليهم هنا ، له.دم جواز استرقاقهم حال الكفر

- - (Y) عطف على « اسلامهم » ،
  - (٣) اذا اقتضت الضم ورة ذلك .
  - (٤) فلا تجوز ولا تصتّح المهادنة حينذاك .
    - (٥) اي في كتاب الجهاد.
  - (٦) اى فى غفلة من العدو" او إحتيال عليه .
  - (٧) اي كـّل ما أخذه فهو له خاصاً ، ولا يقسم بين المجاهدين.
    - (A) اي رک أهله .
    - (٩) اي حين أسلموا وسقط عنهم القتل.

فمع الإسلام أولى .

وفيه أن عدم استرقاقهم حال الكفر إهانة ومصير إلى ما هو أعظم منه (۱) ، لا إكرام فلا يلزم مثله بعد الإسلام (۲) ، ولأن الإسلام لا يناني الاسترقاق (۳) ، وحيث يجوز قتلهم يتخبر الإمام تخسير شهوة (٤) بين ضرب رقابهم ، وقطع أبديهم ، وأرجلهم ، وتركهم حتى يموتوا إن اتفق وإلا أجهز عليهم (٥) .

(وإن أخداوا بعد أن وضعت الحرب أوزارها (١)) أي أثقالهــــا من السلاح وغيره وهو كناية عن تقضيها (لم يُقتلوا ويتخير الإمام) فيهم تخير نظر ومصلحة (٧) (بين المن) عليهم (والفداء) لأنفسهم بمال حسب ما راه من المصلحة ، (والاسترقاق) حرباً (٨) كانوا أم كتابين .

وحيث تعتبر (٩) المصلحة لا يتحقق التخبير إلا مع اشتراك الشـــلاثة فيها على السواء ، وإلا تعين الراجع واحداً كان أم أكثر (١٠) . وحيث

<sup>(</sup>١) اي اعظم من الاسترقاق وهو القتل.

<sup>(</sup>٢) لجواز تنزل حكمهم بالاسلام من القتل الى الاسترقاق .

<sup>(</sup>٣) لجواز كون الرقيق مسلماً .

<sup>(</sup>١) اى ارادته الشخصية .

<sup>(</sup>٥) بما يعجل موتهم .

<sup>(</sup>٦) ضمير التأنيث راجع الى الجرب وهي مؤنثة لفظية .

<sup>(</sup>V) للمسلمين.

<sup>(</sup>۸) ای حربین

<sup>(</sup>٩) فى نسخة : «يعتبر».

**<sup>(</sup>۱۰)** من واحد .

يختار الفـداء ، أو الاسترقاق (فيدخـل ذلك (١) في الغنيمة) كما دخــــل من استرق ابتداء فيها من النساء والأطفال .

(ولو عجز الأسير) الذي يجوز للإمام قتله (عن المشي لم يحز قتله (۲)) لأنه لا يُدرى ما حكم الإمام فيه بالنسبة إلى نوع القتل، ولأن قتله إلى الإمام وله بالنسبة إلى نوع القتل، ولأن قتله إلى الإمام وإن كان مباح الدم في الجمعلة (٣) كالزاني المحكن حله، وإلا ترك للخبر (٦). ولو بدر مسلم فقتله فلا قصاص، ولا دية، ولا كفارة وإن أثم، وكذا لو قتله من غير عجز (٧).

(ويعتبر البلوغ بالانبات) لتعذر العلم بغيره من العلامات غالماً (۸) و لا قال اتفق العلم به بها (۹) كنى ، وكذا يقبل إقراره بالاحتلام كغيره (۱۰) ولو ادعى الأسير استعجال إنباته بالدواء فالأقرب القبول ، للشبهة الدارءة للقبل (۱۱) .

- (١) اى الفداء المأخوذ من الاسرى لإطلاق سراحهم .
  - (٢) أي قتل العاجز عن المشيء .
- (٣) وأو بالنسبة الى الامام عليه السلام لا بالنسبة الى كل أحد .
  - (٤) فانه مجوز قتله للامام عليه السلام لا لكل أحد .
    - (٥) يعني حين اذ عجز عن المشي ولم بجز قتله ;
      - (٦) الوسائل ٢٣/٢ ابواب جهاد العدو .
        - (٧) فليس فيه سوى الإثم .
        - (^) لندور العلم بسنه او احتلامه .
- (٩) يعنى لو انفَق العلم ببلوغه بالعلامات الأخر غير الانبات كني .
  - (١٠) مما لا يعرف الا من قبله .
- (۱۱) لخدیث المعروف: « تدرء الحدود بالشبهات » الوسائل ۲۶/۳ ابواب مقدمات الحدود .

( ومالا ينقل ولا مُعولً ) من أموال المشركين كالأرض والمساكن والشجر ( لجميع المسلمين ) سواء في ذلك المجاهدون وغيرهم ، ( والمنقول ) منها ( بعد الجعائل (١) التي يجعلها الإمام للمصالح كالدليل على طربق ، أو عورة وما يلحق الغنيمة (٢) من مؤنة حفظ ونقل وغيرهما (٣) ، (والرضخ (٤)) والمراد به هنا العطاء الذي لا ببلغ سهم من يعطاه لوكان مستحقاً للسهم (٥) كالمرأة والحنثي والعبد والكافر إذا عاونوا ، فإن الإمام عليه السلام يعطهم من الغنيمة بحسب ما يراه من المصلحة بحسب حالهم ( والخمس ) .

ومقتضى الترتيب الذكري أن الرضخ مقسدم عليه ، وهو أحسد الأقوال (٦) في المسألة . والأقوى أن الحمس بعد الجمائل وقبل الرضخ ، وهو اختياره في الدروس ، وعطفه هنا بالواو لاينافيه ، بناءً على أنها لا تدل على الترتيب (٧) ( والنفل ) بالتحريك (٨) وأصله الزيادة والمراد هنا زيادة الإمام لبعض الغسانمين على نصيبه شيئاً من الغنيمة لمصلحة ،

- (١) كدراهم جمع جعالة كزبالة: ما يجعله الامام لمن يعمل عملا في صالح المسلمين المحاربين .
  - (٢) عطف على (المصالح) ، او على (الدليل).
- (٣) كرعي الاغنام ، وسقى الدواب ، وتقدير الغنيمة بالوزن ، اوالكيل .
  - (٤) بفتح الراء وسكون الضاد .
  - (٥) فالرضخ خاص عن لا يستحق سهما من الغنيمه ابتداء .
- (٦) والقول الثاني : ما قواه الشارح رحمه الله ، والقول الثالث: تقديم الخمس على المؤن والجعائل .
  - (٧) لأن المعروف أن الواو لمطلق الجمع .
    - (A) أى بتحريك الفاء بالفتح.

كدلالـــة (١) ، وإمارة ، وسرية ، وتهجم على قرن (٢) ، أو حصن ، وتجسس حال (٣) ، وغيرها (٤) بما فيه نكاية (٥) الكفار .

(وما يصطفيه (٦) الإمام لنفسه ) من فرس فاره (٧) ، وجارية ، وسيف ، ونحوها (٨) بمحسب ما يختاره ، والتقبيد بعدم الاجحاف ساقط عندنه (٩) . وقد تقديم السلب (١١) وبتي عليه تقديم السلب (١١) المشروط للقاتل وهو ثياب القبيل ، والحف ، وآلات الجرب، كدرع، وسلاح ، ومركوب ، وسرج، ولجام، وسوار (١٢)، ومنطقة ، وخاتم، ونفقة معه ، وجنية (١٤) تقاد معه ، لاحقيبة (١٤) مشدودة على الفرس عما فيها من الأمتعة ، والدراهم ، فإذا أخرج جميع ذلك ( يُقسَم ) الفاضل

- (۱) أي كونه دليلا.
- (٢) بكسر القاف: المبارز في ميدان الحرب.
  - (٣) اي تفتيش حال العدو .
  - (٤) من سفارة ونحوها .
  - (۵) ای ضعفهم وانکسارهم.
    - (٦) ای نختار لنفسه .
    - (٧) أي النشيط الخفيف.
- (A) من ثبات فاخرة ، او فرش ، او كتب قفيسة .
- (٩) لأنا نعتبر العصمة في الامام عليه السلام وهي تغني عن اشتراط العدالة.
  - (١٠) هذه الجملة ساقطة في بعض النسخ .
  - (١١) بفتحتين : ما يسلبه القاتل من المقتول .
    - (١٢) حلية تلبسها المرأة في معصمها .
  - (١٣) بفتح الجم وكسر النون : دابة تقاد بجنبه .
    - (١٤) كيس يجعل فيه النفقة .

(بين المقاتلة ومن حضر) القتال ليقاتل (١) ولمن لم يقاتيل (حتى الطفل) الذكر من أولاد المقاتلين (٢)، دون غيرهم ممن حضر لصنعة، أو حرفة كالبيطار (٣)، والبقال، والسائس (٤)، والحافظ إذا لم يقاتلوا (٥) (المولود بعد الحيازة وقبل القسمة).

(وكذا المدد الواصل إليهم) ليقاتل معهم فلم يدرك القتال (حيننذ) أي حين إذ يكون وصوله بعد الحيازة وقبل القسمة (للفارس سهان) في المشهور . وقبل : ثلاثة (١) ، (وللراجل) وهو من ليس لمه فرس سواء كان راجلا ، أم راكباً غير الفرس (سهم ، ولذي الأفراس (٧)) وإن كثرت (ثلاثة) أسهم ، (ولو قاتلوا في السفن) ولم يحتاجوا إلى أفراسهم لصدق الأسهم (٨) ، وحصول الكلفة علم مها .

(ولا يسهم للممخذل) وهو الذي يُجِين عن القتال ، ويُخوف عن لقاء الأبطال ، ولو بالشبهات الواضحة ، والقرائن اللائحة ، فإن مثل ذلك (٩)

- (١) وأما من حضر لغىر القتال فلاسهم له .
  - (٢) الحاضرين معهم .
  - (٣) وهو معالج الحيوانات.
  - (٤) وهو القائم بشؤون الدواب .
- (٥) وأما اذا قاتلوا فلهم سهم المقاتلين بالاضافة الى ما يستحقونه على
   اعمالهم تلك .
- (٦) سهان لفرسه، وسهم له . راجع الوسائل ١ ٢ / ٣٨ ابواب جهاد .
   العدو .
  - (٧) اى صاحب الفرسين فما فوق.
  - (A) ای لصدق اسم کونه فارسا فیستحق اسهم الفرسان :
    - (٩) اى الشبهات المحتملة ،

ينبغي إلقائـه إلى الإمام ، أو الأمر إن كان فيه صلاح (١) ، لا إظهاره على الناس ، (ولا المرجف (٢)) وهو الذي يذكر قوة المشركين وكثرتهم بحيث يؤدي الى الخذلان والظاهر أنه أخص من المحذل (٣) ، وإذا لم يسهم له فأولى أن لا يسهم الهرسه ، (ولا للقحم (٤)) بفتح القاف وسكون الحاء وهو الكبير الهرم (والضرع) بفتح الضاد المعجمة والراء (٥) وهو الصغير الذي لا يصلح للركوب ، أو الضعيف (٦) .

( والحطم ) بفتح الحاء وكسر الطاء وهو الذي ينكث (٧) من الهزال (٨) (والرازح) بالراء المهملة ثم الزاء بعد الألف ثم الحاء المهملة قال الجوهري هو الهالك ُهزالا (٩) ، وفي مجمـل ابن فارس رزح أعبى . والمراد هنــا الذي لا يقوى بصاحبه على القنال ، لهُـزال على الأول ، وإعباء على الثاني الكائن فى الأربعة (١٠) (من الخيـــل) . وقيل: يسهم للجميع ، لصدق

<sup>(</sup>١) وإلا فالى اعظم منه .

<sup>(</sup>٢) أي الخوف :

<sup>(</sup>٣) لأن التخذيل قمد بحصل بذكر برودة الهواء ، وصوبة الموقف ، ونحو ذلك من دون تخويف .

<sup>(</sup>٤) هذا وما بعده من اوصاف الفرس الذي لا يستحق سهماً.

<sup>(</sup>٥) اي وفتح الراء ايضاً .

<sup>(</sup>٦) اى الذي لا يصلح للركوب.

<sup>(</sup>٧) اي يطأطيء برأسه .

<sup>(</sup>٨) بالضم: ضد السمن.

<sup>(</sup>٩) اي المشرف على الهلاك من هزاله .

<sup>(</sup>١٠) اى المنصف بالاوصاف الاربعة المذكورة يكون من أوع الخيل.

الأسم (١) . وليس ببعيد (٢) .

## (الفصل الرابع – في أحكام البغاة (٣)) من خرج على المعصوم من الأثمة عليهم السلام

(فهو باغ واحداً كان (٤))كان ملجم – لعنه الله – ، (أو أكثر) كأهل الجمل، وصفين (٥) (يجب قتاله) إذا ندب إليه الإمام (حتى يفيىء) أي يرجع إلى طاعة الإمام ، (أو يُقتـل) ، وقتاله (كقتال الكفار) في وجوبه على الكفاية ، ووجوب الثبات له ، وبافي الأحكام السالفة ، (فلو الفشة (٦)) كأصحاب الجمل ومعاوية (يُجهز (٧) على جريحهم، ، ويُتبع مُدبرهم (٨)، ويُقتل أسيرهم، وغيرهم (٩)) كالخوارج (يُفرَّون)

- (١) اي اسم الفرس على هذا الخيل . واسم الفارس على صاحبه .
  - (٢) لعدم دليل معتبر على التخصيص.
- - (٤) خلافاً لمن اعتبر كثرتهم .
- (٥) بكسر الصاد وتشديد الفاء: موضع على الفرات من الجانب الغربي بطرف الشام.
  - (٦) اي الطائفة والعدة يجتمعون تحت لواء رئيس .
- (٧) من باب الافعال من اجهز بجهز اجهازاً بمعنى الاسراع يقال :
   أجهز على الجريع: اي شد عليه واسرع واتدم قتله .
  - (٨) اي الفار .
  - (٩) اي غير ذي الفئة ممن لا يرأسهم رئيس:

من غير أن يُتبع لهم مُدر ، أو يُقتل لهم أسير ، أو يُجهزَز على جربح .

ولا تُسبى نساء الفريقين (١)، ولا ذرارهم في المشهور (٢) ولا مملك أموالهم التي لم يجوها العسكر (٣) إجماعا وإن كانت مما يُنقل و يُعولُ ، ولا ما حواه العسكر إذا رجعوا إلى طاعة الإمام . وإنما الحلاف في قسمة أموالهم التي حواها العسكر مع إصرارهم .

(والأصح عدم قسمة أموالهم مطلقاً (٤)) عملاً بسيرة علي عليه السلام في اهل البصرة ، فإنه أمر برد أموالهم فأخيداً حتى القدر كفاها (٥) صاحبًا لمّاً عرفها ولم يصبر على أربابها (١) .

والأكثر ومنهم المصنف في خمس الدروس علي قسمته، كقسمة الغنيمة علا بسيرة علي عليه السلام المذكورة ، فإنه قسمها أولا بين المقاتلين ، ثم أمر بردها ، ولولا جوازه (٧) لما فعله أولا .

وظاهر الحسال وفحوى الأخبـار (٨) أن ردِّها على طربق المن ،

(١) دو الفئة وغبرهم .

(٢) خلافاً للشيخ حيث قال: الاختيار للامام ان يمين عليهم أو يا سرهم
 كما من علي عليه الصلاة والسلام على اصحاب الجمل ومين النبي صلى الله عليه وآله
 على أهل مكة .

#### « راجع الوسائل ٢٥/٦ ابواب جهاد العدو »

(٣) اي التي لم تكن معهم في المعسكر .

(٤) حتى التي حواها العسكر ،

(٥) اي قلبها،

(٦) راجع شرح القصة : المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٥٣٣ .

(٧) اي لو لم بجز التقسيم لما قسمتُها اولاً .

(A) الوسائل باب ٢٥ إبواب جهاد العدو .

لا الاستحقاق كما من النبي صلى الله على كثير من المشركين بل ذهب بعض الأصحاب إلى جواز استرقاقهم لمفهوم قوله مننت على أهل البصرة كما من النبي صلى الله عليه وآله على أهل مكة (١) ، وقد كان له صلى الله عليه وآله وسلم أن يسي فكذا الإمام وهو شاذ .

### ( الفصل الخامس ــ في الأمر بالمعروف)

وهو الحمل على الطاعة (٢) قولاً ، أو فعلا (٣) ( والنهي عن المنكر ) وهو المنع (٤) من فعل المعاصي قولاً ، أو فعلا (٥) . (وهما واجبان عقلاً ) في أصح القولين (٦) ،

- (١) البحار الطبعة الحجرية ج ٨ ص ٤٦١ .
- (٢) اي هو البعث على الطاعة التي هي الموافقة في امتثال الامر عن اختيار .
- (٣) قولاً وفعلاً تمييزان عن «الحمل» واشارة الى مراتب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الثلاث .

فالامر بالمهروف والنهي عن المنكر قولا عبارة عن بيان مايترتب على تلك الطاعة من الآثار دنيوياً واخروياً .

- وفعلا عبارة عن اعطاء شيء للمكلف ليرغب في اطاعة الله وترك معاصيه .
  - (٤) اي هو زجر العاصي عن المعصية التي هي المخالفة عن اختيار .
    - (٥) تمييزان عن المنع .
- (٦) اشارة الى الخلاف الذي وقع بين الاصحاب «رضوان الله عليهم» بعد الاتفاق على وجوب اصل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجملة . والخلاف وقع بينهم في مواضع من ذلك .
- منهـا : أن هـذا الوجوب هل هو عقلي لبكـون ما ورد في الكتاب والسنة كلها ارشادات الى حكم العقل ، أم أن الوجوب هنا شرعى .

(ونقلا) إجماعا ، أما الأول (١) فلأنها لطف (٢) وهو واجب على مقتضي قواعد العدل ، ولا يلزم من ذلك (٣)

ذهب الى الاول و الشيخ والعلامة والمصنف » قدس الله اسرارهم وجعله « الشارح » اصح القولىن .

وذهب الى الثاني a المرتضى والجلى والحلمي a ونسب هذا الى :

« المحقق الطوسي والكـركي و فخر المحققـين والعـلامة » في المنتهـيي رضوان الله عليهم اجمعين .

(١) اي الوجوب العقلي :

- 11 -

(٢) بيان للوجوب العقلي وهذا الاستدلال مركب من مقدمتين : احديها أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكـر لطف . وهي صغرى وثانيتهـما : اللطف واجب عقلا . وهي كبرى .

ذهبت العدلية أى الامامية والمعتزلة الى تسليم الكبرى .

إذن فالنتجية . أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان عقلا .

ومعنى أنها لطف : أنها مما يقربان الى الطاعة ، ويبعدان عن المعصية من غير أن يبلغا حد الإلجاء . ولا رب في ذلك أمـا وجوب اللطف فلأنه ممـا محصل به الغرض وبازم من عدم وجوبه عدم حصول الغرض.

(٣) هذا اشكال من العلامة قدس سره في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر العقلي .

وذلك لأن احكام العقل لا تخصص بتانا . فلوكانا واجبين محكم العقل ازم عدم تخصيصها في مورد ، دون مورد وهنا مخصص لا محالة . فليس وجوبهها و جورا عقلها .

أما التخصيص فلأنها لا مجبان على المولى تعالى لأنها لوكانا واجبن عليه لفعلها ، ولو فعلها لكان من اللازم عدم تخلف مفعوله عن فعله البتة . و نحن نرى الكثير من الناس قد تخلفوا عن الطاعة فيظهر أنه تعالى لم يفعل عادن لايكونان واجبين عليه تعالى . فنستنتج أنها واجبان شرعيان على العباد بعضهم لبعض .

اجاب (الشارح) رحمه الله عن الاشكال ما حاصله: أن اللطف الواجب على الله تعالى هو أن يكل نفوس العباد ويرشدهم الى مناهج الصلاح ، ويحذرهم عن مساقط الهلكة ببعث الرسل وانزال الكتب وتبليغ الاحكام على نحو المتعارف ولا دليل على وجوب اللطف عليه تعالى بازيد من ذلك لا عقلا ، ولا نقلا .

أما عقلا فلأن العقل محكم بأن الـذي ينبغي عليـه تعالى أن برسل الرسل وينزّل الكتب لارشاد الناس الى منــاهج السعادة والصلاح ، ولا يحكم بــازيد من ذلك .

وأما البعث على الاطاعة خارجاً ، والمنع عن المعصية فهو غير واجب عليه تعمالى ، بل هو خلاف حكمة التكليف ، لأن حكمة التبليغ هو بلوغ الانسان الى الدرجات العالية والسعادات الابدية .

وأما نقلا فلا دليل على ازيد من ذلك لا من الآيات ، ولا من الروايات . وعلى هذا فلا يلزم من نبي وجوب اللطف سهذا المعنى اي بمعنى البعث على الطاعة خارجاً ، والزجر عن المعصية محذور اصلا واليه اشار رحمة الله عليه بقوله :

و ولا يلزم من ذلك ... الح ، ،

ويشهد على ذلك قوله : ويجوز اختلاف الواجب باختلاف محاله .

توضيحه: أن اللطف الواجب عليه تعالى بمعنى ارسال الرسل وانزال الكتب وتبليغ الاحكام على نحو المتعارف مغاير لما هو الواجب على العباد وهو البحث على الطاعة والزجر عن المعصية :

فاذن يختلف الواجب باختلاف محاله وموضوعه بر

وجوبهما على الله تعالى اللازم (١) منه خلاف الواقع (٢) إن قام به ، أو الإخلال بحكمه تعالى إن لم يقم (٣) لاستلزام (٤) القيام به على هـذا الوجه الالجاء الممتنع (٥) في النكليف ، ويجوز اختلاف الواجب باختلاف محالَّه (٢) خصوصا مع ظهور المانع (٧) فيكون الواجب في حقـــه تعالى الانذار والتخويف بالمحالفة ، لئلا يبطل التكليف وقد فعل .

= ثم إن المراد من وجوب اللطف عليه تعالى هو ما ينبغي صدوره منه لحكمة داعية الى ذلك ، وكلماكان كذلك فهو لازم صدوره .

و كيف كان فلا مجال لانكار قاعدة اللطف لأنها احدى الادلة في «اثبات النبوة العامة » ولذا جعل شيخنا والمفيد، قدس سره لها بابا مستقلا في «اواثل المقالات».

وتعرضها ﴿ هشام بنالحكم ، رضوان إلله تبارك وتعالى عليه في احتجاجاته مع و علماء أبناء السنة » في و اثبات الامامة » . واشار اليها كثيرا و امامنا الصادق والرضا ، عليهما الصلاة والسلام في الأخبار راجع ، اصول الكافي ، ج ١ الطبعـة ـ الحديثة كتاب الحجة « باب أن الارض لا تخلو من حجة ، و « باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه الا بامام ، واليه اشار الكتاب الكريم في قوله : عز من قائل : ( َوَمَا لَكُنَّا لُمُعَذِّبِينَ حَتَّنَى نَبِنْعَتْ رَسُولًا ۖ) الاسراء: الآية ١٥ .

- (١) بالرفع ضفة وجوبها.
- (٢) كما عرفت في الهامش ٣ ص ٤١٠ .
- (٣) كيا عرفت في الهامش ٣ ص ٤١٠ .
  - (٤) تعليل لقوله: (ولا يلزم).
- (٥) كما عرفت في الهامش ٣ ص ٤١٠ .
  - (٦) بتشدید اللام: ای موارده.
- (٧) وهو ما ذكره و الشارح » رحمه الله من لزوم الالجاء وأبطال التكليف كا عرفت في المامش ٣ ص ٤١٠ .

وأما الثاني فكثير في الكتاب والسنة كقوله تعالى ﴿ وَلَتَكُنُ مِنْكُمُ أُسَلَمُ اللّهِ عَلَيْهُ وَلَ اللّهُ وَفَ اللّهُ اللّهِ عَلَيْهُ وَلَ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهُ وَلَ عَن المُسْكِر (١) ﴾ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ لتَامُرُنَّ بالمعروفُ ولئنتهونَ عن المنكر ، أو ليسلطنَ الله شيرارَكُم على خيارِكُم فيلحسوا خيارُكُم فلا يُستجابُ لهم (٢) ﴾ ، ومن طرق أهل البيت عليهم السلام فيه مايقهم (٣) الظهور فليقف عليه من أراده في الكافي ، وغيره (٤) . ووجوبهما (على الكفاية) في أجود القولين ، للآية السابقة (٥) ولأن الفرض شرعا وقوع المعروف ، وارتفاع ألمنكر من غير اعتبار مباشر معين المخاص شرعا وقوع المعروف ، وارتفاع ألمنكر من غير اعتبار مباشر معين بالعمومات غير كاف للتوفيق (٧) ، ولأن الواجب الكفسائي يُخاطب به بالعمومات غير كاف للتوفيق (٧) ، ولأن الواجب الكفسائي يُخاطب به الجمعيم به ، ولاشهة على القولين في سقوط الوجوب بعد حصول المطلوب

<sup>(</sup>١) آل عمران : الآبة ١٠٤ .

 <sup>(</sup>۲) بحمار الانوار الطبعة الحجربة - ج ۲۱ ص ۱۱٦ الا أن وواها.
 عن الامام و موسى بن جعفر ، عايهما السلام .

<sup>(</sup>٣) اي يکسر .

<sup>(</sup>٤) كالوسائل باب ١ ـ ابواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر :

 <sup>(</sup>٥) لأن لفظة و منكم ، في الآية الكريمة في قواه تعالى : و ولتكن منكم ،
 ظاهرة في التبعيض ، فيجب قيام البعض كفاية .

<sup>(</sup>٦) ای الوجوب .

 <sup>(</sup>٧) اي لوجوب التوفيق والجمع بين الادلة ، وهو يقتضي الحكم إكمونه واجبا كفائيا.

لفقد شرطه الذي منه إصرار العاصي (١) . وإنما تختلف (٢) فائدة القولين في وجوب قيام الكل به قبل حصول الغرض وإن قام به من فيه الكفاية وعدمه (٣) . ( ويستحب الأمر بالمندوب والنهـي عن المكروه ) ولا يدخلان في الأمر بالمعروف والنهبي عن المنكر . لأنهبها واجبان في الجميلة (٤) إجماعاً ، وهذان غير واجبين فلذا أفردهما عنهما (٥) وإن أمكن تكلف دخول المندوب في المعروف، لكونه (٦) الفعل الحسن المشتمل على وصف زائد على حسنه من غير اعتبار المنع من النقيض .

أما النهسي عن المكدروه فبلا يدخيل في أحدهما ، أما المعسروف فظاهر (٧) ، وأما المنكر فلأنه الفعل القبيح الذي عـرف فاعلـه قبحه أو دُلُّ (٨) عليه والمكروه ليس بقبيح .

(وإنما بجبان مع علم) الآمر والناهي (المعروف والمنكر شرعاً)

- 111 -

<sup>(</sup>١) أي أصر أر العاصبي على المعصية.

<sup>(</sup>٢) في اغلب النسخ: « يختلف . .

<sup>(</sup>٣) اي عدم وجوب القيام . وحاصل كلامه : أنه على القول الكفائي يسقط بقيام البعض سقوطاً مراعى حيى حصول الغرض. .

وعلى القول بالعبي فلا يسقط بقيام البعض.

نعم يسقط محصول الغرض ، وذلك لارتفاع موضوعه .

<sup>(</sup>٤) صواء قيل بالكفائي ام بالعيني .

<sup>(</sup>٥) اي ذكرهما منفصلين عن الامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

ای المووف.

<sup>(</sup>٧) لأن المكروه ليس بمعروف بر

<sup>(</sup>٨) بصيغة المحهول:

لثلا يأمر بمنكر أو بنهى عن معروف ، والمراد بالعلم هنا المعنى الأعم (۱) ليشمل الدليل الظني المنصوب عليه شرعا ، (ولمصرار الفاعل ، أوالتارك) فلو علم منسه الإقلاع (۲) والندم سقط الوجوب ، بل حرم (۳) واكننى المصنف في الدروس وجماعة في السقوط بظهور إمارة الندم ، (والأمن من الضرر) على المباشر ، أو على بعض المؤمنين نفساً ، أو مالا، أو عرضاً فيدونه (٤) يحرم أيضاً على الأقوى (٥) ، (وتجويز النائير) بأن لا يكون التأثير بمنعاً ، بل ممكناً بحسب ما يظهر له من حاله .

وهـذا يَمْتَضِي الوجوب مالم يعلم عدم التأثير وإن ظن عدمه ، لأن التجويز (٦) قائم مع الظن وهو حسن ، إذ لا يترتب على فعله ضرر (٧) فإن نجع (٨) ، وإلا (٩) فقد أدى فرضه ، إذ الفرض إنتفاء الضرر (١٠)

- (۲) اي إقلاع نفسه عنه .
- (٣) لأنه تعيمر للمؤمن حينتذ، وهتك لحرمته .
  - (٤) اي بدون الأمن.
- (٥) لقول الصادق عليه السلام: « من تعرض لسلطان جاثر فاصابته منه بلية لم يوجرعليها ، ولم يرزق الصبرعليها » . الوسائل ٢/٣ ابواب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .
  - (٦) اي احتمال التأثير .
- (٧) فلا وجه لرفع اليد عن العمومات بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
  - (٨) بتقديم النون على الجيم اي نجح وأثر .
    - (٩) اي إن لم ينجح ولم يؤثر .
    - (١٠) فلا مانع من شمول العمومات ۽

 <sup>(</sup>١) من العلم والعلمي . والمراد بالاول : العلم الوجداني . وبالثاني ما قام
 عليه دليل معتبر شرعي ، فهو في حكم العلم ، وقد يسمى بالعلم التعبدي .

واكتنى بعض الأصحاب في سقوطـه بظن العدم (١) ، وليس بجيد (٢) ، وهذا بخلاف الشرط السابق فإنه يكني في سقوطه ظنه (٣) ، لأن الضرر المسوغ (٤) للتحرز منه يكني فيه ظنه . ومع ذلك (٥) فالمرتفع مع فقـد هذا الشرط الوجوب ، دون الجواز ، بخلاف السابق .

(ثم يتدرج) المباشر (في الإنكار) فيبتدي، (بإظهار الكراهة)، والإعراض عن المرتكب متدرجاً فيه أيضاً، فإن مراتبه كثيرة، (ثم القول الليش ما لليش متدرجاً في الغليظ أيضاً، (ثم الضرب) إن لم يؤثر الكلام الغليظ مطلقاً (٦)، ويتدرج في الضرب أيضاً على حسب ما تقتضيه المصلحة ويناسب مقام الفعل، عيث يكون الغرض تحصيل الغرض (٧).

(وفي التدرج إلى الجرح والقتل) حيث لا يؤثر الضرب ولا غيره من المراتب (قولان) أحدهما الجواز ، ذهب إليه المرتضى وتبعه العلامة في كثير من كتبه ، لعموم الأوامر ، وإطلاقها (٨) . وهو يتم في الجرح دون الفتل ، لفوات معنى الأمر والنهى معه (٩) ، إذ الغرض ارتكاب

<sup>(</sup>١) اي بظن عدم التأثير .

<sup>(</sup>۲) لما عرفت من شمول العمومات.

<sup>(</sup>٣) اي ظن الضرر .

<sup>(</sup>٤) اي المحوز.

<sup>(</sup>٥) اي مع ما ذكر من الفرق بن هذا الشرط ، والشرط السابق .

<sup>(</sup>٦) بأية مرتبة من مراتبه المتدرجة .

<sup>(</sup>٧) ولا يكون مقصوده التشني ونحوه ، بل تحصيل الغرض المشروع .

<sup>(</sup>A) حيث لم تنقيد بشيء من ذلك .

<sup>(</sup>٩) اذ لا تأثير مع القتل قطعاً .

المأمور ، ونرك المنهمي . وشرطه تجويز التأثير وهما منتفيان معه ، واستقرب في الدروس تفويضهما إلى الإمام وهو حسن في القتل خاصة (١) .

(ويجب الإنكار (٢) بالقلب) وهو أن يُوجد فيه إرادة المعروف وكراهة المنكر (على كل حال) سواء اجتمعت الشرائط أم لا ، وسواء أمر أو نهى بغيره من المراتب أم لا ، لأن الإنكار القلبي بهسذا المعنى من مقتضى الإبمان ولا تلحقه مفسدة ، ومعذلك لايدخل في قسمي الأمر والنهي وإنما هو حكم يختص بمن اطلع على ما يخالف (٣) الشرع بإيساد (٤) الواجب عليه من الاعتقاد في ذلك (٥) وقد تجدّوز كثير من الأصحاب في جعلهم هذا القسم من مراتب الأمر والنهبي (٦) .

(ويجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود مع الأمن من الضرر) (٧) على أنفسهم وغيرهم من المؤمنين ، (و) كذا يجوز لهم (الحكم بين الناس) وإثبات الحقوق بالبينة واليمين وغيرهما (٨) (مع إنصافهم بصفات المفتي وهي الإيمان والعدالة ومعرفة الأحكام) الشرعية الفرعية (بالدليل) التفصيلي ، (والقددة على رد الفروع) من الأحكام (إلى الأصول) ، والقواعد

<sup>(</sup>١) لما ذكرنا من عدم شمول العمومات لمثل القتل.

<sup>(</sup>٢) اي الإشمئزاز النفسي .

<sup>(</sup>٣) في نسخة : ١ من مخالف ۽ .

<sup>(</sup>٤) الظاهر أنه متعلق بـ ( حكم ) .

<sup>(</sup>٥) اي فيما يخالف الشرع.

<sup>(</sup>٦) لأنه ليس من مراتبها حقيقة ، بل هو امر قلبي يقتضيه الايمان .

<sup>(</sup>٧) نفساً ، ومالا ، وعرضاً .

 <sup>(</sup>A) على ما يأتي تفصيله في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى .

٠,

ج ۲

الكلية (١) التي هي أدلة الأحكام .

ومعرفة الحُمَّم بالدليل يغي عن هـذا، لاستلزامه له (٢). وذكره تأكيد، والمراد بالأحكام العموم بمنى النهيؤ (٣) لمعرفتها بالدليل إن لم نجَّرز تجزَّي الاجتهاد، أو الأحكام المتعلقة بما يحتاج إليه من الفتوى والحكم إن جوزناه (٤). ومذهب المصنف جوازه وهو (٥) قوي.

(ويجب) على الناس (الترافع إليهم) في ما يحتاجون إليه من الأحكام فيعصي مُوثِرُ (٦) المخالف ، ويفسق ، ويجب عليهم أيضاً ذلك (٧) مع الأمن (ويأثم الراد عليهم ) لأنه كالراد على نبيهم صلى الله عليه وآلمه وسلم وأثمتهم عليهم الصلاة والسلام وعلى الله تعالى وهو على حد الكفر بالله على ما ورد في الحبر (٨) ، وقدفهم من تجويز ذلك للفقهاء المستدلين عدم جوازه لغيرهم من المقلدين ، وبهذا المفهوم صرخ المصنف وغيره قاطعين به من غير نقل خلاف في ذلك سواء قلد حياً أو ميتاً . نعم يجوز لمقلد الله به من غير نقل خلاف في ذلك سواء قلد حياً أو ميتاً . نعم يجوز لمقلد المفكم المحكم الم غيره ، وذلك لا يعدد أفتاء . أما الحكم

<sup>(</sup>۱) عطف تفسري للاصول .

 <sup>(</sup>۲) يعني استلزام ، معرفة الحكم بالمدليل ، للقدرة على ، رد الفروع
 الى الاصول ، لأنها شيء واحد .

 <sup>(</sup>٣) لا يمعنى المعرفة الفعلية ، لعدم امكانها بالنسبة الى غير الامام المعصوم عليه الصلاة والسلام .

<sup>(</sup>٤) اي تجز أي الاجتهاد .

<sup>(</sup>٥) اي جواز التجزي .

<sup>(</sup>٦) اسم فاعلمن ( الايثار » اي يقدم المخالف في الرجوع اليه على المؤالف

<sup>(</sup>٧) اي قبول الترافع اليهم .

<sup>(</sup>٨) الوسائل ١١/١ ابواب آداب القاضي .

فيمتنع مطلقاً (١) للإجماع على اشتراط أهلية الفتوى في الحاكم حال حضور الإمام وغيبته .

(ويجوز للزوج إقامة الحد على زوجته) دواما ، ومتفة ، مدخولا بها ، وغيره ، حريّ ، أو عبدين ، أو بالتفريق (٢) ، (والوالد على ولده) وإن نزل (والسيد على عبده) بل رقيقه مطلقاً (٣) ، فيجتمع على الأمة ذات الأب المزوجة ولايسة الثلاثة (٤) ، سواء في ذلك الجسلد والرجم والقطع (٥) ، كل ذلك مع العلم بموجبه (٦) مشاهدة ، أو إقراراً من أهله (٧) لا بالبينة فإنها (٨) من وظائف الحاكم .

وقبل يكني كونها مما يثبت بها ذلك (٩) عندالحاكم، وهذا الحكم (١٠) في المولى مشهور بين الأصحاب لم يخالف فيه إلا الشاذ (١١)، وأما الآخران

<sup>(</sup>١) سواء اسند الى نفسه ام نقله عن غيره .

<sup>(</sup>٢) بان كان احدها حرآ دون الآخر .

<sup>(</sup>٣) سواء كانوا عبيداً ام إماءً .

<sup>(</sup>٤) ولاية الابوة ، والزوجية ، والسيادة .

 <sup>(</sup>a) على ما يأتي تفصيله في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى .

<sup>(</sup>٦) بصيغة اسم الفاعل اي سببه .

 <sup>(</sup>٧) اي من اجتمعت فيمه شرائط صحة الاقرار ونفوذه على ما يأتي
 في كتاب الاقرار ان شاء الله تغالى .

<sup>(</sup>٨) اي مطالبة البينة :

<sup>(</sup>٩) اي المشهود به :

<sup>(</sup>١٠) اي جواز اقامة الحد :

<sup>(</sup>١١) وهو سلار رحمه الله.

فذكرهما (١) الشيخ وتبعه جماعة منهم المصنف. ودليله (٢) غير واضح. وأصالة المنع تقتضي العدم . نعم او كان المتولي (٣) فقيها فلاشبهة في الجواز ويظهر من المختلف أن موضع النزاع معه (٤) لا بدونه .

(ولو اضطره السلطان إلى إقامة حد، أو قصاص ظلماً ، أو ) اضطره (لحكم مخالف) للمشروع (جاز) لمكان الضرورة، (إلا القتل فلا تقية فيه) ويدخل في الجواز الجرح ، لأن المروى (٥) أنه لا تقية في قتل النفوس فهو خارج (٦) . وألحقه الشيخ بالقتل مدعيًّا أنه لا تقية في الدماء. وفيه نظر (٧) .



<sup>(</sup>١) في نسخة: ( فذكره ) .

<sup>(</sup>٢) يعنى دليل الشيخ فها ذكره .

<sup>(</sup>٣) اي مقم الحد الذي هو زوج ، او اب .

<sup>(</sup>٤) اي مع كونه فقيهاً.

<sup>(</sup>٥) الوسائل باب ٣١ ابواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . والرواية مذكورة هنا بالمضمون.

<sup>(</sup>٦) اي الجرح خارج عن مورد الرواية .

<sup>(</sup>٧) لأن الرواية وردت بلفظ ٥ قتل النفس ٥ ، دون مجرد ٩ الدم ٥ .

# فهرس الجوء الثاني من كتاب اللمعة الدمشقية

| يفة الموضوع                     | الصح | فة الموضوع                        | الصح |
|---------------------------------|------|-----------------------------------|------|
| المعدن ، الغوص ، ارباح المكاسب  | 77   | (كتاب الزكاة)                     |      |
| الحلال المختلط بالحرام          | ٦٧   | في من تجب عليه الزكاة             | 11   |
| الكنز                           | ٦٨   | زكاة الانعام                      | 11"  |
| ارض الذمي المنتقلة اليه من مسلم | 77   | نـُصـُبُ الزكاة                   | 10   |
| الانفال                         | ٨٤   | فيا لا يجزي اخدهمن الانعام زكاة " | **   |
| (كتاب الصوم )                   |      | زكاة النقدين                      | ٣.   |
| المفطرات                        | 4.   | زكاة الغلاة الاربع                | 44   |
| شرائط وجوب الصوم وصمته          | 1.1  | زكاة التجارة                      | **   |
| فیا یُعلم به شهر رمضان          | 1.4  | حكم نأخير دفع الزكاة              | ٣٨   |
| قضاء شهر رمضان                  | 110  | حكم نقل الزكاة                    | 44   |
| فيمن نسي غسل الجنابة            | 117  | المستحقون للزكاة                  | £Y   |
| كفارة شهر رمضان                 | 114  | فيما يشترط في مستحقي الزكاة       | ۰۰   |
| استمرار المرض الى مضان آخر      | 14.  | زكاة الفطرة                       | ٥٧   |
| فيمن تمكن من القضاء ثم مات      | 177  | فيمن تجب عليه زكاة الفطرة         | ٨٥   |
| صوم المسافر عالمآ بوجوب القصر   | 177  | مقدار زكاة الفطرة                 | ٥٩   |
| حكم الشيخين مع العجز عن الصوم   | 144  | (كتاب الخمس)                      |      |
| حكم الحامل والمرضعة             | 174  | فيما يجب فيه الخمس                | 70   |
| وجوب تتابع الصوم ومستثنياته     | 141  | الغنيمة                           | 70   |

| يفة الموضوع                    | الصح        | ييفة الموضوع                    | الصح |
|--------------------------------|-------------|---------------------------------|------|
| العود الى منى                  | 410         | فيما يُكرَه للصائم فعله         | ۱۳۲  |
| المبيت عني                     | 444         | فيما يُستحب صومه من الايام      | 144  |
| النفر الى مكة                  | 440         | في استحباب الامساك              | ۱۳۷  |
| آداب مسجد الخيف                | ۳۳۱         | صوم الضيف والعبد والزوجة والولد | 147  |
| كفارات الاحرام                 | 222         | صوم العيدين                     | ۱۳۸  |
| الاحصار والصد                  | 411         | حكم من افطر عمداً               | 127  |
| وجوب العمرة                    | 474         | كيفية معرفة البلوغ              | 111  |
| (كتاب الجهاد)                  |             | شرائط صحة الاعتكاف              | 169  |
| اقسام الجهاد                   | 4774        | فيا يُفسد الاعتكاف              | 107  |
| شرائط وجوب الجهاد              | <b>"</b> ለነ | (كتاب الحج )                    |      |
| فيمن يجب قتاله                 | <b>"</b> ለ٦ | وجوب الحج                       | 177  |
| في الجزية                      | <b>4</b> 74 | حج الاسباب                      | ۱۷۸  |
| آداب الجهاد                    | 448         | انواع الجعج                     | 4.5  |
| قرك القتال                     | 797         | المواقيت                        | 177  |
| الغنيمة                        |             | افعال العمرة المطلقة ، الاحرام  | AYA  |
| مختصات الامام من الغنيمة       | 1.1         | الطواف                          |      |
| احكام البغاة                   | ٤٠٧         | السعي                           | 777  |
| الامر بالمعروف                 | ٤٠٩         | التقصير                         |      |
| شرائط وجوب الامر بالمعسروف     | 113         | افعال الحج                      | AFY  |
| والنهسي عن المنكر              |             | الوقوف بعرفات                   |      |
| مراتب الانكار                  |             | الوقوف بالمشعر                  |      |
| حكم اقامة الحدود في زمن الغيبة | ٤١٧         | مناسك منى                       |      |
| وجوب الترافع الى الحاكم الشرعي | £1A         | العود الى مكة                   | ۳۱۳  |

حقوق طبع هذا الكتاب الشريف المزدان بهذه التعاليق والتصحيحات والأشكال محفوظة لـ ( جامعة النجف للدينية )

